

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية اللغة العربية

الأصول النحوية عند أبي البقاء العُكْبَرِيّ

(٥٣٨-٦١٦ هـ)

في كتابيه (التبيان في إعراب القرآن) و (إعراب الحديث الشريف)

إعداد

انتصار حسين عبد الهادي مصطفى

إشراف

د. كمال جبيري أمين عبهري

د. ناصر إبراهيم النعيمي

السنة الدراسية

٢٠١٠-١٤٣١

الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري

في كتابيه (التبيان في إعراب القرآن) و (إعراب الحديث الشريف)

إعداد

انتصار حسين عبد الهادي مصطفى

بكالوريوس لغة عربية ، الجامعة الأردنية ١٩٨٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص اللغة العربية من جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عمان- الأردن
وافق عليها :

د.كمال جبري أمين عبهري رئيساً
أستاذ مشارك في النحو والصرف ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د.ناصر إبراهيم النعيمي عضواً
أستاذ مساعد في اللغة والنحو ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د.عفيف محمد عبد الرحمن عضواً
أستاذ في الأدب القديم ونقده ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د.دريد حسن العبيدي عضواً
أستاذ مشارك في النحو والصرف ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د.محمد حسن عواد عضواً
أستاذ في النحو والصرف ، الجامعة الأردنية

تاريخ تقديم الرسالة : ٨ ربيع الآخر ١٤٣١ هـ -- ٢٤ / ٣ / ٢٠١٠م

الإهداء

إلى من ربياني صغيرا وكبيرا..... ودفعاني للسير في طريق العلم والعلماء

إلى أمي وأبي

إلى من شاركني وشجعني وتحملني في هذا العمل إلى زوجي ورفيق دربي

زياد الظاهر

إلى فلذات كبدي الذين ضحوا معي كثيراً " أولادي "

مصعب ، محمد ، معاذ ، معتز

إلى كل من ساندني وساعدني من أخواتي في الدرب ، ومعلماتي وزميلاتي في المدرسة

أهدي هذا الجهد راجيةً من الله القبول

شكر وتقدير

حيث يكون العلم طريق الجنة . فما أجملها من طريق وما أجملها من نهاية لهذا الطريق ، روح وريحان وجنة نعيم...إن شاء الله.. جنة نعيم تهون على سالك هذا الطريق تعبها، والأجمل حين تكون المادة العلمية بابا ندخل منه على كتاب الله، عندها يصبح العلم خادما لكلام الله فما أجله من علم. وطريق العلم يصبح أجمل وأنفع حيث يكون المعلم أبا حانيا ، وموجهها فاضلا ، ومربيا مخلصا ، من هنا أتوجه بكل الاحترام والتقدير لأستاذي الفاضلين الدكتور كمال جبري والدكتور ناصر النعيمي اللذين تفضلا بالإشراف على هذه الرسالة، فاسبغا علي من بحر عطائهما وعلمهما النفع الوفير ، فلهما مني الشكر العظيم، وأرجو أن أكون موضع ثقتكما.

كما وأشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن .

والدكتور دريد حسن العبيدي.

والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد.

أشكرهم على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، واثرائها بملحوظاتهم السديدة ،التي ستكون محل التنفيذ والتقدير.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأخت الغالية:وفاء يوسف التي كان لها جهد في إخراج هذه الرسالة بشكل دقيق وموثق.

أقف وتتوقف الكلمات والمفردات لأعبر لكل من قدم ويقدم للعلم وطلابه عن الشكر الجزيل ، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
---------	--------

الإهداء-----	ج
شكر وتقدير-----	د
فهرس المحتوى-----	هـ
الملخص-----	ط
المقدمة-----	ن
التمهيد : عصر أبي البقاء-----	١
أ-الحياة السياسية-----	٢
ب-الحياة الاجتماعية-----	٤
ج- الحياة العلمية-----	٦

الفصل الأول	سيرة أبي البقاء
-------------	-----------------

اسمه ونسبه-----	٩
ولادته-----	٩
وفاته-----	٩
شيوخ العكبري-----	١٠
تلاميذ العكبري-----	١٢
آراء العلماء فيه-----	١٣
شاعرية العكبري-----	١٦
مذهبه الفقهي-----	١٧
آثاره العلمية...المطبوعة،المخطوطة،المفقودة-----	١٨

الفصل الثاني	الأصول النحوية في كتابي " التبيان في إعراب القرآن" و "إعراب الحديث "
--------------	--

تمهيد-----	٢٩
منهج تأصيل الأصول-----	٣٥
أصول علم النحو-----	٣٧
أولا : المنقول " المسموع"-----	٤٥
العلوم التي يحتج لها-----	٤٥
الكلام الذي يحتج به:-----	٥١
١- القرآن الكريم-----	٥١
موقف العكبري من الاحتجاج بالقرآن الكريم من خلال التبيان-----	٥٣
موقف العكبري من الاحتجاج بالقرآن الكريم من خلال إعراب الحديث الشريف-----	٥٩

٦٤	٢- الحديث النبوي الشريف
٦٤	موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف
٧٣	موقف أبي البقاء العكبري من الاحتجاج بالحديث الشريف
٧٤	احتجاج العكبري بالحديث النبوي في "التبيان"
٧٥	احتجاج العكبري بالحديث النبوي في "إعراب الحديث"
٧٧	موقف الباحثة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف
٨٠	٣- كلام العرب :
٨٠	أولاً: النثر
٨٣	ثانياً: الشعر
٨٤	موقف البصريين و الكوفيين من الاحتجاج بكلام العرب
٨٧	موقف العكبري من الاحتجاج بكلام العرب في "التبيان"
٨٩	موقف العكبري من الاحتجاج بكلام العرب في "إعراب الحديث"
٩٥	ثانياً : الإجماع
٩٨	الإجماع النحوي عند العكبري
١٠٠	ثالثاً : القياس
١٠١	القياس عند البصريين
١٠٣	القياس عند الكوفيين
١٠٤	أحكام القياس
١٠٧	قياس العكبري في "التبيان"
١١٠	مخالفة القياس عند العكبري
١١١	شواهد من قياس العكبري
١١٥	قياس العكبري في "إعراب الحديث"
١١٧	العلة النحوية
١٢١	أقسام العلة النحوية
١٢٤	العلة عند العكبري في "التبيان"
١٣٠	رابعاً : استصحاب الحال
١٣١	استصحاب الحال بين مذهبي الكوفة والبصرة
١٣٣	استصحاب الحال عند العكبري في "التبيان"
١٣٤	استصحاب الحال عند العكبري في "إعراب الحديث"
١٣٦	خامساً : الاستحسان
١٤٠	الاستحسان عند العكبري في "إعراب الحديث"

الفصل الثالث :	جهود العكبري النحوية في كتاب (التبيان في إعراب القرآن)
----------------	--

١٤٢	كتب إعراب القرآن الكريم .
١٤٥	تسمية الكتاب
١٤٧	أقوال العلماء في الكتاب
١٤٨	نسخ الكتاب
١٤٩	نقل العكبري عن العلماء

١٥٣	مصادر العكبري في الكتاب
١٥٣	أ- الكتب
١٥٤	ب- الرجال
١٦٦	منهج العكبري في التأليف
١٧٠	أهم المسائل النحوية في "التبيان"
١٧٠	بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٧٩	ترجيحات أبي البقاء
١٨٧	اصطلاحات العكبري النحوية
١٨٩	شواهد العكبري في "التبيان"

الفصل الرابع	جهود العكبري النحوية في كتاب (إعراب الحديث)
--------------	---

٢٠٤	كتب إعراب الحديث
٢٠٥	العكبري و إعراب الحديث
٢٠٦	مصادر الكتاب
٢٠٧	بعض القضايا و المسائل النحوية في "إعراب الحديث"

الفصل الخامس	القيمة العلمية لكتابي " التبيان " و " إعراب الحديث "
--------------	--

٢١٥	مقابلة بين " التبيان " و "إعراب الحديث "
٢١٨	أوجه الخلاف بين " التبيان " و إعراب الحديث "
٢٢٠	آراء العكبري النحوية
٢٢٣	المذاهب النحوية
٢٣٤	مذهب العكبري النحوي
٢٣٦	الأدلة على مذهب العكبري النحوي
٢٣٦	أولاً: المسائل الخلافية بين المذهبين
٢٣٩	ثانياً: آراء العكبري
٢٤٠	ثالثاً: مؤلفات العكبري
٢٤١	رابعاً: اصطلاحات العكبري النحوية
٢٥٢	مآخذ النحويين على العكبري في كتابي "التبيان" و "إعراب الحديث "
٢٥٦	نتائج البحث
٢٥٩	مصادر ومراجع البحث

الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري

في كتابيه (التبيان في إعراب القرآن) و (إعراب الحديث الشريف)

إعداد

انتصار حسين عبد الهادي مصطفى

إشراف

د. كمال جبري أمين عبهري

د. ناصر إبراهيم النعيمي

المخلص

يتناول هذا البحث موضوع الأصول النحوية عند العكبري في كتابيه "التبيان في إعراب القرآن" و"إعراب الحديث" دراسة نحوية تحليلية نقدية .وينقسم البحث إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة . تناولت في التمهيد عصر أبي البقاء وما فيه من أبرز الأحداث والوقائع .

وتناولت في الفصل الأول : ولادته واسمه ونسبه وشيوخه ومكانته العلمية وتلاميذه ومصنفاته ، وأشرت إلى الموجود منها: مطبوعا أو مخطوطا كما نبهت على المفقود منها .

وتناولت في الفصل الثاني : الأصول النحوية وهي: السماع والإجماع والقياس واستصحاب حكم الأصل والاستحسان ،وموقف العكبري من هذه الأصول ،وذلك كما ظهر في كتابيه "التبيان" و"إعراب الحديث" ، ومن شواهد فيهما من الآيات والأحاديث وكلام العرب من شعر ونثر .

وتناولت في الفصل الثالث : كتاب "التبيان في إعراب القرآن" ، وذكرت كتب إعراب القرآن قبل أبي البقاء ، ووقفت عند اسم الكتاب بعد بيان الخلاف في هذا الاسم، ثم ذكرت مصادره التي كان يستقي منها ،ثم بينت منهجه في تأليف الكتاب، وأهم المسائل النحوية فيه: من مسائل الخلاف ، وموقف أبي البقاء العكبري منها، وترجيحاته ، وشواهد .

وتناولت في الفصل الرابع : كتاب "إعراب الحديث" ،بدأت ببيان موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث ، وانتهيت بموقف العكبري ، ثم ذكرت كتب إعراب الحديث وبينت أن العكبري أول من ألف كتاباً مستقلاً في إعراب الحديث ،كما بينت سبب تأليفه . وجلبت قيمة الكتاب وتأثيره فيمن بعده . ثم ذكرت أصول النحو فيه من القرآن والحديث وكلام العرب من شعر ونثر والقياس والإجماع والاستصحاب والاستحسان . وأوجزت القول في المسائل النحوية مكتفياً بذكر بعض مناقشاته وتعليقاته وترجيحاته .

و في الفصل الخامس: فصلت الحديث في مقابلة بين الكتابين جاءت في قسمين :

أولاً :أوجه المشابهة بينهما .

ثانياً :وأوجه المخالفة .

وذكرت الخلاف بين المذهب البصري والكوفي ثم بينت مذهبه النحوي، وذكرت الأدلة على ذلك .

ثم ذكرت بعض مآخذ النحويين عليه .

ثم أنهيت الرسالة بالخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه في هذه الدراسة .

Abu Al-Baka'a Al-Akbari's Syntactical Principles
in his two book (Al-tibyan fe Ia'rab Al- Quran)
and (Ia'rab Al-Hadith Al-Shareef)

Prepared by

Intesar Hussein Abdulhadi Mustafa

Supervised by

Dr.Kamal Jabri Ameen Abhari

Dr.Naser Ibrahim Al-Nuaymi

Abstract

This research studies the subject of Abu Al-Baka'a Al-Akbari's Syntactical Principles in his two books (Al-tibyan fe Ia'rab Al- Quran) and (Ia'rab Al-Hadith Al-Shareef) in critical , analytical and syntactical study .

This research is divided into Introductory five chapters and conclusion .

This research studies in the introductory Abu Al-Baka'a age and the main events and facts .

The first chapter studies his birth , name , ancestry , his sheiks , his scientific position , his students and his compilers . I showed in my study the available of these : whether it is printed or handwritten as well as I showed the lost things among these .



In the second chapter tackled : The Syntactical Principles : Hearing , Consensus and measurement , taking the judgment of origin , taking good opinions , Al-Akbari's opinion of these principles as stated in his two books (Al-tibyan) and(Ia'rab Al-Hadith Al-Shareef) and his proofs from verses of the Holy Koran , Hadith and Arabs speech of poems and prose .

And in the Third Chapter : I talked about the book , (Al-tibyan fe Ia'rab Al- Quran), I mentioned the books of Quran Syntax before Abu AL-Baka'a , I examined the title of the book and explained the argument in this title , then I mentioned his sources which he depends on in his proofs and I explained his methods in writing the book as well as the most important syntactical issues in it : dispute issues , Abu AL-Baka'a AL - Akbari's opinion about it , his preferences and his evidences .

And in the Fourth Chapter : I talked about Al-Hadith Syntax Book, I started by explaining the scientist's opinion of depending on AL – Hadith in proof , I reached to AL - Akbari's opinion , I mentioned the books of AL – Hadith Syntax , explaining that AL - Akbari is the first one to write a single whole book in AL – Hadith Syntax and I clarified the reasons

For writing this book . I explained the value of the book and its effects on the generations to come . I mentioned Syntax principles in it from Quran , Hadith , Arab speech of poem , prose , measurement , consensus , taking the judgment of origin and taking good opinions .

I briefed in the Syntactical issued mentioning only some of his discussions , justifications and preferences .

In the Fifth chapter: I detailed the stud in a comparison between the two books in two sections:

First: Simalirities between them.

Second: Contrast between them.

I mentioned the contrast between AL- Basri Doctrine and Kofi Doctrine then I explained his Syntactical Syntax as well as I mentioned the evidence on that then I explain some defects that grammarias state .

I concluded my thesis with the Conclusion , in which I explained what I reached in this study .

المقدمة

أحمد الله العليم الحكيم ،الذي أنزل القرآن ،وجعله للمؤمنين نورا ودستورا، وأصلى على المبعوث هادياً ومعلماً،سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد :

عني العلماء عناية كبيرة بالقران الكريم وصرفوا جهودهم بل حياتهم في سبيل ذلك ،وكان نحاة العربية من السابقين في ذلك والعاملين من أجل الحفاظ على سلامة العربية بل نشط أولئك العلماء فوضعوا علم النحو وكتبوا في مختلف فنونه .

وأبو البقاء كان من أولئك الذين يشهد لهم بالتقدم وعلو المكانة ،فألف في هذا خدمة للغة العربية وصوناً لكتاب الله،ومنها كتاب "التبيان في إعراب القرآن الكريم " فقد وضعه لإعراب آيات القرآن الكريم مرتبة حسب ورودها في القرآن إلا أنه يحتوي على أصول علم النحو مبسطة في مواضع مختلفة منه ،ويعد هذا الكتاب مؤلفاً نحوياً في كثير من تفاصيله .

كذلك أولى المتقدمون حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عناية فائقة ،من حيث روايته وتنقيحه وتهذيبه ،مما يجعله مصدراً موثقاً به، بعيداً عن التحريف. فالحديث النبوي يعد المصدر الثاني بعد القرآن في الضبط والإتقان، وعلى الرغم من ذلك، فإن موقف النحويين كان يختلف عن موقف هؤلاء العلماء، فلم يجعلوا الحديث من مصادر السماع التي يحتج بها،وبهذا أفقدوا النحو العربي كثيراً من الفائدة،وظلت الدراسات النحوية في الحديث الشريف قليلة، لكن مع تقدم الزمن ،تنبه العلماء لذلك ،ووضعوا الحديث في المنزلة اللائقة من حيث الصدارة بالاحتجاج به والعناية التي يستحقها.وسوف يتناول البحث هذه القضية،لارتباطها الوثيق بالدراسات التي تعنى بالأصول النحوية.

لذا كان اختيار الباحثة لهذين الأثرين من مؤلفات العكبري موضوعاً للدراسة، لأن العكبري أول من جمع بين التأليف في إعراب القرآن وإعراب الحديث ،ولأنه أول من قام بإعراب الحديث النبوي الشريف بمؤلف مستقل،وأغلب الظن أنه غير مسبوق في ذلك كما سيظهر في البحث.

وقد وضع النحويون الأوائل مقاييس معينة في استقاء المادة النحوية وهو ما نعنيه بأصول النحو،وستحاول هذه الدراسة البحث عن هذه الأصول- السماع والإجماع والقياس وهذه من أصول النحو بلا خلاف- في كتاب "التبيان في إعراب القرآن" وفي كتاب "إعراب الحديث" مع الأمثلة والشواهد على تلك الأصول .

وتهدف هذه الدراسة إلى تلبية مسوغات وأهداف منها :

- إخراج الدراسات النحوية التي حاولت شرح النحو العربي من خلال أصوله لتجعله قريباً إلى عقول الطلبة وقلوبهم . وكان على رأس هذه الدراسات مؤلفا العكبري : "التبيان في إعراب القرآن" و "إعراب الحديث" ، حيث أودع العكبري في هذين الكتابين من دقائق النحو والإعراب ما يشبع نهم الطالب الراغب في العربية بعيداً عن التعقيدات الفلسفية والمنطقية ، في أسلوب سهل وموجز .
 - إبراز مكانة أبي البقاء العكبري الذي يعد من أشهر علماء النحو العربي ، حيث عاش في عصر حفل بطائفة من مشاهير اللغة والنحو ومنهم... الزمخشري (٥٣٨هـ) ، وابن الشجري (٥٤٢ هـ) ، وأبي البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) .
 - افتقار الساحة النحوية العربية لدراسات متخصصة تعنى بهذا العالم الجليل ، فالعكبري لم يحظ بما يستحق من الدراسة العلمية التحليلية، فقد اقتصرَت الدراسات الحديثة على تحقيق كتبه وبيان سيرته ومنهجه في كتبه ، ومن هذه الدراسات ما يأتي :
- تحقيق الجزء الأول من كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) للباحث (غازي طليمات) حيث حاول إحصاء المسائل المحللة المعلة في الرد على الكوفيين ، وأكد على أن العكبري أخذ بالأصول النحوية.
 - أما الباحث (عبد الرحمن بن العثيمين) فقد تحدث من خلال تحقيقه لكتاب (التبيين) عن مسائل الخلاف التي طرحها العكبري في كتابه "التبيين" ، وعقد موازنة بين العكبري وابن الأنباري، وبين موقفهما من الكوفيين وطريقتهما في مناقشة مسائل الخلاف ، ثم تحدث عن مذهب العكبري النحوي حيث بين النزعة البصرية عنده.
 - أما الباحث (حسن موسى الشاعر) في تحقيقه لكتاب (إعراب الحديث النبوي) فقد عقد موازنة بين إعراب الحديث للعكبري وابن مالك والسيوطي .
 - أما الباحث (محمد خير الحلواني) في تحقيقه لكتاب (مسائل خلافية) فقد أشار في حديثه إلى اعتماد العكبري في هذا الكتاب كان يقوم على العلة التي نجدها عند الخليل ، وبين أن أكثر مسائل الكتاب تشبه إلى حد بعيد مسائل ابن الأنباري في كتابه الأنصاف.
 - أما الباحث (يحيى مير علي) في رسالته الجامعية التي كانت دراسة وتحقيقاً لكتاب (شرح الإيضاح) للعكبري، فقد أكد على الأصول النحوية البصرية عند العكبري من خلال شواهد ومسانله في الشرح .

ولأن هذا البحث محدد بدراسة أبي البقاء العكبري والأصول النحوية التي اعتمدها في كتابيه فسأعتمد بإذن الله أسلوب المنهج النظري التحليلي النقدي، حيث سأعتمد المنهج النظري في التمهيد ، وعند الحديث عن سيرته ،و عن الأصول النحوية عند نحوي البصرة والكوفة ،بينما سيكون المنهج التحليلي النقدي عند بيان الأصول النحوية عند العكبري مع الاحتجاج بالأمثلة والشواهد التي تؤيد هذه الأصول من خلال كتاب (التبيان في إعراب القرآن الكريم) وكتاب (إعراب الحديث الشريف) وسأعتمدهما كمرجعين رئيسين لهذا البحث في الشواهد ،وسيقودني المنهج التحليلي للرجوع إلى أصول النحو عند شيوخ المذهبين من خلال كتبهم وآرائهم الموثقة في كثير من المصادر والمراجع .حيث سيكون القرآن الكريم وتفسيره من أهم هذه المصادر ،كذلك كتب الأحاديث وأهمها صحيح البخاري وصحيح مسلم ومسند الإمام أحمد .

أما هيكلية البحث فقد امتد إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة :

• أما التمهيد ،فكان عرضاً تاريخياً لعصر أبي البقاء وما فيه من أبرز الأحداث والوقائع.

• تناولت في الفصل الأول : ولادته واسمه ونسبه وشيوخه ومكانته العلمية وتلاميذه ومصنفاته وذكرت فيها ما نسب إليه وهو لغيره ،وما له ولم ينسب إليه ، وما له وتشكك فيه بعضهم، وأشارت إلى الموجود منها مطبوعاً أو مخطوطاً كما نبهت على المفقود منها .

• وتناولت في الفصل الثاني : الأصول النحوية من السماع والإجماع والقياس واستصحاب حكم الأصل والاستحسان عند المذهبين، وموقف العكبري من هذه الأصول ،وذلك كما ظهر في كتابيه "التبيان" و"إعراب الحديث" وشواهد من الآيات والأحاديث وكلام العرب من شعر ونثر .

• و تناولت في الفصل الثالث : كتاب "التبيان في إعراب القرآن" ، وذكرت كتب إعراب القرآن قبل أبي البقاء ،ووقفت عند اسم الكتاب بعد بيان الخلاف في هذا الاسم، ثم ذكرت قيمة الكتاب في كلام أبي البقاء كلام العلماء بعده . ثم ذكرت مصادره التي كان يستقي منها أدلته ، ثم بينت طريقتة في تأليفه ،وعرضت لبعض مسائل الخلاف النحوي التي عرضها أبو البقاء في الكتاب.

• وتناولت في الفصل الرابع : كتاب "إعراب الحديث" ،بدأت ببيان موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث ، وانتهيت بموقف العكبري ، ثم ذكرت كتب إعراب الحديث وبينت أن كتاب العكبري أول كتاب في إعراب الحديث كما بينت سبب تأليفه . وجلبت قيمة الكتاب وتأثيره فيمن بعده . ثم ذكرت أصول النحو فيه من القرآن والحديث وكلام العرب من شعر ونثر والقياس والإجماع والاستصحاب والاستحسان . وأوجزت القول في المسائل النحوية مكتفيا بذكر بعض مناقشاته وتعليقاته وترجيحاته .

• و في الفصل الخامس: فصلت الحديث في مقابلة بين الكتابين جاءت في قسمين :أوجه المشابهة بينهما ، وأوجه المخالفة .وذكرت الخلاف بين المذهب البصري والكوفي ثم بينت مذهب العكبري النحوي،وذكرت الأدلة على ذلك ومنها:آراؤه،واصطلاحاته ومؤلفاته والمسائل الخلافية بين المذهبين التي عرضها في كتابيه" التبيان" و"إعراب الحديث"، ثم ذكرت بعض ماخذ النحويين عليه .

• ثم أنهيت الرسالة بالخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه في هذه الدراسة .

وبعد،فإنني أدعو الله العليم الحكيم أن يتقبل مني عملي هذا ،وأن أكون به خادمة لكتابه العظيم،ولكلام نبيه الشريف،وأن أكون قدمت للغتي وطلابها فائدة،فإن أحسنت فمن الله،وإن كان غير ذلك فمن نفسي.

و لنتذكر أنه:(لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

التمهيد

عصر أبي البقاء. 

أ- الحياة السياسية

ب- الحياة الاجتماعية

ج- الحياة العلمية

عصر أبي البقاء العكبري:

وقبل أن نشرع في الترجمة لحياة أبي البقاء ، رأينا أن نمهد لذلك بالحديث المفهم عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بهذه الشخصية العلمية النافذة ، ووجهتها وجهة سليمة ، وصقلتها صقلا نافعا ، ثم نقف وقفة مستأنية على الدراسات اللغوية والنحوية التي شهدها عصر هذا العالم الجليل ونعرض بشيء من الإيجاز لما يخدم بحثنا ويشد من أزره .

أ . الحياة السياسية: (١)

عاش أبو البقاء في العصر السلجوقي الثاني الذي بدأ بوفاة سنجر (٥٥٢ هـ) آخر سلاطين السلاجقة العظام الذين حكموا منذ سنة (٤٨٥ هـ) أي منذ وفاة السلطان ملكشاه ، والمعلوم أن أقول نجم البيت السلجوقي في العراق يرجع إلى موت السلطان مسعود بن طغرل (٥٤٧ هـ) ثم ما تبعه من قيام دول كثيرة تقاسمت ملك السلاجقة ، وعرفت بدولة الأتابكة أو أتابكة العسكر في كل من دمشق والموصل وحلب والجزيرة وديار بكر وفارس وأذربيجان وغيرها ، وكانت جميعها تابعة للخلافة العباسية التي عاش العالم الإسلامي في ظلها زهاء خمسة قرون . وحقق هؤلاء السلاجقة شأنًا كبيرًا في تاريخ الإسلام ، إذ يعود إليهم الفضل في تجديد قوته وإعادة الوحدة السياسية وجهاد الصليبيين ، إضافة إلى أنه ظهر في عصرهم التتار الذين قضوا على دولة مواليهم في خوارزم ، ثم على الدولة العباسية فيما بعد ، ثم دولة الأتابكة التي أقامها السلاجقة ومواليهم ، وكانت تابعة للخلافة الإسلامية في بغداد ، الدولة السلجوقية الأولى -

(٤٢٨ - ٥٩٠ هـ) التي تفرع عنها عدة فروع ، ثم أقام السلاجقة دولة أخرى لهم في آسيا الصغرى (٤٥٦ - ٧١٨ هـ) ، وأسس عماد الدين زنكي ، وهو من موالي ملكشاه السلجوقي ، الدولة الزنكية (٥٢١ - ٦٥٧ هـ) في الجزيرة والشام ، وأقام ألب أرسلان ومواليهم في الشام وحلب الدولة البورية (٤٧١ - ٥٤٩ هـ) ، وأسس صلاح الدين الأيوبي الدولة الأيوبية (٥٦٧ - ٦٥٩ هـ) في مصر والشام ، وذلك بعد وفاة الخليفة العاضد لدين الله (٥٦٧ هـ) آخر الخلفاء الفاطميين ، وقد دام حكمها (٨١ سنة) تعاقب عليها ثمانية ملوك ، وهي من فروع الدولة السلجوقية كالدولة البورية ، لأن أيوب والد صلاح الدين وعمه شيركوه كانا من قواد السلطان نور الدين زنكي صاحب الشام ، وأقام موالي الدولة السلجوقية في إيران الدولة الخوارزمية (٥٣٣ - ٦٢٨ هـ) . وكانت في العالم الإسلامي آنذاك دول مستقلة عن الخلافة العباسية كالدولة الغورية في الهند وأفغانستان (٥٤٣ - ٦١٣ هـ) ودولة المرابطين في مراكش (٤٠ - ٥٤١ هـ) ثم الدولة المرينية (٦١٠ - ٨٦٩ هـ) و دولة الموحدين في المغرب والأندلس وما تفرع عنها من الدولة الحفصية في تونس (٦٠٣ - ٩٨١ هـ) والدولة الصليحية في اليمن (٤٣٩ - ٥٣٢ هـ) .

أخذت هذه المادة من المراجع التالية :-

(١) حسن إبراهيم حسن /، تاريخ الإسلام ، المجلد الرابع ، العصر العباسي الثاني / ٢٠١

محمود شاكر /التاريخ الإسلامي / ٥ ، ٢١٦

يحيى علي /منهج العكبري في شرح الإيضاح ، ٥ ← ٨

وكان من حسن طالع أبي البقاء أن نعم بفسحة من الأجل شهد فيها حكم أربعة من الخلفاء العباسيين ، أولهم: المقتفي لأمر الله محمد بن أحمد المستظهر (٥٣٠ - ٥٥٥ هـ) الذي يعود إليه الفضل في عودة السلطان إلى أيدي بني عباس الذين ظلوا قابضين عليه حتى الغزو المغولي سنة ٦٥٦ هـ ، وذلك بعد فترة من الضعف استهان فيها السلاجقة بأولئك الخلفاء ، وانتزعوا منهم سلطاتهم وحقوقهم حتى حق الحياة ، إذ قتل مسعود بن طغرل كثيراً من الأمراء وخليفته لعده هما : المسترشد بالله الفضل بن أحمد المستظهر (٥١٢ - ٥٢٩ هـ) وابنه الراشد (٥٢٩ - ٥٣٠ هـ)^(١).

وثانيهم: المستجد بالله يوسف بن محمد المقتفي لأمر الله (٥٥٥ - ٥٦٦ هـ) وكان عادلاً محبوباً في الرعية ، أزال عنها المظالم ، وأسقط المكوس ، وثالثهم: المستفيء بأمر الله الحسن بن يوسف (٥٦٦ - ٥٧٥ هـ) الذي جمع إلى حُسن السيرة إسقاط المكوس ، وقد استطاع صلاح الدين في أيامه إعادة الخطبة باسمه في مصر والشور الشامية ، وذلك بعد سيطرته على حكم مصر وانقراض الدولة الفاطمية ، ورابعهم: الناصر لدين الله أحمد بن حسن (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ) الذي شهد عصره انتصارات صلاح الدين على الصليبيين في الشام واستعادته بيت المقدس وغيره من البلدان والحصون . وأظهر ما يسجل له أنه تمكن بذكائه أن يقنع جماعة الفتاك بالتحول إلى جماعة للفتوة والبسالة، شاركت الأيوبيين في جهاد الصليبيين في بلاد الشام.

ومن المرجح أن تكون مدة خلافة الناصر عميقة الأثر في حياة العكبري ، فقد نال من الشهرة كثيراً، حتى غدا لا نظير له ، لم يكن في آخر عمره مثله ، كما سيأتي مفصلاً في ترجمته ، وذلك ما جعل الرؤساء يخطبون وده ، ويصلون أسبابه بهم ، فتهياً له أن يتردد على مجالسهم لتعليم الأدب وهو ما جعل الخلفاء يحتاجون إليه في بعض العلوم التي اشتهر بها ، من ذلك ما نص عليه العليمي^(٢) من أنه صنف " التلخيص في الفرائض " للخلفاء . وأكبر الظن أن يكون الخليفة الناصر هو المعني بذلك، على أننا لا نجد بعد ذلك أية مشاركة لأبي البقاء في الحياة السياسية، ولعل في كف بصره وانقطاعه للعلم تحصيلاً وإقراءً وتصنيفاً ما يفسر لنا عدم مشاركته الفعالة في أحداث عصره أو جلها.

(١) حسن إبراهيم حسن / تاريخ الإسلام / المجلد الرابع / ٢٥٦

(٢) العليمي/المنهج الأحمد / ٢ / ٣٤٦

ب . الحياة الاجتماعية:

ازدهرت الحياة الاجتماعية في عصر السلاجقة (٤٤٧ - ٦٥٦ هـ) ويعود ذلك إلى زيادة الثروات ، وكثرة الموارد ، و انتشار العمران ، وتشجيع الخلفاء والسلطين والأمراء والوزراء للعلوم والآداب والفنون ، مما أدى إلى رقي المجتمع بجميع فئاته التي انصهرت في المجتمع العربي واتخذت من لغته لساناً لها ، وكان المجتمع يتألف من طبقة الخاصة ، وتضم بالإضافة إلى الخليفة السلطان الحاكم والوزراء والقادة والأمراء والولاة والأشراف والقضاة والعلماء والأدباء والكتاب وكبار الموظفين والتجار ، ولهؤلاء باب خاص يدخلون منه على الخليفة ، ويدعى باب الخاصة ، ولهم مطابخ واصطبلات خاصة وغير ذلك . ويتألف كذلك من طبقة العامة ، وهم السواد الأعظم ، وينتظم فيها الزراعة وأهل الحرف والصنائع والتجار والجند وأهل الذمة والرقيق والخدم ، وكانت عامة الجند في المجتمع الإسلامي خلال العصر العباسي الثاني تتألف من العرب والسلاجقة والأتراك والأكراد والخراسانيين والروم والأرمن ، وكان عامة أهل بغداد في القرن السادس من العرب والفرس والترك والنبط والأرمن والجركس والأكراد والبربر وكان أغلبهم من ذوي اليسار والترف لكثرة وارداتهم من الضرائب بأنواعها المختلفة^(١).

وأوضح صور الترف والبذخ التي انتهى إليه حال بعض الخاصة آنذاك ما نجده لدى الخلفاء في قصورهم وأعراسهم ، فقد امتلأت قصورهم بأواني الذهب والفضة حتى قدر ما أتى عليه حريق سنة (٦٠١ هـ) الذي أصاب دار الخلافة بنصف مليون دينار .

ولم يقتصر هذا البذخ على الخلفاء بل تعداهم إلى السلطين والأمراء والوزراء والأشراف وكبار الموظفين وأهل الإقطاعيات ، وكان لبعض هؤلاء مجالس أنس يطرحون فيها الاحتشام والوقار ، وينغمسون فيما لذ لهم من سماع المغنيات التي راجت سوقهن فازداد عددهن من الجواني والحرائر حتى جاوزن المئات ، ومن الاستسلام إلى شرب ما عرف واشتهر من أصناف الشراب كالقطربلي والعكبري ، وهو ما كان يجلب من عكبرا بلدة أبي البقاء التي طارت شهرتها بوفرة الزروع والكروم والجنات ، مما جعلها مهوى لطلاب اللهو^(٢) .

وكان إلى جانب مظاهر الترف و البذخ التي استبدت بحياة كثير من الخاصة فئات من العامة تعيش حياة قاسية لقلة ذات اليد ، مما هيا لولادة العيارين الذين أغاروا على بغداد ، ونهبوها مراراً ، واستمر ذلك إلى أن جاء الخليفة الناصر (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ) فاستدعى أحد شيوخ الفتوة ، واسمه عبد الجبار ، وعرض عليه أن ينتظم مع أتباعه فيها على أن تتحول من فتوة تقوم على النهب والفتن إلى فتوة تقوم على الفضائل ، فتم له ذلك سنة ٥٧٨ هـ . فأقنذ بذلكه بغداد من حياة السلب والنهب ، ووجه شبابها وغيرهم إلى فتوة ذات أعراف ونظم أساسها الأخلاق الفاضلة والشجاعة حتى كان لأتباعها شرف المشاركة في الجهاد ضد الصليبيين^(٣).

(١) ابن الأثير/الكامل في التاريخ/٩٣/١١

(٢) انظر المصدر السابق ١٠١/١١

(٣) انظر المصدر السابق ٣٥٤/١٢

وتنامى في هذا العصر الاهتمام بالصيد ، فأصبح لهواً للخاصة والعامة ، وكان الناصر قد جعله جزءاً من الفتوة ، إذ لابد للمنتسب إليه من إتقان الرمي بالبندق والنبل والضرب بالسيف ^(١) .

ويذكر أن الخليفة المقتدي بأمر الله (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ) الذي انصرف إلى عمران بغداد وتطهيرها من الفساد وأهله ، وأمر بقلع أبراج الطيور ونفي المغنيات والمفسدات ، ومنع إجراء ماء الحمامات إلى دجلة ، وأمر أصحابها بحفر آبار للمياه ، وحظر على الملاحين أن يحملوا في زوارقهم الرجال والنساء مجتمعين ^(٢) .

وأما الرقيق فازداد الاهتمام به ، وكثرت أعداده ، وتعددت مصادره ، فهناك الرومي والصقلي والزنجي والتركي من أسرى الحروب ، وقد جلب أكثره في العصر السلجوقي من بلاد ما وراء النهر على أيدي النخاسين ، كما جلب كثير من الزنج للفلاحة والحراسة ، وزادت تجارة الرقيق بازدياد الحاجة إليه .

غير أن نظرتهم إلى الرقيق لم يكن فيها امتهان ، إذ كثرت الجوارى في قصر الخلافة ، وكن خدماً لزوجات الخلفاء أو وصيفات لهن ، بل وأمّهات لكثير منهم .

وأما أهل الذمة من النصارى واليهود والمجوس والصابئة فقد عاشوا على قدم المساواة مع فئات المجتمع الأخرى ، ونعموا بتسامح ديني نظير ما يدفعونه من الجزية .

وكان من أهل الذمة خاصة ممن برعوا بالطب وغيره ، فقرّبهم الخلفاء في مجالسهم ، وتسلموا بعض المناصب حتى وصل بعضهم إلى الوزارة ، فاتخذ عضد الدولة نصر بن هارون وزيراً له لتدبير شؤون فارس . وأما اليهود فقد غلب عليهم الاشتغال بالمهن الوضيعة كالخرازة والسكافة والصباغة .

ومن الطبيعي أن يكون للمجتمع في ذلك الوقت أعياد عامة يحتفل بها فتزين بها مدينة بغداد ، وأهمها عيد الفطر والأضحى ، ومواكب الحجيج في رحيلها وقدمها ، وهناك إلى ذلك أعياد أخرى للفرس والنصارى كأعياد المهرجان والسدق (الميلاد) والنيروز ، وكانوا يحتفلون بمناسبات أخرى مثل ختم القرآن والختان وغير ذلك ^(٣) .

(١) انظر ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٥ / ٢٨٤

(٢) الزركلي / الأعلام / ٤ / ٢٦٧

(٣) انظر حسن ابراهيم حسن / تاريخ الإسلام / المجلد الرابع / ٢٠٢

ج. الحياة العلمية :

شهد العصر السلجوقي في (٦٥٦ - ٤٤٨ هـ) ازدهاراً في الحركة العلمية استغرق علوم العربية والدين والعلوم الأخرى ، على أن أوضح ذلك كان في الدراسات اللغوية والنحوية ، إذ كثر عدد الأعلام النابهين في اللغة والنحو ، وكثر عدد مصنفاتهم حتى خرج عن الحصر أو كاد ، ومن الطبيعي أن يكون حظ الأقدمين من تلك الجهود وافراً ، فكثير من تلك المؤلفات قام على خدمة المشهور من آثارهم شرحاً لها ، أو لشواهد لها ، أو اختصاراً ، أو اعتراضاً ، أو غير ذلك .

وأهم تلك الأصول التي حظيت باهتمام علماء هذا العصر : الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والكافي للنحاس والإيضاح للزجاجي واللمع لابن جني والمفصل للزمخشري ... وأقرب مثال على ذلك أبو البقاء العكبري الذي صنف ثلاثة وعشرين كتاباً ، وقفها على خدمة جل الكتب المتقدمة شرحاً واختصاراً .

وظهر في هذا العصر اهتمام زائد بآثار أبي علي الفارسي وابن جني ، ويمكن أن يكون أبو البقاء نفسه مثلاً لهذا عند المشاركة ، فقد شرح ثلاثة كتب للفارسي هي : الإيضاح والتكملة وأبيات الإيضاح ، ولخص كتاب أبيات الشعر ، وشرح اللمع لابن جني ، واختصر له كتابين : التنبيه على مشكل شعر المتنبي والمحتسب . ويقابله ابن الباذش في الأندلس ، فقد كان كلفاً بشرح كتب المشاركة مثل : الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والأصول والجمل والإيضاح للزجاجي والكافي للنحاس . ونتج عن هذا أن حمل بعض النحويين على كتب أبي علي الفارسي وابن جني ، وعلى كل من يهتم بها ويعدل عن الكتاب والجمل وغيرها ، وكان ابن الطراوة أشد هؤلاء العلماء^(١) .

وتميز هذا العصر كذلك بزيادة الاهتمام بالنقد النحوي العام والخاص ، فالأول يمثلته اثنان : ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) الذي دعا في كتابه " الرد على النحاة " إلى تجريد النحو من القول بالعامل وكثير من ضروب التعليل والقياس ، والتمارين غير العملية ، والثاني : أبو الوليد بن رشد (٥٩٥ هـ) الذي شغله أمر النحو والنحاة فصنف كتابه " الضروري في النحو " ودعا فيه إلى القصر والاعتدال . ويراد بالنقد الثاني الخاص ما كان بين النحاة أنفسهم ، فابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) ينقد الزجاجي في كتابه " إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل " وابن الطراوة ينقد الفارسي في كتابه " الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب " الإيضاح "^(٢) .

(١) حسن إبراهيم حسن / تاريخ الإسلام / المجلد الرابع / ٢١١
(٢) يحيى مير علي / منهج العكبري في شرح الإيضاح / ١٥ ← ١٩

وظهرت في القرن السابع قضية الاستشهاد بالحديث في الأندلس ، ولم تكن مطروحة من قبل ، فأثارها ابن الصائغ (٦٨٠ هـ) الذي يعد أول من رد الاستشهاد به ، ولذلك ما كان معنياً بمتبع ابن الطراوة وابن خروف اللذين أكثرا من الاحتجاج به ، فصنف في نقد الأول " رد اعتراضات ابن طراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه " وذلك لأن ابن الطراوة اعتمد على الحديث كثيراً ، ورد على سيبويه في مسائل أوردتها السهيلي في كتابه " نتائج الفكر " .


وبعد هذه الوقفة على معطيات عصر أبي البقاء العكبري ، آمل في أن أكون قد رسمت ملامح صورة واضحة عن واقع ذلك العصر .


وإذا كان الإنسان وليد بيئته - كما يقال - فإن أبا البقاء نشأ وترعرع وتربى وحصل وألف في هذه البيئة العلمية ، التي شح نظيرها، وقد كان بتأليفه وتصنيفه مرآة انعكست عليها ثقافة عصره، وعلم أمته . وقد أدلى أبو البقاء بدلوه في أغلب ألوان المعارف والثقافات التي نضجت وآتت أكلها ، وجادت بشهي ثمارها في تلك الحقبة من الزمن .

الفصل الأول


سيرة أبي البقاء العكبري


اسمه ونسبه 

ولادته 


وفاته 


شيوخ العكبري 

تلاميذ العكبري 

آراء العلماء فيه 

شاعرية العكبري 

مذهبه الفقهي 

آثاره العلمية... المطبوعة ،المخطوطة،المفقودة 

سيرة أبي البقاء العكبري.

(٥٥٣٨ - ٥٦١٦ هـ)

اسمه ونسبه :

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين ، أبو البقاء العكبري .
عرف أبو البقاء (العُكْبَرِيّ) بضم العين المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وبعدها راء ، نسبة إلى عكبرا ، وهي بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ ، وخرج منها جماعة من العلماء وغيرهم^(١) .
وذكر صاحب القاموس أن عكبرا بفتح الباء ويقصر ، وهي قرية ، والنسبة إليها عكبراوي وعكبري^(٢) .
وينسب إلى مدينة بغداد ، لأنه ولد ببغداد وأقام فيها^(٣) .
ويقال له : (الأزجي) أيضا لأنه كان من أهل باب الأرج ، وهي محلة ببغداد ذات أسواق ومحال كثيرة .
ويقال له : (الحنبلي) لأنه تفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وبقي من رجال هذا المذهب طول حياته .
ومما يذكر في هذا الصدد أنه سمع أبو البقاء يقول : (جاء إلي جماعة من الشافعية فقالوا : انتقل إلى مذهبنا ، ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية ، فأقسمت وقلت : لو أقمتوني وصيبت علي الذهب حتى أتواري ما رجعت عن مذهبي)^(٤) . ويقال له : (الفرضي) ، لأنه كان عالماً بالفرائض ، وهو علم المواريث . ويقال له أيضاً : اللغوي والنحوي والحاسب نسبة إلى الحساب^(٥) .

ولادته :

أجمعت معظم المصادر^(٦) على أن أبا البقاء قد ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هجرية (٥٣٨ هـ) ، التي توافق سنة ثلاث وأربعين مائة وألف ميلادية (١١٤٣ م) .
ولم يشذ عن ذلك إلا القطيعي حيث يقول : (سألته عن مولده فقال : في حدود سنة تسع وثلاثين) .
وعلى كل ، فإن الفرق بين القولين ليس كبيراً ، ولكن الرأي الذي نميل إليه أنه ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة ، وذلك لإجماع معظم المصادر على ذلك .

وفاته

وذكر الذين ترجموا له أنه توفي ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر ست عشرة وستمائة هجرية ، التي تقابل سنة تسع عشرة ومائتين وألف ميلادية ، ودفن من الغد بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب ببغداد ، وقد قارب الثمانين^(٧) .

(١) ابن خلكان ، وفیات الأعيان / ٣ / ١٠٠

(٢) القاموس المحيط / مادة عكبر

(٣) انظر السيوطي / بغية الوعاة / ٢ / ٣٩

(٤) المصدر السابق / ٣٩/٢

(٥) انظر : مقدمة إعراب القراءات الشاذة / تحقيق محمد السيد أحمد عزوز / المجلد الأول / ١٧ ← ١٩

(٦) انظر : إنباه الرواة / ٢ / ١١٦ ، بغية الوعاة / ٢ / ٣٨ ، وفیات الأعيان / ٣ / ص ١٠٠ ، الوافي بالوفيات ١٧ / ١٣٩ ، الأعلام /

للزركلي ٤ / ٨٠ وغيرها

(٧) المصادر السابقة

شيوخ العكبري

تلقى العكبري علومه على أيدي مجموعة كبيرة من علماء عصره ، أشهرهم :

في النحو :

١- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد البغدادي ابن الخشاب (٥٦٧ هـ) ^(١) تلقى عنه العكبري النحو والعربية و الآداب، قال عنه القفطي: (كان أديباً فاضلاً عالماً ، له معرفة جيدة بالنحو واللغة العربية والشعر والفرائض والحساب والحديث ، حافظاً لكتاب الله عز وجل، قد قرأه بالقراءات الكثيرة) ^(٢) كما نص العكبري على أخذه عن شيخه ابن الخشاب في كتاب إعراب الحديث ، فقال عند تحليله لفظ انيه : والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريقة الإنكار ، وقد ذلك سيوبه في كتابه ، وسمعت هذا كله في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب وقت سماعنا عليه مسند أحمد بن حنبل رحمه الله ^(*).

٢- وقرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي (ت ٥٦٩ هـ) الذي سمع الحديث الكثير ، وقرأ النحو واللغة ، وكان غزير الفضل ، يقول الشعر الحسن ^(٣) .

في اللغة والأدب :

وأخذ اللغة عن أبي الحسن علي بن الحسين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الملك ابن إبراهيم السلمي، الملقب بمهذب الدين، المعروف بابن العصار، (ت ٥٧٦ هـ) ^(٤) .

في القرآن وقراءاته :

وقرأ القرآن على علي بن عساكر بن المرجب بن عوام البطائحي المقرئ النحوي (٥٩٢ هـ) ، وقد ذكر العكبري شيخه فقال : (وقرأت على شيخنا أبي الحسن ابن عساكر) ^(٥) .

(١) القفطي/ إنباه الرواة ١١٦/ ٢

(*) العكبري/ إعراب الحديث/ ٤١٠، ٢٣٢

(٢) القفطي : إنباه الرواة ٩٩/ ٢

(٣) ابن رجب/ الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٣١ ، شذرات الذهب/ ٤/ ٢٣٦

(٤) السيوطي/ بغية الوعاة ٢/ ٣٨ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٦٧

(٥) ابن خلكان/ وفيات الأعيان ٣/ ٥ وهو الذي سمع منه الحديث وأفاد الناس في علوم القرآن والنحو، وكان إماماً كبيراً في

القراءات وعللها، ثقة صدوقاً انظر : إعراب القراءات الشواذ ص ٢٠٨ د . محمد عزوز .

في الحديث:

١- محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان أبو الفتح ابن البطي (٥٦٤ هـ)، سمع منه أبو البقاء العكبري

الحديث (١).

٢- وأبو زرعه طاهر بن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٥٩٦ هـ)، تلقى العكبري على يديه الحديث، (٢).

٣- لأبي بكر بن النقور (٥٦٥ هـ) (٣)، عبد الله بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد البغدادي البزاز، إذ سمع منه أبو البقاء العكبري الحديث، وهو محدث ثقة.

4- أحمد بن المبارك بن سعد بن الفرّج أبو العباس المرقعاني المقرئ (٥٧٠ هـ)، سمع منه العكبري الحديث في صباه، ذكر أنه كان خادماً للشيخ عبد القادر، وكان يبسط له المرقعة على الكرسي (٤).

في الفقه:

١- محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء (٤٩٤ هـ)، المعروف بأبي يعلى الصغير، لازمه العكبري حتى برع في المذهب والخلاف (٥). وكان أبو يعلى بارعاً في المذهب (الحنبلي) والخلاف والمناظرة (٥).

٢- أبو حكيم إبراهيم بن الحسين بن حامد بن إبراهيم النهرأواني (٥٥٦ هـ)، قرأ أبو البقاء الفقه عليه حتى برع فيه (٦).

٣- أبو الفرّج عبد الرحمن بن أبي الحسين علي بن محمد... بن القاسم بن أبي بكر الصديق، ابن الجوزي القرشي التيمي البكري البغدادي (٥٩٧ هـ) (٧)، وفي الذيل على طبقات الحنابلة: (وكان معيداً للشيخ أبي الفرّج ابن الجوزي في المدرسة). ويرى محقق إعراب الحديث النبوي (٨) أن اعتبار ابن الجوزي شيخاً لأبي البقاء دعوى مقبولة، بحجة أنه كان معيداً له في مدرسة باب الأزج، وإن كان مترجمو العكبري لم ينصوا على ذلك. والصلة بين العكبري وابن الجوزي صلة الطالب الناضج بأستاذه، فقد ذكرت كتب التراجم أن الأستاذ كان يفزع إلى تلميذه فيما يشكل عليه من الأدب.

والجدير بالذكر أن إعراب الحديث اعتمد فيه العكبري على جامع المسانيد للإمام ابن الجوزي .

(١) السيوطي: بغية الوعاة ٢/ ٣٨، ومعجم المؤلفين ٦/ ٤٦، انظر: ترجمته في شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٣
(٢) ابن رجب/ ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩ وهو من المشهورين بعلو الإسناد وكثرة السماع، ولد بالري سنة ٤٨١، ثم قدم بغداد وسمع بها من ابن ريان، وسكن همدان، وكان يقدم بغداد، وحدث بها بأكثر سماعاته، وسمع منه ابن هبيرة الوزير
(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١١٠، الوافي بالوفيات ج ١٧ ص ١٣
(٤) بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٨، شذرات الذهب ج ٥ ص ٦٧
(٥) انظر: ترجمته في شذرات الذهب ج ٤ ص ١٩٠
(٦) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٣٩، وكان عالماً بالمذهب والخلاف والفرائض، وأحد من يضرب به المثل في الحلم التواضع، وذكر ابن الجوزي أنه قرأ عليه القرآن والفرائض.
(٧) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١١٠، بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٨، الوافي بالوفيات ج ١٧ ص ١٣٩
(٨) انظر: حسن الشاعر/ مقدمة كتاب إعراب الحديث/ ٢٦

تلاميذ العكبري

تلقى العلم عن هذا العالم نفر من العلماء الذين أثروا في عصرهم وفي العصور التي جاءت بعدهم ،
وسأذكر منهم :

- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد الصوفي (٦٤١ هـ) ، جالس أبا البقاء العكبري وأخذ عنه^(١).
- ومنهم أبو عبد الله أحمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن أحمد بن صديق بن صروف (٦٣٤ هـ)^(٣) ، موفق الدين ، الحراني الفقيه الحنبلي ، تفقه على أبي البقاء العكبري^(٢).
- ومنهم أحمد بن علي بن علي بن محمد بن علي ابن البخاري (٥٩٩ هـ) ، قال عن أبي البقاء العكبري : " قرأت عليه كثيراً من مصنفاته وصحبته مدة وكان حسن الأخلاق^(٤) .
- ومنهم أبو العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلب الحمصي (٦٤٤ هـ) ، أخذ النحو ببغداد عن أبي البقاء العكبري^(٥) .
- ومن تلاميذه أبو البركات أحمد بن أبي البركات الحربي^(٦) .
- ومنهم أبو علي الحسن بن معالي بن مسعود بن الحسين بن الباقلاني الحلبي (٦٣٧ هـ) ، قال ابن النجار والقفطي : " قدم بغداد في صباه ، وقرأ النحو على أبي البقاء العكبري^(٧) .
- وقد أجاز العكبري لأبي محمد طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابري الأشبيلي أبو محمد بن أبي بكر النحوي (٦٤٥ هـ) ، ولد سنة (٦٠١ هـ)^(٨)
- وقرأ عز الدين عبد الرزاق بن رزق الرسعيني المحدث المفسر القرآن والقراءات على أبي البقاء العكبري^(٩) .
- وروى أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد البزار عن أبي البقاء العكبري^(١٠).

(١) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٢٧ ، شذرات الذهب ٦ / ٢٨/

(٢) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١٣

(٣) انظر : ترجمته شذرات الذهب ٥/ ١٦٦

(٤) انظر : شذرات الذهب ٥/ ٦٧

(٥) بغية الوعاة ١/ ٣٤٨ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٢٩

(٦) انظر : ذلك في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٣١

(٧) بغية الوعاة ١/ ٥٢٦

(٨) بغية الوعاة ج ١ ص ١٩ ← ٢٠

(٩) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٠٥

(١٠) طبقات النحاة واللغويين لابن شهية ٢/ ٣١

آراء العلماء فيه :

مما لا شك فيه أن أبا البقاء العكبري قد ظفر بشهرة واسعة ومكانة عالية ، في أثناء حياته وإليه انتهت رئاسة النحو في عصره.

ومما يلفت النظر في ترجمته أن كتاب التراجم تضيق عند ذكر ما يتعلق بحياة أبي البقاء الخاصة فلم نعلم منها إلا أنه أضر في صباه بالجذري.

وقد تلقى علومه في بغداد ، وكان في آخر عمره أشهر علمائها في عصره وقد تفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل " (١) .

" وكان كثير المحفوظ محباً للأشغال ليلاً ونهاراً ، ما تمضي عليه ساعة بلا اشتغال أو إشغال حتى أن زوجته كانت تقرأ له بالليل كتاب الآداب و غيرها " (٢).

وقد بوأَت هذه المهمة الرجل منزلة سامية بين علماء عصره حتى ذكرت بعض المصادر أنه " لم يعد في عصره من يدانيه علماً وتفصيلاً " ، وذكر بعضها الآخر أنه قد " حاز قصب السبق في العربية ، وصار من الرؤساء المتقدمين ، وأقرأ المذهب والنحو واللغة والخلاف والفرائض والحساب " (٣).

وقد قيل عنه أنه : " كان يفتي في تسعة علوم " (٤). كان العكبري يتكسب من تعليم العلوم فقد كان له " تردد

إلى الرؤساء لتعليم الأدب ، لأنه صار الإمام الكامل المتين ، المعروف المبرز المتميز من بين جميع الأمثال والأقران " (٥)، أما طريقته في التأليف فقد كان " إذا أراد أن يصنف كتاباً أحضرت له عدة مصنفات في ذلك الفن وقرئت عليه ، فإذا حصل في خاطره أملاه " (٦) ولذلك كان بعض الفضلاء يقول : " أبو البقاء تلميذ تلامذته ، يعني هو تبع لهم فيما يقولون عليه " (٧) .

(١) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٠

(٢) انظر شذرات الذهب / ٥ / ٦٨

(٣) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٢

(٤) ابن رجب / الذيل على طبقات الحنابلة / ٢ / ١١٠

(٥) الخوانساري / روضات الجنات / ٥ / ١٣٠

(٦) ابن العماد / شذرات الذهب / ٥ / ٦٨

(٧) ابن رجب / الذيل على طبقات الحنابلة / ٢ / ١١١

وقد أثنى كتاب التراجم على العكبري ثناء عطرأً اعترافاً بفضلِهِ وسعة علمه ، فقد برع في جملة من العلوم كالنحو واللغة والأدب والفقه والحديث والقراءات والفرائض وعلم الحساب وغيرها من العلوم ، ولم يوهن من قدرته أنه أضر في صباه الجدري ، وقضى حياته مكفوفاً ، بل إنه انصرف إلى العلم متلقياً متعلماً ثم شيخاً معلماً.

من ذلك ما قال عنه ابن العماد الحنبلي نقلاً عن تلميذه ناصح الدين الحنبلي^(١) : "كان إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه ، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظرية ، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة " .

وقال عنه ابن خلكان^(٢) : " ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو ، وصنف فيه مصنفات مفيدة " ، ثم قال عنه أيضاً : " واشتغل عليه خلق كثير ، وانتفعوا به ، واشتهر اسمه في البلاد وهو حي ، وبعد صيته " .

وقال عنه تلميذ ابن أبي الجيوش^(٣) : " كان يفتي في تسعة علوم وكان أوحده زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم ، تصانيف كبار وصغار ومتوسطات " . وقال عنه تلميذه ابن الديبشي^(٤) : " كان متقناً في العلوم ، وله مصنفات في إعراب القرآن والقراءات المشهورة ، وإعراب الحديث والنحو واللغة ، سمعت عليه ونعم الشيخ كان " .

ومما قال عنه ابن البخاري : " قرأت عليه كثيراً من مصنفاته وصحبته مدة ، وكان حسن الأخلاق متواضعاً كثير الحفظ محباً للأشغال والإشغال ليلاً ونهاراً ، ما تمضي عليه ساعة بلا اشتغال أو إشغال ، حتى أن زوجته كانت تقرأ له في الليل كتب الأدب وغيرها " ^(٥) .

وقال عنه صاحب الكنى والألقاب : " كان مكباً على تحصيل العلم وكان ينظم الشعر " ^(٦) .

وقال عنه ابن النجار : " كان ثقة متديناً ، حسن الأخلاق متواضعاً ، كثير المحفوظ....

وبقي مدة من عمره فقيد النظر ، متوحداً في فنونه التي جمعها من علوم الشريعة والآداب والحساب في سائر البلاد " ^(٧) .

ووصفه الموسوي الخوانساري بـ " المتميز من بين الأمثال والأقران " ولهذا " ذاع صيته وانتشرت كتبه بين الطلاب ، وقصده طلاب العلم والمعرفة من الأقطار " . " وفرع إليه أهل التحصيل فيما كان يشكل عليهم " ^(٨) .

وقال عنه الإمام السيوطي : " وحاز قصب السبق في العربية وصار فيها من الرؤساء المتقدمين وقصده الناس من الأقطار " ^(٩) .

(١) شذرات الذهب / ٥ / ٦٨

(٢) ابن خلكان ، وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٠ - ١٠١

(٣) ابن العماد ، شذرات الذهب / ٥ / ٦٨ ، والذيل على طبقات الحنابلة / ٢ / ١١٠

(٤) ابن رجب / الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١١٠

(٥) انظر شذرات الذهب / ٥ / ٦٨ والذيل على طبقات الحنابلة / ٢ / ١١١

(٦) ابن منده / الكنى والألقاب / ١ / ١٨

(٧) انظر الذيل على طبقات الحنابلة / ٢ / ١١١ ، ونكت الهميان / ١٧٩

(٨) الصفدي / نكت الهميان / ١٧٩

(٩) السيوطي ، بقية الوعاة / ٢ / ٣٨

وقال تلميذه صاحب التكملة لوفيات النقلة : " كان جامعاً لفنون من العلوم ، وله تصانيف مفيدة مشهورة " (١)

وقال عنه كارل بروكلمان : " بدأ حياته معيداً لابن الجوزي ، وعد فيما بعد أكبر اللغويين في عصره " (٢)

وإلى جانب هذه الشهرة العلمية عرف الرجل بـ " الصلاح والهداية والصدق والتواضع ، وحسن الأخلاق ، كما

عرف بركة القلب وسرعة البكاء " (٣).

وقال عنه ابن كثير : " وكان صالحاً متديناً . وكان إماماً في اللغة فقيهاً ، مناظراً عارفاً بالأصلين والفقه " (٤) .

وقال عنه الصفدي : " وكان رقيق القلب ، سريع الدمعة " (٥).

ومما قال عنه ابن النجار أيضاً : " وكان ثقة صدوقاً فيما ينقله ويحكيه ، غزير الفضل كامل الأوصاف كثير

المحفوظ ، متديناً ، حسن الأخلاق متواضعاً " (٦).

وعلى الرغم من هذا الثناء وذلك المديح من معاصري العكبري ومن تلاميذه ومن كتاب التراجم ، فإن هناك من

تجرأ عليه وهجاه ، وهو الشاعر داود الملهمي (٧) فقال فيه :

وأبو البقاء عن الكتاب مُحَبَّراً وتراه إن عُدِمَ الكتاب مُحِبِّراً

(١) المنذري / التكملة لوفيات النقلة ٤٦١/ ٢

(٢) بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ١٧٤/ ٥

(٣) الصفدي/ نكت الهميان/ ١٧٩

(٤) ابن كثير ، البداية والنهاية ٨٥/ ١٣

(٥) الصفدي ، الوافي بالوفيات ١٣٩/ ١٧

(٦) انظر نكت الهميان/ ١٧٨ ، الوافي بالوفيات ١٣٩/ ١٧

(٧) هو أبو سليمان داود بن أحمد بن يحيى بن الخضر الملهمي العزيز ، كان مولعاً بشعر أبي العلاء توفي سنة ٦١٥ ،

انظر ترجمته نكت الهميان ١٥٠

شاعرية العكبري :

وقد ذكروا أن له شعرا رائقا ، إلا أن هذا الشعر قليل ، ويبدو أن الرجل قد صرف همه إلى دراسة العلم والتأليف حتى بلغ فيه شأوا بعيدا، وقطع في تقصد العلم حتى بذأقرانه ، وسابقهم فسبقهم ، وكان ذلك - فيما يبدو - على حساب الشعر ، ومن شعره الذائع ، قوله في مديح ابن القصاب الوزير (١) :

بك أضحي جيدُ الزمان مُحلّي بعد أن كان من حُلّاه مَحَلّي
لا يجاريك في نجاريك (٢) خلق أنت أعلى قدراً وأعلى محلا
دمت تحيي ما قد أميت من الفضـ ل وتنفّي فقراً وتطرد محلاً

وقال ابن الساعي : ذكر شيخنا أبو البقاء أنه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات ، كذا قال (٣) . ومن شعره كذلك ما ذكره ابن القطيعي حيث قال :

صَادَ قلبي على العقيق غَزَال ذو نِفَار وصَالِه ما يُنَالُ
فاترُ الطرف تحسبُ الجفنَ منه ناعسَاو النعاسُ منه مزال (٤)

وقد نسب إليه ابن القطيعي كذلك عشرة أبيات ، حيث قال : أنشدني أبو البقاء لنفسه (٥) :

أشكو إلى الله ما ألقى من الكمد ومن فراق حبيب فت في عضدي
وهي اضطباري، وهادمي ينم على برح الهوى بي، وأن قد خانني جلدي
قد كنت والشمْلُ ملموماً بهم فرقا من الفراق وإشفاقي على الرصد
فكيف حالي وقد شطّ المزَارُ بهم عني ، وبُدِّل قُرى الدارِ بالبعد
طار الفؤاد شعاعاً ساعة احتملوا وألف البيئُ بينَ الجفنِ والسهد
أنّي ألدُ بعيش بعدَ بُعدهم والروحُ في بلد والجسمُ في بلد
يا ويح قلبي من شوق أكابده ضَعُفْتُ عنه فمن ذا آخذُ بيدي
حكم الهوى جائراً ، عدوانه هدرٌ قتلاه ظلماً بلا عقل ولا قود
قد رق قلبي ، ظلومٌ ما يرق له من الغرام الذي أجنى على كبدي
أحنى الضلوع على قلب تملكه من ليس يحنو على صبّ به كمدي

هذه هي الأشعار التي نسبت إلى العكبري في كتب التراجم والطبقات ، وهو شعر قليل ، كما أن شعره يتصف بالسهولة والبساطة ..

(١) هو عبد الله محمد بن علي مؤيد الدين ، انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٤/ ١٦٨ ، ونسبت هذه الأبيات إليه في الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١٢ وطبقات المفسرين ٦/ ٢٢٤ ، وقيل إن هذه الأبيات قيلت في مدح الوزير ناصر بن مهدي العلوي انظر في ذلك إنباه الرواة ٢/ ١١٨

(٢) وفي اللسان (نَجَرَ) : النَّجَر والنَّجَار والنَّجَار الأصل والحسب ، ويقال النجر : اللون

(٣) انظر في ذلك في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٤٠

(٤) انظر في هذين البيتين في : شذرات الذهب ٥/ ٦٨ والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١٣ طبقات المفسرين ١/ ٢٢٤

(٥) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١٢

مذهبه الفقهي:

كان أبو البقاء حنبلي المذهب على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ،وبقي من رجال هذا المذهب طول حياته، وقد برع فيه براعة كبيرة سوغت أن يعد إماماً في معرفته.

ولقد كان أبو البقاء شديد الاعتزاز بمذهبه قوي الاعتقاد به، ومما يذكر في هذا الصدد أنه سُمع أبو البقاء يقول: " جاء إلي جماعة من الشافعية، فقالوا: انتقل إلى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية، فأقسمت وقلت: لو أقمتوني وصببتم علي الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي"^(١).

(١) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١١١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٨

آثاره العلمية :

كان أبو البقاء كثير المؤلفات ، فقد خلف وراءه ما يربو على ستين مؤلفاً ما بين الرسالة الصغيرة والكتاب المطول ، تناول فيها علوم العربية من لغة ونحو وعلوم الدين والحساب وغيرها ، وقد ذكرت كتب التراجم والطبقات كثيراً منها وأشار هو إلى بعضها في بطون مؤلفاته الأخرى ، وفيما يلي قائمة بأسماء الكتب التي ألفها ، مرتبة على حروف الهجاء ، وموزعة على ثلاثة زمر :

١ - المطبوعة :

وجعلتها لما طبع أو نشر محققاً ، وأخذ طريقه إلى أيدي الناس ، وانتفعوا به ، دون ما بقي مخطوطاً من رسائل جامعية أو مطبوعاً .

ب - المخطوطة :

وقصرتها على ما أشارت مصادر التراث العربي أو فهرس المكتبات إلى وجود نسخة منه أو أكثر ، وعلى ما لم يطبع من الرسائل الجامعية .

ج - المفقودة :

وضمنتها ما كان في حكم المفقود من آثاره ، وذلك لخلو الفهارس والمصادر من الإحالة على نسخة أو أكثر من تلك الآثار . وقد اعتمدت في هذا التصنيف للمؤلفات العكبري عما اجتمع لدى محققي مؤلفاته من مادة علمية كانت حصيلة استقراء طويل لما وقع بين أيديهم من مصادر ومراجع تعنى بتاريخ التراث العربي وفهرسته ، وبيان مطبوعة ومخطوطة ، بالإضافة إلى ما صدر من دوريات ونشرات متخصصة، وما طبع من فهرس المخطوطات في العالم العربي وخارجه ، مما تشير إليه حواشي هذا الفصل ومراجع الدراسة .

أولاً : المؤلفات المطبوعة :

إعراب الحديث النبوي :

وحظي الكتاب بعناية المحدثين فعملوا على خدمته وتحقيقه، وكان أسبقهم إلى هذا عبد الإله نبهان^(١) .

وسيكون هذا الكتاب موضوع بحث في هذه الرسالة.

(١) طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق مرتين الأولى سنة ١٩٧٧ والثانية سنة ١٩٨٧ وطبع بتحقيق د. حسن الشاعر

٢ – التبيين في إعراب القرآن :

وسيكون هذا الكتاب موضع بحث هذه الرسالة إن شاء الله.

٣ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين^(١):

يعد هذا الكتاب من أشهر ما انتهى إلينا من كتب الخلاف النحوي بين المدرستين خصوصاً والنحويين عموماً ، وهو يأتي في الدرجة الثانية بعد كتاب الإنصاف لابن الأنباري .

وتأثر العكبري في هذا الكتاب بابن الأنباري في الإنصاف واضح في ترتيب الكتابين ، وطريقة معالجة مسائل الخلاف التي تقوم على إجمال المذاهب أو الآراء ثم التفصيل والاحتجاج والجواب ، ولا نجد في المطبوع من التبيين تصريحاً بهذا ، وهو قليل التصريح بمصادره عموماً .

والمطبوع من " التبيين " يخلو من المقدمة ، مثله في هذا مثل كتابه "مسائل خلافة " مع أن المؤلف من طريقة العكبري في التصنيف أنه يقدم للكتاب بمقدمة موجزة ، يذكر فيها الدافع إلى تأليفه ، ومنهجه فيه ، وغير ذلك .

٤ – شرح لامية العرب :

" لامية العرب " قصيدة مشهورة ، تقع في ثمان وستين بيتاً ، توفر لها من المميزات الفنية ما جعلها من عيون الشعر العربي ، وهو ما أغرى العلماء قديماً بشرحها وإعرابها^(٢) .

٥ – اللباب في علل البناء والإعراب :

يعد الكتاب من أشهر مؤلفات أبي البقاء وأهمها وأبعدها أثراً فيمن جاء بعده من النحاة ، فقد وصفه ابن قاضي شهبة بأنه " من أحسن الكتب^(٣) " وجعله السيوطي أحد مصادره في الأشباه والنظائر ، حيث نقل عنه في أحد عشر موضعاً^(٤) . والجدير بالذكر أنه متقدم في التصنيف على كتاب "التبيين" و" اللباب " على تعدد مسمياته التي وردت في المصادر ، ووفرة نسخه المبنوثة في مكتبات عديدة ، وقيمتها العلمية التي عرفها الأقدمون وقرطوه من أجلها .

(١) حققه د. عبدالرحمن بن العثيمين وصدر عن دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٨٦

(٢) اعتبرها بروكلمان اثني عشر شرحاً ، وأحال عن نسخها والمكتبات المحفوظة فيها انظر تاريخ الأدب العربي ١ / ١٠٧-١٠٩ ،

ومقدمة شرح لامية العرب ٩

(٣) طبقات النحاة ٣٣٠ /

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٩ / ١٩٦

٦- مسائل الخلاف في النحو:

ويشتمل كتاب " مسائل خلافية في النحو " على خمس عشرة مسألة ، منها اثنتا عشرة مسألة^(١) ليس الخلاف فيها بين نحاة المذهبين ، وإنما هو بين النحويين عموماً ، أو بين نحويي المذهب الواحد ، والمسائل الثلاث المتبقية الخلاف فيها بين نحويي المذهبين .

واستل الكتاب بكلام مقتضب للمتملي أو الناسخ يوهم أنه مقدمة ، ونصه بعد البسمة والدعاء واسم الشيخ المؤلف " هذا كتاب مسائل خلافية في النحو وقعت إملاء وهي... " ويذكر المسألة الأولى . فالكتاب على هذا جاء خلوا من مقدمة مؤلفه العكبري التي عهدناها وإفية في مقدمات كتبة المطبوعة مثل : التبيين في إعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، والمشوف المعلم وغيرها . وينتهي الكتاب بختم إملائه وتقييد ناسخه .

ومسائل الكتاب تطابق المسائل الخمسة عشرة الأولى في كتاب التبيين الذي اعتمد محققه على نسخة وحيدة في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند ، وهي ناقصة من آخرها ، واعتمد بالإضافة إليها على نسخة الأصل من " مسائل خلافية في النحو " المحفوظة في دار الكتب ، وعلى طبعة د. الحلواني ، مما يرجح أن يكون هذا الكتاب مجزأ من أصل أكبر منه هو التبيين ، وفي مؤلفات العكبري شواهد على ذلك مضى بيانها^(٢) . ولذلك أرى أنهما كتابان لا كتاب واحد كما ذهب إليه ابن عثيمين ، فترجم لهما في التبيين ، وأحال في الثاني عليه^(٣) .

٧- مسائل نحو مفردة:

مؤلف صغيره ، يشتمل على خمس مسائل متفاوتة في الحجم والمادة ، نشرت سنة ١٩٨٣م بتحقيق الأستاذ ياسين السواس^(٤) ، واعتمد في ذلك على نسخة وحيدة في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (١٤٤٧) وهي خلو من المقدمة والخاتمة ، وغفل من اسم الناسخ . وقد مضت الإشارة في إعراب الحديث إلى إحالة أبي البقاء فيه على جزء مفرد " ذكر فيه وجوها كثيرة ل (ما) وردت ضمن كلامه على المسألة الثانية . ولهذا المؤلف تسميتان وردتا في غير ما مصدر ، فيهما اختلاف ذو مغزى ، لم يشر إليهما المحقق ، وذلك لكتفائه في توثيق الكتاب بإيراد الصفدي له في نكت الهميان ، الأولى هي " مسائل نحو مفردة " ^(٥) كما ورد في العنوان ، وفيها نص على أنها في النحو ، وهو على التغليب ، لأنه ينطبق على أربع مسائل . والثانية مختصرة هي " مسائل مفردة " . وعدم تخصيصها بالنحو يجعل المسألة الخامسة وهي أقرب إلى اللغة ، وتندرج تحتها .

(١) أرقامها : ١٥/١٤/١٣/١٢/١١/١٠/٩/٧/٥/٣/٢/١

(٢) التبيين / ٦٣

(٣) التبيين / ٦٦ ، ٧٢

(٤) في مجلة معهد المخطوطات العربية / ٦٥٢-٦٤٣

(٥) الوافي بالوفيات / ١٧ / ١٤٢ ، طبقات النحاة / ٣٣٠

٨- مسألة في قول النبي (ص) " إنما يرحم الله من عباده الرحماء " .

أورد المؤلف هذا الحديث في كتابه إعراب الحديث ، وأحال فيه على هذا الجزء المفرد ، كما سلفت الإشارة إلى أن هذه المسألة وردت ضمن " مسائل نحو مفردة " وأنها نشرت مرتين ، أولاهما قديمة في نهاية ترجمة مؤلفاته في الذيل لابن رجب ، والثانية في مجلة معهد المخطوطات العربية .

٩- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم :

حظيت كتب لحن العامة باهتمام أبي البقاء ، فاختار اثنين يأتیان في الصدارة منها ، وهما " إصلاح المنطق " ليعقوب بن إسحاق السكيت (٢٤٤هـ) ، و " الفصيح " لأحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) . وجاء صنيعة في كل منهما على ما تقتضيه مادة الكتاب ، فالأول غزير المادة اللغوية ، وافر الاستشهاد ، غير أنه يفتقر إلى ترتيب المواد في أبوابه ، ويفشو فيه الاستطراد والتكرار ، مما جعله بعيد المتناول محدود الفائدة ، لذلك كانت خدمته المثلى في ترتيب مواده ، وتشذيبه بحذف تكراره ، والاستدراك بإضافة ما يحتاجه . وأما الثاني فهو شديد الاختصار ، يخلو من تفسير أكثر المواد ، مقتصر في الاستشهاد على الشعر وحده ، لذلك اقتصر عمل أبي البقاء فيه على شرحه .

ثانيا :المؤلفات المخطوطة :

١- إعراب الحماسة :

ذكره بهذه التسمية ابن الدمياطي^(١) والصفدي^(٢) وابن قاضي شهبه^(٣) وحاجي خليفة^(٤) . وسماه القفطي واليافعي " إعراب شعر الحماسة "^(٥) . ودعاه ابن خلكان " إعراب شرح الحماسة "^(٦) . والأرجح أن تكون لفظه " شرح " مصحفة عن " شعر " في المصدرين المتقدمين . واجتهد د. ابن عثميين^(٧) فأسقط هذا الكتاب من عدة مؤلفات العكبري ، وأحال فيه على شرح الحماسة ، وعدهما كتابا واحدا ، ثم ذكر في الكلام عليه الكتابين ، وتساءل " هل هما كتاب واحد أو كتابان "^(٨)

٢- إعراب الشواذ من القراءات :

أورد هذه التسمية ابن الدمياطي^(٩) والذهبي^(١٠) والصفدي^(١١) . وله تسمية مختصرة ذكرها ابن رجب^(١٢) والسيوطي^(١٣) والعليمي^(١٤) والداودي^(١٥) وابن العماد^(١٦) والخوانساري^(١٧) ، وهي " إعراب الشواذ "^(١٨) . وسماه ابن قاضي شهبه " إعراب الشاذ " . وتوافقها تسمية الفيروز آبادي مع زيادة طفيفة ، هي " إعراب الشاذ من القرآن "^(١٩) وجمع القفطي بينه وبين " إعراب القرآن " فقال : " إعراب القرآن والقراءات "^(٢٠) " ولا ريب أنه يريد القراءات الشاذة لا جميع القراءات .

-
- | | |
|---|-----------------------------|
| (١) المستفاد ١٤١/ | (١٢) الذيل ١١١/ ٢/ |
| (٢) نكت الهميان ١٨٠/ والوافي ١٤١/ ٧/ | (١٣) بغية الوعاة ٣٩/ ٢/ |
| (٣) طبقات النحاة ٣٣٠/ | (١٤) المنهاج الأحمد ٣٤٦/ ٢/ |
| (٤) كشف الظنون ١٢٤/ ١/ | (١٥) طبقات المفسرين ٢٢٥/ ١/ |
| (٥) انباه الرواة ١١٧/ ٢/ والمرآة ٣٢/ ٤/ | (١٦) شذرات الذهب ٦٩/ ٥/ |
| (٦) وفيات الأعيان ١٠٠/ ٣/ | (١٧) روضات الجنات ٤٥٤/ |
| (٧) التبيين ٣٨/ ، ٤٦ ، ٤٧ | (١٨) طبقات النحاة ٣٢٩/ |
| (٨) المصدر السابق ٤٧/ | (١٩) البلغة ١٠٨/ |
| (٩) المستفاد ١٤١/ | (٢٠) إنباه الرواة ١١٧/ ٢/ |
| (١٠) تاريخ الإسلام ٢٧١/ | |
| (١١) نكت الهميان ١٧٩ ، الوافي ١٤٠/ ٧/ | |

٣- التلقين في النحو :

ذكره الصفدي^(١) وابن قاضي شهبة^(٢) والسيوطي^(٣) والداودي^(٤) وحاجي خليفة^(٥) والخوانساري^(٦) والبغدادى^(٧)

٤- شرح الحماسة :

ذكره اليماني^(٨) والذهبي^(٩) وابن الدمياطي^(١٠) والصفدي^(١١) وابن رجب^(١٢) والفيروز آبادي^(١٣) وابن قاضي شهبة^(١٤) والسيوطي^(١٥) والعلمي^(١٦) والداودي^(١٧) وحاجي خليفة^(١٨) وابن العماد^(١٩) والخوانساري^(٢٠) والبغدادى^(٢١)

٥- شرح الخطب النباتية :

أشار د. ابن عثيمين^(٣٦) إلى أنه وقف على نسختين من الشرح المذكور في ليدن ، وثالثة في مكتبة عارف حكمت . ولم يوثق ما ذكره بإحالة على رقم أو فهرس ، والأرجح أن تكون إحدى النسختين هي نسخة ليدن التي ذكرها بروكلمان .

- | | |
|----------------------------|---------------------------------------|
| (١١) نكت الهميان ١٧٩/ | (١) نكت الهميان ١٨٠ ، والوافي ١٧/ ١٤١ |
| (١٢) الذيل ٢/ ١١٢ | (٢) طبقات النحاة/ ٣٣٠ |
| (١٣) البلغة ١٠٨/ | (٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٩ |
| (١٤) طبقات النحاة / ٣٢٩ | (٤) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦ |
| (١٥) بغية الوعاة ٢/ ٣٩ | (٥) كشف الظنون ١/ ٤٨٢ |
| (١٦) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦ | (٦) روضات الجنات / ٤٥٤ |
| (١٧) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦ | (٧) الهدية ١/ ٤٥٩ |
| (١٨) كشف الظنون ١/ ٦٩٢ | (٨) إشارة التعيين ١٦٣/ |
| (١٩) شذرات الذهب ٥/ ٦٩ | (٩) تاريخ الإسلام ٢٧١/ |
| (٢٠) روضات الجنات / ٤٥٤ | (١٠) المستفاد ١٤١/ |
| (٢١) الهدية ١/ ٤٥٩ | |
| (٢٢) التبيين ٤٧/ | |

٦ - شرح ديوان المتنبي :

اهتم الأقدمون من العلماء والأدباء بشعر المتنبي ، وفاقت عنايتهم بديوانه عنايتهم بديوان أي شاعر آخر ، حتى زادت شروحه على أربعين شرحا ، وكتاب أبي البقاء هذا أحد تلك الشروح . وما زال هذا الشرح مخطوطا إن صحت نسبة النسخ الموجودة منه إلى أبي البقاء ، فإن لم تصح فهو في حكم المفقود ، وينتقل الكلام عليه إلى آثاره المفقودة ، وهو ما لم تقم بينة عليه بعد . وأما الشرح المطبوع المنسوب إليه خطأ والمسمى بـ " التبيان في شرح الديوان " فلا تصح نسبته إليه ، فضلا عن أن أحد ١ من أصحاب التراجم والطبقات لم يذكره بهذه التسمية . وهو على التحقيق لتلميذه علي بن عدلان النحوي المترجم (٦٦٦ هـ) . وأسبق من كشف عن هذه الحقيقة ، وأماط اللثام عنها ، وأشبع القول فيها معززا بالأدلة ، المرحوم الدكتور مصطفى جواد^(١) ، ثم تلاه آخرون^(٢) . وما زالت طبعات الشرح المذكور تحمل الخطأ نفسه منذ طبعته الهندية الأولى ١٨٤٥ م .

٧ - شرح لامية العجم :

ولامية العجم قصيدة مشهورة للحسين بن علي الطغرائي (٥١٣ هـ) تزيد على ستين بيتا ، تعد من غزر القصائد ودرر الفوائد ، وذلك لما اشتملت عليه من لطيف الغزل وجميل الحكم والأمثال

٨ - شرح المقامات الحريري :

وكتاب أبي البقاء هذا شرح لمقامات أبي محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) التي كانت آية في فنها ، وقد شهد له بذلك غير واحد من أئمة المتقدمين الذين عنوا بها أيما عناية فأكثرخوا من شرحها والتصنيف فيها .

(١) في مقال نشره في مجلة المجتمع العربي بدمشق

(٢) مثل د. شوقي ضيف في المدارس النحوية ٢٧٩ - ٢٨٠ ،

والدكتور عبد الحميد الزاوي

موضوع حساب عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروف هو أحد علوم القرآن التي عني بها الأقدمون^(١) منذ القرن الهجري الأول ، على قلة الوسائل المعينة على الحساب آنذاك . ثم تنامي التأليف فيها بعد ذلك ، وانتهى إلينا منه شيء كثير ، توزعته مكتبات العالم .

١٠- المتبّع في شرح اللّمع :

ذكره بهذه التسمية اليماني^(٨) والصفدي^(٩) وابن قاضي شهبة^(١٠) والفيروزآبادي^(١١) والبغدادي^(١٢) . وله تسمية مختصرة أوردها القفطي وابن خلكان والياضي وابن رجب وابن قاضي شهبة ويحيى اليماني والسيوطي والعلمي والداودي وحاجي خليفة وابن العماد والخوانساري والبغدادي ، وهي " شرح اللّمع " ^(١٣) .

وتحتفظ عدة مكتبات بنسخ من الكتاب ، أحال بروكلمان^(١٤) على ثلاث منها ، إحداها في بطرسبورغ ثالث

رقمها (٩١٣) ، والثانية في مكتبة بلدية الاسكندرية برقم (٣٣ نحو) ، والثالثة في بنكيبور بالهند رقمها

(٢٠ / ٢٠١٧) . ولدى معهد إحياء المخطوطات العربية مصورة عن نسخة في مكتبة خدابخش ، برقم (٣١٩) ^(١٥) .

وشرح أبي البقاء لكتاب " اللّمع " لابن جني واحد من شروح كثيرة حظي بها هذا الأثر النحوي النفيس ، الذي

يعد من أجمع المختصرات النحوية التي عكف العلماء طويلا على درسها والتصنيف في شرحها وشرح شواهداها

واختصارها ^(٢) . وهو إلى ذلك أحد ثلاثة كتب اعتمد فيها العكبري على آثار ابن جني وهي : " التنبيه " و " اللّمع "

و " المحتسب " .

(١) البرهان ١/ ٦٤ ، ٧٠٠

(٢) ذكر حاجي خليفة ما يزيد على خمسة وعشرين شرحا لكتاب اللّمع انظر كشف الظنون ٢/ ١٥٦٣

١١-المُحَصَّل في شرح المُفَصَّل :

هذا الكتاب مشكل في أمرين : تسمياته ونسخه. ومرجع أولهما أنه ورد بتسميات مختلفة تسترعي الانتباه ، فالتسمية المذكورة أوردتها الصفدي^(١) وابن القاضي شهبة^(٢) ، وحملتها نسخة دار الكتب المصرية . وله تسمية مختصره نص عليها القفطي^(٣) وابن خلكان^(٤) والياضي^(٥) وابن قاضي شهبة^(٦) ويحيى اليماني^(٧) ، وهي " شرح المفصل " . ودعاه اليماني^(٨) والفيروز آبادي^(٩) بـ " المفصل في إيضاح المفصل " . وسماه أبو شامة^(١٠) وابن كثير^(١١) " حواش على مفصل الزمخشري " . وذكره ابن رجب^(١٢) والعلمي^(١٣) والداودي^(١٤) بتسمية أخرى هي " تعليق على مفصل الزمخشري " . وأورده حاجي خليفة^(١٥) والبغدادى^(١٦) بعنوان مغاير لجميع من تقدمهما مما سبق ذكره ، وهو " الإيضاح في شرح المفصل " .

وأما إشكاله من جهة نسخه فيعود إلى تأكيد بعض الدارسين عدم صحة نسبة أكثر نسخه إلى أبي البقاء خلافا لما في المخطوطات والفهارس ، وذلك بعد اطلاعهم عليها ومعاينتهم إياها

- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) نكت الهميان / ١٨٠ ، والوافي / ١٧ / ١٤١ | (١١) البداية والنهاية / ١٣ / ٨٥ |
| (٢) طبقات النحاة / ٣٣٠ | (١٢) الذيل / ٢ / ١١١ |
| (٣) إنباه الرواة / ٢ / ١١٧ | (١٣) المنهج الأحمد / ٢ / ٣٤٦ |
| (٤) الوفيات / ٣ / ١٠٠ | (١٤) طبقات المفسرين / ١ / ٢٢٦ |
| (٥) مرآة الجنان / ٤ / ٣٢ | (١٥) كشف الظنون / ١ / ٢١٤ |
| (٦) الإعلام / ٢٩ / أ | (١٦) الهدية / ١ / ٤٥٩ |
| (٧) غربال الزمان / ٤٩٩ | |
| (٨) إشارة التعيين / ١٦٣ | |
| (٩) البلغة / ١٠٨ | |
| (١٠) ذيل الروضتين / ١٢٠ | |

١٢- المصباح في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي :

شرح الإيضاح من الكتب التي وصلتنا وسلمت من الضياع ،منه نسخة ناقصة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٢٠٧) نحو،والجزء الثاني في المتحف البريطاني أول رقم (٦٤٠) . كذا ذكر بركلمان.

ويقول الدكتور ابن عثيمين^(١) : وقفت على نسخة منه في مكتبة الفاتح في استنبول رقم (٤٩٠٩) في غاية الحسن كتبت سنة (٦٧٤ هـ) وهي الجزء الأول منه فقط (شرح الإيضاح).

١٣- الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح (شرح التكملة لأبي علي الفارسي) :

بيانه مقرون بالحديث عن سابقه " شرح الإيضاح " .

ثالثا : المؤلفات المفقودة :

ذكرها الصفدي^(٢) وابن القاضي شهبة^(٣) . وابن رجب^(٤) والعلمي^(٥) والداودي^(٦) و غيرهم ومن هذه المؤلفات

١- أجوبة المسائل الحلبيات

٢- الاستيعاب في أنواع الحساب

٣- الإشارة في النحو

٤- الإعراب عن علل الإعراب

٥- الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح

٧- الترصيف في التصريف :

٨- التعليق في مسائل الخلاف في الفقه

٩- تفسير القرآن

١٠- تلخيص أبيات الشعر لأبي علي

١١- تلخيص التنبيه لابن جني

١٢- التلخيص في الفرائض

(١) التبيين / ٦١

(٢) نكت الهميان / ١٨٠

(٣) طبقات النحاة / ٣٣٠

(٤) الذيل / ٢ / ١١٢

(٥) المنهج الأحمد / ٢ / ٣٤٦

(٦) طبقات المفسرين / ١ / ٢٢٦

الفصل الثاني

الأصول النحوية

في

"التبيان في إعراب القرآن" و "إعراب الحديث"

تمهيد

أصول علم النحو

أولا : المنقول " المسموع " :

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

كلام العرب

ثانيا : الإجماع

ثالثا : القياس

العلة النحوية

رابعا : استصحاب الحال

خامسا : الاستحسان

تمهيد :

الأصول في اللغة^(١) : جمع أصل وهو : « أسفل كل شيء » . قال الراغب^(٢) : « أصل الشيء قاعدته التي لو توهمتها مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة ، لذلك قال تعالى : (أصلها ثابت وفرعها في السماء) » . ويطلق الأصوليون كلمة « أصل » على معان منها :

- ١- (الدليل) أو المصدر الذي يستندون إليه في إستنباط الحكم الشرعي ، فيقولون مثلاً : « الأصل في هذه المسألة : آية المائدة » أو : « الأصل : حديث ابن مسعود » وأمثال ذلك .
- ٢ - ومنها (القاعدة الأصولية) التي قعدوها للدلالة على إستنباط الحكم من الدليل ، كقولهم^(٣) : « الأصل أن النص مقدم على الظاهر » و^(٤) « الأصل أن عام الكتاب قطعي » وهكذا .
- ٣ - ومنها أن كلمة الأصل تطلق على « الوظيفة » التي يعمل بها المكلف عند عدم عثوره على دليل من الأدلة التي يستنبط منها الحكم إلى أن يعثر على الدليل ، فيقال : ^(٥) « الأصل براءة الذمة » أو : ^(٦) « الأصل استصحاب الحال السابقة » ، أو : « الأصل الإحتياط » .

٤- ومنها ما يقابل الفرع في العملية القياسية ، فيقولون : « الخمر أصل النبيذ » أي أن حكم النبيذ ينبني على حكم الخمر ، لإتفاقهما في العلة أو السبب أو الوصف .

٥ - ومنها ما يدل على « الرجحان » ، فيقولون : ^(٧) « الأصل الحقيقة » أي إذا تردد الأمر بين حمل الكلام على الحقيقة أو المجاز فإن الحقيقة أرجح .

ولعل المعاني الثلاثة الأولى هي الأقرب إلى ما نسميه بـ « أصول الفقه » فإن أصول الفقه تعني : الأدلة التي يستنبط منها الفقه ، كما تعني القواعد التي تتم بها عملية الإستنباط من الأدلة ، وتعني أيضا الأصول العملية التي نجري عليها عند خفاء تلك الأدلة ، وهذه الثلاثة تشترك بالمعنى اللغوي للأصل ، أي : « الأساس الذي ينبني عليه الشيء » .

وفي تشخيص الأدلة والأصول العملية اتفق الأصوليون على :

النص الشرعي - من الكتاب والسنة - والإجماع ، ثم اختلفوا ، بعد ذلك ، في أدلة ما لا نص فيه : القياس ، ودليل العقل ، والاستحسان ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، وغيرها .

(١) لسان العرب مادة وصل / ١١ / ١٦

(٢) مفردات الراغب الأصفهاني / ١٥

(٣) أي أن النص القرآني حجة ودليل أول ومقدم على غيره من المعاني والأدلة الظاهرة .

(٤) أي أن القرآن الكريم أكبر مرجع قطعي الثبوت

(٥) تعني الأمر الراجح براءة ذمة المكلف من أن تشغل

(٦) أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي

(٧) يعني الأمر الراجح الحقيقة ، فهي مقدمة على ما يسمى بالمجاز عند القائلين به

أما النحويون فيعنون ب: « أصول النحو » ما عناه الأصوليون من « أصول الفقه » بشقيها: أي الأدلة والمصادر التي يصدر عنها المجتهد النحوي في إنزال الحكم على الواقع اللغوي .

وترتبط نشأة علم أصول النحو بنشأة سابقه علم أصول الفقه، فقد كان بعض النحويين أصوليين ، وكان بعض الأصوليين من علماء النحو أيضاً ، ومن هنا، لم يعد غريباً أن يتأثر علم أصول النحو بعلم أصول الفقه ، فكلاهما - النحو والفقه - معقول من منقول ، غير أن الثاني نشأ مبكراً منذ أن استقرت العلوم الشرعية ، ويعد كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي ^(١) (٢٠٤ هـ) أول مؤلف مستقل وصل إلينا في أصول الفقه، أما أصول علم النحو وقواعده وأأسسه فقد وضعت في عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ^(٢)، الذي وضع علم النحو ومدّه وبسطه، وزاد فيه تلاميذه الذين عاصروه والذين جاؤوا بعده من أمثال أبي عمرو بن العلاء ^(٣) وعيسى بن عمر ^(٤) والخليل بن أحمد ^(٥)، ويونس بن حبيب ^(٦) أبي زيد الأنصاري ^(٧)، ثم ظهر التأليف في علم النحو على يدي سيبويه ^(٨) .

-
- (١) الإمام الشافعي: - محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) أحد أئمة أهل السنة وهو صاحب المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي. ويُعدّ مؤسس علم أصول الفقه، وهو أول من وضع كتاباً لأصول الفقه سماه الرسالة . انظر ترجمته: - السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ، الذهبي: سير أعلام النبلاء ، علي جمعة: الإمام الشافعي
- (٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: - أحد الأئمة في القراءات يحى بن يعمر ، وهو أعلم أهل البصرة ، توفي سنة ١٢٧ هـ على الأرجح
- (٣) أبو عمرو بن العلاء: - هو زبّان بن العلاء بن عمار المازني المتوفى سنة (١٥٤ هـ) ، أحد القراء السبعة وهو العربي الوحيد منهم، ورع وثقة . انظر ترجمة : طبقات النحويين (٢٨-٣٥) ، الفهرست ٣١/٣
- (٤) عيسى بن عمر: - بصري ثقة، من أشهر تلاميذ ابن أبي إسحاق ، من طبقة أبي عمرو بن العلاء توفي سنة (١٤٩ هـ) . انظر : ترجمة طبقات النحويين ١/٤٥ ومراتب النحويين ١/٤٨١
- (٥) الخليل بن أحمد: - والخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدي الفراهيدي من أزد عمان ، (١٠٠ هـ - ١٧٠ هـ) قضى حياته في البصرة، انظر ترجمة : طبقات فحول الشعراء ٢٢٢ ، مراتب النحويين ٢٧-٣٩ ، الفهرست ٤٨ - ٤٩
- (٦) يونس بن حبيب: - هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولا هم البصري أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وهو إمام النحو توفي سنة (١٨٣ هـ) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي/ ٣/ ٢١٣
- (٧) أبي زيد الأنصاري: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري (١٢٢-٢١٥ هـ) لغوي من أئمة الأدب. انظر وفيات الأعيان لابن خلكان/ ٢/ ٦٧
- (٨) سيبويه: - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصري، المعروف بسبويه (١٤٠ هـ/ ٧٦٠ م - ١٨٠ هـ/ ٧٩٦ م) إمام العربية وشيخ النحاة. ولد في مدينة البيضاء قرب شيراز في بلاد فارس، توفي في شيراز عام ٧٩٦ م.

وقد تأخر التأليف المستقل في أصول النحو إلى القرن السادس، وهو يرجع تحديداً إلى ابن الأنباري (٣٠٤هـ)^(١) ، الذي يعد أول من أفرد هذا العلم بمصنف مستقل، وقفه على بحوثه وقضاياها ومسائله،

وذلك في الرسالة المشهورة "لمع الأدلة في أصول النحو".

قال ابن الأنباري في تحديد هذا العلم وبيان فائدته^(٢) : "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت فيها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة: الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والإرتفاع عن حضيض التقليد إلى يافع الإطلاع على الدليل، فإن الذي يعتمد على التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب".

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن ما تقدم لا يعني أن أصول النحو لم تكن موجودة قبل ابن الأنباري، فقد حوت بعض كتب الأقدمين كثيراً من موضوعات أصول النحو، وقد صرح ابن جني في مقدمته بأنه عقده لأصول النحو، وأنه لم يجد في كتاب ابن السراج^(٣) إلا مذهب أصول الكلام والفقه^(٤)، قال: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلزم بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"، ومن ينظر في الكتاب يجد أنه تضمن كثيراً من آراء العلماء الذين سبقوه، فأصبح الكتاب يمثل علم النحو الذي يستند إلى الأصول.

وبقي الأمر على هذا حتى جاء السيوطي (٩١١ هـ)^(٥) فحذا حذو ابن الأنباري وأفرد هذا العلم بمؤلف مستقل، ونص في مقدمته على ما تميز به كتابه، وعلى أنه لم يسبق إلى ترتيبه وتهذيبه. قال: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، ظريف المبني، لم ينسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، ونشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مبتدع لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين، ولذا قد سميته بالاقتراح في علم أصول النحو".

(١) ابن الأنباري :- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدين (٥٧٧ هـ) النحوي المقنن كان إماماً ثقه / انظر ترجمته / بغية الوعاة في طبقات النحويين و النحاة/ السيوطي

(٢) لمع الأدلة / ابن الأنباري / ٣٢

(٣) ابن السراج :- محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأنصاري الغرناطي طبيب (٦٥٤ هـ - ٧٢٠ هـ) انظر :- ترجمة وفيات

الأعيان ٤٥٦/١ . والأصول عند ابن السراج تعني القواعد النحوية لأدلة أصول النحو

(٤) الخصائص / ابن جني / ٣ / ٣٠٩

(٥) السيوطي :- عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضير الأسبوطي (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ) ترجم لنفسه في

كتابه (حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة) انظر مقدمات كتبه : الأشباه والنظائر / همع الهوامع / و انظر كتاب (السيوطي

النحوي) د . عدنان محمد سليمان ١٢/

(٦) الاقتراح / السيوطي / ٢

وظاهر مما تقدم أن السيوطي توخى الدقة والإنصاف فيما قاله ، فهو لم يدع بأسبقية في التأليف ، وإنما قصرها على الترتيب والتهذيب والجمع ، يؤكد هذا أنه يذكر فيما بعد جميع المصادر التي عول عليها، ويحدد ما أفاده منها، وما أضافه إليها، وما أخذه على نفسه من نسبة كل نقل إلى مصدره ، قال^(١) .. " واعلم أنني قد استمددت في هذا الكتاب الخصائص لابن جني . فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى باوجز عبارة وأرشفها وأوضحها ومعزوا إليه ، وضمت إليه نفائس أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والآداب وأصول الفقه ، وبدائع استخراجها بفكري ، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب و الفصول والتراجم . "

ويؤكد السيوطي هذا المعنى ثانية بعد إطلاعه على رسالتي ابن الأنباري " لمع الأدلة " و " الإعراب في جدل الإعراب "، ويدعي لكتابه أن فيه ما لم يسبق إليه ، و ما لم يذكره ابن الأنباري ، قال: ^(٢) " فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما ، فإذا هما لطيفان جداً ، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق إليه أحد ، ولم يعرج في واحد منهما عليه " ، ثم يقف مطولاً عند هذين الكتابين ، فيذكر مبلغ فصولهما وما حواه كل منهما، وبين ما أفاده منهما، وما أضافه عليهما، وما أخذ به نفسه من النص على جميع ذلك ، فيقول ^(٣) : " وقد أخذت من الكتاب الأول وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب ، وضمت خلاصة الثاني في مباحث العلة ، وضمت إليه من كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف جملة ، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه . "

ولا يقتصر جديد السيوطي على الترتيب والتهذيب والجمع بل يتجاوز ذلك إلى أشياء يقتضيها تطور هذا العلم ، من ذلك ما نجد عنده من دقة وإحكام في تعريفه هذا العلم ، قال ^(٤) : " أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل . " ومعلوم أن الأدلة المشار إليها هي : السماع والإجماع والقياس ، على ما ذكره ابن جني ونقله عنه السيوطي ، وهي عند ابن الأنباري : نقل وقياس واستصحاب حال ، فأخرج بذلك الإجماع ، وجعل موضعه استصحاب الحال ^(٥) .

نعود لنؤكد أن أبرز من كتب في أصول النحو هو أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) في « الخصائص » ثم تلاه أبو البركات الأنباري (٣٠٤ هـ) في كتابه « لمع الأدلة » ثم جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) في الاقتراح .

(١) الاقتراح/ السيوطي / ١

(٢) المصدر السابق / ٢

(٣) المصدر السابق / ٣

(٤) المصدر السابق / ٤

(٥) المصدر السابق / ٤

وقد كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي، وربما علل بعض النحويين ^(١) ذلك بأن: « النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول » .

لذلك نجد في تحديد النحويين لأدلة النحو ما وجدناه عند الأصوليين من : النص « السماع » ، والقياس ، والإجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب ، وغيرها . وفي أوجه دلالتها نرى النحويين يبحثون — كما يبحث الأصوليون — في : طرق حمل النص ، وثقة النقلة والرواة ^(٢) ، وعن التواتر والآحاد ، والمرسل ، والمجهول ، وشروط ذلك ^(٣) ، كما يتحدثون عن إجماع أهل العربية ، ومتى يكون حجة ، ومتى تجوز مخالفته ^(٤) ، وعن أنواع من الإجماع أخرى ، كإجماع العرب ، والإجماع السكوتي ، وإحداث قول ثالث ^(٥) . وتكلموا عن أقسام القياس : قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ^(٦) . وعن أركانه الأربعة من : أصل ، وفرع ، وحكم ، وعلة(*) ، وشروط هذه الأركان ^(٧) .

ولأن ابن جني كان معتزليا على مذهب أبي حنيفة ، والأحناف يعتبرون العلة ركن القياس الوحيد ، وما عداها فهي شرائط ^(٨) لذلك خص العلة ببحوث غاية في الدقة ، تحدث فيها عما تحدث عنه الأصوليون ، فذكر في الخصائص أبوابا : لتخصيص العلة ^(٩) ، والفرق بين العلة والسبب ^(١٠) ، وتعارض العلل ^(١١) ، والعلة المتعدية والعلة القاصرة ^(١٢) ، والمعلول بعلتين ^(١٣) ، وأمثال ذلك مما بحثه الأصوليون في باب العلة القياسية . وفي مسالك العلة تحدث السيوطي عن :

النص عليها والإيماء إليها ، والإجماع ، والنقسيم ، والشبه ، والطرد ، وعدم الفارق ^(١٤) . وكل هذه المسالك هي التي يذكرها الأصوليون ، عادة ، في مسالك العلة الشرعية .

وعرف النحويون الاستصحاب بما يشبه تعريف الأصوليين : « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل » ^(١٥) ووضعوه في المرتبة نفسها التي وضعها بها الأصوليون بالنسبة للأدلة الأخرى ، أي أنه لا يجوز العمل به عند وجود الأدلة والأمارات .

(١) هو ابن الأنباري انظر نزهة الألباء ٥٣ - ٥٤

(٢) ابن جني / الخصائص / ٣ / ٣٠٩

(٣) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٣٢ / ٤٠

(٤) ابن جني / الخصائص / ١ / ١٨٩

(٥) السيوطي / الاقتراح / ٣٩ - ٥٠

(٦) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٥٣ - ٦٠ ، انظر القياس مفصلا في هذه الدراسة ١٠١ - ١١٦

(٧) السيوطي / الاقتراح / ٣٩ - ٥٠

(٨) انظر كشف الأسرار على أصول البزدوي ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥

(٩) انظر الخصائص / ابن جني / ١ / ١٤٤

(*) انظر العلة مفصلة في هذه الدراسة ١١٧ - ١٢٦

(١٠) المصدر السابق / ١ / ١٦٢

(١١) المصدر السابق / ١ / ١٦٦

(١٢) المصدر السابق / ١ / ١٦٩

(١٣) المصدر السابق / ١ / ١٧٤

(١٤) السيوطي / الاقتراح / ٥٨ - ٦٣

(١٥) السيوطي / الاقتراح / ٧٢ ، و انظر ابن الأنباري / للمع / ٨٧

أما الاستحسان^(١) فقد ذكره ابن جني ، لأن أصحابه من الحنفية يأخذون به ، ولكن ابن الأنباري والسيوطي لم يجعلاه من أدلتهم — مع ذكرهما له — لأنهما شافعيان ، ونقل عن الإمام الشافعي قوله : « من استحسنت فقد شرع » أو « فإنه أراد أن يكون شارعا »^(٢) .

ولم ينس النحويون أن يختموا أصولهم بما تختم به أصول الفقه عادة من باب « التعارض والترجيح » وقد ذكروا في هذا الباب : تعارض النصوص^(٣) ، وتعارض الأقيسة^(٤) ، وتعارض النص والقياس وأمثال ذلك^(٥) .

بعد هذا العرض الموجز لـ « أصول النحو » نستطيع أن نتبين الأثر الكبير لأصول الفقه عليه ، خاصة وأن من الذين ألفوا هذه الأصول كانوا حريصين على الاعتراف بإتباعهم حد أصول الفقه . يقول ابن جني — وهو من أقدم من كتب في هذه الأصول — : « لم نر أحداً من علماء البلدين — البصرة والكوفة — تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه »^(٦) .

وقال ابن الأنباري : « وألحقنا بالعلوم الثمانية^(٧) — يقصد علوم الأدب — علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو^(٨) ، وعلم أصول النحو . . . على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول »^(٩) .

وقال السيوطي عن كتابه « الاقتراح » : « في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه »^(١٠) مع أنه نقل في كتابه جل ما قاله ابن الأنباري في اللمع ، وما قاله ابن جني في الخصائص .

وكل من تتبع أصول النحو في هذه الكتب الثلاثة — وبخاصة اللمع والاقتراح — يجد أثر أصول الفقه شائعا في تعريفاتها ، وتقسيماتها ، وشروطها ، وأحكامها . بل كانت الظاهرة الشائعة في العصور المتأخرة تقليد المؤلفين من النحويين للفقهاء والأصوليين في وضع كتب على غرار كتبهم ، كما قال أبو البركات في مقدمة كتابه « الإنصاف » أنه وضعه في « المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة » ومثل ذلك ما قاله في مقدمة « الإغراب في جدل الإعراب » وتبعه السيوطي في « الأشباه والنظائر النحوية » كذلك .

وليس المهم هنا هو معرفة مدى تأثر النحويين بالأصوليين ، ولكن المهم أن نسأل عن الطريقة التي اتبعها النحويون في تأصيل هذه الأصول ، لنرى بعد ذلك مقدار قيمتها .

(١) انظر الاستحسان النحوي في هذه الدراسة ١٦٣-١٦٧

(٢) الشافعي / الرسالة / ٥٠٧

(٤) السيوطي/الاقتراح/٦٨

(٥) انظر اللمع /ابن الأنباري ٨٠-٨٦ و انظر الاقتراح / السيوطي / ٧٧-٨١

(٦) ابن جني / الخصائص / ١ / ٢

(٧) العلوم الثمانية هي : اللغة ، النحو ، التصريف ، ، و العروض ، و القوافي ، أخبار العرب ، أنساب العرب ، المعاني ، البيان ، البديع .

(٨) علم الجدل في النحو :- هو ما يحصل بين علماء النحو من مناظرة و مجادلة في النحو

(٩) ابن الأنباري / نزهة الألباء ٥٣ - ٥٤

(١٠) السيوطي / الاقتراح / ٢

منهج تأصيل الأصول:

إن تأصيل الأصول ووضع القواعد العامة وضع على يد الرعيل الأول من أولئك العلماء البصريين من أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه ومن عاصرهم وتتلذذ لهم ، وحين نشأ النحو الكوفي كان النحو البصري قد نضج ، وقد تمثل هذا النضج بتأليف كتاب سيبويه ، وكان نحو سيبويه يقوم على أصول واضحة، وي طرح ما يخالف هذه الأصول ، ويحكم عليه بالشذوذ أو الضرورة ، وما شاكل ذلك من الأحكام .

على أن ظهور اصطلاح الشذوذ ، واصطلاح الضرورة ، واصطلاحات الشيوع والكثرة والقلّة والندرة وغيرهما ، يدل دلالة لا تقبل الشك ، على أن الأصول النحوية قد أُصلّت وقُعدت في وقت مبكر ، وكان منهج البحث النحوي قد بات واضحا قبل أن يولد ابن جنّي وابن الأنباري وأقرانهما ممن خاضوا في تأصيل الأصول ، وتعيد القواعد . والمعروف أن النحو ولد أشبه ما يكون بالصناعة الكاملة — من ناحية المنهج والإستنتاج — في كتب المذهبين البصري والكوفي — ، وبخاصة في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء^(١) ، وإذا كانت هناك إضافات تستحق الذكر ، بعدهما ، فهي بلا شك حدثت قبل تأسيس الأصول النحوية هذه ، وذلك لأن النحو بعد القرن الرابع بدأ يدور — في حلقة من التعليقات ، ولكنها لا تخرج غالبا عما جاء به المذهبان من مسائل وأحكام .

والذي نعرفه عن « الأصول » — أية أصول سواء أكانت للفقهاء ، أم للنحو ، أم للأدب ، أم لأي فن آخر — ما هي إلا مناهج وأصول بحث تقوم عليها أحكام ذلك الفن وقضاياها ، من أجل ذلك ينبغي أن تكون أصول البحث في رتبة سابقة ، أو موازية للبحث أو المبحث فيه ، وهذه طبيعة كل أساس يراد البناء عليه ، فماذا يراد إذن بهذه الأصول التي جاءت متأخرة جدا عن النحو ، بإعتباره صناعة قائمة ، هذه الأصول التي استعارها (مبتكروها) من أصول علم آخر قام جنبا إلى جنب مع النحو ، وبدأ بناء العلمين معا يقيمونها في عصر متقارب^(٢) ، ولا بد من أن يكون لكل منهما أسسه ومناهجه الملائمة لطبيعته ؟ .

من حيث الأساس هناك تفسيران مقبولان لتدوين أصول أي علم بعد قيامه واكتماله :

١ — الطريقة التأسيسية النظرية :

وهي أن يكون هذا التدوين « نقديا نظريا » وذا طبيعة جدلية منطقية ، أي أن واضعي تلك الأصول نظروا في أحكام ومسائل الفن القائم ، ثم طفقوا يحققون القواعد والأصول المثلى التي يجب أن يقوم عليها بناء الفن ، سواء أكانت مسائله وأحكامه السابقة صحيحة في معيار هذه الأصول الجديدة أم فاسدة .

(١) الفراء : هو أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، فارسي الأصل ولد في الكوفة ، (١٤٤ — ٢٠٧) انظر ترجمة :

مراتب النحويين / ٨٦- ٨٨ ، فهرست ٧٣ — ٧٤

(٢) مصطفى جمال الدين / رأي في أصول النحو / ٧

وعلى هذه الطريقة أسس الإمام الشافعي(*) أصوله وبنى فقهه ، وخالفه فيه الفقه القائم في مذهبي الكوفة والمدينة — أصولاً وأحكاماً — وفيهما فقه أستاذه : مالك بن أنس^(١) ، ومحمد بن الحسن الشيباني^(٢) ، وذلك أن أصول الشافعي ومناهجه الجديدة تبطل من أصول مالك ما كان يعتمد منه من « إجماع أهل المدينة »^(٣) و« المصالح المرسلة »^(٤) و« سنة الصحابة »^(٥) وغيرها .

وتبطل من أصول العراقيين — أبي حنيفة وطلابه — ما كانوا يرونه من « الإجماع السكوتي » و« الإستحسان » و« الرأي » ، وما كانوا يشترطونه للسنة من شروط تضيق دائرة الإعتداد على الحديث النبوي .

ثم جاء المتكلمون من أتباع المذهب الشافعي وغيرهم ، فصقلوا هذه الأصول ووسعوها وأحكموا قواعدها ، وخالفوا — في بعضها — ما ذهب إليه إمام المذهب ، ولذلك كانت هذه الطريقة تسمى أحياناً بـ " طريقة الشافعية " ^(٦) وأحياناً بـ « طريقة المتكلمين » .

٢ — الطريقة الوصفية التسجيلية :

وهي أن يكون هذا التدوين — في جملته — « وصفاً » لواقع خطوات أصحاب الفن القائم ، وطبيعته حينئذ طبيعة تاريخية ، أي أن واضعي هذه الأصول رجعوا إلى مسائل هذا العلم وأحكامه ، فلاحظوا أن العلماء السابقين كانوا يبنون أحكامهم في هذه المسائل على هذا الأصل ، وفي تلك المسألة على ذلك الأصل ، وفي ثلاثة على أصل ثالث ، وهكذا إلى أن استقرأوا مسائل العلم كلها ، وضموا الأصول المتشابهة بعضها إلى بعض ، فحصل لهم ، نتيجة استقراءهم الشامل وملاحظتهم الدقيقة ، مجموعة من أصول هذا العلم ومناهجه .

وعلى هذه الطريقة دونت أصول الفقه عند الحنفية ، وسميت بـ « طريقة الفقهاء » على أساس أن المأثور عن أقطاب المذهب وفقهائه — أبي حنيفة^(٧) ، وأبي يوسف^(٨) ، ومحمد بن الحسن : هي كتب الفقه فقط ، وكانت هذه الكتب تضم المسائل التي تعرض لهم فيحكمون فيها ، وقد يختلفون فيما بينهم فيحتاج كل منهم لرأيه ، ومن هذه الحجج استنتج فقهاء المذهب — بعد ذلك — الأصول التي كان الفقهاء الثلاثة يبنون أحكامهم عليها ، ولذلك تجد أصول الفقه عند الأحناف كثيرة الإستشهاد بفروع المذاهب الفقهية^(٩) .

(*) انظر ترجمته ص ٣٠

(١) مالك بن أنس :- هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن حارث نشأ في المدينة أخذ عن الإمام ابن شهاب الزهري

(٢) محمد بن الحسن الشيباني :- هو صاحب الإمام أبو حنيفة النعمان ، و ناشر مذهبه ، وفقه العراق ، استكمل دراسته على يد أبي يوسف ، وأخذ عن سفيان والأوزاعي ، توفي ١٨٩ هـ / انظر ترجمة سير الأعلام ٣٤٢/٢

(٣) إجماع أهل المدينة :- هو ما تناقله أهل المدينة المنورة من السنة ، وما عملوه من أعمال ولم يختلفوا فيه ، فأصبح بمثابة إجماعهم ، وهذا معتبر عند الملكية ، انظر مجمل ابن فارس ٣٥٧/٢

(٤) المصالح المرسلة :- من أصول مذهب مالك ، ومن شرطها ألا تعارض نصاً ، فهي التي لا تشهد لها أصول عامة وقواعد كلية منثورة ضمن الشريعة بحيث تمثل هذه المصالح الخاصة واحدة من جزئيات هذه الأصول . انظر /إحكام الفصول في أحكام الأصول /أبو الوليد الباجي ٤٨٠/

(٥) سنة الصحابة :- هي أعمال الصحابة ، وهي في مذهب الإمام مالك من أصول الفقه المعتمدة .

(٦) طريقة الشافعية :- مناهج البحث العلمي عند الشافعية

(٧) أبو حنيفة : النعمان بن ثابت ، ولد في الكوفة ، هاجر إلى مكة تتلمذ على يد عطاء بن رباح ، توفي عام ١٥٠ هـ ، انظر ترجمته : أبو حنيفة حياته وعصره / محمد أبو زهرة ٢١

(٨) أبو يوسف :- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، من أبرز تلاميذ الإمام أبي حنيفة ، ولد في الكوفة ، اشتغل بالقضاء . انظر ترجمته : وفيات الأعيان ٣١٢/٢

(٩) مصطفى جمال الدين / رأي في أصول النحو / ٧

أصول علم النحو

من خلال التفسيرين السابقين نستطيع أن نقوم " أصول النحو " ، لنجد أنها ليست تأسيسية نظرية ، وليست وصفية تاريخية ، وإنما هي عمل تقليدي صرف لأصول علم آخر ، يبعد بطبيعته ومصادر أحكامه عن علم النحو .

أ – أما أنها ليست تأسيسية نظرية فلسبيين :

أولاً : إن بناء هذه الأصول لم يعملوا عمل الشافعي ، فيقدموا من مناهج النحو ومسائله ومصادر أحكامه التي كانت قائمة في مذهبي الكوفة والبصرة النحويين – كما فعل الشافعي مع أصول مذهبي الكوفة والمدنية الفقهيين – فيقدموا لنا « نحوا » على غرار فقه الشافعي وجدة مناهجه ، بل إن كل ما أحدثوه أنهم عمدوا إلى تلك المسائل والأحكام السابقة ، فبحثوا في عللها وأسبابها ، وتجادلوا في ذلك ثم طال بهم الجدل ، حتى إنتقلوا من علة الحكم ^(١) إلى علة العلل ^(٢) ، وعلة علة العلة ^(٣) ، التي سميت أحيانا بالعلل الاول ، والعلل الثانوي ، والعلل الثالث ، وأحيانا بـ : العلل التعليمية ، والعلل القياسية ، والعلل الجدلية .

وحين جاء رجل مثل ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) ^(٤) رد على النحاة هذه العلل الثانوي والثالث ، وقبل العلة الأولى في رفع « زيد » من « قام زيد » لأنه فاعل ، وذلك لأن ما عدا هذه العلة « لا يزيدنا علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم » ^(٥) . والحق في ذلك مع ابن مضاء ، لأن في هذه التعليقات المتتالية تكلفا وتصنعا يؤدي إلى الإبهام والغموض لهذه الصناعة اللغوية .

ثانياً : أن بناء هذه الأصول كانوا يصرحون بأن طريقتهم في جمعها هي « طريقة الفقهاء » أي أنهم جمعوها مما تفرق من مناهج النحويين السابقين ، كما جمع الأحناف أصولهم مما تفرق من مناهج فقهاء المذهب .

يقول ابن جني – وهو من أقدم واضعي هذه الأصول ، وأكثرهم دقة ، وملاحظة واستيعابا ، بعد بحث مستفيض في تخصيص العلل – : « واعلم أن هذه المواضع التي ضمنتها ، وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا – يعني البصريين – وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة ، فإنهم لها أرادوا وإياها نوا ، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا : إن علة (شَدَّ) و(مَدَّ) ونحو ذلك في الإدغام ، إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . . . » ثم يضرب أمثلة أخرى يقول في

نهايتها : « فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدمناه نحن مجتمعا » ^(٦) .

(١) علة الحكم تعني: هو هي علة الأول أو التعليمية ، فإذا سئل عن زيد في (قام زيد) لم رفع فيقال : لأنه فاعل .

(٢) علة العلل تعني: هي العلة الثانية أو القياسية ، ثم يسأل لم رفع الفاعل . فيقال : للفرق بينه وبين المفعول .

(٣) علة علة العلة تعني: هي العلة الثالثة أو الجدلية ، يسئل لم لم يعطى الرفع للمفعول والنصب للفاعل فيقال لأن الفاعل واحد والمفاعيل أكثر من واحد ، فأعطى الرفع للأقل انظر الخصائص لابن جني ٤٨ / ١

(٤) ابن مضاء القرطبي :- هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي المتوفي (٥٩٢ هـ) انظر ترجمة : بغية الوعاة / ١ / ٩٢٣

(٥) ابن مضاء / الرد على النحاة / ١٥١ ، ١٥٢

(٦) الخصائص/لابن جني ٦٢ / ١

ثم يشبه عمله هذا بعمل الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة فيقول : « وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ، إنما ينتزع أصحابنا — وهنا يعني فقهاء الحنفية — منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضه إلى بعض بالملاطفة والرفق ، ولا تجد له علة في كلامه مستوفاة محررة ، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » (١) .

ب — وأما أنها ليست وصفية تاريخية :

ولأننا — مع هذا التصريح الواضح من ابن جني أنه اتبع في تأسيس أصوله « طريقة الفقهاء » وهي وصفية تاريخية — نجد أن أصوله النحوية وأصول من تأخر عنه ، ليست لها تلك الطبيعة الوصفية التسجيلية لأصول الأحناف ، وذلك لأن ملاحظاته وملاحظات أصحابه ، في الواقع ، لم تأخذ طريقها الطبيعي فتعتمد إلى مسائل النحو الذي يؤرخون له ، ومواضع الخلاف بين أقطابه كعيسى بن عمر^(٢) والخليل وسيبويه من البصريين ، والكسائي^(٣) والفراء^(٤) من الكوفيين ، وطرائق كل فريق من هؤلاء للاحتجاج لرأيه ، ليستتجوا من إحصائها وتصنيفها أدلة علماء النحو وأصولهم التي بنوا عليها مسائله ، كما صنع فقهاء الحنفية في إستنتاج أصولهم من كتب أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وإنما عكسوا القضية فركبوا الطريق من نهايته ، وعمدوا إلى أدلة وأصول معروفة لعلم آخر هو الفقه ، فجعلوها بداية شوطهم ، وحملوها فروع علم آخر ، بحجة « أن كلا منهما معقول من منقول » كما يقول ابن الأنباري^(٥) . ولو أنهم سلكوا الطريق الصحيح لما وجدوا في كتب قدمائهم شيئاً من هذه الأصول ، عدا السماع والقياس ، كما سنبين ذلك فيما يأتي .

ومع ذلك فلننظر في قيمة هذه الأصول التي نقلوها من الفقه إلى النحو ، لننتبين هل وفقوا في هذا النقل أم أخفقوا؟

(١) انظر ، مصطفى جمال الدين / رأي في أصول النحو / ٧
(٢) عيسى بن عمر :- بصري ثقة، من أشهر تلاميذ ابن أبي إسحاق ، من طبقة أبي عمرو بن العلاء توفي سنة (١٤٩ هـ) . انظر : ترجمة طبقات النحويين ١ / ٤٥ ومراتب النحويين ١ / ٤٨١
(٣) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي (١١٩ هـ - ١٨٩ هـ) ، ولد في إحدى قرى الكوفة ، لقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء انظر ترجمته : إنباء الرواة للقفطي ج ٢ ص ٢٥٦
(٤) سبق ترجمته : انظر ص ٣٥
(٥) ابن الأنباري: هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري ، الملقب : كمال الدين ، عالم لغوي ، ونحوي شهير ، ولد في الأنبار بالعراق (ت ٥٧٧ هـ) ، انظر ترجمته : وفيات الأعيان / ابن خلكان ٣ / ٤٦٣

الصلة بين أصول الفقه وأصول النحو

ونبدأ من أهم هذه الأصول، وهي أدلة « السماع والقياس » .

وهذان الأصلان ، وإن وجد في الفقه ما يقابلهما من : « النص » و « القياس على النص » ، إلا أن طبيعة « الحكم » الذي يستتبطه الفقيه ، ومجال حركته يختلف تماماً عن طبيعة « الحكم » النحوي فيهما ، لذلك فلا يكون مورد الفقيه والنحوي من هذين المصدرين واحداً ، لاختلاف نظر الوارد ، ولتفصيل ذلك نشير إلى بعض ما نأخذه على النحويين من فروق يختلف فيها استنباط الحكم ، من النص والقياس عليه ، بين كل من النحوي والفقيه ، ثم مقدار ما قدمه كل من النحويين والفهاء من « تأصيل » لهذه الأدلة التي ادعي اشتراكهما فيها ، وصقل للقواعد والضوابط التي أعانته في أوجه دلالتها ، وأهمها عند الطرفين :

أولاً – النص أو السماع

هناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحويين أهمها : القرآن والسنة ، ولكن يصعب أن نوحّد بين مناهج البحث فيهما ، فيستعير النحويون كل ما وضعه الأصوليون من قواعد لأوجه دلالتها على المطلوب ، لأن هذا « المطلوب » ليس واحداً بين الطرفين ، ولا يكفي ما نقلناه عن ابن الأنباري من « أن كلا من النحو والفقه معقول من منقول » لأن جهة النظر العقلي فيهما مختلفة .

أ – القرآن :

والقرآن هو أهم الأدلة السمعية المشتركة ، وأهميته نابعة من كونه النص المتواتر وصوله إلى كل من النحوي والفقيه ، ولكن إستفادة كل منهما من هذا الدليل المقطوع به تختلف باختلاف طبيعة المستدل عليه عندهما، ونحن نسجل ذلك في النقاط الآتية :

١ – إن النحو يمكن أن يستتبط من كل آية في كتاب الله ، لأن طبيعة أحكامه تتعلق بلفظ القرآن ونظمه ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للفقه ، لأن أحكامه لا تصدر إلا عن الآيات المتعلقة بأفعال المكلفين مما نسميه « آيات الأحكام » وهي لا تتجاوز خمسمائة آية .

فمصدر النحوي من القرآن إذن غير مصدر الفقيه . لأن نظر هذا يتعلق بالشكل ، ونظر ذلك يتعلق بالمضمون . ويحتج هذا بكل ما في كتاب الله ، ويحتج ذلك ببعض آياته . ودلالة النص القرآني على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحوي ، فهي عند النحوي « دلالة قطعية » ، وعند الفقيه « دلالة ظنية » ، لأن حكم النحوي برفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً ، لا يختلف بين أن تكون الآية « نصاً » في مدلولها أو « ظاهراً نص » ، ولكن حكم الفقيه يختلف بين النص الظاهر .

من أجل ذلك كان ينبغي أن تكون « قواعد الاستنباط » من هذا النص تختلف بين مستتبط ومستتبط .

٢- إن مسألة اختلاف القراءات وحجيتها(*) ، مسألة لا تبحث عادة في أصول الفقه ، وربما في الفقه

إلا نادرا ، مثل جواز القراءة في الصلاة بإحدى هذه القراءات ، ولكن هذه المسألة مهمة جدا عند النحوي ، لأن أكثر القراءات متواترة ومرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله ، وحتى لو افترضنا بأن القرآن لم ينزل إلا بوحدة منها ، تبقى الأخريات من أقوى الحجج النحوية ، لأنها نصوص عربية فصيحة ، ورواتها من الصحابة والتابعين قوم فصحاء ، وفي قمة العصر الذي يحتج به النحويون عادة .

ولكن النحويين — مع ذلك — لم يبحثوا في حجة القراءات ، ولم يحققوا فيها كما حقق الأصوليون في حجة الظواهر ، بل إن النحويين — وبخاصة نحويي البصرة — لم يجعلوا القراءات — مع تواترها — أولى بالاحتجاج من شواهدهم التي أقاموا عليها قواعدهم ، وردوا كثيرا منها متهمين أصحابها باللحن أو الشذوذ ، لأنها تخالف القاعدة التي بنوها على الشاهد والشاهدين ، وربما كان هذا الشاهد لشاعر مجهول ، أو امرأة من أسد أو تميم غير معروفة . حتى انتقد ذلك الفخر الرازي (٦٠٦ هـ)^(١) في أثناء شرحه لقوله تعالى في أول النساء : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) وقراءة حمزة^(٢) ومجاهد^(٣) لها بجر « الأرحام » التي رفضها البصريون ، لأنها مخالفة لقاعدتهم بعدم جواز العطف على الضمير من غير إعادة حرف الجر ، وتجويز سيبويه لذلك مستشهدا ببيتين مجهولي القائل ، مثل :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا — فاذهب فما بك والأيام من عجب

بجر « الأيام » عطفا على « بك » فعلق الفخر الرازي^(٤) : « والعجب من هؤلاء النحويين أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن » .

(١) الفخر الرازي :-محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين البكري ،عالم موسوعي ،أصله من طبرستان ،توفي سنة ٦٠٦هـ،انظر ترجمته : وفيات الاعيان ٢٣١/٣

(٢) حمزة بن حبيب الزيات : من شيوخ الإقراء في الكوفة (٨٠ - ١٥٦ هـ) ، كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم بن أبي النجود ، انظر ترجمته في النشر / ١ / ١٦٦ .

(٣) مجاهد بن جبر المكي المخزومي (٢١ - ١٠٤ هـ) هو إمام وفقه وعالم ثقة ، انظر ترجمته : سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي/٣٤٢/١

(٤) انظر تفسير الرازي / ٩ / ١٦٢٨

(*)سيكون هناك تفصيل لهذا الموضوع عند الحديث عن أصول النحو،انظرص٤٥-٥٩

وقبل الرازي كان الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ)^(١) يقول عن الاحتجاج بمثل هذه الأشعار على صحة الشيء المشتبه في القرآن : « لأن غاية ذلك أن يستشهد عليه ببيت شعر جاهلي ، أو لفظ منقول عن بعض الإعراب ، أو مثل سائر عن بعض أهل البادية ، ولا تكون منزلة النبي صلى الله عليه وآله — وحاشاه من ذلك — أقل من منزلة واحد من هؤلاء ، ولا ينقص عن رتبة النابغة الجعدي^(٢) ، وزهير ابن كعب^(٣) وغيرهم ، ومن طرائف الأمور أن المخالف إذا أورد عليه — أي القرآن — شعر مما ذكرناه ومن هو دونهم سكنت نفسه ، واطمأن قلبه ، وهو لا يرضى بقول محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، ومهما شك الناس في نبوته ، فلا مرية في نسبه وفصاحته ، فإنه نشأ بين قومه الذين هم الغاية القصوى في الفصاحة ، ويرجع إليهم في معرفة اللغة . . . وكيف يجوز أن يحتج بشعر الشعراء عليه ، ولا يجوز أن يحتج بقوله عليهم ! ، وكان الأولى أن يجعله عليه السلام عيارا عليهم »^(٤) .

وأذكر نماذج مما رد به النحويون هذه القراءات الصحيحة ، واتهامهم لقرائها وهم من فصحاء العرب :

١ — ردوا قراءة نافع المدني^(٥) وابن عامر الدمشقي^(٦) قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ...) لأنها بالهمز ، حتى قال المازني : (إن نافعاً لم يدر ما العربية »^(٧) . وحجتهم في ذلك أن القاعدة تقضي أن حرف العلة إذا كان زائداً يقلب عند التكسير همزة مثل : « صحيفة وصحائف » و « عجوز وعجائز » ، ولكنه إذا كان أصليا لا يقلب مثل : « معيشة ومعاش » — وعليه قراءة الجمهور — ولكن استقرأهم كان ناقصا ، والقاعدة غير مطردة ، فالعرب تجمع مصيبة على « مصائب » ومنارة على « منائر » مع أن همزتهما مقبولة عن حرف أصلي .

٢ — ردوا قراءة ابن عباس^(٨) ، وعروة بن الزبير^(٩) ، ومقاتل^(١٠) ، ومجاهد^(١١) وغيرهم قوله تعالى^(١٢) : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) — بالتخفيف — بحجة أن العرب أماتت ماضي « يدع » ومصدره ، مع أن هؤلاء الذين قرأوها بالتخفيف هم من العرب ومن فصحاءهم ، وممن يحتج بكلامهم ، ومع أن الفعل جار على القياس ، وبعض اللغويين يثبتون ذلك إستنادا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله : « لينتهين قوم عن ودعهم الجمععات أو ليختمن على قلوبهم »^(١٣) ومع أنهم يروون عن أبي الأسود الدؤلي قوله :

ليت شعري عن خليلي ما الذي — غاله في الحب حتى ودعه

-
- (١) الطوسي :- محمد بن فخر الدين محمد بن حسن اشتهر بلقب "العلامة". وأحد حكماء الإسلام . انظر ترجمته البداية والنهاية / ١ / ٣٢٩
- (٢) النابغة الجعدي :- أبو ليلى قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي ، هو صحابي شاعر ، توفي أيام ابن الزبير ، سكن الكوفة . انظر الوافي بالوفيات / ٤ ، طبقات فحول الشعراء / ٣
- (٣) كعب بن زهير :- هو كعب بن زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، شاعر مخضرم ومدح النبي صلى الله عليه وسلم توفي ٢٤ هـ انظر ترجمته : طبقات فحول الشعراء / ٤٢١/٣
- (٤) الطوسي / التبيين / ١ / ١٦
- (٥) نافع المدني : هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة والأعلام الثقة ، أصله من أصبهان ، أخذ القراءة من جماعة من تابعي المدينة ، مات سنة ١٦٩ هـ انظر ترجمته : طبقات القراء / ٣٣٠/٢
- (٦) عبد الله بن عامر :- هو عبد الله بن عامر كنيته أبو عمران ، احسن القراء السبعة و أعلاهم سندا ، توفي ١٤٢ هـ ، انظر ترجمته سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ، و الأعلام / ٤ / ١٢
- (٧) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان بن حبيب المازني البصري النحوي ؛ المتوفى سنة أربع ومائتين
- (٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي محمد ، حبر الأمة وفقهها وإمام التفسير ، توفي خبر هذه الأمة الصحابي عبد الله بن عباس سنة ٦٨ هـ بالطائف
- (٩) عروة بن الزبير :- عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي هو تابعي ، ولد في آخر خلافة عمر بن الخطاب ، يكنى بأبي عبد الله ، وكان عالما كريما . ويعتبر أحد الفقهاء السبعة في عصره وتوفي سنة ٩٤ هـ انظر :- البداية والنهاية - تهذيب الكمال - الطبقات الكبرى
- (١٠) مقاتل :- أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي وهو الحكم بن عبد الله ، كان فصيحا للسان مشهورا بتفسير كتاب الله
- (١١) انظر ترجمته في هذه الدراسة هامش / ٦٥
- (١٢) سورة الضحى / ٣
- (١٣) (١٣) الأفغاني / أصول النحو / ٦٤

٣ - إن البصريين حين أسسوا قاعدة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور ، ردوا قراءة ابن عامر^(١) المتواترة : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ)^(٢) وقراءة غيره : (فَلَا تُحْسِنَنَّ اللَّهُ مَخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ)^(٣) مع أن لهما شواهد شعرية ونثرية يذكرها الكوفيون ، ولكن البصريين غالوا في ردها جميعا ، وما ورد في الشعر أجازوه للضرورة ، حتى أتهم الزمخشري^(٤) في الكشف عبد الله بن عامر بقوله : « إن الذي حملة على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء » مما يوحي بأنه اخترع القراءة من نفسه ، وقد ناقشه سعيد الأفغاني مناقشة جيدة ، ختمها بقوله : « وكان على الزمخشري ، وهو أعجمي تخرج بقواعد النحويين المبنية على الإستقراء الناقص ، أن يتحرى لنقد رجل عربي قويم الملكة ، فصيح اللسان ، حجة في لغة العرب ، شيئا غير هذه الخطايات »^(٥) .

وإذا كان مرويا عن العرب والقراءة مشهورة في القرآن الكريم فالأولى أن تقول كما قال النيسابوري : "الوجه في معاش تصريح الياء لأنها أصلية لا زائدة كصحائف بالهمز في صحيفة ، وعن ابن عامر أو نافع في بعض الروايات الهمز تشبيها بصحائف واستبعده النحويون البصريون"^(٦).

ب - السنة :

وأما سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله - والمفروض أنها من أوسع المصادر المشتركة بين الفقيه والنحوي ، فإننا نجد الفوارق الآتية بينهما :

- ١ - ما تقدم في الكلام عن القرآن من تعلق نظر الفقيه بالمعنى والمضمون ، وتعلق نظر النحوي بشكل السنة ونظمها ، على أن الفقهاء يوسعون دائرة السنة لتشمل فعله - صلى الله عليه وآله - وتقريره ، والنحو لا علاقة له بالفعل والتقرير .
- ٢ - إن النحويين السابقين لم يشاركوا الفقهاء بالاحتجاج حتى بالسنة القولية ، وذلك لسببين ادعاهما أبو حيان^(٧) وغيره من المتأخرين : أولها : وقوع التصحيف واللحن في بعض الأحاديث . . . وثانيها : أن كثيرا ممن يوثق بدينه ينقل الحديث بالمعنى ، وأساس الحكم النحوي قائم على صحة اللفظ وإن صدر عن كافر مبتدع ، لذلك أهمل النحويون الاستشهاد بالحديث ، حتى قال أبو حيان الأندلسي : « إن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر^(٨) ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك - يقصد الاحتجاج بالحديث - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحويي الأقاليم ، كنحويي بغداد ، وأهل الأندلس »^(٩) .

(١) انظر ترجمته في هامش ص ٤١

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٣٧

(٣) سورة إبراهيم ، آية ٤٧

(٤) الزمخشري هو :- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ ، نحوي ، بلاغي ، لغوي . صاحب الكشف .

(٥) سعيد الأفغاني ، أصول النحو ، ٤٤

(٦) النيسابوري / غرائب القرآن ٢٨٣/٥

(٧) أبو حيان الأندلسي :- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي توفي سنة ٧٤٥هـ انظر ترجمته نفح الطيب للمقري ، طبقات الشافعية للسبكي

(٨) علي بن المبارك وقيل علي بن الحسن تلميذ الكسائي ناظر سيبويه ، وكان يتوقد ذكاء فرأى الكسائي يدخل ويخرج فلزمه إلى أن برع فندبه لتعليم أولاد الرشيد نيابة عن نفسه توفي سنة أربع وتسعين ومئة

(٩) انظر السيوطي / الاقتراح ص ١٧

وقد استشهد ابن خروف (٦١٠ هـ)^(١) بالحديث فتعقبه ابن الضائع (٦٨٠ هـ) في شرح الجمل^(٢)، ورد عليه متحاملاً ، ثم جاء دور ابن مالك (٦٧٢ هـ) فأكثر من الإستشهاد بالحديث في التسهيل ، وقسا عليه شارحه أبو حيان (٧٤٥ هـ) حتى قال : " والمصنف قد أكثر من الإستدلال بما ورد في الأثر ، متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك " (٣) كما رد على ابن مالك أبو إسحاق الشاطبي^(٤) (٧٩٠ هـ) وجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) وغيرهم ، ولم ينح نحو ابن مالك في الإحتجاج بالحديث إلا قلة ، منهم ابن هشام (٧٦١ هـ) والمحقق الرضي (٦٨٦ هـ) فقد أضاف إلى الإحتجاج بسنة الرسول - صلى الله عليه وآله - إحتجاج بأقوال أهل البيت عليهم السلام . وأنا أذهب إلى أنه يستشهد بالحديث، سواء أروي باللفظ أم بالمعنى ، لأن أولئك الذين روه في المعنى عاشوا في عصر الإحتجاج ، وكلامهم يحتج به .

وحين تخفف النحويون من الاستشهاد بالحديث، فإنهم قد حرموا علم النحو من مصدر ثر وغني بالفصاحة ، وانصرفوا إلى الشعر والأمثال وأقوال العرب فأولوها عناية فائقة، وهذا النهج حرم جهودهم من التوسع في الاستقراء ، ومن دعم آرائهم بحجة قوية تعزز الثقة بها . ووجدنا اللغويين يفيدون من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ويسندون معطياتهم بحجة قوية تقع بعد النص القرآني مباشرة ، فأثروا المعاجم وغيرها من الدراسات اللغوية بفيض من الألفاظ العربية الصحيحة .

3 - إن النحويين لم يعتمدوا في تحقيق ما احتجوا به من شواهد الشعر والأمثال ، كما اعتمد الفقهاء والمحدثون في تحقيق السنة النبوية - سندا ومتنا - لذلك جاء من شواهدهم مجهول القائل والرواية^(٥)، بل وجد فيما احتجوا به السببين اللذين أنكروهما على الأحاديث : وقوع التصحيف واللحن . . . والنقل بالمعنى أحيانا ، كما أنهم لم يترجوا في الاحتجاج بما نقله مثل حماد الرواية الذي كان - كما يقول يونس - : « يلحن ، ويكسر الشعر ، ويكذب ، ويصحف »^(٦) ، ويروى أن الكميت امتنع عن إملاء شعره عليه، وقد طلب منه ذلك، وقال له: «أنت لحن ولا أكتبك شعري »^(٧) .

(١) ابن خروف:- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الإشبيلي. توفي (٦١٠ هـ) انظر ترجمته:- سير أعلام النبلاء للذهبي/٤٥/٢

(٢) ابن الضائع:- هو علي بن محمد بن يوسف الكتامي، من أهل اشبيلية توفي (٦٨٠ هـ) انظر ترجمته:- سير أعلام النبلاء للذهبي/٧٨/٢ (٣) السيوطي/ الاقتراح، ١٩

(٤) الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ولد في غرناطة، كان على مذهب الإمام مالك.

(٥) حماد الرواية :- هو أبو القاسم حماد بن أبي ليلى بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي ، كان من أعلم الناس بأيام العرب، انظر ترجمته موسوعة الحضارة الإسلامية/٦٧/٦

سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي

(٦) انظر: أبا الطيب اللغوي ، مراتب النحويين : ٣٧

(٧) المرزباني : الموشح : ١٩٥

وإذا كان الأمر كذلك ، فلم استعار واضعو هذه الأصول من أصحاب أصول الفقه كل ما قالوه في طرق حمل النص ، وثقة النقلة والرواية ، والتواتر ، والآحاد ، المرسل ، والمجهول وأمثالها مما لم يلتزموا به في نقلهم لغة العرب ، الأمر الذي دعا الفخر الرازي ^(١) إلى أن ينحو باللائمة على أصحابه الأصوليين ، لأنهم لم يقوموا هم بهذه المهمة بدلاً من النحاة — وقد نقل النحويون المتأخرون نص قوله هذا — قال : « والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة والنحو ، وكان هذا أولى ، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا في أحوال اللغات والنحو ، وأن يفصحوا عن جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواية الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلية ، مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص » ^(٢). ولو أن النحويين قاموا بتحقيق نصوصهم التي يحتجون بها لما دعا الرازي أصحابه إلى ذلك ^(*).

(١) الفخر الرازي:-انظر ترجمته هامش ٤٠ /

(٢) السيوطي / المزهري / ١١٨

(*)سننسط البحث في هذا الموضوع في هذه الدراسة،انظر ص١٠٧-١١٦

أولاً : المنقول (المسموع)

يحتل الكلام المسموع مكان الصدارة في أصول النحو وقواعده ، وهو في الاحتجاج النحوي كالقرآن الكريم في الاحتجاج الفقهي ، والمسائل النحوية في حاجة إلى هذا الأصل ، فالمسألة النحوية تبدو قوية متماسكة حين تحظى بدليل سماعي .

السمع أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها يقول ابن الأنباري^(١) : (الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة) .

أما السيوطي فعرفه بقوله^(٢) : (وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق في فصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت) .

ويراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي إلى عربي فصيح سليم السليقة^(٣) .

وإنما احتاج القوم إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعاشوهم ، نشأ عن ذلك بسنة الطبيعة أخذ وعطاء في اللغة والأفكار والأخلاق والأعراف . وتنبه أولو البصر إلى أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة وضياح العصبية من جهة ، وإلى التفريط في صيانة الدين من جهة ثانية ، إذ كانت سلامة أحكامه موقوفة على حسن فهم المستتب لنصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكان في ضعف العربية تضيق لهذا الفهم .

ويعد اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها ، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها ، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام^(٤) .

العلوم التي يحتج لها :

يحتج بالكلام العربي لغرضين : غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ . والظاهر أن فريقاً من العلماء حجر واسعا فأسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى جميعاً ، ولم يلتفت الجمهور إلى هذا التحجير لعقمه وبعده عن طبيعة الحياة ، بل قصرُوا الاحتجاج بكلام المولدين على المعنى فقط ، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى . وخير من يمثل هؤلاء ابن جني ، فقد احتج في باب المعاني بشعر المتنبي وهو مولد ، ولعله توقع إنكاراً من المتمزتين فأتبع احتجاجه بعلّة مقبولة معرضاً بمذهب المتمزتين^(٥) .

(١) عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري ، الملقب : كمال الدين ، عالم لغوي ، ونحوي شهير ، ولد في الأنبار بالعراق (ت ٥٧٧ هـ) .
(٢) السيوطي / هو عبد الرحمن بن الكمال... بن الشيخ همام الدين الخضير الأسويطي ، حفظ القرآن ، كانت وفاته ٩١١ هـ ، ترجم لنفسه في

حسن المحاضرة

(٣) الأفغاني/أصول النحو / ٧٥

(٤) المصدر نفسه

(٥) ابن جني/ الخصائص / ١ / ٢٤/

ثم استقر الرأي على ما فصل ابن جنى من أئمة المئة الرابعة للهجرة، ففصلوا بين العلوم التي يحتج لها بكلام القدماء والعلوم التي يحتج لها بكلام الفصحاء عامة قدماء ومولدين ، وتبلور هذا الرأي وأصبح من المسلمات ، فهذا عبد القادر البغدادي^(١) - صاحب خزانة الأدب - يقول^(٢) :

(علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها الا بكلام العرب (يريد القدماء) دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنهما راجعة الى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع الى العقل ، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الإستشهاد بكلام البحتري^(٣) وأبي تمام^(٤) وأبي الطيب^(٥) وهلم جرا .)

الاحتجاج من حيث الزمان والمكان

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين . وتقصوا أحوالهم ونقدوها ، فاجتمعوا على الإحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامته عربيته .

فأما من حيث الزمان : فقد قبلوا الإحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية . أما الشعراء فقد صنفوا أصنافاً أربعة : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً ، ومحدثين أولهم بشار بن برد^(٦) .

ويكاد الإجماع ينعقد على جواز الاستشهاد بالطبقتين الأوليين واختلفوا في الطبقة الثالثة ، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد بها اما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة ، وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع ابراهيم بن هرمة (١٥٠ هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر . أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدنون لغاتهم حتى فسدت سلاقتهم في القرن الرابع الهجري . وعلى هذا " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية " .^(٧)

(١) عبد القادر البغدادي:- عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن أحمد البغدادي ، أديب ولغوي ونحوي محقق توفي سنة ١٠٤٨ هـ في دمشق . انظر ترجمته في مقدمة كتاب خزانة الأدب / تحقيق محب الدين الخطيب

(٢) البغدادي/خزانة الأدب/٢٧٥/٣

(٣)البحتري :-أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى التنوخي،أشهر شعراء العرب في العصر العباسي،ولد في حلب ،التقى بأبي تمام،توفي ٢٨٤ هـ.انظر ترجمته:مقدمة ديوانه

(٤) أبو تمام :-حبيب بن أوس الطائي،ولد في دمشق،سافر إلى بلاد عديدة،مدح الخلفاء ،ولي بريد الموصل،توفي ٢٢٨ هـ،انظر ترجمته:الأعلام للزركلي/٣/٣٤١

(٥) المتنبّي :- أحمد بن الحسين بن الحسن ، أبو الطيب الجعفي الكوفي ، ولد في الكوفة ، قتل بسبب شعره ، و توفي ٣٧٠ هـ / انظر ترجمته:- في مقدمة ديوانه

(٦) بشار بن برد:- بشار بن برد العُقيلي، أصله من طخارستان نسبته لامرأة من بني عقيل أعتقه. إمام الشعراء المولدين. توفي ١٦٨ هـ .

انظر ترجمته الشعر والشعراء /ابن قتيبة/ ١/ ٣١٢ ، الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني

(٧) سعيد الأفغاني / أصول النحو / ١٨

وأما المكان أو القبائل : فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة ، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب ، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم ، وأذكر هنا تصنيف أبي نصر الفارابي لهم في الاحتجاج :^(١)

أ- " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا وأبينهما عما في النفس " . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم :

قيس^(٢) وتميم^(٣) وأسد^(٤) فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف . ثم هذيل^(٥) وبعض كنانة^(٦) وبعض الطائيين^(٧) ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

ب- وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضري ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

(١) انظر الاقتراح /السيوطي / ٢٩

(٢) قيس:- قبيلة عربية قطنت إقليم البحرين في شرقي شبه الجزيرة العربية، وتنتسب لعبد القيس بن أفضى بن دهمي بن جديلة بن أسد بن ربعة بن نزار بن معد بن عدنان .انظر :القلقشندي/نهاية الأرب/٦٧٥

(٣)أسد:- قبيلة تنسب إلى العدنانية،كان موطنها في نجد،وكانت تجاورها طيء و غطفان وهوازن وكنانة،انظر:بلاد العرب/الحسين بن عبدالله الأصبهاني/١٢٧

(٤) هذيل:- تنسب إلى هذيل بن مدركة ...بن عدنان،وهذيل أقرب قبيلة لقريش وتوزيها بالفصاحة،تربى معهم الإمام الشافعي .انظر: بلاد العرب/الأصبهاني /١٩٠

(٥) تميم :-عَدها النسابون من القبائل الشماليةالعدنانية،موطنها شمال شرق الزيرة العربية/انظر :القلقشندي /نهاية الأرب/٥٩٨

(٦) كنانة:-هم بنوكنانة بن خزيمة بن مدركة ...بن عدنان،وهي من أقدم القبائل المضربية العدنانية،منازلهم الرئيسة بين مكة والطائف.انظر نهاية الأرب/٦١٢

(٧) طي:-تنسب إلى جلهمة بن أد بن زيدبن كهلان،وهي إحدى القبائل القحطانية اليمانية .سكنت شمال الجزيرة العربية.انظر: نهاية الارب /٦٢٤

لم يؤخذ من لحم^(١) ولا من جذام^(٢) فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقط . ولا من قضاة^(٣) ولا من غسان^(٤) ولا من إياد^(٥) فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب^(٦) ولا نمر^(٧) فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية . ولا من بكر^(٨) لأنهم كانوا مجاورين للنبط^(٩) والفرس . ولا من عبد القيس^(١٠) لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس . ولا من أزد عمان^(١١) لمخالطتهم للهند والفرس . ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بني حنيفة^(١٢) وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم .

ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب ، وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم " (١٣) .

ولما اعتمد ابن مالك على لغات لحم وجذام وغسان ، تعقبه باللوم أبو حيان فقال في شرح التسهيل : (ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن) (١٤) .

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول^(١٥) : " لا أقول : (قالت العرب ..) إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية " يريد ما بين نجد ورجال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس بل كان عثمان يقول^(١٦) : " لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قریش وثقيف " .

-
- (١) لحم :- إحدى قبائل العرب اليمانية التي قطنت العراق قبل الإسلام وأسست دولة المناذرة. انظر : نهاية الأرب/٢٢٩
- (٢) جذام :- أول من سكن مصر من القبائل العربية ، وهي قبيلة يمنية نزلت جبال حسمى . انظر بلاد العرب/الأصبهاني/١٩٨
- (٣) قضاة :- هي قبيلة قيل أنها قحطانية ، وهذا مختلف عليه النسابين . انظر بلاد العرب/الأصبهاني/٢١١
- (٤) غسان :- أصلها من الأزد، وأطلق عليها الغساسنة ، أسست إمارة قوية. انظر ترجمة القبائل العربية "جمهرة النسب" لابن الكلبي.
- (٥) إياد :- إحدى قبائل العرب التي كانت ساكنة أرض العراق والتي كانت موالية لكسرى ، وهي مختلف في نسبها فمنهم من نسب القبيلة إلى اليمن من القحطانية، ومنهم من نسبهم إلى العدنانية ، انظر ترجمة القبائل (جمهرة النسب) لابن الكلبي. وهذا المصدر أخذت منه ترجمة القبائل العربية الآتية أدناه :
- (٦) تغلب :- هي أحد أهم فروع قبيلة ربيعة العربية، وعاشت هذه القبيلة في كنف القبيلة الأم ربيعة.
- (٧) نمر :- تعد قبيلة النمر من أكبر قبائل ثقيف الطائف، وتتميز هذه القبيلة بالعناد حيث أنه كان من الصعب إخضاعها
- (٨) بكر :- من أشهر قبائل ربيعة على الإطلاق في العصر الجاهلي و صدر الإسلام ، وتعد من أكبر القبائل العربية عدداً و عدة، وهي أول قبيلة عربية كسرت شوكة الفرس في معركة ذي قار
- (٩) النبط :- هم سكان سواد العراق (جنوب العراق) قبيل الفتح الإسلامي و الذين كانوا يتحدثون اللغة الآرامية ، قيل انهم سمو بالنبط لكثرة النبط عندهم و هو الماء
- (١٠) عبد القيس :- قبيلة عربية قطنت إقليم البحرين في شرقي شبه الجزيرة العربية، كانت المسيحية دين القبيلة قبل دخولها الإسلام سلماً
- (١١) أزد عمان :- تعد قسم من أقسام قبائل الأزد موطنها الأول مأرب . انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير /٦٧/٥
- (١٢) بني حنيفة :- قبيلة عربية معدودة ضمن فرع ربيعة من قبائل عدنان ، وهي فرعاً من بني بكر كانت مساكن منطقة اليمامة في نجد
- (١٣) السيوطي / الاقتراح / ٢٢
- (١٤) أبو حيان / ارتشاف الضرب / ٢٤٥
- (١٥) السيوطي / الاقتراح / ٢٤
- (١٦) المصدر نفسه

وأما أحوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخيرها ما كان أعمق في التبدي وألصق بعيشة البادية ، ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين أخذهم عن الأعراب أهل الشيخ والقيصوم وحرشة الضباب وأكلة اليرابيع ويقولون للكوفيين " أخذتم عن آكلة الشواريز^(١) وباعة الكواميخ^(٢) " .

وقد نص الفارابي^(٣) بعد قوله المتقدم أنفاً على صناعة هؤلاء الإعراب وصفاتهم، فقال^(٤) : " كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية ، وكانوا أقواهم نفوساً وأفساهم قلوباً وأشدّهم توحشاً وأمنعهم جانباً وأشدّهم حمية وأحبهم لأن يَغلبوا ولا يُغلبوا ، وأعسرهم انقياداً للملوك وأجفاهم أخلاقاً وأقلعهم احتمالاً للضيم والذلة " .

من هنا نستطيع القول أن الوثوق من سلامة لغة المحتج به ، هو الضابط في هذا التصنيف الزماني والمكاني للذين مرا بنا، فنحن نعلم إسقاط العلماء الإحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت^(٥) وعدي بن زيد العبادي^(٦) وحتى الأعشى عند بعضهم ، لمخالطتهم الأجانب وتأثر لغتهم بهذه المخالطة ، حتى حمل شعرهم عدداً غير قليل من ألفاظ ومصطلحات لا تعرفها العرب ، وكل هؤلاء شعراء جاهليون ، بينما يذهب فريق إلى الإحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث للهجرة ، حتى نص الإمام أحمد بن حنبل على أن (كلام الشافعي في اللغة حجة)^(٧) لسلامة نشأته وتقلبه في البيئات العربية السليمة .

(١) الشواريز:- مفردها شيراز وهو اللبن المصفى

(٢) الكواميخ:- مفردها كامخ وهو الآدام.

(٣) الفارابي:- أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان، من مدينته فاراب، في أرض خراسان و هي جزء مما يعرف اليوم بتركستان ، ويرع في العلوم الرياضية، الفلسفة، صناعة الطب توفي سنة ٣٣٩ هـ انظر ترجمته:- عيون الأنباء في طبقات الأطباء تأليف: ابن أبي أصيبعة ٤٠٥-٣٩٨

(٤) السيوطي / الاقتراح/ ٢٥

(٥) أمية بن أبي الصلت :- أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي، شاعر جاهلي من قبيلة ثقيف ، وحرّم على نفسه شرب الخمر وعبادة الأوثان. وهو أول من كتب "باسمك اللهم" انظر ترجمته:- ديوان أمية ، تحقيق ودراسة عبد الحفيظ السطلي، (دمشق ١٩٧٤).

(٦) عدي بن زيد العبادي:- هو عدي بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب بن محرووف الحيري العبادي من بني امرئ القيس، شاعر من دهاة الجاهلية، كان نصرانياً. هو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ٣٥ ق.هـ انظر ترجمته :كتاب أيام العرب في الجاهلية / محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية/ لبنان

(٧) الأفغاني / أصول النحو / ٢٤

قيل لبشار . (ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئاً استتكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه ، وإنه ليس في شعرك ما يشك فيه .) قال : (ومن أين يأتيني الخطأ ؟ ولدت هاهنا ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل^(١) ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ ، وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم ، وأيفعت فأبديت إلى أن أدركت ، فمن أين يأتيني الخطأ^(٢)).

وهذا دليل قاطع على وجود بيئات في المدن سليمة من اللحن لزمانه في المئة الثانية للهجرة .

ويقنعني قول ابن جني في هذا الموضوع في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)^(٣):

(علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطأ ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعرض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ..) .

(١) الأفغاني / أصول النحو / ٢٥

(٢) بنو عقيل :- تنتسب الى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كانت مساكنهم في البحرين واخرجوا الى منطقة الجزيره والموصل انظر كتاب العقد الفريد / ابن عبد ربه الأندلسي و كتاب نهاية الأدب في معرفة النسب العرب للقلقشندي/٤٥٦/٢

(٣) ابن جني/ الخصائص / ٢ / ٥

الكلام الذي يحتاج به :

نقسم الكلام المحتج به الى أقسام ثلاثة :

١- القرآن الكريم ، ٢- الحديث الشريف ، ٣- كلام العرب

١. القرآن الكريم

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين ، عن الصحابة ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، لم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم ، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة . أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك ، إذ أنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي ، وبقراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من الرسول الله ، ولا ننسى بعد ذلك : أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي و هم أئمة في اللغة والنحو .

وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة^(١) أم روايات آحاد^(٢) أم شاذة . والقراءة الشاذة^(٣) التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو . إذا هي — على كل حال — أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن . ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه ، فعلى علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجز ، إذ كان روايتها الأعلون عربا فصحاء سليمة سلائقهم ، تبني على أقوالهم قواعد العربية . ونحن نعرف أن النحويين يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى ، ورجحان قراءات القرآن في حجتها اللغوية والنحوية على شواهد النحويين عرف قديم تعارفه العلماء .

فالحق أن موقف النحويين من النصوص العربية حين وضعهم القواعد ، فيه خلل واضطراب من الناحية المنهجية ، وأن موقف القراء علمي ومنطقي ومنهجي ، لأن أقل ما يشترط القراء لصحة القراءة شروطاً ثلاثة^(٤) :

١- صحة السند بها الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣- موافقتها وجهها من الوجوه العربية .

(١) القراءة المتواترة :- هي القراءة التي رواها جمع عن جمع ، يستحيل تواطؤهم على الكذب ، وكانت موافقة للرسم العثماني و وافقت العربية و لو بوجه من وجوه اللغة ، و يدخل في هذا النوع قراءات الأئمة السبعة المتواترة
(٢) قراءة الآحاد: صحيحة الإسناد ، لم يصل حدها على حد الشهرة ، رويت بطريقة الآحاد.
(٣) القراءة الشاذة :- هي في أرجح الأقوال : كل قراءة خالفت الرسم العثماني ، ولو صح سندها ، ووافقت العربية .
(٤) القراءة المشهورة : هي القراءة صحيحة الإسناد لكنها لم تصل إلى حد التواتر .
(٤) الأفغاني / أصول النحو / ٢٩

وكثيرا ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح . أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربية وتخلف الشرط الثاني ، أو التواتر وهذه هي التي منعوا القراءة بها في الصلاة، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها .

وقد عبر عن منهج القراء أحد أئمتهم أعني :أبا عمرو الداني^(١) :

"وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الألفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يرددها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"^(٢).

هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والامانة، أما النحويون، فما كانوا متفقين في شيء من مقاييسهم وأدلتهم حتى في القرآن الكريم فقسم يقبل من القرآن مطلقا :متواترا أو ما قرىء شاذا، فكله حجة، وقال النيسابوري^(٣) : ".....كلا فإن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه " ^(٤) .

فهو لا يورد الشواهد الشعرية والنثرية في تفسيره، لكونها حجة على القرآن، بل إن القرآن هو الحجة عليها . ثم نجد قسما آخر من النحويين المشهورين من أمثال الزمخشري يُتهم حتى القراء المشهورين من أمثال ابن عامر الشامي (١١٨هـ) وحمزة بن حبيب (١٥٦هـ)، حين يجد قراءتيهما مخالفتين لما قاله النحويون في قواعدهم^(٥) .

والحق الذي أتبعناه في هذه القضية قول الرازي^(٦):

" إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى " .

(١) أبو عمرو الداني:- هو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي، العلامة الحافظ، أحد الأئمة القراء، عالم الأندلس، مالكي المذهب، توفي

٤٤٤هـ. انظر :غاية النهاية/لابن الجزري/٣٥١

(٢) شمس الدين الجزري / النشر في القراءات العشر / ١٠ / ١٠

(٣) النيسابوري:- هو نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين، صاحب غرائب القرآن انظر ترجمته في هدية العارفين / ٥ / ٢٨٣ .

(٤) النيسابوري / غرائب القرآن و رغائب الفرقان / ٦ / ١ .

(٥) الزمخشري /الكشاف/ ٤٩٣ / ١ .

(٦) فخر الدين الرازي/البحر المحيط/ ١٩٣ / ٣

وكذلك قول ابن حزم في الفصل^(١) : " من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها "والرأي أن يمعن النحويون في القراءات الصحيحة السند ، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها ، فذلك أعود على النحو بالخير . أما تحكيم قواعدهم الموضوعية في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع والأصل أن الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا عكس .

ولأن القراءة سنة متبعة ، ومعنى هذا أنها معنونة كالحديث حتى ترتفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - وعلى هذا ، فينبغي أن نقف الآراء النحوية وراء القراءة لا أمامها ، وينبغي أن تكون القراءة شاهداً معتبراً يشهد للمجتهد النحوي على صحة رأيه ، وصواب وجهته في البحث العلمي ، ومن هنا ، فإنه لا يحق للنحوي أن يتناول على القراء وقراءاتهم ، ثم إنه لمن المؤكد أن لهذه القراءات وجهاً سائغاً في العربية . ونختتم بأننا لا نشك أبداً أن ثمة خلافاً في منهج البحث عند النحويين ، فتقديم كلام الأعراب على القراءات القرآنية خطأ فاحش لا سبيل إلى تجاوزه أو غض الطرف عنه ، فالقراءات المرفوعة إلى أفصح العرب محمد - صلى الله عليه وسلم - أوثق من أي كلام آخر يصدر عن العرب . ويؤيد ما نذهب إليه تلك الدقة في التوثيق التي التزم بها المحدثون والقراء ، فعطاءؤهم بالصدق والأمانة والدقة والتحوط والحسم والتزام جادة الحق ، وهم في مناهجهم البحثية ينبغي أن يتصدروا قائمة العلماء الباحثين عن الحقيقة العلمية في مظانها .

موقف العكبري من الاحتجاج بالقرآن الكريم من خلال التبيان :

نظر أبو البقاء إلى القرآن الكريم على أنه مصدر رئيسي للغة والنحو ، بل جعله المصدر الأول والمقدم على سائر المصادر الأخرى كما فعل أصحابه البصريون ، ولأن العكبري جاء في منتصف القرن السادس وبداية السابع للهجرة ، في وقت كان النحو كاملاً ، فنجدته يزواج بين أمرين متناقضين - التمسك المذهبي والمرونة في الدليل ، فتجدهما متناوبين في كلامه بين آونة وأخرى ، فمثلاً يقول : "عن قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٢) نجده إلى المذهب البصري قريباً ، فيقول : (والأرحام ..) يقرأ بالنصب وفيه وجهان ويقراً بالجر ، قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف . وقيل : الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضاً ، لأن الأخبار وردت بالنهاي عن الحلف بالآباء ، ولأن التقدير في القسم : وبرب الأرحام وهذا قد أغنى عنه ما قبله " ^(٣) .

نلاحظ هنا أن أبا البقاء يتمسك بمذهبه البصري ويضعف كل ما سواه ، ثم يمسك فلا يوجه القراءة المتواترة حتى بشيء من التأويل ، بينما يستشهد أبو حيان على صحة عربيتها بمنظوم كلام العرب ومنثوره ، ويعدها قراءة صحيحة قوية موافقة للغة الفصيحة .

(١) سعيد الأفغاني / أصول النحو / ٦٥

(٢) سورة النساء / ١

(٣) العكبري / التبيان / ١ / ٣١٧

وقال عند قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) ^(١) " وكذلك زين : يقرأ بفتح الزاي، والياء على تسمية الفاعل ...) (يقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولاد بالنصب على أنه مفعول القتل ، وشركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما المفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر " ^(٢) . فحمل أبي البقاء ذلك في الضرورة غير مقبول لدى علماء العربية بل لهذه القراءة شواهد من آيات القرآن وكلام العرب منتثرة ومنظومة شيء غير قليل.

وقال عند قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) ^(٣)

" معاش : الصحيح أن الياء لا تهمز هنا لأنها أصلية ، وحركت لأنها في الأصل محركة ووزنها: معيشة كمحسبة. وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح .. وهمزها قوم وهو بعيد جدا) ^(٤) وهي قراءة نافع من رواية عبد الرحمن الأعرج عنه وذكر قول أبي حيان عن نحوي البصرة ، وأجازه الفراء نقلا عن العرب ، توهمتا منهم أنها فعلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ، كما جمعوا مسيا الماء على أمسلة شبه بفعيل وهو مفعول ، وقد همزت العرب المصائب ووادعتها مصيبة ، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام " ^(٥).

وقال الطبري ^(٦) (ت ٣١٠ هـ) في تفسيره : "ربما همزت العرب جمع مفعلة في ذوات الياء والواو ، وإن كان الفصح من كلامها ترك الهمز فيها إذا جاءت على مفاعل تشبيها منهم جمعها بجمع فعيله " ^(٧).
فقد لاحظنا أن العكبري لا يترك قراءة واحدة سواء أكانت متواترة أم شاذة أم مشهورة ^(٨) إلا يتناولها ويذكرها ويبين وجه الإعراب فيها ، أو توجيه المعنى لها، فمثلاً عندما يأتي إلى إعراب قوله تعالى : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ^(٩) يقول ^(١٠) "العلماء ، بالرفع وهو الوجه . ويقرأ برفع اسم الله ونصب العلماء على معنى إنما يعظم الله من عباده العلماء . " فالقراءة غير متواترة ولا مشهورة ولكنه يقف منها موقف الاحترام والقبول ، ثم يبحث لها عن معنى لأن القراءة تابعة للمعنى والرواية معا ، ولربما ذهب إلى أبعد من هذا احتياطاً واحتراماً للقراءة مهما بلغت من الضعف ففي قوله تعالى عز وجل (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ) ^(١١) يقول ^(١٢) : "والإنجيل وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره ... وقرأ الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة ولا يعرف له نظير؛ إذ ليس في الكلام أفعيل إلا أن الحسن ثقة ؛ فيجوز أن يكون سمعها ".
فالعكبري هنا لم يجد مسوغاً ، لا من الروايات ولا من اللغة ، فاعتمد على صدق الحسن وثقته به .

(١) سورة الأنعام / ١٣٧

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٥٤١

(٣) سورة الأعراف / ١٠

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ٥٥٨

(٥) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٢٧٣

(٦) الطبري :- هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، من طبرستان ، مؤرخ و مفسر ، و فقيه مسلم ، صاحب أكبر كتابين

التاريخ و التفسير ، انظر ترجمته / وفيات الأعيان / لابن خلكان / ٣ / ٥٠١

(٧) تفسير الطبري / ٥ / ٨٣

(٨) انظر في تعريف هذه القراءات في هذا البحث هامش / ٧٦

(٩) سورة فاطر / ٢٨

(١٠) العكبري / التبيان / ٢ / ١٠٧٥

(١١) سورة آل عمران / ٣

(١٢) التبيان / العكبري / ١ / ٢٣٦

ومن هنا جاز لنا بل حق لنا أن نأخذ بجميع القراءات شاذها وضعيفها كشواهد وأدلة على أصول النحو ، وذلك لأن القراء السبعة المقطوع بأمانتهم ، المتواترة قراءاتهم ، مثل نافع إمام القراء و شيخها في المدينة ، ومثله حمزة في الكوفة ، وابن عامر في الشام ، ولا يمكن لأحدهم أن يخترع من نفسه قراءة أو يجتهد في لفظ القرآن الكريم إنما أخذوا من أفواه الثقات من الفصحاء عن مثلهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ولذا فإنني أخالف العكبري وأصحابه البصريين ، الذين يؤولون القراءة حين تحتل التأويل ، وإلا فإنهم يخطئون القارئ الذي يخالف قواعدهم ، وهذا يجعل القراءة تابعة للرأي النحوي ، والصحيح هو العكس .

وقد سار العكبري على سنة أصحابه البصريين في الاحتجاج بالقراءة القرآنية ، ورد القراءة التي تخالف الرأي النحوي الذي وضعه كما فعل أصحابه . وهذا مأخذ علمي من المآخذ التي تؤخذ على العكبري ومعه علماء المذهب البصري من النحويين .

وأخيراً يتضح مما سبق منهج أبي البقاء فيما يذكره من شواهد القرآن فهو ينبه على ما كان منها قراءة ، غير أنه قد يخرج عن ذلك فيورد الآية غفلا من أي إشارة إلى أنها قراءة ، من ذلك قوله في باب التعجب^(١) : " واحتج للمذهب الآخر أن الأصل موافقة المعنى اللفظ إذا أمكن ذلك ، وقد أمكن هنا بأن يجعل المأمور إما نفس الأمر فيكون تجريدا لقوله تعالى^(٢) : (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ) أي : قال لنفسه : اعزیز أعلم " وهي قراءة حمزة و الكسائي من السبعة ، وقرأ الباقون (أعلم) .

وكان العكبري شديد الحرص على الاستشهاد بالقراءات الصحيحة المشهورة و توقف عند القراءة الشاذة ، ولهذا فهو لا ينبه عامدا على ما قد يكون للآية المستشهد بها من قراءة أخرى شاذة ، يسقط بها استدلاله ، لتعلقها بموضع الشاهد من ذلك قوله في ضمير الفصل^(٣) : " .. وأما قوله^(٤) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) فهو فصل لا غير " وفي الآية قراءة بالرفع (هو خير) لم ينبه عليها العكبري ، ونسبها ابن خالويه^(٥) وأبو حيان^(٦) إلى أبي السَّمَال وابن السميّقع ، وهما من أصحاب الشواذ .

(١) العكبري / التبيان / ٢ / ١٠٢٩

(٢) سورة البقرة / ٥٩

(٣) العكبري / التبيان / ٢ / ١٠٢٩

(٤) سورة المزمل / ٧٣

(٥) ابن خالويه/ مختصر الشواذ / ١٦٤

(٦) أبو حيان / البحر المحيط / ٨ / ٣٦٧

وشبيهه : هذا ما نجده أحيانا من استشهاد بآية على وجه يكون فيها قراءة لبعضهم تخالف رسم المصحف ، ولا يشير مع ذلك إلى أنها قراءة من ذلك قوله ^(١) : " .. وعلى هذا حمل قوله تعالى ^(٢) : (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) أي : وجعل الشمس والقمر ، لأن فالقا وجاعلا هنا لما مضى ، لأنه بمعنى خلق " فما أثبتته في الشاهد هو قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، وما جاء في التقدير (وجعل الليل) هو قراءة الكوفيين : عاصم وحزمة والكسائي وخلف ^(٣) ، وعليه رسم المصاحف ، ولم يشر إليه .

والعكبري قليل الاحتفال بإثبات أسماء أصحاب القراءات التي يستشهد بها ، وهو لذلك يعدل عن التصريح بأسماء القراء إلى التعميم في نسبة القراءة ، نحو قوله (وقرىء) ، و (قراءة بعضهم) ، و (قرأ بعض القراء) ، و (يقرأ) ، و (قراءة من قرأ) وما أشبه ذلك ، ومثله كثير حتى يخيل للقارئ أنه هو الأصل عنده .

وإذا كانت القراءة لغة لبعض العرب فإن العكبري ينسبها إليهم لا إلى قارئ بعينه ، نحو قوله ^(٤) : (.. وترك إعمالها مذهب التميميين ، ومذهب أهل الحجاز إعمالها عمل (ليس) ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى ^(٥) (مَا هَذَا بِشَرًّا) ، و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وبنو تميم يرفعونها لأنهم لا يدرون كيف هي في المصحف ، فجروا في ذلك على القياس) .

والنصب على لغة الحجاز هو قراءة الجمهور ، والرفع على لغة تميم هو قراءة المفضل عن عاصم . ^(٧)

وقد يستشهد أبو البقاء بقراءة شاذة مجهولة ، لانجد لها أي إشارة في المصادر المعنية من كتب القراءات والتفاسير ، بل هي مما تناقله بعض النحويين في مصنفاتهم حكاية عن بعض العرب . قال ^(٨) (وكذلك حكى عن بعض العرب في قوله تعالى ^(٩) : (غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ) بالنصب أيضا ، وقد اعتذر لهذه القراءة بعذر لا يسوع في نثر الكلام فضلا عن القرآن ، بأن يكون توهم الألف واللام على ما هو الأكثر في الاستعمال) . والمرجح أن العكبري لم ينقل هذه القراءة عن مظان هذا العلم ، وإنما وجدها عند الجرجاني ^(١٠) .

(١) العكبري / التبيان / ١ / ٢٥٠

(٢) سورة الأنعام / ٩٦

(٣) انظر أبوحيان / البحر المحيط / ٤ / ١٨٦

(٤) العكبري / التبيان / ٢ / ١٢١٢

(٥) سورة يوسف / ٣١

(٦) سورة المجادلة / ٢

(٧) انظر الفراء / معاني القرآن / ٣ / ١٣٩ ، وانظر أبو حيان / البحر المحيط / ٨ / ٢٣٢ ، وانظر ابن خالوية / مختصر الشواذ / ١٥٣

(٨) العكبري / التبيان / ١ / ١

(٩) سورة التوبة / ٢

(١٠) انظر السيوطي / الهمع / ١ / ١٦٩

وربما استشهد العكبري بقراءة شاذة ، وعدل عن نسبتها إلى صاحبها إلى ما ورد في المصاحف ، وذلك حين يكون مرجع تلك القراءة إلى اختلاف في الرسم ، قال ^(١) : (ومن ذلك قوله تعالى ^(٢) : (وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) الجمهور على إثبات النون وإلغاء إذن . وفي بعض المصاحف (وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا) على إعمالها لما ذكرنا) ولم يقرأ بهذه القراءة إلا أبي عبد الله بن مسعود لأنها رسمت في مصحفيهما بلا نون ، ولذلك قيدها كل من أوردها بأنها شاذة ^(٣) .

والقراءات القرآنية بأنواعها السبعة والعشرة والشاذة موضع نظر عند أبي البقاء ، فهو ينتقد كل قراءة لا تتفق مع ما أصله النحويون وقعدوه ، فيضعفها أو يعدها من الشواذ ، ولم يمنعه تقدمه في علوم الدين وإمامته فيها ، وفي القراءة خصوصا ، من أن يتكلم على ما خالف المشهور من قواعد العربية ، من قراءات شاذة نقلت بطريق الأحاد ، أو سبعية انفرد بها أحد السبعة أو بعضهم ، وليس العكبري بدعا في هذا فقد سبقه إلى نقد تلك القراءات كثير من أعلام النحو الأقدمين يقدمهم سيبويه والمبرد والفراسي وابن جني وغيرهم . ^(٤)

إذا الأساس عندهم قبل صحة الرواية وسلامة الراوي موافقة القراءة لأصول العربية وقواعدها خلافا لما عليه الأمر لدى كثير من أهل الأداء القرآني ، ويعود الخلاف بين الفريقين إلى أن النحويين يفرقون بين نص القرآن والقراءات ، فكلهم لا يتعلق بالنص القرآني الذي نشأت جميع علوم العربية والدين خدمة له ، والذي توفر له من التواتر والضبط والعناية والصحة ما حال دون أن يتطرق إليه أدنى شك ، وإنما يتعلق بالقراءات التي رويت بطريق الأحاد أولم تبلغ حد التواتر في نظر النحويين وبعض علماء الأمة ، وإن كان كثير من أهل القراءة يقول بتواترها .

(١) العكبري / التبيان / ٧٨٩/١

(٢) سورة الإسراء / ٧٦

(٣) انظر أبوحيان / البحر المحيط / ٦ / ٦٦ وانظر ابن خالوية / مختصر الشواذ / ابن خالوية / ٧٧ ، والكشاف / ٢ / ٤٦٢

(٤) انظر المبرد في الكامل / ٢ / ٩٣١ ، والزمخشري في الكشاف

على أن أبا البقاء كان معتدلاً فيما أخذه على بعض القراءات ، فلم يجاوز الوصف بالضعف أو الشذوذ، خلافاً لبعض النحويين الذين غلوا في الطعن على الرواة على حد التجريح ^(١).

ولا يعني ما تقدم أن العكبري انتقد كل ما استشهد به من قراءات شاذة ، بل قصر ذلك على ما خالف منها أصول النحويين وقواعدهم ، وأما ما لم تكن هذه سبيله من تلك القراءات فقد استشهد بها دونما نقد أو نعت لها بضعف أو شذوذ ^(٢).

ويتبين مما سلف أن أبا البقاء أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة : السبعية والعشرية والشاذة ، وانتقد كغيره من النحويين بعض تلك القراءات لمخالفتها قواعد البصريين وأصولهم ، ولكنه لم يبالغ في حكمة عليها أو على قارئها كما فعل بعضهم ^(٣) ، بل وقف عند وصفها بالشذوذ أو الضعف أو القلة ، وأكثر ما وقع ذلك إذا كانت القراءة مما احتج به الكوفيون ، وكان هو في معرض الجواب عما احتجوا به .

(١) الزمخشري والمبرد

(٢) انظر العكبري / التبيان / ٢ / ٧٢٤

(٣) انظر المبرد / الكامل / ٢ / ٩٣١ ، و الزمخشري في الكشف

موقف العكبري من الاحتجاج بالقرآن الكريم من خلال كتاب إعراب الحديث

كان أبو البقاء يقدم القرآن الكريم على سائر الأدلة النحوية السمعية منها ،شأنه في ذلك شأن شيوخه البصريين، فقد استشهد في كتاب اعراب الحديث هذا بمئة واثنين وستين موضعا بالقرآن وقراءاته بينما استشهد بالشعر في أربعة وأربعين موضعا .

فمثلا استشهد بالحديث (٢٠٩) ^(١) عن عبد الله بن العباس - رضي عنهما -قال :

(لما قدم الرسول عليه السلام من اليمن فقال له الرسول الله -صلى الله عليه وسلم- : بما أهلت ؟) بأربع آيات

قوله تعالى : (٢) (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ) وقوله (٣) : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) وقوله (٤) : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا)

وقوله (٥) : (فَلِمَ تَقُولُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ) على أن الألف من (ما) الإستفهامية تحذف حين تقترن بحرف من

حروف الجر ، وبذلك حكم على المحدثين بأن بقاء الألف في الحديث من تغييراتهم) . (٦)

واحتج بالحديث (٢٣٦) ^(٧) عن أبي موسى الأشعري- رضي الله عنه- قال : (بعث -وفي رواية بعثني-

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبا موسى ومعاذ إلى اليمن ، فقال لهما : يسروا ولا تعسروا .. الحديث)

بآيتين : قوله تعالى (٨) : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ)

وقوله تعالى (٩) : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) يعني اثنين على قول الجمهور على أن الاثنين جمع حقيقة . (١٠)

(١) انظر الحديث في الصحيح البخاري / ١ / ١٧٨ كتاب الحج باب من أهل في زمن النبي

(٢) سورة طارق / ٥

(٣) سورة النبأ / ١

(٤) سورة النازعات / ٤٣

(٥) سورة البقرة / ٩١

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ١١١

(٧) انظر الحديث الصحيح البخاري / ٣ / ٤٧ كتاب المغازي

(٨) سورة ص / ٢١ ، ٢٢

(٩) سورة النساء / ١١

(١٠) العكبري / إعراب الحديث / ١٢٣ ، وانظر التبيان / ١ / ٣٣٥

واستشهد^(١) من سورة البقرة بثلاث وعشرين آية ، منها : قوله تعالى^(٢) : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ

بِالْهُدَى) استشهد بها على قوله -صلى الله عليه وسلم- في حديث رقم (٢٨٤) الذي رواه عبد الرحمن بن غنم

الأشعري^(٣): (لعن الله اليهود ، انطلقوا إلى ما حرم عليهم من شحوم البقر والغنم فأذابوه ، فباعوا به ما يأكلون)^(٤)

على أن باع بمعنى (شرى) والشراء : الاستبدال .

واستشهد من سورة آل عمران بست آيات^(٥) منها قوله تعالى^(٦) : (لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) استشهد بها في

ثلاثة مواضع منها : حديث في - قوله صلى الله عليه وسلم-^(٧) : (من سن خيرا فاستن به كان له أجره ومن

أجور من يتبعه غير منتقص من أجورهم شيئا) ، على أن شيئا هنا واقع موقع المصدر .

واستشهد من سورة النساء بثلاث عشرة آية^(٨) منها قوله تعالى^(٩) : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا) على قوله -

صلى الله عليه وسلم - من حديث رقم (٢٧٢)^(١٠) : (استوصوا بالنساء خيرا) على أن (خيرا) منصوب بفعل

محذوف .

(١) العكبري / إعراب الحديث / ١٢٩

(٢) سورة البقرة / ١٦

(٣) عبد الرحمن بن غنم الأشعري :- الفقيه الإمام ، شيخ فلسطين ، حدث عن معاذ بن جبل ، بعثه عمر إلى الشام يفقه الناس ، كان أبوه صحابيا مع أبي موسى ، توفي ٧٨ هـ انظر ترجمة/ البداية و النهاية / ابن كثير / ج ٩ / ص ٢٣٨ ، أو الإصابه في تميز الصحابة/ ج ٤ / ٣٩٠

(٤) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٢٧

(٥) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٠٩ ، ١٧٣

(٦) سورة آل عمران / ١٢٠

(٧) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٣٨٧

(٨) انظر إعراب الحديث / ١٤٠ ، ١٤١

(٩) سورة النساء / ١٧١

(١٠) انظر الحديث في الصحيح التجاري / كتاب الأنبياء و كتاب النكاح و انظر صحيح مسلم ١ / ٥٨ باب الوصية بالنساء

واستشهد في سورة المائدة بثلاث آيات ^(١) منها قوله تعالى ^(٢) : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ).

استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من كن له ثلاث بنات) من حديث رقم (٦٥) ^(٣) على

أن (كثير) في الآية هو الفاعل لقوله : (عموا وصموا) والواو علامة الجمع فقط على أحد الاحتمالات الثلاثة التي قبلت في أمثالها .

و استشهد في سورة الأنعام بآيتين ^(٤) ، إحداهما قوله تعالى ^(٥) : (إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ).

استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٦) (وظننت أن القوم سيفقدوني والذي بعثك بالحق

إن رأيت عليها) على أن (إن) هنا بمعنى (ما) وقد تأتي بعدها إلا كما تقدم وقد لا تأتي .

واستشهد في سورة الأعراف بست آيات ^(٧) منها قوله تعالى ^(٨) (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)

استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٩) : (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء

إلا المتزوجون أولئك المبرأون من الخبث) على أن (من) زائدة .

واستشهد في سورة الأنفال بآيتين ^(١٠) إحداهما : قوله تعالى ^(١١) : (وَمَنْ يُؤَلِّهْمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ) . استشهد بها

على قوله - صلى الله عليه وسلم - : ^(١٢) (خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين)

على أن المراد باليوم - هاهنا - مطلق الوقت من ليل أو نهار .

(١) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٤٠ ، ومعاني القرآن / ٣١٥ / ١ ، والكشاف / ١ / ٥١٧

(٢) سورة المائدة / ٧١

(٣) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٣ / ٣٠٣

(٤) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٩٧

(٥) سورة الأنعام / ٥٧

(٦) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٦ / ١٩٥ حديث الإفك

(٧) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٦٩

(٨) سورة الأعراف / ٥٩

(٩) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ١٦٤

(١٠) انظر إعراب الحديث / ٨٩

(١١) سورة الأنفال / ١٦

(١٢) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١ / ٣٥٤ ، والجامع الصغير / ٢ / ١٧

واحتج في سورة التوبة ، بخمس آيات منها ^(١) قوله تعالى ^(٢) : (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ)

استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٣) : (جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا فقال: هل فيكم من

غيركم ؟) على أن من هنا صفة لموصوف محذوف وليست زائدة أي : قوم مردوا على النفاق.

و احتج في سورة يونس بأربع آيات ^(٤) منها قوله تعالى ^(٥) : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) ، استشهد بها

على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٦) : (من صلى الصلوات الخمس وحج البيت وصام رمضان كان حقا على الله

أن يغفر له) على أن عجا خبر كان تقدم على اسمها .

واحتج في سورة يوسف بخمس آيات أيضا ، منها ^(٧) قوله تعالى ^(٨) : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) استشهد بها

على قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث المعراج ^(٩) (لو صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكتب عليكم

صلاة فيه كما كتب عليكم صلاة في البيت العتيق). على حذف التاء من كتب لأن المؤنث غير حقيقي.

(١) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٨٩

(٢) سورة التوبة / ١٠١

(٣) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ٣٤٠

(٤) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٧٣

(٥) سورة يونس / ٢

(٦) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٤٠

(٧) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٧٩

(٨) سورة يوسف / ٣٠

(٩) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٣٨٧

واحتج في سورة الرعد ^(١) بقوله تعالى ^(٢): (يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ { ٢٣ } سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ وَالْمَلَايِكَةُ) . استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٣) : (كان رسول الله عليه وسلم يعلمنا إذا أصبحنا ، أصبحنا على فطرة الإسلام) على أن القول محذوف للعلم به ، أي : يقولون : سلام وأن تقول: أصبحنا.

وفي سورة الحجر احتج ^(٤) بقوله تعالى ^(٥) : (فِيمَ تُبْشِرُونَ) استشهد بها على قوله صلى الله عليه وسلم ^(٦) : (إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرؤنا) . على أن نون الرفع محذوفة لتوالي النونين .

وفي سورة النحل احتج بآيتين ^(٧) ، أحدهما - قوله تعالى ^(٨) : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) . استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم ^(٩) - : (إنما يرحم الله من عباده الرحماء) . على أن (ما) كافة فتتصب الميته والرحماء بعد الفعل .

وفي سورة الإسراء احتج بست آيات ^(١٠) منها قوله تعالى ^(١١) : (أَيَا مَا تَدْعُوا) . استشهد بها على قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(١٢) (فأَي ذلك قرأتم) . على أن (أي) منصوب بقرأتم وهي شرطية.

وفي سورة الكهف احتج بخمس آيات ^(١٣) ، منها قوله تعالى ^(١٤) : (وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) . استشهد بها على قوله صلى الله عليه وسلم ^(١٥) (من لقي الله لا يشرك به شيئاً) . على أن (شيئاً) مفعول (يشرك) مثل (أحد) في الآية.

وفي سورة مريم احتج بثلاث آيات ^(١٦) منها : قوله تعالى ^(١٧) : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) . استشهد بها على - قوله صلى الله عليه وسلم - ^(١٨) : (خمس كلهن فاسقة) على أن إلحاق التاء بقوله (فاسقة) محمول على المعنى ، أي كل منهن فاسقة ، ولو حمل على اللفظ لقال : كلهن فاسق كما في الآية . وهكذا قل أن يترك سورة إلا يستشهد منها ببعض الآيات في إعراب الحديث .

(١٠) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٦٣
(١١) سورة الإسراء / ١١٠
(١٢) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٠٥
(١٣) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٧٣
(١٤) سورة الكهف / ١١١
(١٥) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٣٢
(١٦) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٧٣
(١٧) سورة مريم / ٩٥
(١٨) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١ / 257

(١) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٨ ، ٧
(٢) سورة هود / ٢٣ ، ٢٤
(٣) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ١٢٢
(٤) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٥١ ، ١٥٢
(٥) سورة الحجر / ٥٤
(٦) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ١٤٩
(٧) انظر العكبري / إعراب الحديث / ١٤
(٨) سورة النحل / ١١٥ وسورة البقرة / ١٧٣
(٩) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٠٤
و انظر : صحيح البخاري ١ / ١٤٦ كتاب الجنائز
وانظر : و صحيح مسلم ٣ / ٣٩ كتاب الجنائز

٢ - الحديث النبوي الشريف

موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف:

قد كثر الكلام في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كثرة بالغة، حتى ألف العلماء في قضاياها وأسرارها كتباً كبيرة وبحوثاً صغيرة، ناقشوا فيها المداخل والمخارج مناقشات مستفيضة، على سبيل المثال لا الحصر في أعمال محمد ضاري حمادي في كتابه: (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية)^(١)، وخديجة الحديثي في كتابها: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف)^(٢)، ومحمود يوسف فجال في كتابه: (الحديث النبوي في النحو العربي)^(٣)، وغيرهم، وكان سعيد الأفغاني قد سبقهم جميعاً بقوله: ((ولقد كان من المنهج الحق بالبداية أن يتقدم الحديث على سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعرف العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى))^(٤)، وكأنه يريد أن يقول في هذه الكلمة: إن الحديث الشريف - كما أنه المصدر الثاني في التشريع - فهو المصدر الثاني كما ينبغي له أن يكون في اللغة والنحو العربي.

ولكن أمره عند النحويين قد أخذ مسلكاً آخر، نجمت عنه مشكلة، وهي مشكلة من حيث مجافاتها للمنطق العلمي الذي يقتضيه إجماع الناس على كون النبي - صلى الله عليه وسلم - أفصح المتكلمين بالعربية، وكلامه كذلك بالضرورة - فقد وصفه الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)^(٥) : "الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف".

فقد نقل حديثه - صلى الله عليه وسلم - بالحرف عن لسانه الشريف، وكلام أصحابه الكرام في حياته، ودونه كلام التابعين الأخيار، الذين جعلت أقوالهم أثراً بعد الكلام النبوي، تستعمل في إثبات مادة لغوية، أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية والضابط للصحة في كل تلكم المتن أسانيد المتحررة المضبوطة، ولهذا وصف (علم الحديث) في مجمله بأنه ((علم قوم كان أحدهم لأن يخبر من السماء أحب إليه من أن يزيد واواً أو ألفاً أو دالاً))^(٦).

(١) محمد ضاري حمادي / الحديث النبوي

(٢) خديجة الحديثي / (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف)

(٣) محمود فجال / الحديث النبوي في النحو العربي

(٤) الأفغاني / أصول البحو / ٣٣

(٥) الجاحظ / البيان والتبيين / ٢ / ١٧ ، ١٨

(٦) الخطيب البغدادي / الكفاية في علم الرواية / ١٧٨

وما كان انصراف النحويين المتقدمين عن الاحتجاج بالحديث-كما ذكره سعيد الأفغاني-إلا التفاتهم إلى ما كان يزودهم به رواة الأشعار خاصة من مادة شعرية، استغرقت جهودهم، فلم تبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية^(١) وأرى أن قوله غير دقيق، لأن المادة الشعرية والنظر فيها ودراستها لا تصرفهم عن المادة اللغوية في الحديث، فاللغويون -مثلاً- قد درسوا غريب الحديث كما درسوا غريب القرآن ونوادر اللغة. ولكن المسألة تدخل في صلب المنهج، فمنهجهم في الاحتجاج يقوم على ترك الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم -لعل سطحية تقتدر إلى العمق في تناول هذه المسألة، أعني: مسألة الاحتجاج بالكلام الذي صدر عن هذا النبي الكريم الذي فقد نظيره في الفصاحة والبيان واللسن.

ولا صحة لادعاء (اللحن) الواقع في متون الحديث الشريف، لأنّ اللحن الذي هو: خطأ في الإعراب، لا يخرج على وجه من الوجوه - لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلاً، فإذا كان المراد به: ((خلاف الظاهرة كنصب الجزأين بـ)) (أن) ونحوه من الأحاديث الواردة على لغة من اللغات غير المشهورة فهو-كما قال النووي نفسه- لا يضر، لأن القرآن العظيم-وهو متواتر- فيه آيات جاءت على خلاف الظاهر في الإعراب^(٢). فاللحن مسألة ليس لها واقع فيما روي من حديث الرسول الكريم، فالذين رووه عاشوا في عصر الاحتجاج، ثم إن علماء الحديث لم يأخذوا الحديث عن يلحن.

وقد وجد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) يقول: ((إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت))^(٣)، والمعنى: إن وجود ألفاظ في بعض الأحاديث غير موافقة للقواعد المتفق عليها لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وكون أمر الغلط أو التصحيف ينبني على الشك في وقوعه في بعض الروايات، وهو نزر يسير-لا يقاس عليه أبداً- إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، وهما -كما هو معلوم- لم يحظيا بالتحرز الذي حظيت به متون الأحاديث الشريفة في النقل والرواية والتدوين، فضلاً عن كون قائلها أفصح العرب، وكون قائلها الآثار منها بعده كانوا كذلك من علية الفصحاء، فإذا وجد في ذلك شيء يلفت النظر فمرجهه إلى الرواة والنقلة أولاً وأخيراً.

(١) الأفغاني / أصول النحو / ٧٥

(٢) المصدر نفسه / ٧٨

(٣) السيوطي / الاقتراح / ٢٧

ولهذا لم تخل كتب النحويين المتقدمين من الاحتجاج بالحديث الشريف كأبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، لا بل إنَّ أبا حيان النحوي (ت ٧٤٥ هـ) الذي شدد النكير على الاحتجاج بالحديث لم يخل كلامه النحوي من الاحتجاج به في مواضع، كما ذكر ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠ هـ)^(١)، وذكر أيضاً إن متأخري الأندلسيين كانوا يكثر من الاحتجاج به، كالسهيلي^(٢) (ت ٥٨١ هـ) وابن مالك^(٣)، الذي أنشأ كتاباً خاصاً بعنوان: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح-البخاري)، عالج فيه ما يشكل من أعراب الحديث الشريف، وقبله فعل ذلك أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) في كتابه: (إعراب الحديث النبوي)-دارساً فيه أحاديث كتاب: (جامع المسانيد-لابن الجوزي) ، وفعله السيوطي بعده في كتابه: (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد)، وهذا أحد عنوانيه اللذين سماه السيوطي بهما والآخر: (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي)، وترك الخيار فيهما للقارىء، وقدم فيه لقارئيه زبدة مفيدة جداً في موضوع: (الاحتجاج بالحديث)، قال فيها^(٤): ((مقدمة: اعلم: أن كثيراً من الأحاديث رواه الرواة بالمعنى، فزادوا فيها، ونقصوا ولحنوا، وأبدلوا الفصح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصح، ومنها ما يخالف ذلك، وقد قال الحافظ فتح الله بن سيد الناس (ت ٦٦١ هـ): إذ ورد الحديث على وجهين: ما يوافق الفصح وما يخالفه، فالموافق للفصح هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يكن ينطق إلا بالفصح، وقد نقل هذا الكلام عن أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسحاق المزني (ت ٢٦٤ هـ) ^(٥))).

(١) ابن الطيب الفاسي :-محمد بن الطيب بن محمد لشرقي الفاسي المالكي ،نزل المدينة المنورة ،محدث و علامة باللغة توفي ١١٧٠ هـ.انظر ترجمته مقدمة كتابه المسلسلات.

(٢) سهيلي:-هو الإمام عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ،من مدينة مالقة ،فقد بصره شاباً ،انتقل إلى مراكش،توفي ٥٨١ هـ

(٣) ابن مالك:- محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، عالم لغوي ، عاش في الأندلس ، له الألفية النحوية وكذلك الكافية الشافعية في ثلاثة آلاف بيت وغيرها، وقد توفي في دمشق سنة ٦٧٢ هـ. انظر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٩٥

(٤) السيوطي / عقود الزبرجد / ١ / ٦٨

(٥) المزني:إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن مسلم المزني المصري،تلميذ الشافعي،حدث عنه ،قليل الرواية،لكنه رأساً في الفقه،توفي ٢٦٤ هـ.انظر ترجمته:الأعلام للزركلي/١/٣٤٢

وقال أبو الحسن ابن الضائع^(١) (ت ٦٨٠ هـ) في (شرح الجمل): تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الإستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب، وقال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس الأمر كما رأى، وكلام ابن الضائع غير دقيق لأن سيبويه احتج بالحديث كما سنبين إن شاء الله في نهاية هذا الكلام .

وقال أبو حيان في: (شرح التسهيل)^(٢): "قد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحويي الأقاليم كنحويي بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء".

(١) ابن الضائع:- هو علي بن محمد بن يوسف الكتامي، من أهل أشبيلية، له مصنفات. توفي: سنة ٦٨٠ هـ.

(٢) أبو حيان / شرح التسهيل / ١ / ٨٥

وقال أبو حيان: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى الحديث مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه -صلى الله عليه وسلم- لم تنتقل بتلك الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً: أنه عليه السلام لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ أو غيرها، فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً، لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري^(١): إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم علم اليقين: أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من -غير شك- أن رسول الله عليه السلام كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك، مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. وابن مالك قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقباً بزعمه على النحويين^(٢).

و قال أبو حيان^(٣): (وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحويين بالحديث).

وعندي أن كلام أبي حيان غير دقيق لأن هؤلاء الأعاجم قد عاشوا في البيئة العربية، وأخذوا لغتها، وعرفوا مجازها، ونوادرها، وغريبها، واستعملوها في حياتهم اليومية كأهلها من أمثال سيبويه والبخاري ومسلم وغيرهم، وحين صنفوا في علوم الحديث والنحو والصرف، أحسنوا نظم العبارة العربية كالعرب سواء بسواء، وربما تفوقوا عليهم في تجويد النظم وتحسينه.

(١) سفيان الثوري:- أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري التميمي المضري، أحد أئمة الإسلام، توفي سنة ١٦١ هـ.

انظر ترجمته / سير أعلام النبلاء / ٦٧/٢

(٢) أبو حيان / شرح التسهيل / ٨٥

(٣) المصدر نفسه / ٨٧

ومما ينبغي ذكره- هنا - أن أبا حيان نفسه قد احتج بالحديث في أثناء طرحه لبعض المسائل النحوية في كتابيه: البحر المحيط ، وارتشاف الضرب .

وقال القاضي عياض^(١) (ت ٥٤٤ هـ) في: ((شرح صحيح مسلم) قال الشعبي^(٢): إذا وقع في الحديث اللحن البين يعرف، وقاله أحمد بن حنبل، قال: لأنهم لم يكونوا يلحنون، وقال النسائي^(٣): إن كان شيء تقوله العرب فلا تغير، وإن لم يكن من لغة قريش، لأنه -عليه الصلاة والسلام- كان يكلم الناس بألسنتهم، وإن كان لا يوجد من كلام العرب، فرسول الله لا يلحن^(٤).

وليس بعد هذا البيان الواضح ما تبقى به قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو العربي، مشكلة خفية الأسباب لدينا في هذا العصر الذي يشهد إقبالا على دراسات (إعراب الحديث)، وتحقيقا للكتب المؤلفة في هذا المجرى من الاشتغال بالنحو، والحق في ذهن بعض المشتغلين به: أن المستشعدين بالحديث-كما قال محمود فجال^(٥)- قد أكملوا نقصا، ووسعوا بعلمهم المجيد ما ضيقه السابقون، وبالمسك بفكرة الاستشهاد به مطلقا نكون قد وسعنا دائرة الدرس النحوي باعتبار الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادره .

ومن المعلوم في تاريخ الدرس النحوي أن النحويين في الاشتغال بالحديث الشريف فريقان:

* الأول: يعلي من شأن ما وصل إليه النحويين في هذا الدرس من أصول وقواعد، ويرى الخروج على نتائجه لحنًا أو شذوذاً، وكان العكبري-الذي سنتوقف عند كتابه إعراب الحديث-يسير في هذا الاتجاه، ويجعل القواعد النحوية معيار الصحة والخطأ، فإن وجد الإشكال الوارد في متن هذا الحديث أو ذاك توجيهاً أشار إليه، وإن أعيته بضاعته حكم على الرواية باللحن .

* الثاني: يتوسع في قبول ما في متون الحديث من الظواهر النحوية، كما فعل ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح^(٦) ، فقد كان يأتي بالمسائل المندرجة في موضوع واحد، فيقول مثلاً: ((البحث الأربعون: في حذف المعطوف للعلم به)) ، أو يضع عنواناً لمسألة معينة، ثم يورد متون الحديث التي تستوعبها، وقد يرى في بعضها شواهد على مسائل أخرى، فيتحدث عنها أو يضع عنواناً في توجيه متن من المتون ، فيقول مثلاً: ((البحث الرابع والخمسون في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم : هو لها صدقة)) ، وما شاكل ذلك.

(١) القاضي عياض :- أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض قاض مالكي. توفي في مراکش ودفن بها سنة ٥٤٤ هـ . انظر

ترجمته : محمد الكتاني : القاضي عياض الشخصية - مجلة الدارة - العدد الرابع - ١٤١١ .

(٢) الإمام الشعبي :- هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار . ولد في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . توفي سنة

١٠٦ هـ انظر ترجمته : ، سير أعلام النبلاء/٢/٥٦٦/٣/٧٨١

(٣) الإمام النسائي :- هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي ابن بحر بن سنان بن دينار النسائي القاضي . ولد بنسأ (من

بلاد خراسان) ، توفي سنة ٣٠٣ هـ انظر ترجمته : حيلة الأولياء

(٤) السيوطي / عقود الزبرجد / ١ / ٧٠

(٥) محمود فجال / الحديث النبوي في النحو العربي / ٢٧

(٦) ابن مالك / شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١١٢-١٥٢

وقد بدا السيوطي في كتابه: (عقود الزبرجد...) جامعاً موسوعياً لتراث العلماء في إعراب الحديث النبوي بعد المقدمة النفيسة التي نقلناها بتصرف من كلامه في أصل^(١): (مشكلة الاحتجاج بالحديث في النحو العربي)، وفكره في إعراب الحديث-عني: في الموقف منه بتوسط بين تشدد العكبري وتسمح ابن مالك، وقد نقل ما ورد في كتابيهما عن هذه المسألة دون ان يدع منه شيئاً ، وأظهر وجهة في التحليل والحكم في مواضع كثيرة، ووفاهما حظها من العناية من حقق كتابه^(٢) بتمامه، ، ويبدو لنا أن هؤلاء الباحثين الثلاثة مترددون في مواقفهم بين المعيارية والوصفية. وسنستعرض ذلك عند الحديث عن كتاب العكبري إعراب الحديث إن شاء الله .

وإذا كان ما قام به الثلاثة شكلاً أول من العناية بالحديث الشريف في الدائرة النحوية، يعني: شكل التأليف المستقل، فالشكل الثاني: هو إيرادات النحويين-متشددين ومتسمحين-لبعض المتن الحديثية في معارض كتبهم، فابن مالك (٦٧٢هـ) قد استشهد بـ (٧٠) حديثاً في: (شرح الكافية الشافية)، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) بأكثر من (٨٠) حديثاً في: (مغني اللبيب)^(٣) .

بيد أننا لا نجد في (كتاب سيبويه)-كما ذكر محمد عبد الخالق عزيمة^(٤)- كلاماً رفعه البتة للنبي عليه السلام تضمن في الكتاب نصوصاً كثيرة توافق بعض الأحاديث النبوية، مثل: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه)، وهذا حديث معروف، لم يستشهد به سيبويه بوصفه حديثاً نبوياً، ولهذا قال: ((وأما قولهم: كل مولود...))، جاعلاً إياه كلاماً صادراً عن العرب الذين يحتج بكلامهم فقط^(٥)، من غير أن يصبغه بصبغة الحديث النبوي الشريف^(٥) .

(١) السيوطي / عقود الزبرجد / ١ / ٧٠

(٢) حقق الكتاب عثمان محمود القضاة و نشر ١٩٩٤ بيروت

(٣) محمود فجال / الحديث النبوي في النحو العربي / ٣٤

(٤) محمد عزيمة / الحديث النبوي مصدر من مصادر النحو / ٢٨٤

(٥) انظر سيبويه/الكتاب/١/٣٩٦، ٢٥٧، ١٦٥، ١٦٤

أما العلماء في عصرنا الحاضر ، ومنهم طه الراوي ، فقد كان يذهب إلى الاحتجاج بما صح منها دون قيد ولا شرط ، ويعرض للذين اعترضوا على الأعاجم في رواية بعض الأحاديث فيقول (والقول بأن في رواية الحديث أعاجم ليس بشيء ، لأن ذلك يقال في رواية الشعر والنثر للذين يحتج بهما فأن فيهم الكثير من الأعاجم . ثم لا ادري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ، فأصبح ربع اللغة به خصبا بقدر ما ربع النحو منه جديدا)^(١).

ومن خلال مراجعة كتب المحدثين التي نتحدث في هذه المسألة ، فقد تبين أن قلت فيهم نسبة المانعين ، حتى كدت لا أرى منهم من يمنع ذلك ، أو ينتصر لأولئك المانعين ، وأنقل رأي أحد العلماء المحدثين ممن كان يتوسط في الاحتجاج بالحديث ، وقد وافق العكبري في ذلك ، وهو الأستاذ محمد الخضر حسين الذي عالج قضية الاحتجاج بالحديث في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية^(٢) : (من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة (والقواعد) وهو ستة أنواع :

أولها - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله (حمي الوطيس) وقوله (مات حتف أنفه) وقوله (الظلم ظلمات يوم القيامة) إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقوله (أن الله لا يمل حتى تملوا) .

ثانيها - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو امر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها - ما يروى على أنه كان يخاطب به كل قوم من العرب بلغتهم . وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى عليه وسلم أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس^(٣) والإمام الشافعي .

(١) الأفغاني / أصول النحو / ٥٥

(٢) محمد الخضر حسين / مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٧

(٣) مالك بن أنس :- هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن حارث نشأ في المدينة أخذ عن الإمام ابن شهاب الزهري

سادسها- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين^(١) ورجاء بن حيوة^(٢) وعلي بن المديني^(٣) .

ومن الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تروي في بعض كتب المتأخرين ..

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه ، هو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفا وهو على نوعين :

حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه :

١- أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً إلى أن الأصل في الرواية أن تكون باللفظ ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى ، ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال (سهرنا البارحة) قال: وإنما يقال (سهرنا الليلة) . ويقال بعد الزوال (سهرنا البارحة) والشواهد على صحة ما يقوله الناس ، في الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أصبح قال : (هل رأى أحد منكم البارحة (رؤيا)) وحديث : وإن من المجاهرة : (وأن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح - وقد ستره الله - فيقول عملت البارحة كذا .) ففي قوله (إذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة وقوله (ثم يصبح فيقول عملت البارحة) شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية وهو في الصباح : سهرنا البارحة، أو وقع البارحة كذا .

٢ - وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية ... فنحيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي .

وأما ما يجيء في رواية شاذة ، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين : أنها غلط من الراوي ، فنقف دون الاستشهاد بها .

وخلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له ، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين ، وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث و لو على بعض رواياته^(٤) . وهذا الرأي كان يراه أبو البقاء ، ويظهر لكل من يقرأ كتاب إعراب الحديث، وسنتبين ونؤكد هذا عند الحديث عن موقف العكبري من الاحتجاج بالحديث.

(١) ابن سيرين :- هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري التابعي الكبير، والإمام القدير في التفسير، والحديث، والفقه، وتعبير الرؤيا، توفي ١١٠ للهجرة انظر ترجمته في الأعلام للزركلي / سير أعلام النبلاء / ٥ / ٣٢٤

(٢) رجاء بن حيوة :- هو رجاء بن حيوة بن جرول الكندي أبو المقدم شيخ أهل الشام في عصره عرف بملازمته لعمر بن عبد العزيز طوال خلافته ، توفي سنة ١١٢ هـ انظر ترجمته سير أعلام النبلاء للذهبي : ٥٥٧/٤

(٣) علي بن المديني :- أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع بن بكر بن سعد توفي عام ٢٣٤ هـ، وهو من أكابر شيوخ البخاري. و نشأ بالبصرة انظر ترجمته سير أعلام النبلاء/ ٤/ ٣٤١

(٤) محمد الخضر حسين / مجلة اللغة العربية ٣ / ٢٠٧

موقف أبي البقاء العكبري من الاحتجاج بالحديث

كان أبو البقاء ممن يتوسط في الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية وقواعدها، فقد رمى الأحاديث بالغلط والخطأ والسهو ، واتهم بعضا آخر بالضعف والتشكيك فيه ، واستدل بقسم منه واعتمد عليه اعتمادا كلياً حتى غير موقفه من مذهبه البصري في بعض المسائل النحوية لما وجد حديثاً مخالفا لمذهبه .

فقال في الحديث (٨٣) ^(١) (... فيراهما كلاهما) قال ^(٢) : (في بعض الروايات (كلاهما) بالألف وهو خطأ، والصواب كليهما بالياء، لأن (كلا) - ها هنا - تأكيد للمنصوب وهي مضافة إلى الضمير فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير) . فنراه هنا قد صرح بأن في الحديث خطأ، وبين وجه الصواب، فهذا القسم لا يحتج به عنده لأنه : ليس من الفصيح في شيء . وحين يقطع بالخطأ لا بد من أنه متأكد في نفي وجود الرواية .

وقال في الحديث (٣١) ^(٣) حديث الغار عن أنس - رضي الله عنه - قوله صلى الله عليه وسلم ^(٤) : (إنه كان لي والدان فكانت أحلب لهما في إنائيهما فأتيهما ، فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما كراهية أن أرد سنتهما في رؤوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا) قال : (هكذا وقع في هذه الرواية : (حتى يستيقظان) بالنون وفيه عدة أوجه : أحدهما - أن يكون ذلك سهوا من الرواة وقد وقع ذلك منهم كثيرا ، والوجه الثاني حذفها بحتى لأن معناها إلى أن ، وتتعلق بقمت) .

وفي الحديث (٥٦) عن أنس ^(١) : أن فاطمة ناولت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كسرة من خبز شعير ، فقال : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) .
قال العكبري ^(٢) : (هكذا في هذه الرواية ، ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ، ومنعه أكثر البصريين . والأقوى عندي مذهب الكوفيين) . (*)

(١) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٣ / ٣٤٦

(٢) العكبري / إعراب الحديث / تحقيق د . حسن الشاعر / ٨٤

(٣) انظر البخاري عن أنس حديث الغار المشهور ، و انظر مسند الإمام أحمد ٣ / ١٥٣

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ٦٣

(٥) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٣ ، و انظر جامع المسانيد ١ / ٦٩

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ٧٢ ، ٧٣

(*) ونسب موسى الشاعر المنع إلى أبي البقاء وعزاه إلى شرحه للمفصل (تحقيق إعراب الحديث / ٧٣)، وقد أثبت عبد الرحمن العثيمين في مقدمة التبيين (تحقيق التبيين / ٥٣ ، ٥٤) أن شرح المفصل لأبي البقاء مفقود ، وما يشير إليه الناس فليس له البتة . وقد نفى كمال جبري ما ذهب إليه ابن عثيمين من فقدان شرح المفصل . وأثبت أن هناك نسخة ناقصة في إيران ، اعتمد عليها في أثناء تحقيقه لكتاب المفصل في صنعة الإعراب ، وقال إذا جد بعض الباحثين في البحث عن هذا الشرح ، فإنهم سوف يجدونه .

احتجاج العكبري بالحديث النبوي في (التبيان في إعراب القرآن) :

نهج أبو البقاء نهج من سبقوه من النحويين في عدم اعتبار الحديث النبوي من الأدلة المعتبرة كشاهد ودليل في من أدلة أصول النحو ؛ فلم أجد في كتاب (التبيان في إعراب القرآن) على شهرته بين النحويين وعلماء العربية إلا حديثين فقط ، ذكر أحدهما بلفظ الحديث، والآخر عبر عنه بـ (قيل) .

أما الأول: فقول النبي صلى الله عليه وسلم ^(١): (ارجعن مأزورات غير مأجورات)

استشهد به على قوله تعالى ^(٢): (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ...) ، قال ^(٣): (... والجوار مشهور عندهم في الإعراب وقلب الحروف بعضها إلى بعض، والتأنيث غير ذلك ؛... ومن قلب الحروف قوله -صلى الله عليه وسلم - (ارجعن) والأصل موزورات) .

والثاني : قول النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤): (لن يغلب عسر يسرين) استشهد به على قوله تعالى : (فَإِنَّ مَعَ

الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) قال ^(٥): (العسر في الموضعين واحد ؛ لأن الألف واللام توجب تكرير الأول، وأما

(يسرا) في الموضعين فاثنتان لأن النكرة إذا أريد تكرارها جيء بضميرها ، أو بالألف واللام ومن هنا قيل ^(٦):

(لن يغلب عسر يسرين) أي أن اليسر الثاني غير الأول فهما اثنتان، و العسر الثاني عين الأول لوجود الألف

واللام . فيصبح يسرين وعسرا واحدا واقعا ومكتنفا في جانبيه بيسيرين ،فهما الغالبان على العسر الواحد ، ولا ريب

وصدق رسول الله -صلى الله عليه وسلم -.

(١) الحديث رواه ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث) - مادة وزر.

(٢) سورة المائدة / ٦

(٣) العكبري / التبيان / ١/ ٤٢٣

(٤) انظر الحديث: الموطأ/ للإمام مالك بن أنس/ ٤٦٤

(٥) سورة الانشراح / ٥ ، ٦

(٦) العكبري / التبيان / ٢/ ١٢٩٣

احتجاج العكبري بالحديث النبوي في كتاب إعراب الحديث :

كان أبو البقاء مقلا من الاحتجاج بالحديث على الرغم من كونه يعرب الحديث النبوي -هاهنا- ، وأنه يقر بصحة ألفاظ كثير من الأحاديث وعربيتها، ومع ذلك فلا يستشهد به حتى الصحيح منه ،.بينما نرى ابن مالك في شواهد التوضيح^(١)، والسيوطي في عقود الزبرجد^(٢)، يستشهدان بعدة أحاديث على حديث واحد

وقد أعرب العكبري في كتابه هذا أربعمئة وثمانية وعشرين حديثا ، فلم يستشهد على ذلك كله إلا بأربعة أحاديث :

منها الحديث : (٢١٩) عن ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ^(٣) : (خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين ، وسامرت بملاً من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا : عليك بالحجامة يا محمد) . وقال ^(٤) : (.... وفيه وجه ثالث : وهو أنه أراد : يوم سبع عشرة ، ويوم تسع عشرة ، فحذف المضاف ، ومثله قوله - صلى الله عليه وسلم - ^(٤) : (من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ...) أي : بأيام ست ليال...)

ومنها الحديث (٣) ^(٥) عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - أنه - صلى الله عليه وسلم - قال :

(يا أبا المنذر أتدري أي آية في كتاب الله تعالى معك أعظم ؟) قال ^(٦) : (لا يجوز في " أي " -ها هنا - إلا الرفع على الابتداء ، و " أعظم " خبره ...)

ومثله في الحديث الآخر ، وهو قوله في ليلة القدر ^(٧) : (أنا - والذي لا إله غيره - أعلم أي ليلة هي)

ف : (هي) الخبر ^(٨) .

(١) انظر ابن مالك/ التوضيح ٧٧/٨٢

(٢) انظر السيوطي/ عقود الزبرجد/ ٣٤-٣٥

(٣) انظر الحديث: مسند الإمام أحمد/ ١/ ٣٥٤، وينظر: الجامع الصغير/ ٢/ ١٧

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ١٤١ . وينظر الحديث: الجامع الصغير/ ٢/ ٣٠١

(٥) انظر الحديث: صحيح مسلم/ ٢/ ١٩٩، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي .

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ٤٩

(٧) انظر الحديث: صحيح مسلم/ ٣/ ١٧٤، باب فضل ليلة القدر.

(٨) العكبري/ إعراب الحديث/ ٦

ومنها الحديث (٢٢٣) (١) عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

: (إن بين يدي الساعة ثلاثون دجالا كذابا) . قال (٢) : (كذا وقع في هذه الرواية (ثلاثون)

بالرفع ، والوجه (ثلاثين) بالنصب ، ... ووجه الرفع ، أن يكون اسم "أن" محذوفا وهو ضمير الشأن أي : إنه ،
وتكون الجملة في موضع رفع خبر " إن " ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (٣) (إن لكل نبي حوار
، وحواري الزبير) ، بالرفع أي : إنه لكل نبي) .

ومنها الحديث : (٢٤٩) (٤) عن عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(وأيما قوم اتخذوا كلبا ليس بكلب حرث أو صيد أو ماشية نقصوا من أجورهم كل يوم قيراط) .

قال (٥) : (... وقد وقع في هذا السند معنى هذا الحديث بألفاظ أخر ، وفيها : (نقص من أجره كل يوم قيراط) .

والرفع على هذا جائز على أنه يقوم مقام الفاعل .

(١) انظر الحديث: مسند الإمام أحمد ١١٨/٣ وفيه: (ثلاثين) بدل (ثلاثون)

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ١٤٣

(٣) انظر الحديث: صحيح البخاري/١٩٣/٢/باب مناقب المهاجرين، وصحيح مسلم /١٢٧/٧/كتاب فضائل الصحابة

(٤) انظر الحديث: مسند الإمام أحمد/٨٥/٤

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ١٥٥

مما سبق يمكننا أن نتبين موقف العكبري من مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي على النحو الآتي:

أولاً: وجدنا أن أبا البقاء يقطع بخطأ بعض الروايات دون أن يتردد فيها كما في حديث (٨٣) (١)

ثانياً: في بعض الأحاديث يقطع بصحتها فيبني الحكم النحوي على ما ورد فيها كما في حديث (٥٦) (٢).

ثالثاً: في بعض الأحاديث يتردد فلا يورد الحكم قطعاً لا بالصحة ولا بالخطأ، كما وقع في حديث (٣١) وغيره (٣)،

وفي الحقيقة إن مآل القسم الذي يتردد فيه يؤول إلى أحد السابقين: إما الصحة والقبول، وإما الرد والتضعيف كما قال

الشاطبي (٤) ومحمد الخضر حسين (٥)، ودرج على منهجهما المتأخرون من بعدهم مثل و محمد ضاري حماد (٧)

وخديجة الحديثي (٨) ود. خليل بنیان الحسون (٩) وغيرهم.

وبهذا يتبين لنا أن موقف أبي البقاء من الاحتجاج بالحديث النبوي واضح لا غموض فيه، ذلك أنه يأخذ الأحاديث

حين يغلب على ظنه أن ألفاظها قد نظمت نظاماً سائغاً متفقاً مع طبيعة السليقة العربية، ومع سنة العرب في كلامهم،

وإلا، فإنه يرد الحديث، ويمتنع عن الاحتجاج به، ويصدر في مذهبه عن ذوقه واجتهاده، وكان عليه أن يرجع إلى

كتب الحديث المعتبرة لتوثيق نص الحديث. غير أنني لم أقف في كتابيه -التبيان في إعراب القرآن وإعراب الحديث -

على أي إشارة تتعلق بموضوع الاحتجاج بالحديث، وهذا قد يكون أمراً طبيعياً، لأن القضية لم تكن مطروحة بعد.

كذلك تميز العكبري أنه كان ينص غالباً عند الاحتجاج بالحديث أنها أحاديث نبوية، ويذكرها مرفوعة إلى النبي -

صلى الله عليه وسلم وهذا أمر طبيعي، لأنه أفاد مما وضع واستقر من مصادر السنة.

(١) العكبري / إعراب الحديث / ٨٤

(٢) المصدر نفسه / ٧٢، ٧٣

(٣) المصدر نفسه / ٦٣

(٤) انظر / خديجة الحديثي / موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي / ٢٠٨

(٥) انظر / محمد الخضر حسين / مجلة اللغة العربية

(٧) محمد ضاري حماد / الحديث النبوي الشريف و أثره في الدراسات اللغوية / ٧٥

(٨) خديجة الحديثي / موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي / ٢٠٨

(٩) خليل بنیان الحسون / تحقيق إعراب الحديث / ١٢

وبعد هذا العرض لقضية الاحتجاج بالحديث الشريف نقول:

تخرجت طائفة من النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الذي ينظر إليه على أنه افصح الكلام العربي وأبلغه بعد الكلام القرآني ، ونرى أن سبب هذا التخرج يعود إلى الأسباب الآتية :

أولا : فذلك الهم الذي استقر في أعماق نفوس بعض النحويين أن سيبويه لم يستشهد في كتابه

بالحديث الشريف ، ومن يعيد قراءة كتاب سيبويه قراءة مستأنية مدققة ، فإنه يجد أن هذا النحوي الأول في التأليف قد استشهد بخمسة أحاديث وهي ما لزمته في الاحتجاج ، فلم ينتبه طلاب العلم إلى هذا الاحتجاج ، لأن نصوص هذه الأحاديث قد اختلطت بكلام سيبويه ، فظن الظانون أنه أغفل الاحتجاج بحديث الرسول قصدا من عند نفسه ، وليس الأمر كذلك ، والذي حصل أن توثيق الاحتجاج لم يكن معروفا عند الرعيل الأول من علماء المسلمين ، وموثقو المعلومة يومئذ قليل ، فسيبويه لم يقل في صدر الحديث النبوي "قال عليه السلام " ، أو "قل صلى الله عليه وسلم " ، ثم إنه لم يورد حديث الرسول الكريم بين قوسين أو بين هلالين ، فجاء نص الحديث مختلطا بنص سيبويه ، فوهم - من وهم - أنه كلام سيبويه .

و ثانيا : فإن طائفة من أحاديث الرسول الكريم قد رويت بالمعنى ، ووضع رواة الحديث من إنشائهم للدلالة على

المعنى المطلوب ، وغاب عن أذهان العلماء النحويين الذين زهدوا في الاحتجاج بالحديث ، أن حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد دون في عصر الاحتجاج ، فأول كتاب في الحديث وضع في عصر الرسول نفسه ، ويتمثل ذلك في الصحيفة التي وضعها عبيد الله بن عمرو بن العاص ، إذ استأذن الرسول الكريم بكتابة ما يسمع منه فأذن له ، لأنه كان ينسى .

ثم إن الحديث النبوي الشريف قد كتب في خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠٣هـ) إذ كلف محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٠هـ) بتدوين الحديث الشريف ، والزهري قد عاش في عصر احتجاج الذي يمتد إلى سنة ١٥٨ هـ ، وعلى هذا ، فإن تدوين الحديث - حين دون - قد تم على أيدي نفر من العلماء الذين يصنفون بين تابعي التابعين ، ومثل هؤلاء يحتج بكلامهم .

وأما ثالثاً ، فإن النحويين البصريين وأقرانهم الكوفيين قد احتجوا بالحديث المجهول القائل ، واحتجوا أيضاً

بشعر قد تطرق إليه الخطأ ، فقام هؤلاء النحويون بالتماس العذر لهذا الخطأ ، واخترعوا اصطلاحاً أطلقوا عليه "الضرورة الشعرية" واصطلاحاً آخر أطلقوا عليه "الشاذ" ، وأجهدوا أنفسهم في الدفاع عن الشاعر المخطيء ، ولم يفعلوا مثل ذلك في حديث الرسول الذي روي بالمعنى ، ومثل هذا المنهج العلمي في الإحتجاج لا يسلم من القدر والضعف والوهن .

كذلك فإن رواية الحديث بالمعنى لا تنتقص من قيمته في ميدان الأحكام والاحتجاج اللغوي ، فإذا كان الفقهاء يستطيعون أن يتخذوا منه دليلاً لإنزال الحكم على مسألة من المسائل الإنسانية الطارئة ، فكذا الحال في الاحتجاج لمسألة من مسائل النحو ، لأن الرواة الذين رووا الحديث بالمعنى ، عاشوا في عصر الاحتجاج ، ولغتهم يحتج بها على صحة مسألة نحوية أو لغوية .

وأخيراً فإن الرأي عندي أن الحديث النبوي الشريف الذي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، ينبغي أن يكون كذلك كمصدر معتبر ، وأصل ثري من أصول النحو العربي ، وعلينا أن نستفيد من مادة الحديث ونصوصه سواء التي وقعت باللفظ أم بالمعنى ، وبهذا نكون قد فتحنا باباً عظيماً - كان بعضهم قد أغلقه ليحجر على هذه اللغة - باباً يلج منه طلاب العلم ليستشرفوا منه آفاق المعرفة .

3- كلام العرب :

كلام العرب الذي وصل إلينا نوعان:

أولهما :النثر :

وهو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو ، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته- صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم ، وكثرة المولدين، وفشو اللحن .

وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها وأولها لغة قريش ، وذلك لأن قبيلة قريش كانت " أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها ، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس "(١) .

وبصورة عامة فالذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم بعض هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "(٢) . وقد قسم علماء العربية اللغة المنقولة إلى قسمين : المتواتر والآحاد .

والتواتر : لغة القرآن الكريم وما تواتر من ألسنة وكلام العرب ، وهذا القسم يعد دليلا قطعي الدلالة في النحو يفيد العلم .

والآحاد: ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به. واختلفوا في شرط التواتر، وذهبوا فيه مذاهب شتى ، وقد ذكر ابن الأنباري اختلافهم فيه في كتاب (لمع الأدلة) حيث يقول (٣) : " واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كلغة القرآن وما تواتر من ألسنة وكلام العرب ، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه اتفاق على الكذب .

وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة " . وقد رجح ابن الأنباري الرأي الأول من هذه الآراء (٤) وهو عدم التحديد بعدد معين ، وأرى أن حد التواتر عندي خمسة ،ذلك أن أعلى نصاب للشهادة في الإسلام أربعة ،وهو حد إقامة الحد على الزاني والزانية المحصنين ، ويزيد على هذا النصاب واحدا للترجيح ،فيصبح نصاب الشهادة خمسة ، وهذا العدد يكفي لاعتماد المسألة وتبنيها .

(١) السيوطي / الاقتراح / ١٩

(٢) المصدر نفسه

(٣) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٨٤ و انظر المزهر ١ / ١١٤

(٤) المصدر السابق / ٨٤

أما الآحاد فقد اختلفوا في إفادته أهو مفيد يصح الأخذ به أم غير مفيد ، فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم ، وهذا الزعم غير صحيح عند ابن الأنباري لتطرق الاحتمال فيه . وزعم فريق ثالث أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن "(١) .

وأرى أن خبر الآحاد أخذ به في الفقه فمن الأولى أن يؤخذ به في اللغة حتى لا نحجر خيرا كثيرا عن لغتنا وأجيال هذه اللغة .

وشروطه : أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أم امرأة ، حرا أم عبدا ، كما و يشترط في نقل الحديث معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقل اللغة ما اشترط في نقله .

ووقفوا في هذه اللغة التي استشهدوا بها من حيث الزمن أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي ، ولم يأخذوا إلا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم "(٢) .

هذه منابع الشاهد النحوي من كلام العرب المنثور عند البصريين الذين كانوا يتشددون في الأخذ ولا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر .

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ، واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها وهي : لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم ولحنوها واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم "(٣) .

وقد عقب المخزومي على اعتماد الكوفيين على لغات هذه القبائل بقوله "(٤) : " ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها أنهم لم يكونوا يتشددون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات كما جاء في كلام الفراء : " كانت العرب تحضر المواسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب . وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ، ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التي استهجنها فنذكر : الكشكشة(٥) والعنينة(٦) والعججة(٧) والاستنطاء(٨).... " .

(١) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٨٤

(٢) الأفغاني / أصول النحو / ٩٧

(٣) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ٨١

(٤) المخزومي / مدرسة الكوفة / ٣٧٧-٣٧٨

(٥) الكشكشة :- إبدال الشين في كاف الخطاب المؤنث نحو : أكرمتك ، أكرمتش و هي في أسد .

(٦) العنينة :- اللفظ في الهمزة كالعين كقولهم : يعجبني أن تفعل ، يعجبني عن تفعل

(٧) العججة :وهي جعل الياء المشددة جيما ، فيقولون:بصرج :بدل بصري.

(٨) الاستنطاء : إبدال العين الساكنة نونا ، إذا جاورتها الطاء ،مثل : أعطى :أنطى ،وينسب إلى هذيل .

وقال ^(١): " لا يعني أخذهم باللهجات التي أبأها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخيص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع وكانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ، ويرونها مصدراً من المصادر المهمة فقد انبني كثير من أحكامهم على ما رصده في القراءات من أساليب عربية صحيحة " .

أما قبيلة قريش فلغتتها أفصح اللغات لا أصحها ، إذ هناك فرق واسع بين الصحة والفصاحة ، فلغة قريش لم تكن أصح اللغات العربية ، ذلك أنها اختلطت بالأعاجم ، وأخذت منهم بعض الألفاظ التي تحتاج إليها وعربتتها منذ الجاهلية ، فكان في مكة الفارسي كسلمان وغيره ، والرومي كصهيب وغيره ، والحبشي كبلال وعمار ووالديه وغيرهم ، أما الفصاحة ، فإنها تتصل بسلامة النطق ووضوحه وبيانه ، فكانت تخرج كل حرف من حروف الكلمة من موضعه الذي أعد له . ومع ذلك ، فإنها تدخل في محتوى معنى حديث الرسول "نزل القرآن على سبعة أحرف ، فافرقوا ما تيسر منه . " كذلك ينبغي أن يكون واضحاً أن العربية تخلو من المستقبح والمستشع من الألفاظ ، فهذا يقدح في العرب الذين وضعوا اللغة ، ويوجه أصابع الاتهام إليهم بتهمة هي أنهم قد أدخلوا في لغتهم ألفاظ قبيحة أو كريهة ، أو معيبة ، أو موصوفة بغير ذلك من الصفات التي تحط من مكانة اللفظ .

والواقع أن القبح والغموض والإبهام والتعقيد أحكام تطلق على الكلام وليس على الكلمة ، أي أن هذه الأحكام تصدر على استعمال اللفظ في الجملة ، فاللفظ مائل أمام العربي ، ولا يرد طالبا ، ولا يتمتع عن أحد ، فالعبرة إذا في استعمال اللفظ نفسه . وعلى هذا ، فإننا لا نستطيع أن نتهم العرب الذين وضعوا اللغة بوضع ألفاظ بشعة ، ولو كان ذلك كذلك ، لوجدنا مصنفي المعاجم معربة يشيرون إلى ذلك ، فحين يضعون جذر اللفظ ، يقولون -مثلاً- وهو لفظ قبيح ، أو لفظ مليح ، وهكذا ، ومثل هذا الأمر ليس موجوداً في معاجمنا على الإطلاق .

وثانيهما: هو الشعر :

الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة وهو كما قال ابن رشيق^(١) " أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تتقبل شهادته وتمتثل إرادته لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إن من الشعر لحكما " ولقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : (نعم ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته فيستنزل بها الكريم ويستعطف بها اللئيم) مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبيّة وعز الأنفة وسلطان القدرة .

ولا يرى ابن رشيق^(٢) للنثر مزية أو فضلا على الشعر ، إنما يرى الشعر أفضل لسهولة حفظه وإمكان ضبطه إلى نحو ذلك من ميزات .

ومع هذه المزية التي رآها ابن رشيق للشعر على النثر جرى الخلاف فيما يحتج به منه ، لأنه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء ، فنجد علماء النحو وعلماء البلاغة جميعا مهتمين بضرورات الشعر ، بحثوها وقسموها إلى مستحسنة ، وأخرى مستقبحة أو قبيحة^(٣) ونحو ذلك ، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه منها وما امتنع .

وقد عقد له سيبويه في كتابه بابا بعنوان : (ما يحتمل الشعر) تكلم فيه على ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ، ولا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف ، إلى آخر ما هناك من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر^(٤) . (*)

كما عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابا في (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٥) . وتكلم أبو حيان على الضرورة في معظم كتبه ، وعقد بابا باسم (باب الضرائر) في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ناقش فيه آراء سابقيه^(٦) .

ولم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء النحو والعربية إنما تعداهم إلى علماء البلاغة الذين تكلموا عليها طويلا وبينوا أنواعها وفصلوها كما فعل ابن رشيق في العمدة في باب (الرخص في الشعر)^(٧) . ولهذا الاضطراب نجد النحويين ينظرون إلى الشعر بعين الريبة ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم صحة نسبته إلى قائلة وفصاحة قائلة وصدق رواته والوثوق فيه وخلوه من الضرورات . وليس أدل على ذلك من اعتنائهم بالرواية وأنواعها وطرقها وبصفات الراوي وما يجب عليه من الأمانة والصدق ونحوها من الصفات التي ذكرها السيوطي في أبواب من المزهري^(٨) .

(١) ابن رشيق / العمدة / ١ / ١٦

(٢) ابن رشيق :- أبو علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيرواني، أديب وناقد وشاعر، ألف كتباً كثيرة، ضاع بعضها، ووصل بعضها إلينا، توفي ٤٥٦ هـ. انظر ترجمته: وفيات الأعيان / ابن خلكان / ١٢٣/٤

(٣) خديجة الحديثي / الشاهد أصول النحو / ٨٢

(٤) سيبويه / الكتاب / ٨ / ١٣

(٥) ابن جني / الخصائص / ١ / ٣٢٣

(٦) أبو حيان / ارتشاف الضرب / ١ / ٣٥

(٧) ابن رشيق / العمدة / ١ / ١٩

(٨) السيوطي / المزهري / ٣٥٣

(*) لا مكان للضرورة الشعرية ، فالشاعر ليس مضطرا إلى الوقوع في الخطأ ، و الخروج عن السنة اللغوية ،

لا يستطيع النحويين ، ولا غيرهم ، أن يرخصوا له بالمخالفة اللغوية لأن اللغة ليست مزرعة لهؤلاء النحويين ،

فمن يخطئ يصوب ، ويرجع إلى الصواب .

إضافة إلى هذا التشدد في معرفة الفصيح الذي بلغ أعلى مراتب الصدق والصحة في النقل نجدهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته .

وقد قسمهم ابن رشيقي إلى أربع طبقات :-

الطبقة الأولى : - الشعراء الجاهليون وهم من عاش قبل الإسلام كامريء القيس^(١) والأعشى^(٢).

الطبقة الثانية : - المخضرمين ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد^(٣) وحسان^(٤) .

الطبقة الثالثة :- المتقدمون ، ويقال لهم : الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير^(٥) والفرزدق^(٦).

والطبقة الرابعة :- المولدين ، ويقال لهم : المحدثون وهم من بعدهم كبشار بن برد^(٧) وأبي نواس^(٨) .

(وقسمها بعضهم^(٩) إلى ست طبقات : الخامسة : طبقة المحدثين الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام^(١٠).

والسادسة : طبقة المتأخرين كالمتنبى^(١١)).

موقف البصريين والكوفيين من الاحتجاج بكلام العرب:

كان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعاً من غير تفريق ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة ، ويرى البغدادي^(١٢) في خزانته أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة ، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمه يلحنون الفرزدق وأضرابه ، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب .

-
- (١) امرؤ القيس:- هو امرؤ القيس بن مجر بن عمرو بن مجر من كندة ، وهو رأس محول شعراء الجاهلية ، كان أبوه ملكاً على أسد و غطفان ، قتل مسموماً انظر ترجمته : صحيح الأخبار كما في بلاد العرب من آثار / ٢٣٦/١
- (٢) الأعشى :- هو ميمون بن قيس ، من بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل. ويقال له: أعشى قيس والأعشى الأكبر. انظر ترجمته : المعجم المفصل في الأدب / الدكتور محمد التونجي / ١١١/١
- (٣) ليبيد:- هو ليبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقل العامري (٤١ هـ) ، من الشعراء المخضرمين ، وفد على النبي مسلماً ، لذا يعد من الصحابة / انظر ترجمته : الأعلام الزركلي ، و الزوزي / مقدمة شرح الديوان
- (٤) حسان : هو شاعر عربي ، و صحابي من الأنصار ، ينتمي الى قبيلة الخزرج ، كان شاعراً معتبر يقد على ملوك آل غسان ، توفي أثناء خلافة علي سنة ٤٠ هـ انظر ترجمته : الأعلام / الزركلي/ ٦٣٢/٣
- (٥) جرير :- جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي من عصره ، أشعر أهل عصره ، ولد و مات في اليمامة ساحل الفرزدق و الأخطل ، و هو من أغزل الناس شعراً ، انظر ترجمته : الأعلام / الزركلي/ ٥٤١/٣
- (٦) الفرزدق :- هو همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي ، كنيته أبو فراس توفي سنة (٣٨ هـ) ولد في البصرة ، سمي بالفرزدق لضخامة وجهه ، و الفرزدق نقي الرغيف/ انظر ترجمته : الأعلام الزركلي / ٣٢١/١
- (٧) بشار بن برد :- هو بشار بن برد العُقيلي، أبو معاذ أصله من طخارستان نسبته لامرأة من بني عقيل أعتقه. إمام الشعراء المولدين ، أصله من فارس ، كان هجاء ، اتهم في آخر حياته بالزندقة ، مات في البصرة ١٦٨ هـ انظر ترجمته : الأعلام الزركلي
- (٨) أبو نواس :- الحسن بن هانئ الحكمي الدمشقي ، أشهر شعراء العصر العباسي ، يعرف بشاعر الحمر ، وتوفي سنة ١٩٩ هـ ، اختلف في سبب وفاته/ انظر ترجمته :- في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ٧ / ٤٤٨
- (٩) انظر الشاهد و أصول النحو / خديجة الحديثي / ١٠٨
- (١٠) أبو تمام :- حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، له ديوان الحماسة توفي سنة ٢٣١ هـ بمدينة الموصل ، كان إمام الشعراء في عصره / انظر ترجمته :- في مقدمة ديوان الحماسة .
- (١١) المتنبى :- أحمد بن الحسين بن الحسن ، أبو الطيب الجعفي الكوفي ، ولد في الكوفة ، قتل بسبب شعره ، و توفي ٣٧٠ هـ / انظر ترجمته :- في مقدمة ديوانه
- (١٢) البغدادي / خزانة الأدب / ٥ / ٣٣١

قال ابن رشيق ^(١) : (كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمنه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمرو ابن العلاء يقول : " لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته ")، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق . فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين وسئل -أبي عمرو- عن المولدين فقال : " ما كان من حسن فقد سبقوا إليه ، وما كان من قبيح فهو عندهم ، ليس نمط واحد ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع " . هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي ^(٢) ، أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم ، ليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون ، ثم صارت لحاجة " .

ونقل ثعلب ^(٣) عن الأصمعي أنه قال ^(٤) : ختم الشعر بابراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج . هذا إن عرف قائل الشعر ، فإن كان الشعر مما لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به خوفاً أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته .

فإن كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقة مأمونا اعتبرت شواهد حجة ، وإن كانت مما لا يعرف قائله ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقا بها مع أن بعضها مجهول القائل ، قال الجرمي ^(٥) : " نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً أما الألف فعرفت أسماء قائلها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها . ومع ذلك لم يعيبوا سيبويه عليها إلا ما طعن عليه الكوفيون منها .

وقد كان الكوفيون أقل من البصريين تشدداً في رواية الشعر وتوثيقه لأنهم كانوا أصلاً من عرب اليمن الذين لا يحتج بلغتهم البصريون لاختلاطهم بالأحباش والفرس وغيرهم من الأقوام فكثرت عندهم الأشعار الأصلية النسبة إلى أصحابها الذين لم يحتج بشعرهم البصريون ، كما كثرت الأشعار المنحولة إلى غير أصحابها الذين نسبت إليهم أصلاً عند البصريين ، ولذا كان (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع أو منسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم) ^(٦) .

(١) ابن رشيق العمدة / ١ / ٣ ، و انظر الشاهد ١٠٦

(٢) الأصمعي :- هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. توفي عام ٢١٦ هـ ، انظر ترجمته :- وفیات الأعيان / ٨ / ٢٠٠

(٣) ثعلب : أحمد بن يحيى بن زيد مولى بن شيان ، توفي سنة ٢٩١ هـ نحوياً كوفياً ، عاصر البرد ، انظر ترجمته في مراتب النحويين ٩٥ - ٩٦

(٤) السيوطي / الاقتراح / ٢٦ ، ٢٧

(٥) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ١٠٨

(٦) المصدر السابق / ١٠٩

والكوفيون وإن أخذوا من بعض من أخذ عنهم البصريون من الرواة فإنهم كانوا أقل اعتناء بما يروي وبفصاحته وأكثر منهم توسعا في الزمان وفي القبائل والشعراء . فهذا حماد الراوية وهو وإن كان من أوسع الرواة رواية وقد أخذ عنه أهل المصرين، وروى الأصمعي شيئا من الشعر — ولا سيما شعر امرئ القيس — عنه إلا أنه غير ثقة ولا مأمون عند البصريين ، لأنه كان ممن يضعون الشعر ويقتفون المصنوع منه وينسبونه إلى غير أهله^(١) .

وهذا خلف الأحمر^(٢) وهو وإن قال عنه الزبيدي^(٣) : " كان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا " وقال : " ولم ير أحد قط أعلم بالشعر والشعراء منه " إلا أنه " وضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا وعلى غيرهم عبثا به وكان يعمل على السنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بالشعر الذي يضعه عليه " ^(٤). وقد قرأ عليه أهل الكوفة أشعارهم وكانوا يقصدونه لما مات حماد الرواية لكنه لما نسك خرج الى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس .

ولذلك نجد الكوفيين يحتجون بأشعار الطبقات الأربع ، وبشعر لم يعرف قائلوه ويستندون إليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون مع أن البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد ، لا يعتبر على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه كما يرى ابن السراج في أصوله^(٥).

ويقول المخزومي^(٦) : (وكان الشعر العربي جاهلياً وإسلامياً ومحدثه مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجا للكوفيين وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه وللكوفيين — بوجه خاص — عناية فائقة بالشواهد والنوادر) .

وكان من عادة الكوفيين أنهم (إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً وأنهم لو سمعوا بيتاً واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه) . وقد علل المخزومي ذلك بقوله^(٧) : (كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الإعرابي أو الإعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها) . وكما علله بحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، وبإمعانهم في التتبع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر .

هذا موقف البصريين والكوفيين من الشواهد الشعرية والنثرية على اختلاف العصور ، وما بسطت البحث في هذا الموضوع إلا لأتبيين موقف العكبري من هذه الشواهد.

(١) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ١٠٩ هـ

(٢) خلف الأحمر :- أبو محرز خلف بن حيان من علماء البصرة في اللغة والنحو، وتوفي في سنة ١٨٥ هـ

(٣) الزبيدي:- أبو بكر محمد بن الحسن أندلسي من أعلام اللغويين العرب. ، توفي ٣٧٩ هـ ، انظر ترجمته :- سير الأعلام

(٤) الشاهد و أصول النحو / خديجة الحديثي / ١٠٩ هـ

(٥) المصدر نفسه

(٦) المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ٣٨٠-٣٨٨ هـ

(٧) المصدر نفسه

موقف العكبري من الاحتجاج بكلام العرب في التبيان في إعراب القرآن :

كان احتجاج أبي البقاء بكلام العرب كثيرا بقسميه: الشعر والنثر، ولربما يذكر لمسألة واحدة نحوية أو صرفية شواهد عدة نثرا وشعرا ، فمثلا عند إعراب قوله تعالى ^(١): (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ...) قال ^(٢): (الملائكة : مختلف في واحداه وأصلها فقال قوم : أحدهم الأصل مَأْلَك على مفعول ؛ لأنه مشتق من الألوكة وهي الرسالة : ومنه قول الشاعر ^(٣) :

وغلام أرسلته أمه بألوك فبذلنا ما سأل

فالهزمة فاء الكلمة ، ثم أخرت فجعلت بعد اللام ، فقالوا : ملاك ؛ قال الشاعر ^(٤) :

فلست لانسي ولكن لمألك تنزل من جو السماء يصوب

فوزنه الآن معفل ، والجمع ملائكة على معافله ...).

ثم يأتي أبو البقاء في مكان آخر ليثبت لنا قراءة من القراءات المشهورة كما ورد في كلام العرب نظما ونثرا ، فيقول عند إعراب قوله تعالى ^(٥): (... وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...) وهو يريد أن يثبت لنا صحة قراءة الجر في (الأرجل) ، يقول ^(٦) :

(... والجوار مشهور عندهم في الإعراب وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك ؛ فمن الإعراب قول الشاعر وهو النابغة ^(٧) :

لم يبق إلا أسيرٌ غيرُ منفلت أو مُوثقٌ في حبالِ القِدِ مَجْنُوبُ

ومن الصفات قوله ^(٨) : (عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ) ، واليوم ليس بمحيط وإنما المحيط العذاب ،

وكذلك قوله ^(٩): (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) واليوم ليس بعاصف ، وإنما العاصف الريح ... ومن قلب الحروف

قولهم : (إنه لا يأتيئنا بالغدايا والعشايا) ، ومن التأنيث قوله فله عشر أمثالها (فحذفت التاء من عشر وهي

مضافة إلى الأمثال ، وهي مذكرة ، ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه ، وكذلك قول الشاعر ^(١٠) :

لما أتى خبرُ الزبيرِ تضعضعت سورُ المدينة والجبالُ الخشعُ

وأخذ يذكر أقوال العرب في مراعاة الجوار في الإعراب والوصف والتأنيث ؛ فقال : (وقولهم : ذهبت بعض أصابعه) ^(١١).

(١) سورة البقرة / ٣٠

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٤٦

(٣) ديوان لبيد/ ١٧٨

(٤) البيت منسوب لعقمة، وهو من شواهد الكتاب/ ٣٧٩/٢

(٥) سورة المائدة/ ٦

(٦) العكبري / التبيان / ١ / ٤٦

(٧) ديوان النابغة/ ١٦، لكنه ورد كنالي: ولم يبق غير طريد غير منفلت وموثق في حبال القِدِ مسلوب

(٨) سورة هود / ٨٤

(٩) سورة ابراهيم / ١٨

(١٠) البيت لجريز في الديوان/ ٣٤٥/ورد في اللسان "سور"، وورد في معاني القرآن ٣٧/٢، والخزانة/ ١٦٦/٢، والكامل ١٤١/٢، وورد في شرح

شواهد سيبويه ٢٥/١، الشاهد "تواضعت" وهي التي وردت في شواهد سيبويه، لكنها وردت عند العكبري "تضعضعت" اشاهد أنه

أنتها، و"السور" ذكر وهو الفاعل لأنه مضاف إلى المدينة وهو بعضها البيت من بحر الكامل

(١١) العكبري / التبيان / ١ / ٤٢٣

ثم قال ^(١) : (ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : (قامت هند) فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة).
وأخذ بذكر ما راعت العرب في المجاورة من قلب الحروف ، فقال ^(٢) : (ومن ذلك قلبهم الواو المجاورة للطرف همزة في قولهم : أوائل بكما وقعت طرفا ، وكذلك إذا بعدت عن الطرف لا تقلب نحو طواويس).
ثم قال : (وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوه بقولهم : (هذا جحر ضب خرب))).

هذا كله مما استدل به أبو البقاء على كون جر الأرجل في الآية على الجوار ، ثم بدأ بتوجيه آخر للجر في الآية ، وهو الجر بحرف محذوف فقال: (والوجه الثاني : أن يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلا وحذف الجار وإبقاء الجر جائز ، قال الشاعر ^(٣) :
مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها
وقال زهير ^(٤) :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
فجر بتقدير الباء وليس بوضع ضرورة) .

هكذا يثبت أبو البقاء مثل هذه من الاشتقاق والقراءات والمسائل النحوية بمسموع كلام العرب من الشعر والنثر، ثم يصرح بأن هناك أكثر مما ذكر ، ويلاحظ أنه لم ينسب بعض الأشعار والنثر إلى قائل أو قبيلة وهذا يدل على قبولها مطلقاً بدون قيد وشرط وهو مذهب الكوفيين .

(١) العكبري / التبيان / ١ / ٤٢٣

(٢) المصدر نفسه / ٤٢٣

(٣) البيت للأحوص الرياحي، وهو من شواهد سيبويه ١/٨٣/١٥٤/١٨، والخزانة ٢/١٤٠، والكامل ٣٤٢، ومشائيم: جمع مشؤم، والناعب: المصوت، وأكثر ما يستعمل في أصوات الغربان، والشاهد فيه "ولاناعب" قال ابن يسعون: يروى "ولا ناعبا" بالنصب، عطفاً على مصلحين، وبالرفع على القطع، أي ولا غرابها ناعب إلا ببين. وبالجر على توهم الباء في مصلحين. والبيت من بحر الطويل .

(٤) ديوان زهير / ٢٨٤، وهو من شواهد الكتاب ١/١٦٥، وانظر الدر المصون ٤/٢١٥، وانظر شرح أبيات سيبويه/اللسيرافي/٢٨٤ وقد أورده سيبويه على إبطال قول من قال إن نلصب "إذا" ما في جوابها من فعل وشبهة، أما العكبري فقد أورده شاهداً على جر المعطوف، لتوهم دخول الباء في المعطوف عليه، وهو خبر ليس.

موقف العكبري من الاحتجاج بكلام العرب في كتاب إعراب الحديث

استشهد أبو البقاء بكلام العرب شعرا ونثرا كثيرا فلم يكن مقلا في الاستشهاد بهما كما في الحديث النبوي، و هذا ما فعله أيضا في كتابه التبيان ، حيث استشهد فيه بخمسة وستين بيتا ، بينما استشهد في (إعراب الحديث) بأربعة وأربعين بيتا من الشعر ، وإعراب الحديث بالنسبة إلى إعراب القرآن قليل جدا .

أولا – الشعر: استشهد بشعر الجاهلين ، والمخضرمين ، والإسلاميين . فمن الجاهلية امرؤ القيس والحارث بن حلزة ، ومن المخضرمين الحطيئة (٤٥ت) وحسان بن ثابت (٥٤ت) ومن الإسلاميين الفرزدق (١١٠ت) والكميت الأسدي (١٢٦ت) ، وذكر كل منهم مرة ماعدا امرأ القيس ذكره ثلاث مرات^(١). وهو كما ذكر بعضهم بأسمائهم ، فقد ذكر أكثر الشواهد الشعرية دون أن يسمي القائلين لها ، وتلك عاداته في أكثر الشواهد الشعرية ، حتى أنه يسمي القائل أحيانا في بعض المواضع ثم لا يسميه في موضع آخر ، ومن ذلك ما صنع بقول امرئ القيس^(٢) :

يُزَلُّ الغلامُ الخِفُّ عن صهواته ويلوي بأثواب العنيف المُتَقَلِّ

استشهد به في (إعراب القرآن وفي إعراب الحديث)^(٣) بكلمة (صهوته) حيث جمعها وهي واحدة ، لأن لكل فرس صهوة . فجمعها باعتبار أطرافها ، فاستشهد به على قوله تعالى^(٤) : (... وَالْفُؤُةُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ ...) فيمن قرأ غيابات " على الجمع باعتبار ما حولها ، وعلى قوله -صلى الله عليه وسلم - : في حديث (٢٤٢)^(٥) عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : (... فلو كنت برميلة مصر لأريتكم قبورهما بالنعت الذي نعت لنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(١) انظر إعراب الحديث / ٤٦ ، ٥٦ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٥ .

(٢) ديوان امرئ القيس/ ١٢٢

(٣) انظر:- البيان في إعراب القرآن / ٢ / ٧٢٤ ، وإعراب الحديث / ١٢٧

(٤) سورة يوسف / ١٠

(٥) انظر مسند الإمام أحمد ٤٥١ / ١

حيث جمع القبور وهما قبران فقط لكنه باعتبار كل ناحية من نواحي القبر ، فأتى ببيت الشعر منسوباً إلى امرئ القيس في (إعراب الحديث) ، بينما أتى به في (إعراب القرآن) مقتصرًا على الشطر الأول فقط وغير منسوب إلى قائل فسمى القائل لتسعة أبيات من مجموع أربعة وأربعين بيتاً وفيها خمسة أبيات لم يذكر النحاة لها قائلًا منها قوله^(١) :

يا صاحبي فَدَتْ نفسي نفوسكما وحُيْثُما كنتما لقيتما رَشَدًا
أَنْ تَحْمِلًا حاجةً لي خَفَ حملُها تستوجبنا نعمةً مني بها وبَدَا
أَنْ تَقْرَأَ على أسماءَ ويَحْكُما مني السلامَ وأن لا تُخبرا أحدا

حيث أثبت النون في قوله : (أَنْ تَقْرَأَ) مع وجود "أَنْ" الناصبة :

واستشهد به على قوله صلى الله عليه وسلم^(٢) : (.... حتى يستيقظان.....)، في حديث (٢٩)

عن أنس بن مالك^(٣). ومنها قوله^(٤):

قامت تُبْكِيه على قبره من لي من بعدك يا عامرُ
تركتني في الحي ذا غُربةٍ قد ذل من ليس له ناصرُ

استشهد به على قوله صلى - الله عليه وسلم - لأُم جندب الأزدية : (أُنْتِني) في الحديث (٤٢٦)^(٥) عن أم جندب

حيث حذف ياء ضمير المؤنثة المخاطبة ، لإجراء المرأة مجرى إنسان ، كما قال في البيت : ذا غربة ولم يقل ذات غربة .

(١) قال السيوطي في شرح شواهد مغني اللبيب : (لم يسم قائله) انظر شرح الشواهد / ١٠٠ ، وورد في شرح أبيات سيبويه / للسيرافي / والشاهد "ان تقرأ"

(٢) انظر جامع المسانيد ١ / ٢٤ ، و مسند الإمام أحمد ٦ / ١٥٣

(٣) العكبري / إعراب القرآن / ٦٤

(٤) البيان في اللسان (ع م ر) من غير أن ينسبه . وفي بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية و لم ينسبها ٣ / ٢٦

(٥) انظر مسند الإمام أحمد ٦ / ٣٧٩ ، إعراب الحديث / ٢٠٤

ومنها قوله^(١) :

يا حبذا العرصاتُ يو ما في ليالٍ مقمرات

استشهد به على الحديث (٢١٩)^(٢) عن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم-

قال^(٣) : (خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين) ، على أنه أراد باليوم الوقت ليلا كان أو نهارا .

ومنها قوله^(٤) :

بينما نحن واقفون بفلج قالت الدُّلْحُ الرواءُ إنَّيه

استشهد به على الحديث (٣٦٧)^(٥) عن أبي برزة نضله بن عبيد -رضي الله عنه -في حديث جليبيب :

(فقالت أمها : أجليبيب إينه) ، وعلى أنه يريد بقوله : (إنَّيه) الاستفهام على طريقة الإنكار . فهذه سبعة أبيات لم يذكر أحد لها قائلا معينا واتفقوا على أن القائل لها مجهول . وما بقي فكل بيت قائل معين وأبو البقاء لم يذكر ذلك ، وهي ثمانية وعشرين بيتا .

(١) ذكر في اللسان و لم ينسبه إلى قائل ، و ذكر " ليلا " بدل " يوما " و لا شاهد فيه . انظر اللسان مادة قمر

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ١ / ٣٥٤ ، و انظر الجامع الصغير : ١٧ / ٢

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ٢٠٤

(٤) البيت في مقاييس اللغة : ٢ / ٢٥٩ ، مادة فلج ، و خصائص : ١ / ٢٣ ، و روايتهما (بينما نحن مرتعون)

(٥) انظر مسند الإمام أحمد ٤ / ٤٢٢ ، و ينظر النهاية في غريب الحديث مادة أني

ثانياً – النثر:

كان النثر أكثر ذكراً من الشعر عند أبي البقاء في كتاب "إعراب الحديث": فقد ذكر فيه أربعاً وأربعين بيتاً من الشعر، بينما ذكر سبعة وستين شاهداً من النثر بين أمثال سائرة، وأقوال محكية عن العرب، وأقوال مصطنعة من النحويين، موافقة لكلام العرب الفصيح .

أ – أما الأمثال السائرة فلم يذكر إلا مثلاً واحداً ، هو : قولهم^(١) : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . استشهد به على الحديث: (٢٦١)^(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، في إسلام أبي طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لولا تعيرني قريش ..) . قال أبو البقاء: (٣)

(لولا هذه : يقع بعدها الاسم ، وقد جاء الفعل بعدها ، "وأن" معه مقدرة أي: (لولا أن تعيرني) وإذا حذف "أن" فمن العرب من يرفع الفعل المذكور، ومنهم من ينصبه بتقدير " أن" ويجوز أن يكون ذلك الفعل الماضي ومستقبلاً ، ونظيره في حذف " أن" قولهم : في المثل المشهور : (تسمع) أي: أن تسمع) .

وأما أقوال العرب:

فتوزعت بين المحكية والمروية ، وقد أورد ثلاثين قولاً بصيغ مختلفة ، منها : قوله^(٤) : (وحكى أبو زيد عن بعض الأعراب أنه سمع صوت السحاب فقال : سبحان ما سبحتن له ، وعن آخر أنه قال : سبحان ما سخركن لنا .

استشهد به على حديث استرق السمع : (٢٥٥)^(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (..... فيلقها إلى من تحته ثم يلقها الآخر إلى ما تحته) . على أن "ما" - ها هنا - بمعنى " الذي " ، والذي تصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، فتحمل "ما" على أحد وجهيها.^(٦)

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني : ١ / ١٢٩ رقم (٦٥٥)

(٢) الحديث : عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمه : (قل لا اله إلا الله أشهد بها لك يوم القيامة ، قال : لولا أن تعيرني قريش يقولون : إنما حملة على ذلك الجزع ، لأقررت بها عينك) انظر مسند الإمام أحمد ٢ / ٤٣٤ ، وصحيح مسلم ١ / ٢١٦

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ٣٥ ، ٣٦

(٤) المصدر نفسه / ١٣٢

(٥) انظر صحيح البخاري ٣ / ٩٤ ، ومسند الإمام ٢ / ١٤ واللفظ يختلف

(٦) الوجهان :- كون " ما " بمعنى " الذي " لمن يعقل و ما لا يعقل

وقوله^(١) : (حكوا عن العرب : إن زيدا وأنتم ذاهبون) استشهد به على رأي الكوفيين في عطف الاسم على محل اسم "إن" وهو الرفع قبل مجيء الخبر وعليه حملوا قوله عز وجل^(٢) : (وَالصَّابِرُونَ) ثم قال : وحمل سيبويه الحكاية على الغلط.^(٣)

وهذا أحد التأويلين اللذين أول بهما أبو البقاء قوله صلى الله عليه وسلم^(٤) : (إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة).

وقوله^(٥) : (ومن هذا قولهم : أكلوني البراغيث) . استشهد به على الحديث (٦٥)^(٦) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من كن له ثلاث بنات يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن ، وجبت له الجنة ألْبَتة ، قال : قيل يا رسول الله وإن كانت اثنتين ، قال : وإن كانت اثنتين ، قال : فرأى بعض القوم أن لو قالوا له واحدة لقال واحدة) . قال .. . وقيل : النون اسم مضمر وهو فاعل ، وثلاث بدل منه ، ومن هذا قولهم : أكلوني البراغيث^(٧) .

وقوله^(٨) : (مثل قولهم : تصيب زيد عرقا) . استشهد به على الحديث (١٣٧)^(٩) عن حبات بن بح الصدائي - رضي الله عنه - : (.... فجعل - النبي صلى الله عليه وسلم - أصابعه في الإناء فانفجر عيوننا) . قال : (عيوننا تميز وأصله : فانفجرت عيون الإناء ، وهو مثل قولهم : تصيب زيد عرقا ..) .

(١) العكبري / إعراب الحديث / ١٣٢

(٢) سورة المائدة / ٦٩

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٥٥ ، و معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٦ ، و الكشف ١ / ٥١٤ و أسرار العربية لابن الأنباري / ١٥٢ - ١٥٣

(٤) انظر الحديث مسند الإمام أحمد ١ / ١٠١ و الرواية فيه (وهذين) و المقصود في الحديث هم : الرسول صلى الله عليه وسلم و فاطمة و الحسن و الحسين و علي رضي الله عنهم .

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ٢٩ ، ٤٠

(٦) انظر الحديث مسند الإمام أحمد ٣ / ٣٠٣

(٧) انظر في هذه المسألة كتاب سيبويه ١ / ١٩ ، و ٢ / ٤١ و قد ذكر سيبويه هذا أكثر من مره

(٨) العكبري / إعراب الحديث / ٧٤

(٩) انظر الحديث مسند الإمام أحمد ٤ / ١٦٩ و هناك خلاف في اسم الصحابي انظر ترجمته أسد الغابة ، رقم (١٠٢٦)

وقوله^(١) : (كما قالوا : فلان شرب الإبل ، أي : يشرب شرب الإبل) . استشهد به على قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث فضالة- رضي الله عنه -^(٢) : (الذهب بالذهب وزنا بوزن) . قال : (وزنا : مصدر في موضع الحال ، والتقدير : الذهب بالذهب موزونا بموزون ، ويجوز أن يكون التقدير : الذهب يوزن بالذهب وزنا ، فيكون مصدرا مؤكدا دالا على الفعل المحذوف كما قالوا : فلان شرب الإبل أي : (يشرب شرب الإبل) . وقد ذكر نحوا من ثلاثين قولاً .

وهذه الأقوال من حصيلة الشواهد التي كان أبو البقاء يعول عليها ، لأنها مروية عن أهل اللغة كالشعر ، ولها أيضا درجات من حيث القوة والثقة والفصاحة .

وأما الأقوال التي ذكرها أبو البقاء شواهد وهي ليست من أقوال العرب ، بل من صنع النحويين وقد ذكر أبو البقاء منها نحوا من ستة وثلاثين قولاً ، فلا تعد من الشواهد في شيء بل ذكرها للاستئناس والتوضيح ليس إلا .

هكذا يثبت أبو البقاء مثل هذه من الاشتقاق والقراءات والمسائل النحوية بمسموع كلام العرب من الشعر والنثر ، ثم يصرح بأن هناك أكثر مما ذكر .

وبلاحظ مما ذكر سابقا ومن خلال قراءتي لكتب العكبري أنه لم ينسب بعض الأشعار وكلام العرب المنثور إلى قائل أو قبيلة وهذا يدل على قبولها مطلقا بدون قيد وشرط وهو مذهب الكوفيين .

ومثل هذا من النحويين المتأخرين أمر مطلوب ، لأنهم أكثر جمعا وأوسع اطلاعا من السابقين ، ولأن أكثر النصوص من الحديث والروايات واللغة والشعر والأمثال دونت متأخرة عن تدوين النحو ، ولو كان لدى المتقدمين مثل هذه الثروة لما ضيقوا الخناق في كثير من القواعد والمسائل ، وهذا أحد الأسباب التي أدت بهم إلى عدم الاحتجاج بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو إهماله في ميدان الاحتجاج وهذا مما نأسف له لأنهم أفقدوا نحونا خيرا كثيرا وعلينا تداركه في كثير من بحوثنا . واكتفي هنا بهذا القدر من الأمثلة لموعدا معها في الشواهد .

(١) العكبري / إعراب الحديث / ١٦٦

(٢) انظر حديث مسند الإمام أحمد ٦ / ١٩

ثانيا : الإجماع

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين^(١) :

الأول : العزم والتصميم على الأمر . ومن هذا قوله تعالى^(٢) : ((فَأَجْمِعُوا رَأْيَكُمْ وَشَرَكَاءَكُمْ)) ، أي : اعزموا .
وقول الرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل)) أي : يعزم ويصمم عليه .

الثاني : الاتفاق على الأمر ، يقال : أجمع القوم على كذا : إذا اتفقوا عليه ، والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول يتصور حدوثه من واحد وبالمعنى الثاني : لا يتصور إلا من اثنين فأكثر .

ويطلق في اصطلاح الأصوليين على اتفاق المجتهدين من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي .

وكان ابن حزم يرى أنه لا إجماع إلا على نص ، وذلك النص إما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر ، وإما عن فعل منه (عليه السلام) فهو منقول أيضاً كذلك ، وإما إقراره - إذا علمه فأقره ولم ينكره - فهي أيضاً حال منقولة محفوظة^(٣) .

أما الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة - عنده - فهو ما تيقن ان جميع الصحابة - رضي الله عنهم - قالوه ودانوا به عن نبيهم (صلى الله عليه وسلم) . وليس الإجماع في الدين شيئاً غير هذا . وأما ما لم يكن إجماعاً في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم ، أو سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه .

ولا يتحقق الإجماع عند علماء الأصول إلا إذا توافرت فيه أمور^(٤):

الأول : أن يكون الاتفاق من المجتهدين ، وأما العوام ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فلا اعتبار باتفاقهم

ولا بخلافهم ، لأنهم ليسوا أهلاً للنظر في مدارك الأحكام الشرعية ، وعلى هذا لو خلا بعض العصور من المجتهدين لم يتحقق الإجماع ، وإذا وجد عدد منهم في أي زمن تحقق الإجماع باتفاقهم مهما كان عدد المجتهدين عند الجمهور .

ومن العلماء من اشترط في المجتهدين الذين يتحقق الإجماع باتفاقهم أن يبلغوا في عددهم حد التواتر ، ومنهم من اكتفى بثلاثة ، واختلفوا في اتفاق الاثنين فقليل : لا يكون إجماعاً ، وقيل : يكون إجماعاً فإن رأى مجتهد واحد منهم رأياً وليس في عصره سواه لم يكن ذلك إجماعاً ، لأنه لا اتفاق ولا اختلاف .

(١) انظر لسان العرب مادة جمع ، انظر المعجم المفصل في النحو

(٢) سورة يونس / ٧١

(٣) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ٤٣١

(٤) المصدر السابق نفسه / ٤٣٣

الثاني : أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين . أما إذا اتفق أكثر المجتهدين على حكم من الأحكام فإنه لا يكون إجماعاً عند الجمهور من العلماء مهما قل عدد المخالفين ، لأن الحق يحتمل أن يكون في جانب المخالف للأكثر ولو كان واحد . ومن العلماء من يرى تحقق الإجماع باتفاق أكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل ، ومنهم من يرى حجته ولكنه لا يسميه إجماعاً .

الثالث : أن يكون المجتهدون من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) فلا يعد اتفاق المجتهدين من أمة غير الأنبياء السابقين إجماعاً شرعياً . وهذا على فرض وجود المجتهدين في إتباع أولئك الأنبياء ، وذلك لقيام الأدلة على اختصاص الأمة المحمدية بالعصمة من الخطأ عند الاتفاق بخلاف غيرهم من الأمم .

الرابع : أن يكون الإجماع بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وعلى هذا لا وجود للإجماع ولا اعتبار في عصره (صلى الله عليه وسلم) ، لأن الرسول إن وافق الصحابة على الحكم الذي اتفقوا عليه كان الحكم ثابتاً بالسنة لا بالإجماع ، وإن خالفهم سقط اتفاقهم ولا يكون ما اتفقوا عليه حكماً شرعياً .

الخامس : أن يكون الذي اتفق عليه المجتهدون حكماً شرعياً كالوجوب أو الحرمة ، أو الصحة أو الفساد ،

أو غيرها . وعلى هذا لا يكون الاتفاق على الأحكام اللغوية أو العقلية إجماعاً شرعياً ، كاتفاق العلماء على أن حرف (الفاء) يفيد الترتيب والتعقيب ، وأن (ثم) يفيد الترتيب مع التراخي . وكاتفاقهم على حدوث العالم وما أشبه ذلك ^(١).

والإجماع اللغوي يعني^(٢) : إجماع العلماء الذين أخذوا المفردات اللغوية عن القبائل العربية المعتبرة التي اعتمدت لغاتها ، والعلماء الذين اشتغلوا برواية اللغة آحاداً أو متواترة .

أما الإجماع النحوي فيعني^(٣) : إجماع علماء المذهبين البصرة والكوفة الذين قعدوا ، وأصلوا الأصول ، ووضعوا الأحكام العامة .

وقد تكلم علماء العربية ووضحوا شروط الاحتجاج به ، وكان من أكثرهم تفصيلاً العالم الجليل ابن جني الذي عقد في كتابه (الخصائص) فصلاً في ((القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)) قال فيه ^(٤) : ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص عليه والمقيس على المنصوص فإن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه،))

(١) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ٤٣٥

(٢) المصدر نفسه

(٣) ابن جني / الخصائص ١ / ١٨٩

(٤) المصدر السابق نفسه

أما إجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد تحدث عنه السيوطي واعتبره حجة إن أمكن الوقوف عليه ، يقول ^(١) : (وإجماع العرب أيضا حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه قال ابن مالك : (استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق ^(٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قرّيش وإذا مثلهم بشر

ورد المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب) .

ويجاب بأن الفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أعدائه الحجازيين والتميميين على تصويب قوله) .

وقد استدل به النحويون في مواضع كثيرة سواء في إثبات الحكم النحوي أم في الرد على مخالفينهم في الآراء

النحوية ..

ومن المسائل التي استدل بها البصريون بالإجماع : ذهابهم إلى كون فعل الأمر مبنيًا . وقد نقل احتجاجهم هذا ابن الأنباري ، يقول ^(٣) : ((من البصريين من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن " فعال " من أسماء الأفعال كـ " نزال " و " تراك " و " مناع " و " نعاء " و " حذار " و " نظار " مبني لأنه ناب عن فعل الأمر فـ " نزال " ناب عن " أنزل " و " تراك " ناب عن " اترك " و " مناع " ناب عن " منع " و " نعاء " ناب عن " انع " و " حذار " ناب عن " احذر " و " نظار " ناب عن " انظر " فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بني ما ناب منابه)) .

ولم يكن موقف الكوفيين من الإجماع ليختلف عن موقف البصريين منه فقد استفادوا منه واعتمدوا عليه في إثبات الأحكام النحوية ، فاستدلوا بمسائل ورد الإجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لإثبات مسائل أخرى وأحكام مشابهة لما ورد الإجماع بإثباته ، فمن أمثلة ذلك : ^(٤)

استدلالهم على جواز مد المقصور في الشعر بالقياس على ما أجمعوا على جوازه وهو إشباع الحركات ، فقالوا : " فأما من جهة القياس فإننا قلنا : أنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في الضرورة إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ... فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر في الإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالمدود " .
والإجماع قولي وسكوتي فالقولي لا يجوز خرقه ولا مخالفته ، وأما السكوتي فيجوز وقوعه وإحداث قول آخر مخالف لما سكتوا عنه .

(١) السيوطي / الاقتراح / ٨٩

(٢) البيت في ديوان الفرزدق ٢٢٣/١ من قصيدة قالها يمدح عمر بن عبد العزيز ، وورد في شواهد سيبويه ٢٩/١ ، وورد في الخزانة ١٣٠/٢ ، والمغني ٨٢/١ ، وشرح لسيوطي ، الشاهد إعمال " ما " عمل ليس مع تقديم خبرها على اسمها ، وجاء في تفسير عيون سيبويه أن بعضهم رد رواية الإعمال ، لأن الفرزدق تميمي فكيف يعمل لغة الحجاز . ورد القرطبي بأن الفرزدق من علماء العرب بكلامهم .

(٣) ابن الأنباري / الإنصاف / ١ / ٧٠

(٤) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ٢٠١

الإجماع النحوي عند العكبري :

نقل السيوطي عن أبي البقاء في كتاب (التبيين) هذا القول في مسألة (لولاي ولولاك) ^(١) وهو وارد في الشعر ، ومعظم البصريين على أن الياء والكاف في موضع جر ، والأخفش والكوفيون في موضع رفع .

وقال أبو البقاء : وعندي أنه يمكن أمران آخران :

أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع ذلك كما في ضمير الفصل .

والثاني : يقال موضعه نصب ، لأنه من الضمائر المنصوب ، ولا يلزم أن يكون له عامل مخصوص كما في نحو : عشرين درهماً ، فدرهماً تمييز منصوب ، وليس له ناصب على التحقيق فلهم قولان وسكتوا عن الثالث فجاز إحداثه . ونجد الإجماع ماثلاً عند أبي البقاء ، فنراه في قوله تعالى ^(٢) : (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ.....) .

قال ^(٣) : " فنادثه : الجمهور على إثبات تاء التأنيث لأن الملائكة جماعة ، وكره قوم التاء لأنها للتأنيث ، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث ، فلذلك قرأ من قرأ : (فناداه) بغير تاء ، والقراءة به جيدة لأن الملائكة جمع ، وما اعتلوا به ليس بشيء لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله ^(٤) : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ) .

فقد صرح بدعوى الإجماع على إثبات التأنيث ، وهذا مسوغ لكل عدا جمع المذكر السالم .

ومنها : عند إعراب قوله تعالى ^(٥) : (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا.....وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَاِ

الْمُرْسَلِينَ) .

قال ^(٦) : " ولقد جاءك مضمرة فيه . قيل : المضمرة المجيء ، وقيل : المضمرة النبأ ، ودل عليه ذكر الرسل ، لأن من ضرورة الرسول ، الرسالة وهي : نبأ ، وعلى كلا الوجهين يكون (من نبأ المرسلين) حالا من ضمير الفاعل والتقدير : من جنس نبأ المرسلين .

(١) العكبري / التبيين / ٢٣٩ - ٢٤٤ وينظر الاقتراح / ٩٢

(٢) سورة آل عمران / ٣٩

(٣) العكبري / التبيين / ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وينظر البحر المحيط ٢ / ٤٤٦

(٤) سورة آل عمران / ٤٢

(٥) سورة الأنعام / ٣٤

(٦) العكبري / التبيين / ١ / ٤٩٢ ، وينظر الدر المصون ٤ / ٦٠٦ - ٦٠٧

وأجاز الأخفش أن تكون (من) زائدة ، والفاعل نبأ المرسلين .وسيبيويه لا يجيز زيادتها في الواجب ، ولا يجوز عند الجميع أن تكون من صفة لمحذوف لأن الفاعل لا يحذف ، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً، لم يصح أن يكون فاعلاً لأن حرف الجر يعدى وكل فعل يعمل في الفاعل بغير معد " .

فدعوى الإجماع على عدم حذف الفاعل لا خلاف فيه إلا في مسائل وهذه ليست منها، وكذلك لا يجوز أن يكون (من نبأ المرسلين) فاعلاً إلا إذا حكمنا بزيادة (من) لأن (من) تكون للتعدية إن لم تكن زائدة ، والفعل يعمل في الفاعل بلا تعد ، فلم يبق إلا أن يكون الفاعل مضمراً، و (من نبأ) حال منه .^(١)

كذلك لم يذكر أبو البقاء الإجماع في كتاب إعراب الحديث صريحاً إلا مرة واحدة ، وهي في الحديث (١٣٢) عن ابن قتادة الحارث بن ربيعي - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ^(٢) : (خير الخيل الأدهم الأقرح الأرشم المحجل ثلاث) قال ^(٣) : (وفي هذه الرواية "ثلاث" نكرة "بالجر"، والصواب: أن يرفع فيكون التقدير : المحجل ثلاث منه ، و"ثلاث" مرفوع بالمحجل ، ولا يجوز جره ، لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ، ولو كان المحجل الثلاث لجاز الجر) .

(١) العبكري / التبيين / ١ / ٤٩٢ و ينظر الدر المصون / ١ / ٦٧

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٣٠٠
الأدهم : الأسود : هو ما كان في جبهته قرحة بالضم، وهي بياض يسير في وجه الفرس دون الغرة.
الأرشم: الفرس الذي في طرف أنفه بياض

المحجل : هو الفرس الذي يرتفع البياض في قوامه إلى موضع القيد و يجاوز الأرساخ
(٣) العبكري / إعراب الحديث / ٧٣

ثالثاً : القياس

القياس في اللغة ^(١): التقدير ، وهو من قولهم : قاس الشيء يقيسه قياساً ، واقتاسه وقيسه: إذا قدره على مثاله ، ومنه القياس ، أي : المقدار .

قال السيوطي ^(٢) : "العرب قد تتطرق بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدره وإن لم يُسمع ."

القياس في اصطلاح النحويين: فقد حده ابن الأنباري بقوله ^(٣): " وهو في عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع ."

واللغة العربية- شأن اللغات الأخرى- في تطور وتجدد دائم ومستمر في الألفاظ والعبارات ، وهذا يتطلب ضبطها بحيث تبقى ضمن الأصول التي أصلها العرب الموثوق بفصاحتهم ، ومن هنا كان لا بد من وضع قواعد اللغة والنحو والصرف، "وما هذه القواعد إلا مقاييس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوي الفصيح الصحيح، وهذا القياس لا يقتصر على الكلمات المفردة ، إنما يتعداه إلى العبارات " . لكن أبرز ما يميز علم اللغة عن علم النحو والصرف ، أن اللغة طريقها السماع ، أما النحو فطريقه القياس ، لذا عرفه بعضهم ^(٤) بقوله : "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب " .

وقد اقترن علم النحو بالقياس منذ نشأته ، بل قالوا : إن النحو كله قياس ، وليس أدل على ما نذهب إليه من قول ابن الأنباري ^(٥): " إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس ... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة .." ومما نسب إلى الكسائي أنه قال ^(٦): " إنما النحو قياس يتبع " .

(١) لسان العرب / مادة : قيس

(٢) السيوطي / الاقتراح / ١٧

(٣) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٩٣

(٤) السيوطي / الاقتراح / ١٩

(٥) ابن الأنباري / لمع الأدلة / ٩٥

(٦) أحمد أمين / ضحى الإسلام / ٢ / ٢٨٢

القياس عند البصريين :

نشأ القياس - أول ما نشأ -مدينة البصرة، فقد ذكروا أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه .

وذكروا أيضا^(١) أنه أول من بعج النحو ومد القياس ، وشرح العلل ، وأنه كان يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم ، وكان شديد التمسك بالقواعد النحوية المعللة والقياس عليها ، و لذا كثر تعرضه للفرزدق لما يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية^(٢).

وقوي القياس على يدي الخليل بن أحمد ، فقد قال فيه ابن جني^(٣) : "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه . " وإليه يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ، فقد عكف على العلم يخترع فيه ويستتبط أصوله على طريقة لم يسبق إليها ، وهو الذي بسط النحو ومد أطنا به وسبب علله وفتق معانيه .

وحين جاء سيبويه اقتدى بأستاذه في البحث النحوي ، وجمع ما تنهاى إليه من أقيسة الخليل وشيوخه ، وأقيسة غيرهم ثم أودعها " كتابه " ، وسار النحويون فيما بعد على هدي كتاب سيبويه ، واعتمدوا عليه في الدرس والتصنيف ، واعتبروه حجة في علم النحو .

وبلغ القياس ذروة مجده في القرن الرابع الهجري على يدي : أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني ، الذين نهضا به نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما، وليس أدل على ذلك من قول ابن جني نفسه^(٤) : (قال لي أبو علي - رحمه الله - بطلب سنة ست وأربعين: أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس) ، وقال ابن جني عن أستاذه : "...فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقا له " .

(١) خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ٣٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) ابن جني / الخصائص / ٢ / ١٠٣

(٤) المصدر نفسه / ٢ / ٩٨

مما سبق نرى أن مذهب البصريين النحوي يقوم - أساسا - على القياس ، وأنهم قد تشددوا فيه ، فلم يقيسوا إلا على ما توافرت شواهد وأمثلة ، ولم يعتدوا بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية ، بل لابد من الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره ، وإلا اعتبروه مرويا يحفظ ولا يقاس عليه ، إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه . كما أنه لا يقاس - عندهم - على كل مسموع إلا إذا كان من قبائل اشتهرت بفصاحتها ، ولم تختل لغتها بالاختلاط بالأعاجم . وجعلوا أقيستهم الحكم بينهم فيما يرد من الكلام ، غير مكثرين بما جاء مخالفا لها مما لا ظهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول ، فهم إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة وإما أن يلتمسوا الضرورة إذا كان في نظم ، فإذا اشكل كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها .

ولعل خير ما يوضح رأي البصريين في القياس ، ما ذكره ابن جني في كتاب الخصائص^(١) ، ويمكن تلخيصه بما يلي:

- مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية الذي لا خلاف فيه ، نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، نحو الفعل الماضي من : يذر ويدع ، ونحو قولهم : مكان مبقل .
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو قولهم : أخوض الرمث ، واستحوذ ، واستصوبت الأمر .
- شاذ في القياس الاستعمال جميعا ، وهو كنتم " مفعول " فيما عينه " واو " نحو : فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه ، وهذا لا يجوز القياس عليه ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية .
- قد يكثر الشيء بقياس كالنسب إلى : ثقيف - ثقفى ، وقريش : قرشي ، وسليم - سلمى . وقد يقل الشيء وهو قياس ، وذلك نحو قولهم : شنوءة - شئني .

(١) الخصائص ١ / ١١٥ - ١١٧ ، وانظر كمال جبري / القسم الأول / ١٢٥ تحقيق ودراسة المفصل

- إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، في نحو قوله تعالى : " استحوذ " فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بد من قبوله .
- قد يمتنع العرب عما يجوز في القياس إذا استغنوا بلفظ آخر كاستغنائهم بقولهم : " ما أجود جوابه " عن قولهم : ما أجوبه ، ونحو استغنائهم عن : وذر ، و : ودع ، بقولهم : ترك .
- إذا ورد شيء وأوجب له القياس حكما ، وكان من الجائر أن يأتي السماع بضد ذلك الحكم ، فلا يتوقف في ذلك إلى أن يرد السماع ، بل يقطع بظاهر القياس ، وذلك نحو : " نون " عنتر وعنبر وقرناس ، يحكم بأصليتها وإن كان يجوز أن يرد دليل يقطع به على هذه النونات بالزيادة ، ولا يتوقف في ذلك انتظارا لورود السماع .

القياس عند الكوفيين :

- اهتم نحويو الكوفة بالقياس وتوسعوا فيه ، إلا أن جل اهتمامهم كان في السماع ، فهم قد اتسعوا في الرواية عن العرب ، وتساهلوا في شروط المروي ، ومن روي عنهم ، ولذا كانوا يعتبرون الشاهد الواحد أصلا ثم يقيسون عليه ، فإذا سمعوا لفظا في شعر أو نادرا في كلام جعلوه بابا ، ولو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا وبوبوا عليه ، وهذا يعتبر فضل تفضل به الكوفيون على أصحاب هذه اللغة ، فضل من الله به عليهم ووفقهم إليه ، رغم كل ما قيل فيهم .
- وكان الكسائي شيخ نحاة الكوفة وأكثرهم توسعا في القياس واعتمادا عليه ، وتساهلا فيه ، حتى كانت معظم حملات البصريين الموجهة إلى الكوفيين لهذا التساهل في الرواية ، والتوسع في القياس ، منصبه على الكسائي ، قال ابن درستويه^(١) : كان يسمع الشاذ - يعني : الكسائي - الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلا ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك " .
- ولهذا كان البصريون يأنفون أن يرووا عن الكوفيين ، وكانوا يتخرجون من الأخذ عنهم لضعفهم وتعلقهم بالشاذ ، ولارتفاعهم عن البوادي الفصيحة ، وكانوا لا يرون عن الأعراب الذين يحكون عنهم حجة في العربية لأنهم غير خالص .
- وهنا فإنني أخالف ابن درستويه ، فالفضل كله يعود لما فعله الكسائي وأصحابه ، لأنهم بتوسعهم هذا حفظوا لنا كثيرا من اللغة ، التي أنف البصريون عن الأخذ بها فضيعوا بهذا خيرا كثيرا .

(١) خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ١١٨

أحكام القياس :

ولما كان القياس : حمل المحدث الطارئ في اللغة على الكلام المسموع منها ، فقد رأى النحويون أنه لا بد من أركان معينة تتوافر فيه حتى تصبح عملية القياس ممكنة ، وهذه الأركان - كما يراها النحويون - أربعة^(١) :

أصل : وهو المقيس عليه .

وفرع : وهو المقيس .

وحكم : وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه .

وعلة جامعة : وهي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس عليه ، أو كما يقول الأصوليون هي الباعث على الحكم .

وبهذه الأركان الأربعة مجتمعة تتم عملية القياس ، ولكل ركن من هذه الأركان الأربعة شروط ينبغي توافرها فيه حتى تصبح عملية القياس صحيحة .

على أن الذي ينبغي أن يؤخذ به ويقاس عليه ، هو كلام سكان البوادي الذين يوثق بفصاحتهم وصحة لغتهم ، لأن سكان الحاضرة وأهل المدن قد عرض للغاتهم من الاختلال والفساد ما هو كفيل بتركها .

لقد أباح بعض النحويين القياس على جميع كلام العرب الذي سمع منهم ، فاعتبروا كل ما كان على وزن لفظة عربية كثيرة الاستعمال قوية في القياس عربيا ، حتى أن المازني كان يرى^(٢) : أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ويعتبر هذا مذهب الخليل وسيبويه ، فقد جاء في كتاب المنصف : " .. فإذا سئلت عن مسألة فانظر : هل بنت العرب مثالهم فإن كانت بنت فابن مثل ما بنت ، وإن كان الذي سئلت عنه ليس في أبنية العرب فلا تبنه ، لأنك وإنما تريد أمثلتهم ، وعليها تقيس " .

ووافق ابن جني وأستاذه الفارسي المازني في مذهبه هذا ، وفيما نقله عن الخليل وسيبويه ، فقد جاء في الخصائص^(٣) " .. واعلم : أن من قوة القياس عندهم ، اعتقاد النحويين : أن ما قيس على كلام العرب ، فهو عندهم من كلام العرب " .

(١) سعيد الأفغاني / أصول النحو / ٨٥ ، وانظر الاقتراح / ٣٨

(٢) خديجة الحديثي / الشاهد و أصول النحو / ٨٣

(٣) ابن جني / الخصائص / ٢ / ٨٨

أما اللغات التي يقاس عليها فهي : ليست جميع لغات العرب ، إنما يقاس على لغات معينة منها . وكان أكثر النحويين يرون أن لغة الحجاز هي الفصيحة ، هي التي يسمونها لغة قريش . وكانوا يعتقدون أيضا على القبائل التي نقلت عنها اللغة العربية وبهم اقتدي ، عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، كقيس وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب، وفي التصريف ، ثم قبيلة هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وقد بينا هذا آنفا . فلغة قريش — وهي بعض قيس — أفصح اللغات جميعا ، وهي التي يؤخذ بها ويقاس عليها ، لأن قريش ارتفعت في الفصاحة عن : عننة تميم ، وكشكشة اسد ، و** تضجع قيس ، و** عجر فيه ضبة ، و** تلتلة بهراء^(١) .

ويذهب ابن جني^(٢) إلى أن القياس إنما يكون على الأكثر في الإستعمال من اللغات أو من الأساليب . وصفوه القول ، فإن النحويين متفقون على أن ما يقاس عليه : هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة فإن قل الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب ، فهو : الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فإن كان المنطوق به قليلا ، وهو كل ما تكلمت به هذه القبائل ، فإنه يقاس عليه عند سائر النحويين ، لأنه كل ما تكلم به في بابه ، فإن كان لغة لقبيلة ، وكان قليلا بالنسبة للغات القبائل الأخرى ، فإنه يقاس عليه باعتباره لغة لقبيلة معينة ، و طريقة خاصة لها في التعبير . ويقال للقياس : الأصل والمطرد والكثير والأكثر والغالب وأشباهاها ، مما يفيد الكثرة والقوة ، كما يقال للشاذ : القليل والأقل والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا .

(١) انظر تعريف بأسماء القبائل في هذا البحث في هامش البحث/ ص ٧٢، ٧٣ / وكذلك بيان العننة والكشكشة/ ص ١٠٦
** تضجع قيس:- هي التباطؤ و التراخي في الكلام أو التقعد فيه ، و قيل مأخوذ من إضجاع الحركات بمعنى الإماله فيها أو الخفض (مثل عابد تنطق عبيد ، وعالم تنطق عيلم)
** عجر فيه ضبة:- و تنسب أيضا إلى قيس و هذه اللهجة قليلة الدوران على الألسنة و هي جفوة في الكلام و تقعد ، و لعلها طلب الغريب من الوحشي من الكلام
** تلتلة بهراء :- و هي كسر تاء المضارعة ، وقد اختلف اللغويين في المقصود بها
(٢) ابن جني / الخصائص / ٣ / ٨٨

وهكذا ، دأب النحويون على الأخذ بالقياس ، حتى إذا جاء القرن السادس الهجري ، كانت علوم المنطق والفلسفة وأصول الفقه قد بلغت ذروتها في النضج ، وسعة الانتشار ، والتأثير على العلوم الأخرى ، بتحريكها في إطارها الفكري والعقلي ، فازداد تأثير هذه العلوم على القياس ، وطبعته بطابعها في التأصيل والتفريع والمنهجية ، فوضعت للقياس النحوي أحكام وأقسام هي أشبه شيء بما في كتب المنطق وأصول الفقه ، فهو قياس علة^(١) ، وقياس شبه^(٢) ، وقياس طرد^(٣) ، ثم يقسم قياس العلة إلى أقسام ، وهكذا ، واستتبت بذلك تقسيمات القياس وأنواعه وأركانها وبحوثه .

وعندي أن أهل القياس ، أصحاب مذهب ، إليهم يرجع الفضل في حياة اللغة ، الحياة النشيطة ، فقد أسهم القياس في إقامة البناء الفكري للدرس النحوي ، فكان أشد دعائمه القوية ، حتى أنه فرض نفسه في أكثر من موضع في المؤلفات النحوية ، بأقسامه المختلفة التي أوجدتها الحركة العقلية . ولكن المتتبع لحركة القياس في الدرس النحوي يجد أن الذهنية البصرية هي التي كانت تعمل وتؤثر في حركته ، وبالتالي ، هي التي كانت توجه مسيرته داخل حلقات الدرس والتأليف حتى عصرنا . وهذه الذهنية - القياس - وما ألف من مؤلفات فيها وما دار حوله من مناقشات حتى القرن السادس الهجري ، هي التي أفاد العكبري منها ومما انتهت إليه صور القياس ومسالكه لدى علماء المذهب البصري الذين سبقوه ، وهذا ما سأبسط البحث فيه في التالي إن شاء الله تعالى .

(١) قياس علة :- ما كانت العلة فيه موجبة للحكم ، أي تكون العلة مقتضية للحكم ، و هي الوصف الظاهر المنضبط الذي علق الشارع به الحكم ، و أدرك العقل وجه ترتيبه عليه انظر أقسام القياس في أصول الفقه / محمد حسن الشنقيطي

(٢) وقياس شبه :- وهو الفرع المتردد بين أصليين فيلحق بأكثرهما شبها به أي : هو إلحاق الفرع المتردد بين أصليين بأكثرهما شبها به

(٣) قياس طرد : هو إثبات حكم الأصل للفرع لوجود علة حكم الأصل فيه كذلك قالوا اذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس قياس طرد و هو ما توفرت فيه الأركان الأربعة ، وهي : أصل و فرع و حكم و علة

قياس العكبري في كتاب التبيان في إعراب القرآن:

حين وقفنا على أقيسة العكبري ، تبين لنا أنه ملتزم بمنهج أصحابه البصريين في الاحتجاج بالقياس ، من ذلك :
- قياسه في مسألة قوله تعالى ^(١) : (قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ...)

قال ^(٢) : (أما : حرف شرط و (ما) حرف مؤكد له و (يَأْتِيَنَّكُمْ) فعل الشرط مؤكد بالنون الثقيلة ؛
والفاعل يصير بها مبنيا أبدا ، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب أما كله مؤكد بنون و هو القياس ، لأن
زيادة (ما) تؤذن بإرادة شدة التوكيد ، و قد جاء في الشعر غير مؤكد بنون (فتعبير المصنف بالقياس تعبير لطيف
لأن النحويين مختلفون في هذه المسألة بين موجب ، كالزجاج ^(٣) والمبرد ^(٤) و مجوز كسيبويه ^(٥) .

- و قياسه في مسألة قوله تعالى ^(٦) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا
فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غَزَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا تَوَّأ...)

قال ^(٧) : (أو كانوا غزى : الجمهور على تشديد الزاي ، وهو جمع غاز ، و القياس غزاة ، كقاض و قضاة ،
لكنه جاء على فعل حملا على الصحيح ، نحو شاهد و شُهد ، و صائم و صُوم) و هذا ما يسميه النحاة (تعارض
أصليين) فيلحق بأحدهما ^(٨) .

- و قياسه في أثناء بحث مسألة قوله تعالى ^(٩) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) .

قال بعد أن استدلل بأدلة كثيرة على قراءة جر الأرجل ^(١٠) :

(... و هذا موضع - يعني مما راعت العرب في الحوار - يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد
حمل له النحويون بابا و رتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : (هذا حجر ضب خرب) .

حتى اختلفوا في جواز جر التنثية والجمع ، فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حذفهم قياسا على المفرد المسموع ،
ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط..) .

فتجد هنا أن أبا البقاء يؤيد النحويين القائلين بحمل التنثية و الجمع غير المسموعين في إعراب المجاورة على
المفرد المسموع ، فلو قال قائل : هذان جحرا ضبين خربين جاز قياسا على المفرد المسموع ^(١١) .

(١) سورة البقرة / ٣٨

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٥٤ و للمزيد انظر البحر المحيط : ١ / ١٦٨ و الأشموني :- ١ / ٢١٦

(٣) انظر :- معاني القرآن للزجاج ١ / ٨٦ ، انظر الدر المصون ١ / ٢٩٦

(٤) المقتضب :- ٣ / ١٣ - ١٤

(٥) الكتاب :- ٢ / ١٥٢

(٦) سورة آل عمران / ١٥٦

(٧) العكبري / التبيان / ١ / ٣٠٤ انظر الدر : ٣ / ٤٥٣

(٨) السيوطي / الاقتراح / ٩٢

(٩) سورة المائدة / ٦

(١٠) العكبري / التبيان / ١ / ٤٢٣ انظر الخصائص : ١ / ١١١

(١١) انظر المسألة في الدر المصون ٤ / ٢١٤

- و قياسه في مسألة قوله تعالى ^(١) : (الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ).

قال: (و الصابئون : يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، و بحذفها و ضم الباء ، و الأصل على هذا صبا بالألف المبدلة من الهمزة .

ويقرأ بياء مضمومة ، ووجهه أنه أبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها ، و لم يحذفها لتدل على أن أصلها حرف يثبت .

ويقرأ بالهمزة و النصب عطفًا على الذين ، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس . و هو مثل الذي في البقرة.....) ^(٢) . ثم قال ^(٣) : (القول السابع - من الأقوال الجارية في قراءة الرفع ، وهو القول الأخير فيها - أن يجعل النون حرف الإعراب .

- جاء في كتاب التبيان قوله ^(٤) : " فان قيل : فأبو علي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو ، قيل : قد أجازه غيره ، و القياس لا يدفعه " . لأن النون التي تحتل الحركات الواقعة بعد الياء على قول أبي علي ، هي التي تحتلها بعد الواو .

- ثم قال أيضا ^(٥) : (فأما النصارى: فالجيد أن يكون في موضع نصب على القياس المطرد ولا ضرورة تدعو إلى غيره) فقد أثبت في هذه الآية ثلاثة أقيسه ، اثنان في كلمة (الصابئون) في حركتي الرفع والنصب، والثالث في كلمة (النصارى) .

(١) سورة المائدة / ٦٩

(٢) سورة البقرة / ٦٨ (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ)

(٣) العكبري / التبيان / ١ / ٤٥٠ - ٤٥٢ و للمزيد انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ و الدر المصون ٤ / ٣٥٣ - ٣٦٢

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ٤٥٢ انظر الدر المصون ٤ / ٣٦٢ وقال : لا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء ، يعني أن غير أبي علي جوزه - و من أثبت حجة على من نفى لاسيما مع تقدمه في الزمن .

(٥) العكبري / التبيان / ٢ / ٦٤٥

و قياسه في مسألة قوله تعالى (١) : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ.....وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

قال (٢) : (و كلمة الله : بالرفع على الابتداء و (هي العليا) مبتدأ وخبر ، أو تكون هي فصلاً و قرئ بالنصب أي وجعل كلمة الله ، وهو ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها - أن فيه وضع الظاهر موضع المضمَر ، إذ الوجه أن تقول كلمته .

و الثاني - أن فيه دلالة على أن كلمة كانت سفلى فصارت عليا ، و ليس كذلك .

والثالث - أن تأكيد مثل ذلك ب (هي) بعيد ، إذ القياس يكون إياها .

و قياسه في مسألة قوله تعالى (٣) : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ)

قال (٤) : (من السماء : في موضع نصب و (من) متعلقة بصيب ، لأن التقدير : كمطر صيب من السماء ،

وهذا الوصف يعمل عمل الفعل . و من لابتداء الغاية و الهمزة في السماء بدل من واو قلبت

همزة لوقوعها ظرفاً بعد ألف زائدة ، و نظائره تقاس عليه .

فقد صرح أبو البقاء بالقياس ، و أصل قاعدة مطردة ، وبوب له بلفظ السماء ، و حكم بحكم نظائره عليه مثل :

كساء ، و نماء ، و هجاء ، و بناء ، و شقاء ، و رجاء ، و نداء ، و دواء ، و شتاء ، و غير ذلك .

وقالوا : إذا كان في آخر الاسم واو ، أو ياء ، وقبلها ألف زائدة قلبتا إلى الهمزة كما ذكرنا . و هذه المسألة

و أن كانت صرفية ، و لكن لها صلة بموضوعنا : لأن التغيير طراً على محل الإعراب .

(١) سورة التوبة / ٤٠

(٢) العكبري / التبيان / ٢ / ٦٤٥ انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٣٨ و مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٩

(٣) سورة البقرة / ١٩

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ٣٥ انظر المصنف لابن جني شرح تصريف المازني ٢ / ١٣٧ انظر الدر المصون ١ / ١٦٩

ب- أمثلة مخالفة القياس عند العكبري :

يتقيد أبو البقاء بالقواعد والأسس التي يقوم عليها القياس ، ويعزز هذا التقيد بما يتيسر له من الأدلة والشواهد ، فإذا تبين له أن الدليل مع المخالف لتلك القاعدة ، فإنه -حينئذ- يدور مع الدليل حيث دار، فتراه يذكر المسألة و يبين وجه القياس ، ثم و جه المخالفة ،ثم يذكر تأييده للمخالفة مستعينا بالمسموع من الكلام العربي شعرونثره .
جاء في كتاب التبيان :

- فمنها قياسه عند إعراب قوله تعالى ^(١) : (وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ..)

قال ^(٢) : ("وجهة" :مبتدأ ، و" لكل " خبره ، والتقدير: لكل فريق ووجهة جاء على الأصل ، والقياس :جهة ،مثل عدة وزنة . و الوجهة مصدر في معنى المتوجه إليه كالخلق بمعنى المخلوق ، وهي مصدر محذوف الزوائد ، لأن الفعل توجه أي اتجه ، و المصدر التوجه أو الاتجاه ، و لم يستعمل منه وجه كوعد) .

ومخالفته للقياس أن باب (وعد) تحذف فائوه و تزداد فيه عوضا تاء في آخره ،وهو قياس مطرد كعدة و زنه ومقة و صلة ^(٣) .

وهذه أيضا صرفيه و لكن ذكرتها لصلتها بالإعراب من أن الحرف المعوض واقع موقع الإعراب لا موقع المعوض عنه .

وقياسه عند إعراب قوله تعالى ^(٤) : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ...) ^(٥) : " أنه مصدر مثل الحول و العوض ، وكان القياس أن تثبت الواو لتحصلها بتوسطها ، كما صحت في الحول والعوض ،

و لكن أبدلوها ياء حملا على (قيام) و على اعتلالها في الفعل " . فقد ترك حمل النضير على النضير لقياس آخر ، وهو حمل المجرد على المزيد فيه ، وهذا هو الفرع المتردد بين أصليين .

- وقياسه عند إعراب قوله تعالى ^(٦) : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ)

قال ^(٧) : " و" اللاتي " : هو جمع (التي) على غير قياس . و قيل : هي صيغة موضوعه للجمع " ولا خلاف

بينهما ، فهي صيغة موضوعه للجمع على غير قياس .

(١) سورة البقرة / ١٤٨

(٢) العكبري / التبيان / ١٢٦ / ٢ انظر معاني القرآن للفراء ٩٠ / ١

(٣) انظر المصنف في شرح تصنيف المازني ١٩٤ / ١

(٤) سورة النساء / ٥

(٥) العكبري / التبيان / ٣٣٠ / ١ و للمزيد انظر مشكل إعراب القرآن : ٨٨ / ١ ، و انظر الدر المصون ٥٨١ / ٣

(٦) سورة النساء / ١٥

(٧) العكبري / التبيان / ٤٠٠ / ١ انظر الدر المصون ١٢٤ / ٤

-وقياسه عند إعراب قوله تعالى^(١): (... وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ...) قال^(٢): " ... نستحذ : هو شاذ في القياس ، و القياس نستحذ ... " لأن القاعدة إذا كانت حروف العلة متحركة و قبلها صحيح ساكن تنتقل حرف العلة إلى ما قبلها ، فيلتي هنا ساكنان حرف العلة و لام الفعل المجزوم بلم ، فتحذف حرف العلة فتصير إلى (نستحذ) .

- قياسه عند إعراب قوله تعالى^(٣): (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) قال^(٤): (.. و يقرأ - يحسبن - بالياء ، و في الفاعل وجهان : أحدهما - هو مضمر .. الثاني : أن الفاعل (الذين كفروا) و قيل : التقدير : أن سبقوا ، وأن هنا مصدرية مخففة من الثقيلة ، حكي عن الفراء ، و هو بعيد : لأن (أن) المصدرية موصولة ، و حذف الموصول ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال) .

ج - شواهد أخرى على قياس العكبري :

كثيرا ما يذكر أبو البقاء قواعد مطردة تماما ويكررها عدة مرات وينبه على اطراده ثم لا نجده يسميه قياسا ومن ذلك :

- ما قياسه عند إعراب قوله تعالى^(٥): (وَيَبَشِّرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) قال^(٦): " أن لهم جنات : فتحت أن ها هنا ، لأن التقدير : بأن لهم ، وموضع أن وما عملت فيه نصب ببشر ، لأن حرف الجر إذا حذف و صل الفعل بنفسه ، و هذا مذهب سيبويه " .
ثم قال^(٦): " و أجاز الخليل أن يكون في موضع جر بالياء المحذوفة ، لأنه موضع تتراد فيه ، فكأنها ملفوظ بها ، ولا يجوز ذلك من غير أن " .

ثم قال^(٧): " و لو قلت : بشره بأنه مخذ في الجنة جاز حذف الباء لطول الكلام ، ولو قلت بشره الخلود لم يجز " .
ثم قال : (وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرا ، فتأمله واطلبه ها هنا) فقد ظهر من هذا الكلام ، أن القاعدة المطردة هنا لدى سيبويه حذف الباء ووصل الفعل بنفسه و موضعه نصب بالفعل المتقدم ، و أن القاعدة المطردة لدى الخليل ملاحظة أن بعد الحذف لموضعها ، فتقدير حرف الجر على (أن) قاعدة عند الخليل ، ثم ذكر العلة و هي : طول الكلام ، ثم حكم بأن هذا أصل يتكرر في القرآن كثيرا . فنلاحظ أنه عين لنا هنا أركان القياس الأربعة تعيينا لا شبهة فيه ، ثم لا يسميه قياسا ثم نلاحظ أنه ذكر سيبويه و الخليل عند ذكر مادة (أن) من خلال الإعراب أربع عشرة مرة^(٨) في كل مرة يقول : وموضع أن نصب عند سيبويه و جر عند الخليل كما سبق .

(١) سورة النساء / ١٤١

(٢) العكبري / التبيان / ٤٠ / ١ ، انظر الدر المصون ١٢٤ / ٤

(٣) سورة الأنفال / ٥٩

(٤) العكبري / التبيان / ٢٢٨ / ١ و انظر معاني القرآن : ٤١٥ / ١ ، و انظر مشكل إعراب القرآن : ٣١٨ / ١

(٥) سورة البقرة / ٢٥

(٦) العكبري / التبيان / ٤١ / ١ ، انظر الكتاب ١٥٤ / ٢ ، و الدر المصون ٢١١ / ١ - ٢١٢

(٧) المصدر نفسه

(٨) انظر التبيان ٤١ / ١ ، ٧٣ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٤٥٦ ، ٧٨٨ ، ٧٩٩ ، ٨٢٥

- قياسه عند إعراب قوله تعالى (١) : (يُسَمَّا اسْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.....) . قال (٢) : (... من فضله : يجوز أن تكون من زائدة على قول الأخفش) .

ثم ذكر الأخفش في خمسة وعشرين موضعا (٣) ، في كل موضع ينص على زيادة من عنده ، وكذلك زيادة الفاء في خبر الموصول ، ذكره عدة مرات (٤) . ورفع الجار و الظرف الاسم الظاهر (٥) ، فهذه كلها أمور مطردة و مقيسة وأبو البقاء لا يردها بل يقبلها و يثبتها ولم يصرح بلفظ القياس .

- وقياسه عند إعراب قوله تعالى (٦) : (...فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ...) .

قال (٧) : (وفضل الله: مبتدأ و الخبر محذوف تقديره : لولا فضل الله حاضر ، و لزم حذف الخبر لقيام العلم به ، و طول الكلام بجواب لولا ، فإن وقعت " أن " بعد " لولا " ظهر الخبر ، كقوله تعالى (٨) : (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) فالخبر في اللفظ لأن) .

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى (٩) : (...أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ.)

قال (١٠) : (أَلَمْ تَرَ..... و إنما عداه هنا بإلى . لأن معناه أَلَمْ يَنْتَهَ عِلْمُكَ إِلَى كَذَا ؟ و الرؤية هنا بمعنى العلم . و الهمزة في (أَلَمْ) استفهام ، و الاستفهام إذا دخل على النفي صار إيجابا و تقريرا ، ولا يبقى الاستفهام ولا النفي في المعنى) . وهذا في القرآن كثيرا جدا وكله تحت هذه القاعدة مثل : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (١١) (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (١٢) و غير ذلك) .

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى (١٣) : (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) .

قال (١٤) : ("من لدنك" لدن مبنية على السكون و هي مضافة ، لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة ، و الحكم يتبع العلة ، وتلك العلة أن (لدن) بمعنى (عند) الملاصقة للشيء ، فعند إذا ذكرت لم تختص بالمقاربة و (لدن) عند مخصوص ، فقد صار فيها معنى لا يدل عليه الظرف ، بل هو من قبيل ما يفيد الحرف ، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على القرب ، و مثله (ثم) و (هنا) : لأنهما بنيا لما تضمننا حرف الإشارة

(١) سورة البقرة / ٩٠

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٤٠ ، وينظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٢ / ١

(٣) انظر التبيان ٩٢ / ١ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٤٩٢

التبيان ٧٦٤ / ٢ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٩ ، ٧٩٢ ، ٨٤٦ ، ٨٥٢ ، ٨٧٨ ، ٩٠٥ ، ٩٧٥ ، ١٠١٦ ، ١٠٤٥ ، ١٠٨٧ ، ١١٣٧

(٤) انظر التبيان ١١٩ / ١ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ٨٩٩ ، ١١٤٧

(٥) انظر التبيان ٢٣ / ١ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٠٣ ، ١٧٢ ، ١٨٠

(٦) سورة البقرة / ٦٤

(٧) العكبري / التبيان / ١ / ٧٢ و انظر الدر المصون ٤٠٩ / ١ - ٤١٠

(٨) سورة الصافات / ١٤٣

(٩) سورة البقرة / ٢٤٣

(١٠) العكبري / التبيان / ١ / ١٩٣

(١١) سورة الإنشراح / ١

(١٢) سورة الزمر / ٣٦

(١٣) سورة آل عمران / ٨

(١٤) التبيان / ١ / ٢٣٦ ، و انظر الدر المصون ٣٢ / ٣

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى ^(١): (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ.....) .
قال ^(٢): (انتصاب "كل" : على المصدر ، لأن لها حكم ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدرا ، وان أضيفت إلى ظرف كانت ظرفا) .

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى ^(٣): (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ .. قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ)
قال ^(٤): (ما : هنا استفهام ، و حذفت ألفها مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية و الخبرية ، و قد جاءت في الشعر غير محذوفة ، و مثله : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) ^(٥) و (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ^(٦) و (مِمَّ خُلِقَ) ^(٧) .
و لم يجوز أحد من العلماء إبقاء الألف من غير الضرورة إلا الزمخشري ^(٨) و قد عجب ابن هشام من صنيعة لمخالفته الجمهور ^(٩)).

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى ^(١٠): (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.....) .
قال ^(١١): (..... ثلاثة قروء : و انتصاب ثلاثة هنا على الظرف ، و كذلك كل عدد أضيف إلى زمان أو مكان) . و هذه القاعدة مطردة في إضافة العدد إلى الزمان أو المكان .

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى ^(١٢): (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ.....) .
قال ^(١٣): (حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني و الجواب جوابا للشرط الأول ، كقولك :
أن أتيتني أن كلمتني أكرمتك ، فقولك : أن كلمتني أكرمتك جواب أن أتيتني و إذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخرا في المعنى حتى لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام ، و لكن إن كلمه ثم أتاه و جب إكرامه ، و علة ذلك في أن الجواب صار معوقا بالشرط الثاني ، و قد جاء في القرآن منه قوله تعالى ^(١٤): (إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ.....) .

(١) سورة النساء / ١٢٩

(٢) العكبري / التبيان / ٣٩٦ / ١ ، وانظر الدر المصون ١١١ / ٤

(٣) سورة البقرة / ٩١

(٤) العكبري / التبيان / ٩٣ / ١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ١٩٨ / ١ ، وانظر الدر المصون ٢٦ / ١

(٥) سورة النازعات / ٤٣

(٦) سورة النبأ / ١

(٧) سورة الطارق / ٥

(٨) الزمخشري / الكشاف / ٣٢٠ / ٣

(٩) ابن هشام / مغني اللبيب / ٣٩٤

(١٠) سورة البقرة / ٢٢٨

(١١) العكبري / التبيان / ١٨ / ٢

(١٢) سورة هود / ٣٤

(١٣) العكبري / التبيان / ٦٩٦ / ٢

(١٤) سورة الأحزاب / ٥٠

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى^(١) : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ (٥٨) إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ (٥٩) إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ).

قال^(٢) : (إلا امرأته : فيه وجهان أحدهما - هو مستثنى من آل لوط ، و الاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافا إلى المبتدأ ، كقولك : له عندي عشرة إلا أربعة إلا درهما ، فان الدرهم يستثنى من الأربعة ، فهو مضاف إلى العشرة ، فكأنك قلت : أحد عشر إلا أربعة أو عشرة إلا ثلاثة) .

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى^(٣) : (أَلَا يَظُنُّ سُورَةُ الْمُطَفِّينِ)

قال^(٤) : ((ألا يظن) الأصل (لا) النافية دخلت عليها همزة الاستفهام و ليست ألا التي للتنبيه ، لأن ما بعد تلك مثبت ، و ها هنا منفي) .

و لم يتطرق إلى هذا التفصيل أحد غير أبي البقاء ، فانه أصل هذا الأصل بأن ما بعد (إلا) للتنبيه مثبت وهذا منفي ، أي نفي عنهم الظن بالبعث فكيف اليقين ؟.

- و قياسه عند إعراب قوله تعالى^(٥) : (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)

قال^(٦) : (العسر : في الموضعين واحد ، لأن الألف و اللام توجب تكرير الأول .

و أما يسرا في الموضعين فاثنتان ، لأن النكرة إذ أريد تكريرها جيء بضميرها . أو بالألف و اللام . ومن هنا قيل : (لن يغلب عسر يسرين)^(٧) و الله أعلم) .

فالقاعدة : أن النكرة إذا أريد عين الأول عرف بالألف و اللام ، أو جيء بضميره ، كأن يقول : جاءني رجل فأكرمته أو أكرمت الرجل .

هذه أمثلة يسيرة من جملة ما أورده أبو البقاء من الأقيسة و القواعد ، ومنها ما لم يذكره غيره ، و يدل ذلك على سعة اطلاعه و غزارة علمه ما لو أردنا ذكره و حصره لطلال بنا المقام .

(١) سورة الحجر / ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠

(٢) العكبري / التبيان / ٧٨٥ / ٢ ، وانظر الكشف/٢/٣٩٣ ونفي القباس الذي قال به العكبري

(٣) سورة المطففين / ٤

(٤) العكبري / التبيان / ٢٧٦ / ٢

(٥) سورة الإنشراح / ٥ ، ٦

(٦) العكبري / التبيان / ١٢٩٣ / ٢ ، وينظر الموطأ/٤٤٦ ، والبحر المحيط/٨/٨٨

(٧) وهو حديث شريف أورده أبو حيان في البحر مثالا للقاعدة المذكورة ./٢٨٨/٤٨٨

قياس العكبري في كتاب إعراب الحديث:

لقد قاس العكبري كما قاس غيره من علماء النحو، ونعني بهذا أنه استعمل المصدر النحوي "القياس" كما فعل غيره من شيوخ علم النحو المجتهدين .

لم يذكر العكبري القياس في كتابه إعراب الحديث إلا في مسائل قليلة محدودة وقد حصرت في

خمس مسائل هي:

منها : في الحديث عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ^(١): (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان اللتان يزجران زجرا فإنهما ميسر العجم) .

قال ^(٢): (وقع في هذه الرواية " هاتان" وما بعده بالرفع ، والقياس أن ينصب الجميع عطفا على " إياكم " كما تقول : إياكم والشر أي : جنب نفسك الشر ، والمعنى: تجنبوا هاتين ...) . ثم ذكر للرفع ثلاثة أوجه.

ومنها : في الحديث (٢٤٤) عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال ^(٣) :

(فلو كنت برميلة مصر لأريتكم قبورهما) ، قال العكبري ^(٤) : (... القياس : "قبريهما" ولكنه جمع إما لأن التنثية جمع كل ناحية من نواحي القبر) . فلما بين وجه القياس وهو التنثية ، لاقتضاء ذلك، وهو الإشارة إلى ملكين تزهدا وماتا جميعا ، ثم بدأ يوجه رواية الجمع وجهة يوافق العربية .

ومنها : في الحديث (٣١٦) عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال ^(٥) : (إني صائم ، قال وأي الصيام تصوم ؟ قال : (أول الشهر وآخره فقال : إن كنت صائما فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة) . قال ^(٦) : (.... وقوله : (الثلاث عشرة) وما بعدها ، أدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب وهو القياس ، والتقدير : الليلة الثلاث عشرة والمراد يوم الليلة الثلاث عشرة لأن الليلة لا تصام) .

(١) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١ / ٤٤٦ ، وينظر شواهد التوضيح / ٩٨

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ١٢٤

(٣) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١ / ٤٥١ ، وتامه : بالنعت الذي نعت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ١٢٧

(٥) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١ / ٣١

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ١٥٨

ومنها : في الحديث (٤٠٠) عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١) : (نهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبتى وذو الطفيتين .)

قال (٢) : (وقع في هذه الرواية : " ذو الطفيتين " بالواو وهو مرفوع ، والقياس أن يكون هو والأبتى منصوبين ، لأنه استثناء من موجب ، أو من منفي ، ولكن المقدر في المعنى منصوب ، لأن التقدير : لا تقتلوا جنان البيوت إلا الأبتى ...) ثم بدأ بتوجيه رواية الرفع فحكم عليها بالشذوذ ، وقدر له ما يرفعه ، أي : لكن يقتل ذو الطفيتين والأبتى .

ومنها : في الحديث : (٤٢٦) عن أم جندب الأزديّة (٣) - رضي الله عنها - قالت (٤) : (فقلت : يا رسول الله إن ابني هذا ذاهب العقل فادع له ، قال : انتني بماء) .

قال (٥) : (وقع في هذه الرواية (انتني) بغير ياء بعد التاء ، والوجه إثباتها لأنه أمر للمرأة ، وإنما تحذف في الخطاب المذكر ، وقد يتكلف تصحيح هذا بأن تجري المرأة مجرى إنسان أو مخاطب كما قال الشاعر (٦) :

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر

تركنتي في الحي ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

أراد إنسانا ذا غربة وكان القياس : ذات غربة)

هذا جل ما ذكره أبو البقاء عن القياس وهو كما ترى مسائل أو روايات مخالفة لما ينبغي أن يكون عليه القياس المطرد ، فهو قد ذكر القياس في هذه المواضع لبيان أنها غير موافقة للقياس حقيقة ، بل القياس جار على عكس ذلك .

(١) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٦ / ٢٠ ، وفيه : ذا الطفيتين ، و انظر صحيح مسلم ٧ / ٣٨ ، الأبتى : قصير الذنب وجنان البيوت : الحيات ، جمع جان ، وهي الحبة الصغيرة . وذو الطفيتين : هما الخطان الأبيضان على ظهر الحية .

(٢) العكبري / إعراب الحديث ١٩٢ /

(٣) أم جندب الأزديّة : هي أم سليم بن عمرو بن الأحوص ، بايعت رسول الله و روت عنه / انظر الطبقات الكبرى ٨ / ١١٤

(٤) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٦ / ٣٧٩

(٥) العكبري / إعراب الحديث ٢٠٤ /

(٦) البيت في اللسان (ع م ر) من غير نسبة . وفي بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية لم ينسبها ٢٦/٣

العلة النحوية: (*)

العلة في اللغة ^(١): هي السبب .

وهي في الاصطلاح ^(٢): الباعث الذي يحمل العالم النحوي على إصدار الحكم في المسألة النحوية ، وذلك بأعطاء المقيس حكم المقيس عليه ، وقد اشترطوا فيها أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه . ويمكننا القول هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في بنائها وإعرابها ، وتعتبر العلة الركن الرابع والأخير من أركان القياس .

ويعد الخليل (١٧٠ هـ) أول من بسط القول في العلل، وقد سئل عن العلل التي يعتل بها: أهى عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: (إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما بالمعلول فليأت به) ^(٣).

ثم جاء سيبويه (١٨٠ هـ) تلميذ الخليل، وتوسع في العلة، وأورد في (الكتاب) عللاً منثورة أخذ أكثرها عن شيخه الخليل. ^(٤)

ويلحظ على تعليل الخليل وسيبويه أنه تعليل تعليمي هدفه تثبيت الأحكام والشرح والتفسير، ولا يتجاوزون ذلك إلى العلل الجدلية التي يكتنفها التعقيد والغموض.

وقد سار على نهجهما أبو بكر بن السراج (٣١٦ هـ) في كتابه (الأصول) فاهتم بالعلل الأول، قال في مقدمة كتابه: (واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز) ^(٥).

(*) أدرجت العلة بعد القياس لأن العلماء اعتبروها الركن الرابع من أركان القياس، ولأنها ظهرت واضحة عند العكبري

(١) عزيزة قوال / المعجم المفصل في النحو العربي / ٢ / ٦٧٨

(٢) المصدر نفسه

(٣) الزجاجي / الإيضاح / ٦٦

(٤) خديجة الحديثي / دراسات في كتاب سيبويه / ٢٠٨ - ٢١١

(٥) أبو بكر بن سراج / الأصول / تحقيق عبد الحسين الفتلي / ١ / ٣٥ ، ٣٦

واستفحل أمر ظاهرة التعليل في القرن الثالث وما بعده ، ومما ساعد على ذلك ، امتزاج علم النحو بالمنطق آنذاك ،
امتزاجا اعتبره السيرافي من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة ، ويتبين ذلك واضحا عند الرمانى الذي دأب على مزج
النحو بالمنطق حتى قال فيه نده ومعاصره أبو علي الفارسي _ وهو من كبار النحويين في القرن الرابع ^(١) : (إن كان
النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء) .

وإذا انتقلنا إلى أبي الفتح عثمان بن جني - ٣٩٢ هـ - فنجده يطيل الحديث عن علل النحويين في

كتابه (الخصائص) ، ويذكر أمثلة كثيرة للعلل ، وشيئا من قصص العرب في ذلك ، وتحدث عن تعارض العلل ، وعللة العلة ،
وقد أفاد من السابقين كابن السراج ، وأورد شيئا من مسائلهم ، ورد على بعضها ، كما رد على من اعتقد فساد علل
النحويين ، ووصفه بالضعف عن إحكام العلة ^(٢) .

وكان ابن جني يرى أن التعليل النحوي أشبه ما يكون بتعليل المتكلمين ، يقول في الخصائص ^(٣) : " اعلم أن علل
النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين ، وذلك أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون على الحس ،
ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع
الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا ، بخلاف النحو ، فإنه كله أو غالبه مما تدرك علتة
وتظهر حكمتة .. " .

وفرق بينهما بقوله : " فجميع علل النحو إذا مواطئة للطبع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق " ^(٤) .
وهو أيضا يقر بأن العلل النحوية لا تبلغ قدر علل المتكلمين البتة وفي هذا يقول ^(٥) : " واعلم أنا - مع ما شرحناه
وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعي أنها تبلغ قدر علل
المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين . "

(١) خديجة الحديثي / دراسات في كتاب سيبويه / ١٨٥

(٢) انظر : ابن جني / الخصائص ١ / ٤٨ - ٢٥١

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٨ ، و انظر دراسات في كتاب سيبويه / خديجة الحديثي / ١٨١ - ١٨٢

(٤) المصدر السابق ١ / ٤٨

(٥) المصدر السابق ١ / ٥٠

وفي القرن الرابع أفردت العلة بمؤلفات مستقلة، أهمها:

علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (٣٢٥ هـ) ، توسع فيه، وتجاوز العلل الأول إلى العلل الثواني والثالث، وقد يحشد للحكم النحوي الواحد ما بين ثلاث علل وسبع، وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو يزيد، ويكون عنده أحياناً توليد للعلل داخل الحكم الواحد فتصل إلى ست عشرة علة أو تزيد، وإمعاناً في التفصيل والاسترسال لم يكتف بتعليل ما هو موجود بل علل ما استعملوه، وما تجنبوه^(١).

أما كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧ هـ) سار على نهج الوراق في التوسع، وجمع ما استطاع من علل السابقين التعليمية منها والقياسية والجدلية^(٢).

وقد ذكر الزجاجي في مقدمته أنه أنشأه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسرارته، وكشف المستغل من لطائفه وغوامضه دون الأصول، وأنه لم يذكر من العلل إلا الأجود والأسدّ، وأهمل العلل التي تكلم عليها العلماء^(٣).

أما نحويو الأندلس فنجد لهم اهتماماً بالعلة، ولعل أشهر من وقف عندها منهم: ابن مضاء (٥٩٢ هـ) ، وأبو حيان (٧٤٥ هـ) ، وموقفهما من العلة متقارب، فابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث (القياسية والجدلية) وقال بوجوب سقوطها من النحو، لأنها لا تزيد في العلم، والجهل بها لا يضر^(٤).

(١) الوراق / علل النحو / ٨٥

(٢) الزجاجي / الإيضاح / انظر ٣٨، ٣٩

(٣) انظر الإيضاح / الزجاجي / ٦٦

(٤) انظر: الرد على النحاة / لأبي مضاء القرطبي / ١٣٠ - ١٣١ ، انظر: منهج السالك / لأبي حيان الأندلسي / ٢٢٩ - ٢٣٠ ،

انظر: دراسات في كتاب سيبويه / خديجة الحديثي / ١٨٢

ولعل تأثر ابن مضاء بمذهبه الفقهي الظاهري ورغبته في التخفيف عن المتعلمين، وتخليص النحو من التعقيد هو الذي دفعة إلى ذلك، إلا أنه مضطر للقول بالعلل الأول وبعض العلل الثواني، وهو ما سماه (المقطوع به). وقد رد الإمام ابن خروف على ابن مضاء وقوفه ضد العلة ونحوها مما قال به النحاة المتقدمين عليه، وألف في ذلك كتاباً أسماه: كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو^(١).
أما أبو حيان فقد مال إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثالث، لأن علم اللغة والنحو ليس بحاجة إلى التعليل، يقول^(٢): (وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه على التعليل كما يحتاج في علم اللغة إلى التعليل...).

أما المحدثون فنجد منهم من يدعو إلى إلغاء العلل الجدلية، ومن هؤلاء شوقي ضيف، يقول في مقدمة إيضاح الزجاجي^(٣): (وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن تسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي).

(١) خديجة الحديثي / دراسات في كتاب سيبويه / ١٨٥

(٢) المصدر السابق

(٣) الإيضاح/ الزجاجي / تحقيق شوقي ضيف / المقدمة

أقسام العلل النحوية :

ذكر لها الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النحوية) ^(١) ثلاثة أنواع، هي:

أولاً: **العلل التعليمية**: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب .

ثانياً: **العلل القياسية** : وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء ، وتسمى أيضاً بعللة العلة ، وهي ما يسميها

الدينوري ^(٢) بالعللة الحكمية ، وكأنها علل تظهر حكمة العرب ، عن طريق كشف صحة أغراضهم.

ويرى ابن جني ^(٣) أن تسمية هذا النوع من العلل بعللة العلة ضرب من التجوز في اللفظ فأما الحقيقة — كما يقول — فإنه

شرح وتفسير وتتميم للعللة.

ثالثاً: **العلل الجدلية النظرية**: وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب ، وتسمى أيضاً بعللة علة العلة.

مثال : في قولنا "ظهر الحق" نقول لماذا ارتفع "الحق" ؟ الجواب : لأنه فاعل (علة أولى أى : تعليمية) ولماذا ارتفع

الفاعل ؟ للإسناد (علة ثانية أي : قياسية) ولماذا صار ما أسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ لأن صاحب الحدث أقوى الأسماء

والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى (علة ثالثة أي : جدلية).

وقد أنكر ابن مضاء على النحاة اعتلالهم بالعلل الثواني والثالث ودعى إلى حذفها من النحو العربي لأنه يرى أن فيها

تعقيدا للنحو ولا يرى لها قيمة إلا أنها تفيدنا في بعض المواضع أن العرب أمة حكيمة ^(٤) .

(١) أبو القاسم الزجاجي / الإيضاح / ١ / ٦٤

(٢) عزيزة قوال / المعجم المفصل النحو / ٢ / ٦٨٣

(٣) ابن جني / الخصائص / ١ / ٢٠٠ باب العلة و علة العلة

(٤) ابن مضاء / الرد على النحاة / ١٢٧

وعند النظر في تقسيم العلل نجد اختلافا كبيرا في ذلك ، ومرد هذا الاختلاف إلى الاعتبار الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل ، فالزجاجي اعتبر بأسلوب العلل في تقسيمه السابق ، بينما نجد ابن جني يعقد بابا في الخصائص^(١) يفرق فيه بين نوعين من العلل :

النوع الأول فهو : العلل الموجبة : وهي التي تبنى على الإيجاب كأن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ، فعمل هذه ، الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها.

أما النوع الثاني فهو : العلل المجوزة : وهي التي تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزا لا واجبا ، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فأنت مخير بين جعلها صفة أو حالا فنقول : مررت بزيد رجل صالح أو رجلاً صالحاً. وهذا التقسيم عنده باعتبار الحكم في العلة.

وإذا انتقلنا إلى السيوطي في الاقتراح^(٢) نجده يذكر تقسيمين آخرين للعلل :

الأول باعتبار الشيوع وذكر تحته قسمين :

العلل المطردة : وهي التي تقاس على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا منها : علة سماع وعلة تشبيه وعلة تأكيد ، وهي العلة التعليمية.

والعلل الحكمية : وهي التي تظهر حكمة العرب ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهي العلل الثواني.

والثاني : باعتبار طبيعة العلل ، وتحتة ثلاثة أقسام : العلة البسيطة : وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد ، كالجوار والمشابهة.

والعلة المركبة : وهي التي تفيد أكثر من علة في تعليل قياس ما ، ويكون الحكم فيها بمجموع الأمرين ، كالمنع من الصرف لعلتين.

والعلة القاصرة : وهي التي يقتصر التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها ، كـ " عسى الغوير أبؤسا " حيث جرت عسى مجرى صار ، ولم تعرف في غير هذا الموضع ، وقد أنكر ابن جني هذه العلة وبين فسادها — فيما يراه — وعقد بابا لذلك في الخصائص^(٣).

(١) ابن جني / الخصائص / ١ / ١٩٢ باب ذكر الفرق بين العلة المجوزة .

(٢) انظر السيوطي / ٥٦ ، ٧٩ ، ٨٤

(٣) ابن جني / الخصائص / ١ / ١٩٦ باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح .

وبين ابن جني في كتاب (الخصائص) أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفهمين. وعلل ما ذكره بقوله^(١): "وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بنقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه".

وفرق بينهما بقوله^(٢): "فجميع علل النحو إذا مواطئة للطبع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق ". وهو أيضا يقر بأن العلل النحوية لا تبلغ قدر علل المتكلمين البتة وفي هذا يقول^(٣): "واعلم أنا — مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإحاقها بعلل الكلام — لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين " .

وبهذا يمكن أن تعتبر ظاهرة التعليل من أهم مظاهر التطور ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، حيث استحوذت على عقلية النحويين ، واستنفذت الكثير من طاقاتهم ، وتغلغت في المسائل النحوية كلية كانت أم جزئية ، وصارت تلقائيا النمط المميز والطابع العام لثقافة العصر واتجاهه وإنتاجه . وبذلك حمل قواعد النحو من العلل أكثر مما تحمل ، وأسرفوا في طلبها كثيرا فتجاوزوا بها الحد الذي كان ينبغي أن تقف عنده ، فخرجت بها عن البساطة والعفوية اللتين عرفت بهما في بداية القول فيها . ويرجع حسن عون^(٤) ذلك لسببين :

أولهما : يأس العلماء بعد سيبويه من الوصول إلى جديد في موضوع النحو .

والثاني : اتساع نطاق الدراسة المنطقية والمباحث الفلسفية ، ومحاولة المثقفين أن يظهروا بمظهر العارفين بالفلسفة الإغريقية ، وتطبيق حدودها وقوانينها على معارفهم ، كل في ميدان تخصصه .

وأدى هذا الإغراق في التعليل إلى تشعب البحث النحوي وتعدد دراسته تعقدا لا فائدة فيه لمن يتعلم اللغة العربية حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية أو صرفية ، وهكذا أخلت الدراسة التعليلية في النحو محل الدراسة الموضوعية الوصفية ، وغزت الاصطلاحات المنطقية والفلسفية ميدان النحو وتحولت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريدية حتى كادت المادة اللغوية والنحوية تخنفي في غمره هذه التعليلات والمناقشات والخلافات والتجريدات .

(١) ابن جني / الخصائص / ١ / ١٠٠ / باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية

(٢) المصدر السابق نفسه / ١٠٢

(٣) المصدر السابق نفسه / ١٣٠

(٤) كمال جبري / مقدمة تحقيق المفضل / ١٣٠

العلة عند العكبري في كتاب التبيان:

سأكتفي في هذا الفصل بتبيين موقع العلة عند أبي البقاء ، حيث إنه كان من السباقين في هذا الميدان و كتبه خير شاهد على ذلك وأخص بالذكر كتابه (الباب في ظل البناء و الإعراب)^(١) وغير ذلك في الكتب التي تشهد له بأنه ذو قدم راسخ في ذلك .

و أما طبيعة العلة عند أبي البقاء في كتاب (التبيان) فليس طابعا فلسفيا بحثا ، وإنما هو يكثر التعليل في كل مكان و لكن لا يخرج عن أنواع التعليل الثلاثة المشهورة ، العلل الأوائل و الثانوي و الثالث .

و أذكر أمثلة لتعليلاته حتى يتبين لنا منهجه وسعة أفقه في التعليل : و نقسم العلل إلى علل المفردات: فهناك علة الأفراد وعلة الجمع ، وعلة التذكير و علة التأنيث ، و علة الإعراب^(٢) و علة البناء ، و علة الذكر و علة الحذف، وعلة العمل و علة المنع ، و غير ذلك مما سنورده ، سيتبين للقارئ أن أبا البقاء لا يميل إلى الفلسفة و إنما ينطق على سجيته أهل اللغة أنفسهم ببيان ووضوح.

علة الأفراد :

في قوله تعالى^(٣) : (كُلُّنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا.....) قال^(٤) : ("كلتا": مبتدأ ، "وآتت": خبره ، و أفرد الضمير حملا على لفظ كلتا) .

وفي قوله تعالى^(٥) : (وَدَخَلَ جَنَّتُهُ.....) قال^(٦) : (إنما أفرد و لم يقل جنتيه . لأنهما جميعا ملكه ، فصار كالشيء الواحد) .

وفي قوله تعالى^(٧) : (قُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى) قال^(٨) : (أفرد بعد التنثية لتوافق رؤوس الآي ، مع أن المعنى صحيح ، لأن آدم عليه السلام هو المكتسب ، وكان أكثر بكاء على الخطيئة منها) . فعلة إفراد الفعل ، هو التوافق و صحة المعنى ، ثم ذكر لصحة المعنى علتين أخريين ، كون آدم هو المكتسب ، و كونه أكثر بكاء من حواء ، فتكون الثالثة و الرابعة علة العلة في الحقيقة .

(١) انظر العكبري / الباب في ظل البناء و الإعراب / ١٢٣

(٢) انظر الصفحات ٩٠ - ٩٥

(٣) سورة الكهف / ٣٣

(٤) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٤٦

(٥) سورة الكهف / ٣٥

(٦) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٤٧

(٧) سورة طه / ١١٧

(٨) العكبري/التبيان/٢/٨٧٦

- في قوله تعالى (١): (الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ)

قال (٢): (آية : مفعول ثاني وفي الأفراد وجهان : أحدهما أن مريم و ابنها -عليهما السلام -جميعا آية واحدة ، لأن العجب منهما كمل و الثاني : أن تقديره : و جعلناها آية و ابنها كذلك).

- في قوله تعالى (٣) : (..... إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

قال (٤) : (إنا رسول في إفراده أوجه : أحدهما ،هو مصدر كالرسالة ، أي ذو رسول .أو إنا رسالة على المبالغة .والثاني ،أنه اكتفى بأحدهما، إذ كانا على أمر واحد . والثالث ، أن موسى -عليه السلام - كان هو الأصل و هارون تبعه له ، فذكر الأصل).

علة التنثية :

- في قوله تعالى (٥) : (...فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَيْنِ فَلَهُمَا التَّلْثَانُ مِمَّا تَرَكَ.....)

علة قال (٦) : (فان قيل : من شرط الخبر أن يفيد مالا يفيد المبتدأ ، والألف قد دلت على الاثنتين . قيل : الفائدة في قوله : اثنتين - بيان أن الميراث - و هو الثلثان ها هنا- مستحق بالعدد مجردا عن الصغر والكبر وغيرهما ، فلهذا كان مفيدا)

علة الجمع :

- في قوله تعالى (٧) : (وَلِئْلِ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ.....) قال (٨) :

(و الذين كفروا : مبتدأ (أولياؤهم) مبتدأ ثان ، (الطاغوت) خبر الثاني والثاني و خبره خبر الأول .وقد قرئ الطواغيت على الجمع ، وإنما جمع و هو مصدر لأنه صار اسما لما يعبد من دون الله) . فالمصدر لا يجمع ولا يثنى لكن لما صار اسما خرج عن المصدرية إلى معنى هو : الاسم ، و الاسم يثنى و يجمع .

- في قوله تعالى (٩) : (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)

قال (١٠) : (أرجعون : فيه - في جمعه - ثلاثة أوجه : أحدهما - أنه جمع على التعظيم ، كما قال تعالى (١١) :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) . و كقوله تعالى (١٢) : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا) . و الثاني - أنه أراد يا

ملائكة ربي أرجعون و الثالث - أنه دل بلفظ الجمع على تكرير القول ، فكأنه قال : أرجعني)

(١) سورة الأنبياء / ٩١

(٢) العكبري / التبيان / ٢ / ٩٢٦

(٣) سورة الشعراء / ١٦

(٤) العكبري / التبيان / ٢ / ٩٩٤

(٥) سورة النساء / ١٧٦

(٦) العكبري / التبيان / ١ / ٤١٤ ، و للمزيد ينظر في علل النحو / ١٢٠ - ١٢٩

(٧) سورة البقرة / ٢٥٧

(٨) العكبري / التبيان / ١ / ٢٠٦

(٩) سورة المؤمنون / ٩٩

(١٠) العكبري / التبيان / ٢ / ٩٦٠

(١١) سورة الحجر / ٩

(١٢) سورة فاطر / ٢٧

- في قوله تعالى^(١) : (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) .
قال^(٢) : (خاضعين : إنما جمع المذكر لأربعة أوجه : أحدهما - أن المراد بالأعناق عظامؤهم .
والثاني - أنه أراد أصحاب أعناقهم . و الثالث - أنه جمع عنق من الناس ، و هم الجماعة ، وليس المراد الرقاب . و الرابع - أنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر و كانت متصلة بهم في الخلقة أجرى عليهم حكمهم) . ولا مانع من اجتماع هذه فإن اجتماعها تقوي بعضها بعضا .
- في قوله تعالى^(٣) : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا.....) .
قال^(٤) : (قلوبكما: إنما جمع ، وهما اثنتان ، لأن لكل إنسان قلبا و ما ليس في الإنسان منه إلا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع ، و جاز أن يجعل بلفظ التثنية . وقيل : وجهه أن التثنية جمع) . فعلة الجمع -ها هنا- أحد الأمرين : أما الأول وهو : أن الأعضاء المنفردة في الإنسان كالأنف و الرأس و القلب يجمع اثنان منهما ، أو أن التثنية جمع على قول بعضهم .

علة عمل الجمع :

- في قوله تعالى^(٥) : (خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ.....) .

قال^(٦) : (.... أبصارهم :مرفوع ب(خشعا) و جاز أن يعمل الجمع لأنه مكسر) .

علة التذكير :

- في قوله تعالى^(٧) : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ....) .

قال^(٨) : (ثم عرضهم : يعني أصحاب الأسماء ، فلذلك ذكر - الضمير) .

- في قوله تعالى^(٩) : (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ... وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ) .

قال^(١٠) : (و له أخ أو أخت : أن قيل : قد تقدم ذكر الرجل و المرأة فلم أفرد الضمير و وذكره

فقيل : أما إفراده فلأن (أو) لأحد الشئيين ، و قد قال : أو امرأة ، فأفرد الضمير لذلك . وأما تذكيره ففيه ثلاثة

أوجه : أحدهما - يرجع إلى الرجل لأنه مذكر مبدوء به . و الثاني - أنه يرجع إلى أحدهما و لفظ أحد مذكر .

و الثالث - أنه راجع إلى الميت أو الموروث ، لتقدم ما يدل عليه)

- في قوله تعالى^(١١) : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ.....) قال^(١٢) : (بازغة: هو حال من

الشمس ، و إنما قال للشمس (هذا) على التذكير ، لأنه أراد هذا الكوكب أو الطالع ، أو الشخص أو الضوء

أو الشيء ، أو لأن التأنيث غير حقيقي) .

- (١) سورة الشعراء / ٤
(٢) العنكبوري / التبيان / ٢ / ٩٩٣
(٣) سورة التحريم / ٤
(٤) العنكبوري / التبيان / ٢ / ١٢٢٩
(٥) سورة القمر / ٧
(٦) العنكبوري / التبيان / ٢ / ١١٩٢ ، و للمزيد انظر البحر المحيط ٨ / ١٧٤ قال أبو حيان : و من قرأ خشعا جمع تكسير ، و لأن الجمع موافق لما بعد و هو أبصارهم ، و موافق لما للغير الذي هو صاحب الحال في يخرجون و هو نظير قولهم : مررت برجال كرام أبأؤهم .
(٧) سورة البقرة / ٣١
(٨) العنكبوري / التبيان / ١ / ٤٨
(٩) سورة النساء / ١٢
(١٠) العنكبوري / التبيان / ١ / ٣٣٦
(١١) سورة الأنعام / ٧٨
(١٢) العنكبوري / التبيان / ١ / ٧٨

- في قوله تعالى ^(١): (يَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا.....)
قال ^(٢): (مدرارا : حال من السماء ولم يؤنثه لوجهين : أحدهما - أن السماء السحاب فذكر مدرارا على المعنى. والثاني : أن مفعالا للمبالغة ، وذلك يستوي فيه المؤنث و المذكر مثل : فَعُول كصبور ، و فَعِيل كبخيل)

- في قوله تعالى ^(٣): (وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا..).
قال ^(٤): (..... وقيل التقدير : و تتخذون من ثمرات النخيل سكرًا . و أعاد (من) لما قدم و آخر . و ذكر الضمير لأنه عاد على (شيء) المحذوف أو على معنى الثمرات ، و هو الثمر ، أو على النخل ، أي من ثمرات النخيل أو على البعض ، أو على المذكور كما تقدم في بطونه).

علة التأنيث :

- في قوله تعالى ^(٥) : (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقِعٌ لَوُثُهَا.....).
قال ^(٦): (..... وقيل : (فاقع) صفه للبقرة ولونها مبتدأ ، وتسر خبره وأنت اللون لوجهين : أحدهما - أن اللون صفرة هاهنا فحمل على المعنى والثاني - أن اللون مضاف إلى المؤنث فأنت كما قال : (ذهب بعض أصابعه) ، و (تلتقطه بعض السيارة)).

- وفي قوله تعالى ^(٧): (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ.....). قال ^(٨): (الجمهور على إثبات تاء التأنيث ، لأن الملائكة جماعة) ثم أنكر على من كره التأنيث ، في هذه بأن الإجماع على إثبات التاء في قوله تعالى ^(٩): (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ).

- في قوله تعالى ^(١٠) : (..... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....).
قال ^(١١): "الضمير المؤنث يعود على الأموال ، أو على الكنز المدلول عليها بالفعل ، أو على الذهب والفضة ، لأنهما جنسان . ولهما أنواع ، فعاد الضمير على المعنى أو على الفضة لأنها أقرب".

-
- (١) سورة هود / ٥٢
(٢) العكبري / التبيان / ٢ / ٧٠٣
(٣) سورة النحل / ٦٧
(٤) العكبري / التبيان / ١ / ٨٥١
(٥) سورة البقرة / ٦٩
(٦) العكبري / التبيان / ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧
(٧) سورة آل عمران / ٣٩
(٨) العكبري / التبيان / ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧
(٩) سورة آل عمران / ٤٢
(١٠) سورة التوبة / ٣٤
(١١) العكبري / التبيان / ٢ / ٦٩١

علة عدم الوقف :

- في قوله تعالى ^(١): (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) .
قال ^(٢): (..... وليس في هذه الآية وقف تام ، لأن اسم إن التي في أولها خاتمتها) .

علة الوصفية :

- في قوله تعالى ^(٣): (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) .
قال ^(٤): (..... و الثالث - انه صفة للذين . فان قلت : الذين معرفة وغير لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له و ففيه جوابان : أحدهما - أن غير إذا وقعت بين متضادين و كانا معرفتين ، فعرفت بالإضافة .
كقولك عجبت من الحركة غير السكون و كذلك الأمر هنا ، لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان .
و الجواب الثاني - أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم ، و غير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة ، فكل واحد منهما فيه إيهام من وجه واختصاص من وجه) .

علة التحديد :

- في قوله تعالى ^(٥): (..... وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.....) .
قال ^(٦): (إلى الكعبين مثل: إلى المرافق : وفيه دليل على وجوب غسل الرجلين ، لأن المسموح ليس بمحدود ،
والتحديد في المغسول الذي أريد بعضه وهو قوله تعالى : (و أيديكم إلى المرافق) و لم يحدد الوجه لأنه المراد
جميعه) .

علة وضع الماضي موضع المستقبل و بالعكس :

- في قوله تعالى ^(٧): (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ....) قال ^(٨): (ولو : يليها الماضي ، ولكن وضع
لفظ المستقبل موضعه ، إما على حكاية الحال ، وإما لأن خبر الله تعالى صدق ، فما لم يقع من خبره في حكم ما وقع)
- في قوله تعالى ^(٩): (.....وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا..) .
قال ^(١٠): (.....لمن ألقى : من بمعنى الذي أو نكره موصوفة ، و ألقى بمعنى يلقي ، لأن النهي لا يصح
إلا في المستقبل و الذي نزلت فيه الآية قال لمن ألقى إليه السلام لست مؤمناً و قتلته) .

(١) سورة البقرة / ١٦٤

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ١٣٤

(٣) سورة الفاتحة / ٧

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ١٠

(٥) سورة المائدة / ٦

(٦) العكبري / التبيان / ١ / ٤٢٤

(٧) سورة البقرة / ١٦٥

(٨) العكبري / التبيان / ١ / ١٣٦

(٩) سورة النساء / ٩٤

(١٠) العكبري / التبيان / ١ / ٣٨٢

علة وقوع "إِذَا" موقع "إِذَا" :

- في قوله تعالى ^(١) : (.....وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ.....) .
قال ^(٢) : (.....وَأما إذا : فظرف وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل ، ووضعها أن تدل على الماضي ، إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي أو على حكاية الحال إذ ، كما يحكى بالفعل .
وقيل : أنه وضع (إذ) موضع (إذا) كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما . وقيل أن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا فجعل المستقبل منه كالماضي ، إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه ، وهذا يتكرر في القرآن الكريم كثيرا ، كقوله تعالى ^(٣) (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ) ^(٤) (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُوا عَلَى رَبِّهِمْ) ^(٥) ، (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) (إِذْ يَرُونَ) : ظرف ليرى الأولى) .

علة حرفية الكاف :

في قوله تعالى ^(٦) : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ.....)
قال ^(٧) : (.....قل أريتكم : فأما التاء فضمير الفاعل ، فإذا اتصلت بها الكاف التي للخطاب كانت بلفظ واحد في التنثية و الجمع و التأنيث . و تختلف هذه المعاني على الكاف ، فتقول في الواحد أريتكم .
و منه قوله تعالى ^(٨) : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) و في التنثية : أريتكما . وفي الجمع المذكر : أريتكم .
وفي المؤنث : أريتكن ، و التاء في جميع ذلك مفتوحة ، و الكاف حرف للخطاب ، وليست اسما . و الدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة وهو باطل ، إذ لا جار هنا . أو مرفوعة ، وهو باطل أيضا لأمرين :
أحدهما - أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع .
والثاني - أنه لا رافع ، إذ ليست فاعلا ، لأن التاء فاعل و لا يكون لفعل واحد فاعلان . وأما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : أريت زيدا ما فعل ، فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا . و الثاني - أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، و ليس المعنى على ذلك : إذ ليس الغرض أريتك نفسك ، بل أريتك غيرك ، و لذلك قلت : أريتك زيدا ، و زيد غير المخاطب و لا هو بدل منه .
و الثالث - أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول لظهرت علامة التنثية و الجمع و التأنيث في التاء ، فكنت تقول : أريتكما ، وأريتكم ، وأريتكن). ثم بدأ يرد على الفراء القائل : إن الكاف اسم مضمير منصوب في معنى المرفوع.

(١) سورة البقرة / ١٦٥

(٢) العبري / التبيان / ١ / ١٣٦

(٣) سورة الأنعام / ٢٧

(٤) سورة الأنعام / ٣٠

(٥) سورة غافر / ٧١

(٦) سورة الأنعام / ٤٠

(٧) العبري / التبيان / ١ / ٤٩٥

(٨) سورة الإسراء / ٦٩

رابعاً : استصحاب الحال:

والاستصحاب في اللغة^(١) : استفعال من الصحبة ، يقال: استصحب الشيء: لازمه ، ويقال استصحبه الشيء: سأله أن يجعله في صحبته.

وأما النحويون فيقصدون به^(٢) :

(إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل من الأصل) .

قال ابن جني في باب^(٣) : (إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول .

قال السيوطي في الاقتراح^(٤) : (والمسائل التي استدلت فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى

كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل

عليها من الاشتقاق ونحوه ، والأصل في الأسماء الصرف والتذكير وقبوله الإضافة والإسناد) .

وقد استدلت به النحويون عند ما لم يجدوا دليلاً راجحاً من سماع أو قياس أو أجماع ، ولا يعد دليلاً قوياً ، لأنه مختلف فيه فهو ليس دليلاً عند المتكلمين وبعض الفقهاء وهم الحنفية .

وقد استشهد به النحويون قديماً وأقدم ما وصلنا منه ما في كتاب سيبويه إذ احتج به في مسائل.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف ، أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب .

وقد أجمع البصريون — مثلاً — على : أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هنا ، فبقي في ما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال . وأجمعوا أيضاً على عدم تركيب " كم " بأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل ، لعدوله عن الأصل . والمسائل التي استدلت بها النحويون بالأصل كثيرة .

ومنه أيضاً ما جاء في باب " الاسم المبني " : " وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل ، وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد ، ويتضمن معناه نحو : أين وأمس ، أو شبهه كالمبهات ، ... " .

وقد نص النحويون على أن الأصل في البناء : السكون ، إلا لموجب تحريك ، قال العكبري^(٥) : " والبناء في اللغة : ترتيب شيء على شيء ، أو وضع شيء مقصوداً به الثبوت والدوام ، ومنه سمي كل مرتفع ثابت بناء كالسماء ، وبهذا المعنى استعمله النحويون " .

(١) عزيزة قوال / المعجم المفصل في النحو / ٦٧

(٢) السيوطي / الاقتراح / ٧٢

(٣) ابن جني / ٤٣٢/٣

(٤) السيوطي / الاقتراح / ٦٣

(٥) كمال جبري / مقدمة تحقيق المفصل / ١٣٥

استصحاب الحال بين مذهبي الكوفة والبصرة :

كان للتباين المنهجي في الدرس اللغوي بين الكوفيين والبصريين أثره الواضح في الكثير من الخلافات في

مسائل النحو التي وقف عليها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، إذ كان لكل مذهب خصائصه :

فالبصريون كما نعلم تشددوا في الاطراد في القواعد تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل

أو كثير ، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه ، وأما من حيث الإستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون

منها قواعدهم ، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها

الصافية التي لم تفسدها الحضارة ^(١) .

أما المذهب الكوفي فكان أكثر مرونة في التعامل مع اللغة وأهم ما يميزه اتساعه في رواية الأشعار وعبارات

اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضرهم ^(٢) .

وهذا لا يعني أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة فقد كانوا يكثر من الرحلة إليها .

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية ، بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية

لهذا وبسبب كثرة التأويلات التي كان الكوفيون يعمدون إليها في مخالفتهم للبصريين ، وبعد استقراء بعض

النماذج على مسائل الخلاف بين المذهبين نرى ^(٣) أن البصريين هم أكثر عملا بمنهج استصحاب الأصل ، لأنهم

أقل جراءة في اقتحام الحدود اللغوية والتوسع في تأويل الشواهد ، بل كانوا لا يتخرجون من رد أي قول لا يقفون

فيه على علة تقنعهم ولا يتكلفون في تأويله بعكس أصحاب المذهب الكوفي ، وبذلك أحكموا قواعد النحو

وضبطوها ضبطا دقيقا بحيث أصبحت علما واضح المعالم بين الحدود والفصول ، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ

عن قواعدهم ومقاييسهم بسبب طبيعي ، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على

الجزئيات المختلفة المتدرجة فيها . ولم يقفوا عند حد الرفض أحيانا ، إذ وصفوا بعض ما شذ عن قواعدهم مما

جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن .

(١) شوقي ضيف / المدارس النحوية / ١٨

(٢) المصدر السابق / ١٥٩

(٣) رأي الباحثة

وفي الوقت نفسه الذي كان البصريون يسعون إلى تحقيق الاقتصاد في الدرس النحوي، وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل علي نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد ، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها علي ألسنة الفصحاء ، أدت كثرة الشواذ لديهم إلى قلة استصحاب حال الأصل ، فتحديد الأصل لديهم مضطرب ، لأن أخذهم بالشاذ والقليل منعهم من تحقيق ذلك الاقتصاد في القواعد الذي يحدثنا عنه عند المذهب البصري أي لم يجمعوا الجزئيات في كليات وأصول معينة يسهل الإحاطة بها .

وهذه بعض النماذج من كتاب الإنصاف تدل على ما قلناه من ميل المذهب البصري إلى الأخذ بالاستصحاب :

هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم : ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طلحة وطلحون ، واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طلح.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ^(١) فالبصريون يستصحبون حال الأصل وهو عدم الجمع بين علامتين متضادتين في اسم واحد .

المسألة الثانية : في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك " أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك " أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " حل أمامك زيد ، وحل في الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ^(٢) . فهم كما نلاحظ يستصحبون حال الأصل في احتجاجهم .

(١) أبو البركات الأنباري / الإنصاف في مسائل الخلاف / ٤٠

(٢) المصدر السابق / ١٥٩

استصحاب الحال عند العكبري في التبيان :

كان أبو البقاء من النحويين الذين يعتبرون استصحاب الأصل من الأدلة النحوية المهمة ، ما لم يعارضه سماع أو قياس .

فعندما عرض لإعراب قوله تعالى ^(١): (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)، قال ^(٢) : (والسرائط : بالسین هو الأصل ، لأنه من سرط الشيء إذا بلعه ، وسمي الطريق سراطا لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلع . فمن قرأه بالسین ^(٣) جاء به على الأصل) .

ومنها : عند إعراب قوله تعالى في نهاية الفاتحة (آمين) ، قال ^(٤) : (آمين : اسم للفعل معناها : اللهم استجب ، وهو مبني لوقوعه موقع المبني ، وحرك بالفتح لأجل الياء قبل آخره ، كما فتحت أين ؛ والفتح فيها أقوى ، لأنه قبل الياء كسرة ، فلو كسرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين) .

ومنها : عند ذكر (آمين) أيضا قال ^(٥) : (وفيه لغتان : القصر ، وهو الأصل والمد ، وليس من الأبنية العربية) وقال في فصل هاء الضمير ^(٦) : (الأصل في هذه الهاء الضم ؛ لأنها تضم بعد الفتحة والضممة والسكون ، نحو : إنه ، وله ، وغلامه ، ويسمعه ، ومنه) ثم قال بعد ذلك ^(٧) : (وإنما يجوز كسرها بعد الياء نحو : عليهم وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : به وبداره ، وضمها في الموضعين جائز ؛ لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة) .

وقال في ميم الجمع ^(٨) : (والأصل في ميم الجميع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير) ، ثم قال : (ومن ضم الميم دل بذلك على أن أصلها الضم ، وجعل الضمة دليل الواو المحذوفة وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز ضمها نحو : عليهم الذلة ، لأن أصلها الضم وإنما أسكنت تخفيفا ، فإذا احتيج إلى حركتها كان الضم الذي هو حقها في الأصل أولى ويجوز كسرها إتباعا لما قبلها) .

(١) سورة الفاتحة / ٦

(٢) العكبري / التبيان / ٨ / ١ ، وانظر الدر المصون ٦٤ / ١

(٣) وهي قراءة قنبل عن ابن كثير : الكشف / ١ / ٣٤

(٤) العكبري / التبيان / ١١ / ١ ، وانظر الكشف / ١ / ٧٣ ، وانظر الدر المصون ٧٧ / ١

(٥) المصدر السابق / ١ / ١١ ، وينظر الكشف / ١ / ٧٤

(٦) المصدر نفسه / ١ / ١١ ، وينظر الكشف / ٤ / ١٨٠

(٧) المصدر السابق نفسه

(٨) العكبري / التبيان / ١٣ / ١ ، وانظر الكشف / ١ / ٣٩ - ٤١

استصحاب الحال عند العكبري في إعراب الحديث :

فمن أمثلته : ما ذكره أبو البقاء في إعراب الحديث (١٢١) عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - قال ^(١) : قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (يا أبا ذر ، انظر أرفع رجل في المسجد ... فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لهذا عند الله أخير يوم القيامة) ، قال ^(٢) : (لفظة " أخير " يريد بها " خير " التي للتفضيل ولأنه وصلها بمن كقولك : زيد خير من عمرو ، فيجوز أن يكون السهو من الراوي والصواب خير ، يجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل) . ^(٣)

ومنها : في الحديث (١٣٤) عن أبي سعيد بن المعلى - رضي الله عنه - قال ^(٤) : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (.... ما من الناس أحد أمن علينا ...) ، قال ^(٥) : (أحد : اسم " ما " و " الناس " وصف ل " أحد " في الأصل ، قدم فصار حالا ، وأمن منصوب خبر " ما " ويجوز رفعه على لغة بني تميم) . ^(٦)

ومنها : في الحديث (١٥١) عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال ^(٧) : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (لأننا أعلم بما مع الدجال من الدجال ، معه نهران يجريان فلما أدركنا واحد منكم ...)

قال ^(٨) : (... والإشكال في لاحق النون لفظ الماضي ، لأن حكمها أن تلحق المستقبل ، فإن كانت هذه الرواية محفوظة ^(٩) فوجهها أنه لما أريد بالماضي المستقبل ألحق به نون التوكيد تنبيهاً على أصله ...) فدخل النون يكون بمصاحبة حكم الأصل وهو المستقبل وإلا فلا مجال لنون التوكيد أن تدخل على الفعل الماضي .

(١) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ١٥٧

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ٦٧

(٣) قال السيوطي في كتاب الحاوي : لفظة " خير " لها استعمالان : أحدهما أن يراد بها معنى التفضيل لا الأفضلية ، وضدها الشر ، وهي كلمة باقية على أصلها لم يحذف منها شيء . و الثاني : أن يراد بها معنى الأفضلية وهي التي توصل بمن ، وهذه أصلها " أخير " حذفت همزتها تخفيفاً ويقابلها " شر " التي أصلها " أشر " . الحاوي للفتاوي ٢ / ٤٠٣ .

(٤) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢١١ - ٢١٢

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ٧٣

(٦) ينظر أسرار العربية / ١٤٣ - ١٤٥

(٧) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٣٨٦ ، ٤١٥ و صحيح مسلم ٨ / ١٩٥

(٨) العكبري / إعراب الحديث / ٨١

(٩) تشكك أبو البقاء في الرواية لمخالفتها لقواعد النحو والقياس المألوف ، وإلا فالرواية صحيحة ومخرجة في الصحاح رقم (٧).

ومنها : في الحديث (١٦٦) عن رفاعه بن رافع الزرقى^(١) - رضي الله عنه - قال^(٢) : (جمع رسول الله -

صلى الله عليه وسلم - قريشا فقال : هل فيكم من غيركم ؟ ... قالوا : لا . إلا ابن أختنا وحليفنا ومولانا.)

قال^(٣) : (.... وقولهم في الجواب : إلا ابن أختنا ، وما بعده يجوز فيه الرفع على البدل والنصب على أصل الاستثناء).

ومنها : في الحديث (٢٨٨) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أنه قال^(٤) : (يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف) ، قال^(٥) : (انتصاب "ثلاث" على الحال ، وهو نعت في

الأصل أي : أصنافا ثلاثة " ثم قدم العدد وأضافه فجري مجرى المضاف إليه في انتصابه) .

ومنها : في الحديث (٢٩٠) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما

يرويه عن ربه عز وجل^(٦) : (ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة) ،

قال^(٧) : (يجوز في الجنة " الرفع على البدل من "جزاء" والنصب على الأصل باب الاستثناء

كقوله تعالى^(٨) : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) بالرفع والنصب) . فالنصب هو حكم الأصل : لأن في الكلام استثناء

فإن أبقيت على حكم ذلك الأصل فنصب ، وإلا فترفعه على البدل .

(١) رفاعه بن رافع : هو رفاعه بن رافع الزرقى ، الأنصاري الخزرجي ، يكنى أبا معاذ ، شهد العقبة ، وشهد الجمل مع علي ، وشهد معه صفين / انظر ترجمته الطبقات الكبرى / لابن سعد

(٢) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ٣٤٠

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ٨٩

(٤) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٢ / ٣٥٤

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ١٤٦

(٦) الحديث قدسي : مسند الإمام أحمد ٢ / ٤١٧

(٧) العكبري / إعراب الحديث / ١٤٧

(٨) سورة النساء / ٦٦

خامسا : الاستحسان

والاستحسان من أدلة الحنفية ، وقد رده الشافعي وكتب فيه « إبطال الاستحسان » ولذلك لم يعتبره الأنباري

والسيوطي من أدلة النحو ، لأنهما شافعيان !! ومن تعاريفه عند الحنفية أنه :

« ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس » ^(١) على أساس أن العلة القياسية — وإن كانت ظاهرة — إلا أن

العمل بها قد يقتضي في بعض الأحيان عسرا وحرجا ، فيتركها المجتهد إلى العمل بعلّة خفية ضعيفة « استحسانا »
منه لها ، لأنها توجب اليسر والسهولة على الناس .

وعلى هذا الأساس خص ابن جني هذا الاستحسان بباب في خصائصه ، وعرفه بما يشبه تعريف أصحابه من

الحنفية ، فقال : « جماعة أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف » ^(٢) . ثم
ضرب له أمثلة كثيرة منها :

قولهم : الفتوى ، والبقوى والتقوى ، على أساس أن القياس يقتضي أن تكون بالياء : الفتيا والبقيا . . . ولكنهم

تركوا القياس هنا ، للتفريق بين الاسم والصفة .

ثم رأى أن هذا « التفريق » علة خفية غير مطردة ، لأننا نراهم لا يفرقون بينهما — الاسم والصفة — أحيانا ،

وضرب لذلك أمثلة منها : أنهم يجمعون « حسن » على « حسان » — وهي صفة — كما يجمعون « جبل » على

« جبال » — وهي أسم — ولو كان التفريق بين الاسم والصفة واجبا ، لاطرد في جميع الباب ، كاطراد رفع الفاعل

ونصف المفعول ^(٣) .

« ومن الاستحسان : رجل غديان وعشيان ، وقياسه : غدوان وعشوان ، لأنهما من : غدوت وعشوت . . .

ومثله : دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو . . . ومن ذلك : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، و(صددت فأطولت

الصدود وقلما) . . . » ^(٤) إلى آخر ما ذكر من أمثلة بخروج بعض الكلمات العربية عن قياساتها .

(١) السرخسي / المبسوط / ١٠ / ١٤٥

(٢) ابن جني / الخصائص / ١ / ١٣٣

(٣) المصدر السابق / ١ / ١٢٤

(٤) المصدر السابق / ١٤٣

وهناك ملاحظتان على هذا الاستحسان باعتباره واحدا من أدلة النحو :

١ - أن هذه الأمثلة التي ذكرها ابن جني هنا في باب الاستحسان ، سبق له أن ذكرها في أبواب أخرى تعود للقياس ، وهي بالقياس أشبه منها بالاستحسان ، وذلك لأن خروج مثل « فتوى » و « غديان » و « ديما » و « استحوذ » و « أغيلت » وأمثالها عن أبوابها يعتبر شذوذا ، وعدم اطراد للعلة القياسية في هذه المواضع ، وهنا يأتي النزاع الذي أثاره الأصوليون وتبعهم فيه النحويون أنه : إذا اطردت العلة القياسية في أكثر أمثلة الباب ، ودار الحكم معها حيث تدور ، ولكنه تخلف في بعض الأمثلة ، مع وجود العلة ، فهل يعتبر هذا التخلف « نقضا » للعلة ، بمعنى أنه يكشف أن ما افترضناه علة لم يكن في الواقع علة ، فيبطل القياس ؟ أو أن ذلك يعتبر « تخصيصا » لعموم العلة ، ويبقى القياس جاريا في كل ما اطردت علة ، عدا الأمثلة الشاذة ؟.

وكثير من الأصوليين والنحويين - ومنهم ابن جني - اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقض ، بمعنى أن يبقى القياس عاما جاريا في كل موضع وجدت فيه العلة ، أما الشواذ التي كانت موارد لتخصيص العموم ، فهي صحيحة أيضا - استنادا إلى نصوصها المسموعة - ولكنها تظل مقصورة على موارد لا يقاس عليها قال في باب تخصيص العلة^(١) : « اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة ، وذلك أنها ، وإن تقدمت علل الفقه ، فإنها ، أو أكثرها ، إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا ، وإن كان على غير قياس » .

وقال في باب الاطراد والشذوذ^(٢) : « واعلم أن الشيء إذا اطراد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت (استحوذ) و (استصوب) أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في استقام : (استقوم) ولا في استساغ : (استسوغ) . . . إلى آخر » .

(١) ابن جني / الخصائص ١ / ١٤٤-١٤٥

(٢) المصدر السابق / ١ / ٩٩

وحتى في الباب الذي عقده للاستحسان ، فإنه بعد أن ذكر أمثلة خارجة على أبوابها ، علل ذلك بأنه :

« يخرج ليعلم به أن أصل استقام : استقوم ، وأصل مقامة : مقومة وأصل يحسن : يوحسن ، ولا يقاس هذا ، ولا ما قبله ، لأنه لم تستحكم علته ، وإنما خرج تنبيهها وتصرفا واتساعا » ^(١) .

وعقب على قول الشاعر : « أقائلن أحضروا الشهودا » بقوله : « فالحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذن استحسان ، لاعن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائم يا زيدون ، ولا : أمنطلقن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه ، واحتمال بالشبهة له » ^(٢) .

فإذا تم هذا ، وكانت هذه الأمثلة راجعة إلى القول بتخصيص العلة القياسية ، فهي إذن ليست من باب الاستحسان المصطلح عليه ، لأن الاستحسان شيء ، وتخصيص العلة شيء آخر ^(٣) ، وأصحاب ابن جني من الحنفية — الذين تابعهم في تأصيل الاستحسان في النحو لأنهم أصلوه في الفقه — هؤلاء في الوقت الذي يلتزمون به صحة القول بالاستحسان ، يذهبون إلى فساد القول بتخصيص العلة ^(٤) .

٢ — وفي حالة الفرض بأن القول بالاستحسان قول بتخصيص العلة القياسية — كما يراه بعضهم — وإن كان ذلك خطأ عند أصحاب ابن جني من الأحناف — ^(٥) نعود لمناقشة الذين يذهبون إلى أن هذا الاستحسان دليل من أدلة النحو ، كالقياس وكالسماع فنسألهم : إذا كانت هذه هي أمثلة الاستحسان عند ابن جني : أي : المواضع التي يشذ فيها الحكم القياسي ولا تطرد علته ، وإذا كانت هذه المواضع — عنده — نسمعها ولا نقيس عليها ، أي أننا لا يمكن أن نستفيد منها « حكما نحويا فيما لا نص فيه » كما يستفيد الأحناف من استحسانهم « حكما شرعيا فيما لا نص فيه » فكيف يكون هذا الاستحسان من أدلة النحو ومصادر أحكامه ؟!

(١) ابن جني/الخصائص/ ١ / ١٤٤

(٢) المصدر السابق / ١٣٦

(٣) انظر السرخسي / في أصوله / ٢ / ٢٠٤ ، وانظر البزدوي / أصوله / ٤ / ٨-٧

(٤) السرخسي / أصوله / ٢ / ٢٠٨ ، والبزدوي / أصوله / ٤ / ٣٢

(٥) السرخسي / أصوله / ٢ / ٢٠٤

إن كل ما يفيد هذا الباب الذي عقده ابن جني للاستحسان ، ونقله السيوطي في الاقتراح ، هو تفسيره لشذوذ هذه الأمثلة ، وقد يكون بعض هذا التفسير مقبولا في الأسباب التي دعت العربي للخروج عن سنن القول التي سار عليها ، ولكن ليس هذا هو الغرض من الاستحسان باعتباره « أصلا » ، فالأصول ليست بصدد أن تقول لنا : إن هذا العربي ترك نهج القياس الذي سار عليه و« استحسن » هنا أن يضيف نون التوكيد إلى اسم الفاعل ، وإنما هي بصدد أن تقول : إن النحوي يستطيع أن يترك القياس ويستحسن إضافة نون التوكيد إلى اسم الفاعل ، وابن جني يصرح بأن ذلك غير ممكن ، فلا يصح أن تقول : أقائم يازيدون ، ولا : أمتلقن يا رجال .

وإذا كان هذا الاستحسان مخالفا لوظيفة « الأصول » المشابهة له ، لأنه « أصل غير منتج » فجعله في أصول النحو وأدلتها إرباك لهذه الأصول ، وإذا كانت وظيفته تفسيرية فقط ، فليجلس في زاوية من زوايا « فقه اللغة » وأسرار العربية .

الاستحسان عند العكبري في إعراب الحديث:

كان أبو البقاء مقلا في ذكر الاستحسان ، فلم يتجاوز ذكره لهذا الأصل فيما يلي :

فمنها في الحديث (١٨٠) عن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال^(١) : (إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتي كتاب الله ، حبلا ممدودا من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي) .

قال^(٢) : (أما كتاب الله وعترتي : الأولين فبدلان من الثقلين : وأما كتاب الثاني فهو بدل من كتاب

الأول ، وجوز ذلك وحسنه ما اتصل به من زيادة المعنى وهو قوله : حبلا ممدودا ، وكذلك عترتي وأهل بيتي (فيكون (كتاب) الثاني بدلا من البذل .

ومنها : في الحديث (١٩٦) عن أبي أمامة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم قال^(٣) :

(لتتقضن عرى الإسلام عروة عروة) . قال^(٤) : (بالنصب على الحال والتقدير : مبعضة ، كقولهم : دخلوا الأول فالأول ، ومعناه شيئا بعد شيء ، ولهذا يحسن أن يجعل جواب : كيف تتقض) .

(١) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٣/٥٩، ٢٦، ١٧، ١٤ وفي هذه الروايات كلها حبل ممدود، بالرفع ولا يوجد رواية للنصب والعجيب أن العكبري لم يتكلم على الرواية حين وجد لها حلا في الإعراب .

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ٩٧













(٣) انظر الحديث في مسند ٥/ ٢٥١ ، وينظر شرح الجامع الصغير للمناوي ٢ / ٢٠٧

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ١٠٥

الفصل الثالث

جهود العكبري النحوية في كتاب

التبيان في إعراب القرآن

كتب إعراب القرآن الكريم	
تسمية الكتاب	
أقوال العلماء في الكتاب	
نسخ الكتاب	
نقل العكبري عن العلماء	
مصادر الكتاب	
منهج العكبري في التأليف	
أهم المسائل النحوية في "التبيان"	
بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين	
ترجيحات أبي البقاء	
اصطلاحات العكبري النحوية	
شواهد العكبري في "التبيان"	

كتب إعراب القرآن الكريم

المقصود بـ"إعراب القرآن" هو:

توضيحه وتحليله وتفسيره وبيان إعجازه وغريبه، والكشف عن مبانيه ومعانيه، ومواطن البيان في آيه. وليس المقصود بيان مواضع الكلمة في النص على سنة المتأخرين من النحويين، فبيان موضع الكلمة مسألة من مسائل النحو العربي، وإطلاقها على علم النحو بقواعده ومسائله، وأصوله وفروعه، خطأ فاحش.

وعلى هذا، فإن الإعراب يولي عنايته بمعنى اللفظ ومفهومه ومدلوله، كما أن الإبهام والغموض والتعقيد تقتصر على المعنى دون اللفظ.

وقد عنيت طائفة من العلماء عناية كبيرة بالقران الكريم وصرفوا جهودهم بل حياتهم في سبيل ذلك وكان النحويون من السابقين في ذلك، والعاملين من أجل الحفاظ على سلامة العربية لأنها لغة القران، ولعل ما فعله ابن عباس في تفسير القران الكريم بالشعر العربي كان الدافع الكبير لجمع اللغة ثم دراستها وتعقيد القواعد بها، فمن العصور المتقدمة نشط أولئك الأعلام فوضعوا علم النحو وكتبوا في مختلف فنونه ومنها إعراب القران الكريم، فقد وضعوا كتباً مستقلة في إعرابه، وكتباً أخرى يختلط فيها الإعراب وبيان المعاني والقراءات.

وكان أبو البقاء واحداً من أولئك العلماء الذين يشهد لهم التاريخ العلمي بالتقدم وعلو المكانة فألف في هذا الاتجاه خدمة للغة القران وصوناً لأياته، ويأتي ذكر أبي البقاء في سلسلة من العلماء الذين صنفوا في "إعراب القرآن"، أو "معاني القرآن"، وكشف المخبوء من معانيه والتبنيه على الغريب من مدلول ألفاظه وآياته، وهم يومئذ كثير، منهم: محمد بن المستنير بن أحمد الشهير بقطرب (ت ٥٢٠٦ هـ). وكتابه هو (إعراب القرآن الكريم) (١).

(١) ابن خليكان / وفيات الأعيان / ٤ / ٣١٢ و بغية الوعاة ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

- و معمّر بن المثنى البصري ، أبو عبيدة النحوي (ت ٢٠٩ هـ) و كتابه هو : (مجاز القرآن) (١).
- و عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي الأندلسي ، (ت ٢٣٩ هـ) ، و كتابه هو (إعراب القرآن) (٢).
- و سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ) .
و كتابه هو (إعراب القرآن) (٣)
- و عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي (ت ٢٦٧ هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) (٤) .
- و أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار المشهور بثعلب (ت ٢٩١ هـ) و كتابه هو (إعراب القرآن) (٥).
- و إبراهيم بن السري بن سهل المشهور بالزجاج (ت ٣١١ هـ) ، و كتابه : (معاني القرآن وإعرابه) ،
مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده ، طبع منه جزءان إلى نهاية التوبة (٦).
- و إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان الملقب بنفطويه (ت ٣٢٣ هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) (٧)
- و أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر المرادي النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) .
مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور زهير غازي طبع سنة ١٩٧٧ (٨) .
- و أحمد بن فارس اللغوي (ت ٣٦٩ هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) (٩) .
- و الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) . و كتابه هو (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم) ، طبع في
القاهرة سنة (١٣٦٠ هـ) (١٠)

(١) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٥ / ٢٣٥ - ٢٤٣ و بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤

(٢) السيوطي / بغية الوعاة ١ / ٦٠٧٢٦٠٦ ، الزركلي / الأعلام ٤ / ٣٠٢

(٣) السيوطي / بغية الوعاة ١ / ٦٠٦

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٣ ، و الأعلام ٤ / ٢٨٠

(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٩٦ ، وفيات الأعيان ١ / ١٠٢

(٦) المصدر نفسه ١ / ٤١١ ، وفيات الأعيان ١ / ٤٩

(٧) المصدر نفسه ١ / ٤٢٨ ، وفيات الأعيان ١ / ٤٧ ، الأعلام ١ / ٥٧

(٨) ابن خلكان / وفيات الأعيان ٧ / ٩٩ و بغية الوعاة ١ / ٣٦٢

(٩) المصدر نفسه ١ / ١١٨ ، و الأعلام ١ / ١٨٤

(١٠) المصدر نفسه ٢ / ١٧٨ ، و بغية الوعاة ١ / ٥٢٩

- و الحسن بن أحمد بن عبد الواحد الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ). و كتابه هو (الإغفال) ، وهو فيما أغفله الزجاج من المعاني وتعقب له على مواضع من كتابه : (معاني القرآن وإعرابه)^(١) .
 - وأحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي الطلمنكي المعافري (ت ٤٢٩هـ) و كتابه هو (البيان في إعراب القرآن)^(٢) .
 - و علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الإمام أبو الحسن الجوفي المصري (ت ٤٣٠هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) . في عشر مجلدات ذكره الداودي وغيره^(٣) .
 - و مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ) . و كتابه (مشكل إعراب القرآن) مطبوع مع تحقيق حاتم صالح الضامن في جزأين . طبع سنة ١٩٧٥ م^(٤) .
 - و إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت ٤٥٥هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) . قال السيوطي و ياقوت : في تسع مجلدات ، الجزء الأول منه في دار الكتب الوطنية بتونس تحت الرقم (٤٩٧٨)^(٥) .
 - و يحيى بن محمد الشيباني التبريزي (ت ٢٠٥هـ) . و كتابه هو (الملخص في إعراب القرآن) ، قال في كشف الظنون يقع في أربع مجلدات وقال في الأعلام : مخطوط^(٦) .
 - و إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي التميمي الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) . و كتابه هو (إعراب القرآن) . ذكره الداودي^(٧) .
 - و عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) . وهو من شيوخ أبي البقاء ، و كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) مطبوع في جزأين ، بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، ١٩٦٩ م^(٨) .
- والتبيان من أشهر مصنفات أبي البقاء ، ومن أجود الكتب التي تناولت القرآن بالدراسة والبحث ، ولما كان الأمر كذلك ، وجدنا أن دراسة منهج الكتاب ومحتواه من شأنه أن يذيع أهمية الكتاب وقيمتها العلمية ، وأثره في خدمة القرآن الكريم ، ولغة القرآن . وسوف أتناول الكتاب بالدراسة على النحو الآتي .

(١) علي الشواخ / معجم مصنفات القرآن / ١ / وهو مطبوع بتحقيق محمد إسماعيل

(٢) السيوطي/ بغية الوعاة / ١ / ٣٧٠ ، و معجم مصنفات القرآن / ١ / ١٨١

(٣) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ٣ / ٣٠٠ ، و معجم مصنفات القرآن / ١ / ١٨١

(٤) الزركلي/ الأعلام / ٨ / ٢١٤ ، معجم مصنفات القرآن / ١ / ١٩٢

(٥) السيوطي/ بغية الوعاة / ١ / ٤٤٨ ، و الأعلام / ١ / ٣١٠

(٦) المصدر نفسه/ ٢ / ٣٣٨ ، و الأعلام / ٩١ / ١٩٧

(٧) المصدر نفسه/ ١ / ٤٤٥ ، و طبقات المفسرين / ١ / ١١٢

(٨) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ١٣ / ٢٧٩ ، و الأعلام / ٤ / ١٠٤

تسمية الكتاب :

اختلف الذين ترجموا لأبي البقاء في اسم الكتاب ولم يختلفوا في نسبته إلى صاحبه :

ذكره بعضهم باسم (إعراب القرآن) كما فعل أبو العباس شمس الدين ابن خلكان : (ت ٦٨١هـ) ^(١) ،

وتابعه الحافظ شمس الدين أحمد بن محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ^(٢)، وصلاح الدين خليل بن إيبك الصفي:

(ت ٧٦٤هـ) ^(٣)، وابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ^(٤)، وأبو بكر عبد الرحمن السيوطي : (ت ٩١١هـ) ^(٥).

ومنهم من سماه : (إعراب القرآن والقراءات) كما في القفطي : (ت ٦٢٤هـ) ^(٦) .

ومنهم من سماه : (إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) ، كما فعل إسماعيل

بن محمد أمين : (ت ١٣٣٩هـ) ^(٧) ، وعمر رضا كحالة ^(٨)، وخير الدين الزركلي ^(٩).

ومنهم من سماه : (البيان في إعراب القرآن) كما فعل ابن رجب الحنبلي : (٧٩٥هـ) ^(١٠)، والحافظ شمس الدين

الداودي : (٩٤٥هـ) ^(١١) .

-
- (١) ابن خلكان / وفيات الأعيان / ١٠١/٣
 - (٢) الذهبي / سير أعلام النبلاء / ٢٣/ ٩١
 - (٣) الصفي/نكت الهميان في نكت العميان / ١٤٧
 - (٤) ابن كثير / البداية و النهاية / ١٣/ ٨٥
 - (٥) السيوطي/ بغية الوعاة / ٢ / ٣٨ - ٤٠
 - (٦) القفطي/ أنباه الرواة / ٢ / ١١٦ - ١١٧
 - (٧) إسماعيل بن محمد أمين /هدية العارفين / ٥/ ٤٥٤
 - (٨) رضا كحالة /معجم المؤلفين / ٦/ ٤٦ - ٤٧
 - (٩) الزركلي/ الأعلام / ٤ / ٢٠٨
 - (١٠) ابن رجب الحنبلي /ذيل طبقات الحنابلة / ٢/ ١١١
 - (١١) الداودي /طبقات المفسرين / ١/ ٢٢٥

ومنهم من سماه (التبيان في إعراب القرآن) كما فعل محقق الكتاب على محمد البجاوي ^(١): مستندا إلى

تلك النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه ، على الرغم من أن تلك النسخ لم يثبت فيها تأريخ نسخها ، وأدى هذا

الاختلاف إلى أن يثبت بعض المترجمين لأبي البقاء كتابين في إعراب القرآن ، أحدهم باسم : (التبيان)

والثاني باسم (إملاء ما من به الرحمن) ولعل الاختلاف يرجع إلى أن أبا البقاء في المقدمة لم

يحدد اسما لكتابه ، فذهب العلماء إلى تسمية الكتاب كل حسب ما ظهر له.

والراجح عندي ما ذهب إليه المحقق البجاوي وهو اسم : (التبيان في إعراب القرآن) ، وسبب الترجيح ما يأتي :

هناك أربع نسخ مخطوطة باسم ^(٢) : (التبيان في إعراب القرآن) ثلاث منها موجودة في مكتبة الأوقاف ببغداد.

الأولى : موجود منها الجزء الأول ينتهي إلى نهاية : (سورة الأنعام) بخط جيد وواضح (الناسخ) أحمد

بن علي بن يوسف بن عمر التفليسي كتبت في نهار الثلاثاء ثامن عشر من سنة : ٦٥٠ خمسين وستمائة للهجرة

وهي من أقدم النسخ وأقربها إلى عهد المصنف ، بين نسخها ووفاة المصنف أربع وثلاثون سنة.

الثانية : نسخه نفيسة متقنه بخط الناسخ (محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن جعفر الشافعي) نسخ في يوم

الاثنين لخمس خلون من شهر ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وستمائة للهجرة .

الثالثة : نسخه كاملة أيضا بخط واضح ، الناسخ هو (علي بن احمد بن عمر بن خلف بن محمود السخاوي

الحنفي) والنسخة مقابله بالأصل .

والرابعة: في مكتبة الأوقاف بالموصل ، كتبت بخطوط متعددة. ، بعضها واضح وبعضها غير واضح ، وقد

وجد أن أولها إلى منتصف سورة (الفاتحة) غير موجود كذلك تاريخ النسخ واسم الناسخ غير مثبت عليها ،

ويبدو على الخطوط وشكل الأوراق أنها قديمة وعند استعراض تلك النسخ وجد مكتوبا في آخر كل نسخه :تم

كتاب (التبيان في إعراب القرآن) مما لا يدع مجالا للشك هو أن اسم الكتاب هو التبيان ^(٣) .

(١) البجاوي / مقدمة تحقيق التبيان ٨/

(٢) المصدر نفسه /المقدمة

(٣) البجاوي / مقدمة تحقيق التبيان ٨/

أقوال العلماء في الكتاب :

أما أقوال العلماء الذين ترجموا لأبي البقاء فقد عبروا عن قيمة هذا الكتاب، ومنزلته بين كتب الإعراب، ما يدل دلالة واضحة على مكانة الكتاب بين الكتب ومن مصنفات غيره في الإعراب . فمنهم القفطي ،علي بن يوسف الوزير : قال في ترجمة أبي البقاء: (ومن مصنفاته ، كتاب (إعراب القرآن والقراءات)) ، فقد ابتدأ بكتاب إعراب القرآن . من بين سائر كتبه ^(١) ، ومنهم ابن كثير : فقد قال في وفيات الأعيان سنة : (٦١٦هـ) : (وأبو البقاء صاحب إعراب القرآن) ^(٢) فوصفه بأنه صاحب هذا الكتاب يدل على شهرته ومنزلته بين علماء زمانه وأنه من أشهر مؤلفات أبي البقاء ، وأنفعها ، ولذلك مدحه به .

أما السيوطي فقد قال في ترجمته ^(٣) : (هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله صاحب الإعراب) وقال الحافظ شمس الدين الداودي ^(٤) : في ترجمة أبي البقاء : (عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن) وعبارته تشبه عبارة شيخه السيوطي . وقال عمر رضا كحالة في ترجمة أبي البقاء ^(٥) : (ومن تصانيفه الكثيرة : (إملأ ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن)) .

ومما سبق نستدل على شأن الكتاب من بين كتب المصنف نفسه. أما قيمة الكتاب بين كتب الإعراب عامة ،فخير ما يوضح منزلته وصف العلماء له، ومنهم بدر الدين الزركشي فقد قال في معرض القراءات ^(٦) : (ومن أحسنها كتاب المشكل وكتاب أبي البقاء) . ومنهم السيوطي فقد قال في بيان الأعراب والخلاف فيه ^(٧) : (وكتابه أشهرها) ، أما حاجي خليفة فقد قال عند ذكره لكتاب الإعراب ^(٨) : (وأبو البقاء عبد الله بن الحسين ... وكتابه أشهرها) .

(١) القفطي/ أنباه الرواة ١١٦ / ٢ /

(٢) ابن كثير / البداية و النهاية / ١٣ / ٨٥

(٣) السيوطي/ بغية الوعاة ٢ / ٣٨ - ٤٠

(٤) الداودي /طبقات المفسرين ١ / ٢٤٤

(٥) عمر رضا كحالة /معجم المؤلفين ٦ / ٤٦ - ٤٧

(٦) الزركشي /البرهان/ ١ / ٣٣٩

(٧) السيوطي/ الإتقان في علوم القرآن / ٢ / ١٦٠

(٨) حاجي خليفة /كشف الظنون/ ١ / ١٢٢

نُسَخُ الكُتَابِ :

لا شك أن قيمة الكتاب تظهر بإقبال الناس عليه فيقتضي ذلك في المبادرة قبل وجود المطابع إلى كثرة الاستساخ وتعدد النسخ ، فإذا كان الأمر كذلك فإنني أزعج أننا لا نكاد نجد كتابا آخر يصل عدد نسخه في العالم إلى مثل ما وصل إليه هذا الكتاب فقد ذكرت المصادر ستا وثلاثين نسخة في مكتبات العالم ، في باريس ، والجزائر والقاهرة وأيا صوفيا ، وبتنته ، والأمبروزيانا بميلانو ، والفاتيكان ، والأسكوريال ، وجامع القرويين بفاس ، وجامع الزيتونة بتونس وجامع الخالدية بالقدس ، وقلبيج علي ، وسرفيلي ، وصربليلي وكوبرلي ، وولي الدين ، ويني جامع وبنكي بورورامبور^(١)، ودار الكتب الوطنية بتونس، ومكتبة المركز الثقافي بأصفهان ، ومكتبة كامبردج^(٢)، ومكتبة الحرم المكي ، ومكتبة الظاهرية بدمشق^(٣)، ومكتبة الأوقاف ببغداد ، ومكتبة الأوقاف بالموصل^(٤) ، وأقدم النسخ هي إحدى النسخ المخطوطة في الظاهرية بدمشق ، كتبت بعد وفاة المؤلف بعام واحد في سنة : (٦١٧هـ)، ثم إحدى النسخ الموجودة في أوقاف بغداد ، كتبت في سنة : (٦٥٠ هـ).

ولا شك -عندي- أن هذا العدد من المخطوطات في العالم لهذا الكتاب يدل على أن للكتاب قيمة لدى العلماء والدارسين في مختلف العصور ، ويدل أيضا على أن الكتاب لقي قبولا لدى المعنيين بالقرآن والعربية جميعا.

(١) بروكلمان / تاريخ الأدب العربي / ١٨٢/١

(٢) علي الشواخ / معجم مصنفات القرآن / ١ / ١٨٠

(٣) عبد الرحمن العثيمين / تحقيق التبيين عن مذهب النحويين / ٤٠

(٤) البخاري / تحقيق التبيان / ٤

نقل العكبري عن العلماء :

يتبين لنا بوضوح سبب انتشار الكتاب وإقبال العلماء عليه ذلك، أنه لم يترك أحدا من السابقين و المتقدمين المشهورين إلا نقل عنه ثم لا يترك قولاً على حاله ، فإنه إذا نقل قول غيره بادر إلى بيان رأيه فيه بالقبول أو الرد . وإذا نقل أقوالاً متعددة فإنه لا يتركها إلا ويرجح بعض هذه الآراء متبعاً في ذلك منهج الباحثين المنصفين الذين يحسنون التعامل مع الدليل العقلي والنقلي .

وسأورد بعض النماذج ليتبين للقارئ سبب اشتهاؤه من بين سائر كتبه بل من بين كتب المتقدمين جميعاً ، إذ اشتمل على هذا الحجم الكبير من النقل والخلاف عن أولئك المتقدمين ، وهذا يؤكد لنا غزارة علم أبي البقاء وقدمه الراسخة المتجذرة في علم النحو ، مما يدعو الباحث لجعله إماماً من أئمة هذا العلم وسأكتفي ببعض الأمثلة الشاهدة، منها :

أخذ عن أبي الأسود (ت ٦٩ هـ)^(١)، عند إعراب قوله تعالى^(٢) : (مَا وَدَّعَكَ...) بالتشديد ، وقد قرئ بالتخفيف ، وهي لغة قليلة ، قال أبو الأسود الدولي^(٣) :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه .

وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ)^(٤)، فقال في إعراب قوله تعالى^(٥) : (إِلَى بَارِئِكُمْ) ،^(٦) القراءة

بكسر الهمزة لأن كسرهما إعراب، وروي عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وما لم يطمئن أبو

البقاء إلى هذا التسكين عقب على قول أبي عمرو بقوله^(٧) : (وسيبويه لا يثبت هذه الرواية ، وكان يقول : إن

الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ، لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكن) .

(١) أبو الأسود : هو ظالم بن عمرو بن ظالم الدولي البصري ، من سادات التابعين توفي (٦٩ هـ) ، انظر ترجمته بغية الوعاة ٢٢/١

(٢) سورة الضحى ٣/

(٣) العكبري/التبيان ١٢٩٢/ ٢ ، و انظر اللسان : مادة ودع

(٤) أبو عمرو بن العلاء : زياد بن العلاء ، أحد القراء السبعة سمع من أنس بن مالك ، عالم العربية ، توفي سنة ١٥٤ هـ . انظر

ترجمته : مراتب النحويين/١٣١

(٥) سورة البقرة ٥٤/

(٦) العكبري/التبيان ١/ ٦٤

(٧) انظر الكتاب ٤/ ٢٠٢

ونقل عن الخليل وسيبويه كثيرا منها مسألة قياسية اتفقا في شق منها واختلفا في الشق الآخر منها وهي :

(أن) المفتوحة مع مدخولها في قوله تعالى^(١) : (اَنْ لَهُمْ جَنَّتٌ...) ، وقال أبو البقاء^(٢) : (فتحت أن - ها هنا - لأن

التقدير : (بأن لهم) وهذا فيما اتفقا عليه) ، وشرع بذكر الخلاف فقال : (وموضع أن وما عملت فيه نصب

بـ) لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه ، وهذا مذهب سيبويه ، وأجاز الخليل أن يكون في موضع

جر بالباء المحذوفة لأنه موضع تزداد فيه ، فكأنها ملفوظ بها) ثم قال : (ولا يجوز ذلك مع غير (أن) ،

وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرا فتأمله واطلبه ها هنا) .

ونقل عن الكسائي أيضا في قوله تعالى^(٣) : (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ...) ، فقال^(٤) : (... وأجاز

الكسائي : (ورحمة) ... بالنصب عطفًا على " ما ") .

ومنها : عند إعراب قوله تعالى^(٥) : (قِتَالٌ فِيهِ) ، قال^(٦) : (وقال الكسائي : (وهو مخفوض على التكرير)

ويريد أن التقدير : عن قتال فيه) ، وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال^(٧) : (وهو مخفوض بعن مضمرة) ، ثم

ضعف ذلك فقال^(٨) : (وهذا ضعيف جيدا لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار) ، وأخذ القولين فلم

يرد شيئا منهما ولم يعلق عليه ، وذلك يدل على أنه موافق له في جواز ذلك في الآيتين .

(١) سورة البقرة / ٢٥

(٢) العكبري/التبيان ١/ ٤٢ ، و انظر الكتاب ٣/ ١٢٥ - ١٢٧

(٣) سورة الإسراء ٨٢/

(٤) العكبري/التبيان ٢/ ٨٣٠ ، و انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦

(٥) سورة البقرة / ٢١٧

(٦) العكبري/التبيان ٢/ ١٧٤

(٧) الفراء/معاني القرآن ١/ ١٤١

(٨) العكبري/التبيان ١٧٤/

وأخذ عن الفراء ^(١) ، فقال في قوله تعالى ^(٢) : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) : ^(٣) : (في هذه الآية أقوال) ؛ فذكر أربعة أقوال عن تعيين المبتدأ والخبر في الآية ، ثم قال : (والخامس - أنه ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود وهذا قول الفراء...) .

وأخذ عنه أيضا في قوله تعالى ^(٤) : (إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا) قال ^(٥) : (وقال الفراء : أصله يهود ، فحذفت الياء وهو بعيد جدا) ، وهذا القول مذكور بعد قول البصريين القائلين بأنه ، (جمع هائد) ، مثل عائد وعوذ ، وهو الراجح لدى أبي البقاء لأنه استدل على قوته وترجيحه بقوله تعالى ^(٦) : (إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ) .

ونقل عن المازني ^(٧) ، فقال ^(٨) "يا أيها " : (وأجاز المازني نصبه كما يجيز يا زيد الطريف) ، ثم عقب على قول المازني بقوله : (وهو ضعيف لما قد منا من لزوم ذكره ، والصفة لا يلزم ذكرها - إشارة إلى قوله قبل ذكر المازني : (والناس وصف لأي لا بد منه ، لأنه المنادى في المعنى) .

و نقل عن المبرد في قوله تعالى ^(٩) : (وَأِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ) قال ^(١٠) : (... وقال المبرد : الجواب محذوف دلت عليه الجملة ، لأن الشرط معترض ، فالنية به التأخير فيصير كقولك : أنت ظالم إن فعلت) .

(١) الفراء : يحيى بن زياد ابن عبد الله الدلمي ، إمام العربية / توفي سنة ٢٠٧ هـ . و انظر ترجمته بغية الوعاة / ٢ / ٣٣٣

(٢) سورة البقرة / ٢٣٤

(٣) العكبري/التبيان / ٢ / ١٨٧ ، و انظر إعراب القرآن للنحاس / ١ / ١١ و هذا القول غير موجود في معاني القرآن للفراء

(٤) سورة البقرة / ١١١

(٥) العكبري/التبيان / ١ / ١٠٥ ، و انظر معاني القرآن / ١ / ٧٣

(٦) سورة الأعراف / ١٥٦

(٧) المازني : هو أبو بكر بن بقية ، من العلماء و الرواة الموثوق بهم توفي سنة ٢٤٧ هـ ، انظر ترجمته البداية و النهاية / ١ / ٣٥٢

(٨) العكبري/التبيان / ١ / ٣٨

(٩) سورة البقرة / ٧٠

(١٠) التبيان / ١ / ٧٦ ، و انظر المقتضب / ٢ / ٦٦

وأخذ عن ثعلب في قوله تعالى ^(١) : (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى)، قال ^(٢) : (أصله ضوزي مثل طوبي...وليس

فعل في الأصل؛ لأنه لم يأت من ذلك شيء إلا ما حكاه ثعلب من قولهم : رجل كيصى ومشية حيكي) .

وأخذ عن الزجاج ، في قوله تعالى ^(٣) : (وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) ، قال ^(٤) : (أي عقاب نفسه ، كذا قال الزجاج ، وقال غيره : لا حذف هنا) .

وأخذ عن أبي علي النحوي ^(٥) ، في قوله تعالى ^(٦) : (... بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ....) قال ^(٧) : (الباء متعلقة بلعن ، وقال أبو علي : النية به التقديم بأي وقالوا : قلوبنا غلف بسبب كفرهم ، وبل لعنهم الله معترض) .

وأخذ عن ابن جني في قوله تعالى ^(٨) : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ...) قال ^(٩) : (فأما أي فقال ابن جني : هي مصدر أوي يؤوي إذا انضم واجتمع ، وأصله أوي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت وأدغمت مثل طي وشيي) .

وأخذ عن الزمخشري في قوله تعالى ^(١٠) : (.... كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)

قال ^(١١) : (.... وقال الزمخشري : يكون (عنه) في موضع رفع بمسؤول ؛ كقوله : (غير المغضوب عليهم) ؛ وهذا غلط ؛ لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل أو ما يقوم مقامه . وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه) .

هذا بعض ما أورده أبو البقاء من أقوال العلماء، وهو لا يدع قولاً ذكره إلا بين للقارئ صوابه من خطئه ، وصحيحه من غلطه ، وراجحه من مرجوحه، وهو في هذا يتابع البصريين في الغالب ، ويتبنى مذهب ، ويرد آراء الكوفيين أحياناً .

-
- (١) سورة النجم / ٢٢
(٢) العكبري/التبيان ٢/ ١١٨٨ ، و انظر الكتاب ٤/ ٣٦٤
(٣) سورة آل عمران ٢٨/
(٤) العكبري/التبيان ١/ ٢٥٢ ، و انظر معاني القرآن و إعرابه للزجاج ١/ ٣٩٩
(٥) أبو علي النحوي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار / توفي سنة ٣٧٧ هـ . و انظر ترجمته بغية الوعاة ١/ ٤٩٦
(٦) سورة البقرة ٨٨/
(٧) العكبري/التبيان ٨٩/
(٨) سورة آل عمران ١٤٦/
(٩) العكبري/التبيان ١/ ٢٩٨
(١٠) سورة الإسراء ٣٦/
(١١) العكبري/التبيان ٢/ ٨٢١ ، و انظر الكشف ٣/ ٤٤٩

مصادر العكبري في كتاب التبيان :

إن مصادر أي علم هي المادة الأساسية في بنائه ، ولهذا فقد كان ذكر المصادر أمرا ضروريا ومهما في تأليف أي مؤلف ، ولكن المتقدمين اختلفوا في هذا الأمر ، فليس كلهم سواء في الكيفية ولا في الكمية ، وأبو البقاء ممن يخالف كثيرا من المؤلفين في هذا المنهج فهو لا يشير في بداية تأليفه إلى الكتب أو الرجال الذين يذكروهم وينقل عنهم ، وإنما يدخل إلى الموضوع مباشرة دون أن يذكر مصادره ، وتلك طريقته في أكثر كتبه التي أطلعنا عليها ، وهذا أيضا ما ذكره بعض العلماء الذين قاموا بتحقيق مؤلفاته مثل الدكتور عبد الرحمن العثيمين^(١) .

وهذا يدل على أمرين : أولا : على سعة اطلاعه على المصادر السابقة فذكر بعضها يوهم عدم اطلاعه على الكثير وذكرها كلها يفوت عليه الغرض المطلوب وهو الإيجاز . ثانيا : أبو البقاء يختلف عن غيره من المؤلفين ؛ فهو رجل ضرير لا يراجع الكتب والمصادر بنفسه بل يقرأ عليه تلاميذه حتى إذا استوعب المادة كلها أملى عليهم إملاء فقد كان حذراً من نسبة قول إلى غير قائله . ومع هذا فلم يغفل عن ذكر المصادر ، إذ ذكر كثيرا من النحويين وغيرهم دون أن ينسب هذه الأقوال إلى كتاب معين إلا نادرا ، فمن الصعب التأكد من الكتب التي ينقل عنها هذه الأسماء .

أ- الكتب :

لم يذكر أبو البقاء من الكتب إلا عددا قليلا لا يتجاوز الثمانية ، ولاحظت أن نقله عن العلماء قليل ، ولم ينقل عن الواحد منها إلا مرة أو مرتين فقط.

١. كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ^(٢).
٢. كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) ^(٣).
٣. كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الحسن بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ^(٤) .

(١) عبد الرحمن العثيمين / مقدمة التبيين / ٣٩

(٢) انظر العكبري/التبيان ١٠٢٨/ ٢

(٣) انظر المصدر نفسه ١٢٥٥ / ٢ ، و ينظر تفسير القرطبي / ١٩ / ١١٦

(٤) انظر المصدر السابق / ٢ / ١١١٣

٤. كتاب التذكرة وهذا الكتاب لم يصل إلينا لأبي علي النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ^(١) .
٥. كتاب الشعر لأبي علي النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ^(٢) .
٦. كتاب المحتسب لأبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ^(٣) .
٧. كتاب البرهان لعلي بن فضال (٤٧٩ هـ) ^(٤) .
٨. كتاب علل الإعراب الكبير لأبي البقاء وهو من كتبه المفقودة ^(٥) .
٩. كتاب في حذف الجار وإبقاء المجرور لأبي البقاء، وهو أيضا من كتبه المفقودة ^(٦) .

ب- الرجال :

ذكر أبو البقاء عددا من الرجال الذين أخذ عنهم ، فمنهم من كان صحابيا ، ومنهم من كان تابعياً ، ومنهم من كان لغوياً ، ومنهم من كان نحوياً ، ومع هذا لا يصرح بالكتب التي ذكرت هذه الأسماء فمن الصعب التأكد من المصدر الذي ينقل عنه ، ولا سيما الذين ليس لهم كتب مؤلفة كالصحابية والتابعين ، والذين لهم كتب مؤلفة لا نجد كل هذه الأقوال المنسوبة إليهم في كتبهم نفسها ، فربما نسب قولاً إلى سيبويه مثلاً ولا نجد ذلك في الكتاب ، أو نجده مخالفاً لما ذكره ، فنحاول بيان ذلك عند ذكر مصادره من الرجال المذكورين في كتابه ، وقد جعلتهم ثلاثة أقسام :

(١) قراء (٢) ولغويين (٣) ونحويين وقسمت القراء إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم .

أولاً : القراء :

١- الصحابة :

- عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) (ت ٣٢ هـ) ذكره مرتين ^(٧) .
- و علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) (ت ٤٠ هـ) ذكره مرة ^(٨) .
- و عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) (ت ٦٨ هـ) ذكره سبع مرات ^(٩) .

(١) انظر العكبري/التبيان ١/ ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ١٠٢٤ / ٢

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٢٨٣ ، وينظر مجلة المورد ٣١٩ /

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٧٦ ، وانظر المحتسب ١/ ١٦٤

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٧٤٤ ، الكتاب مفقود ، وانظر ترجمة ابن فضال في بغية الوعاة ٢/ ١٨٣

(٥) المصدر نفسه ٢/ ١٠٩٧ ، وهو من كتب أبي البقاء المفقودة

(٦) المصدر نفسه ١/ ٤٢٤ ، وفي هذا الكتاب خالف مذهب البصريين في هذه المسألة

(٧) المصدر نفسه ١/ ٢٤٧ ، و انظر معاني القرآن للقراء ١/ ٢٠٠

(٨) المصدر نفسه ١/ ١٢٦

(٩) المصدر نفسه ١/ ١٢٢ ، ١٣٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٣٥ ، ١١١٩ / ٢ ، ١١٨٨

٢- التابعون :

ذكر منهم عددا وهم :

سعيد بن جبير ^(١) (ت ٩٢ هـ) ذكره مرة ^(٢).

و الحسن البصري (رضي الله عنه) (ت ١١٠ هـ) ذكره ست مرات ^(٣).

و محمد بن سيرين ^(٤) (ت ١١٠ هـ) ذكره مرة ^(٥).

و أبو الأشهب العطاردي ^(٦) (ت ١١٥ هـ) ذكره مرة ^(٧).

و أبو محيصن ^(٨) (ت ١٢٣ هـ) ذكره مرة ^(٩).

و أيوب السخستيان ^(١٠) (ت ١٣١ هـ) ذكره مرة ^(١١).

و الأعمش ^(١٢) (ت ١٤٨ هـ) ذكره ست مرات ^(١٣).

٣- تابعو التابعين :

أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ذكره ثلاث مرات ^(١٤).

و حمزة الزيات ^(١٥) (ت ١٥٦ هـ) ذكره مرة ^(١٦).

و ابن السميع اليماني ^(١٧)، ذكره مرة ^(١٨).

(١) سعيد بن جبير بن مطعم القرشي ، سيد التابعين ، قتله الحجاج ، انظر ترجمته وفيات الأعيان ٣٧١ / ٢

(٢) انظر التبيان ٧٨٦/ ٢

(٣) انظر التبيان ٩٩/ ٢ ، ١٣٢ ، ٢٣٦ ، ٣٣٧ ، ٧٥٠ ، ٩٤٢

(٤) محمد بن سيرين : إمام البصرة ، مولى أنس بن مالك ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن : انظر ترجمته طبقات القراء لابن الجزري ١٥١/ ٢

(٥) انظر التبيان ٥٦٥/ ١

(٦) هو جعفر بن حبان أبو الأشهب العطاردي البصري ، انظر ترجمته غاية النهاية

(٧) انظر التبيان ٢٧٢/ ١

(٨) أبو محيصن : هو محمد بن عبد الرحمن مولى بن سهم مقرئ أهل الكوفة انظر ترجمته: طبقات القراء ١٦٧/ ٢

(٩) انظر التبيان ٢١/ ١

(١٠) أيوب السخستيان : هو أيوب بن كيسان أبو بكر ، من خيرة التابعين انظر شذرات الذهب ١٨١/ ١

(١١) انظر التبيان ١١/ ١

(١٢) الأعمش : هو سليمان بن مهران الكوفي ، أخذ القراءة عن الصحابة ، انظر ترجمته طبقات الحفاظ ص ٦٧

(١٣) انظر التبيان ٣٩١/ ١ ، ٦٣٣/ ٢ ، ٦٣٩ ، ٦٩٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠

(١٤) انظر التبيان ٦٤/ ١ ، ٢٧٨ ، ٨٢٩/ ٢

(١٥) حمزة الزيات: حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الكوفي، من القراء المشهورين / انظر ترجمته : النشر / ١ / ٩٣

(١٦) انظر التبيان ٣١٣/ ١

(١٧) ابن السميع اليماني : هو محمد بن عبد الرحمن بن السميع ، أبو عبد الله اليماني له اختيار في القراءة . انظر ترجمته غاية النهاية ١٥٠ / ٢

(١٨) انظر التبيان ٣٠/ ١

ثانيا : اللغويون :

أبو عبيدة اللغوي^(١) (ت ٢١٧ هـ) ذكره مرة واحدة^(٢)

و أبو زيد الأنصاري^(٣) (ت ٢١٥ هـ) ذكره مرتين^(٤).

و أبو عبيد اللغوي^(٥) (ت ٢٢٣ هـ) ذكره مرة واحدة^(٦).

و ابن الأعرابي^(٧) (ت ٢٣١ هـ) ذكره مرة واحدة^(٨).

ولم يذكر أبو البقاء من أسماء اللغويين غير هؤلاء الأربعة، أما المسائل اللغوية الأخرى التي ذكرها في

الكتاب فلم ينسبها إلى أحد .

(١) أبو عبيد : معمر بن المثنى البصري اللغوي ، أول من صنف غريب الحديث ، و المجاز في غريب القرآن انظر ترجمته:بغية الوعاة ٢٩٤/ ٢/

(٢) انظر التبيان ١٧٤/ ٢/

(٣) أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي أحد أعلام اللغة الكبار ، انظر ترجمته:بغية الوعاة ٥٨٢/ ١/

(٤) انظر التبيان ٢٢٤/ ١/

(٥) أبو عبيد اللغوي : القاسم بن سلام صاحب غريب القرآن ، و غريب الحديث و غير ذلك ، انظر ترجمته:بغية الوعاة ٢٥٣/ ٢/

(٦) انظر التبيان ١٩٦ / ١/

(٧) ابن الأعرابي : هو محمد بن زياد بن الأعرابي ، لغوي نحوي ، له من الكتب عدة مؤلفات منها ، النوادر و غيرها توفي

(٨) (٢٣١هـ) انظر ترجمته:بغية الوعاة ١٠٥/ ١/

(٨) انظر التبيان ١٩٦ / ١/

ثالثاً :النحويون:

١- أبو الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) ذكره عند إعراب قوله تعالى ^(١): (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ذكره عشرين مرة ^(٢) .

منها عند إعراب قوله تعالى ^(٣): (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) . قال : (.. و"إيا" عند الخليل و سيبويه اسم مضمّر ، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها ، ولا تكون اسما ، وعند الخليل هي اسم مضمّر أضيف "إيا" إليه : لأن "إيا" تشبه المظهر لتقدمها على الفعل و الفاعل و لطولها بكثرة حروفها) ^(٤) .

ومنها عند قوله تعالى ^(٥): (فَأَمِّنُوا خَيْرًا لَّكُمْ)

قال ^(٦): (تقديره عند الخليل و سيبويه : و أتوا خيرا ، فهو مفعول به ، لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد

إخراجهم من أمر وإخراجهم فيها هو خير منه) .

(١) سورة الضحى : آية : ٣

(٢) ينظر التبيان : مثلاً : (١ / ٤١ و ٤٣ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٥٦ ،

٥٣١ ، وغيرها و ينظر الكتاب : ٣ / ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، و ينظر أيضا الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١ / ٥٥ ،

٢١١ ، ٢٢٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٤١٧ ، و ٢ / ١٠٧ ، ٥٥٠ ، وغيرها .

(٣) سورة الفاتحة : آية: ٥

(٤) التبيان : ١ / ٧ ، و ينظر إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٢

(٥) سورة النساء : آية : ١٧٠

(٦) التبيان : ١ / ٤١١ ، و ينظر الكتاب : ١ / ٢٨٢

٣- سيبويه : (ت ١٨٠ هـ) ذكره ثمانيا و خمسين مرة ^(١) :

منها عند الإعراب قوله تعالى ^(٢) : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى...)

قال ^(٣) : (فتذكر بالنصب : معطوف عليه ، فإن قلت ليس الغرض من استشهد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما ، فكيف يقدر باللام ؟ فالجواب ما قاله سيبويه ك إن هذا الكلام محمول عن المعنى ، و عادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب ، لأنه يصير إليه ، و مثله قولك : أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها ، و معلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط ، وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال فذلك الآيه ، تقديرها لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت أو لضلالتها)

وعبارة الكتاب مطابقة لعبارته في المعنى دون اللفظ ، لأن عبارة سيبويه هكذا :

(...و قال عز وجل : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) فالنصب لأنه أمر بالاستشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى و من أجل أن تذكر ^(٤)) .

ثم قال : (فإن قال إنسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل و لم يعد هذا للضلال و للإلتباس ؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الأذكار كما يقول الرجل : أعددت أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لا يطلب في إعداد ذلك ميلان الحائط . ولكنه أخبر بعللة الدعم و بسببه) ^(٥) .

فالعبارتان متشابهتان و متوافقتان في المعنى و في كثير من الألفاظ و أكثر نقله عن سيبويه نقل لرأيه و ليس نقل لعباراته و كأنه رحمه الله كان يحفظ الكتاب و يصوغ العبارات من عنده .

٤- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ^(٦) ذكره أبو البقاء أربع مرات ^(٧)

فمنها : عند إعراب قوله تعالى ^(٨) : (أَقَائِنَ مَاتَ) قال : (الهمزة عند سيبويه في موضعها ، و الفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله . وقال يونس : الهمزة في مثل هذا حقها ان تدخل على جواب الشرط ، وتقديره : أنتقلبون على أعقابكم إن مات ؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط) ^(٩) ثم قال ^(١٠) : (و مذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما) .

(١) ينظر التبيان : مثلا : (١ / ٧ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١٤٠ ، ١٦٢ ،

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٨٩ ، وغيرها كثير و ينظر الكتاب : ١ / ٥٨ ، ٦٠ ، ١٤٢ ،

١٤٣ ، ٢١٢ ، ٢٨٢ ، ٣٨٦ ، و ٢ / ١٣٨ ، ١٥٥ ، ١٨٦ ، ٣٩٩ ، و ٣ / ٥٣ ، ١١٧ ، ١٥٤ ، و ٤ / ١٨٥ ، وغيرها

(٢) سورة البقرة : آية : ٢٨٢

(٣) التبيان : ١ / ٢٢٩ ، و ينظر الكتاب أيضا : ٣ / ٥٣ ، ١٥٤

(٤) الكتاب : ٣ / ٥٣

(٥) المصدر السابق والموضع نفسه

(٦) هو أبو عبد الرحمن الضبي من شيوخ سيبويه، المتوفى سنة ١٨٢هـ في خلافة الرشيد . انظر ترجمته: بغية الوعاة : ٢ / ٣٦٥

(٧) ينظر التبيان : مثلا : ١ / ٥٧٨ ، ٨٧٨ / ٢ ، ١١١٥ ، و ينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣

و تفسير روح المعاني : ٨ / ١٥٧ ، ١٥٨ ،

(٨) سورة آل عمران : آية : ١٤٤

(٩) التبيان : ١ / ٢٩٦

(١٠) المصدر السابق والموضع نفسه

٥_ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ)^(١) ذكره أبو البقاء ست مرات ^(٢)

فمها : عند إعراب قوله تعالى^(٣) : (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ) ، قال ^(٤) : (هو نهى و أجاز الكسائي فيه الرفع على الخبر و المعنى لا ينبغي) .

٦- أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)^(٥) ذكره خمسا و عشرين مرة ^(٦).

فمنها : عند إعراب قوله تعالى^(٧) : (..... نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) ، قال^(٨) : (.... و قال الفراء : الواحدة خطية بتخفيف الهمزة و الإدغام ، فهو مثل مطيه و مطايا) .

ومنها : عند إعراب قوله تعالى^(٩) : (..... فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا.....) ، قال^(١٠) : (..... و حكى عن الفراء أن أصلها استكنوا ، أشبعت الفتحة فنشأت الألف ، و هكذا خطأ ، لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها ، تقول : استكان يستكين استكانة ، فهو مستكين و مستكان له ، و الإشباع لا يكون على هذا الحد) .

ومنها : عند قوله تعالى^(١١) : (يَغْفِرْ لَكُمْ دُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ....) قال : ((يغفر لكم) في جزمه وجهان : أحدهما هو جواب شرط محذوف دل عليه الكلام و الثاني - هو جواب لما دل عليه الاستفهام وقال الفراء : هو جواب الاستفهام على اللفظ ، وفيه بعد لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم) ^(١٢) .

(١) من القراء السبعة و إمام النحو الكوفي : بغية الوعاة : ٢ / ١٦٢

(٢) ينظر التبيان : ١ / ١٧٤ ، ٢٥١ ، ٨٣٠ ، ٨٧٨ ، ٩٩٣ ، ١٠٦٤ ، وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٥٨ ، ٣٢٠ ، ٤٨٢ ، ٢٥٦ / ٢ .

(٣) سورة المؤمنون : آية : ٢٨

(٤) التبيان : ١ / ٢٥١ ، وينظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٠٥

(٥) هو : أبو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي مولى بني أسد ، له مؤلفات كثيرة منها : معاني القرآن و غيره . انظر ترجمته بغية الوعاة : ٢ / ٣٣٣

(٦) ينظر التبيان : ١ / ١٠٥ ، و ١٢٥ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، ٢٣٦ ، ٢٥٠ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٤٦٣ ، ٤٩٥ ، ٥٤٧ ، و غيرها . وينظر أيضا معاني القرآن : ١ / ٧٣ ، ٨٤ ، ١٤١ ، ٢٠٣ ، ٣٣٣ ، و غيرها .

(٧) سورة البقرة : آية : ٥٨

(٨) التبيان : ١ / ٦٦ ، وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٩

(٩) سورة آل عمران : آية : ١٤٦

(١٠) التبيان : ١ / ٣٠٠ ، وينظر البحر المحيط : ٣ / ٧٥

(١١) سورة الصف : آية : ١٢

(١٢) ينظر التبيان : ٢ / ١٢٢١ ، وينظر أيضا معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٥٤

٧- أبو الحسن الأخفش (ت ٢١١ هـ) ^(١) ذكره أبو البقاء سنا و ستين مرة ^(٢): منها : عند إعراب قوله تعالى :
(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (٣) .

قال ^(٤): (الرحمن الرحيم : صفتان مشتقتان من الرحمة و جرهما على الصفه هو العامل

في الموصوف ، و قال الأخفش العامل فيها معنوي . وهو كونها تبعا) .

ومنها : عند إعراب قوله تعالى ^(٥) : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ) .

قال : (فَأَنْ تَدْخُلُوا : أَنْ وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه ، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف) ^(٦) .

ومنها : عند قوله تعالى ^(٧) : (فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ، فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) .

قال : (" إذا " ظرف ، و في العامل فيه ثلاثة أوجه :

أحدها :... و الثالث يخرج على قول الأخفش ، وهو أن يكون (إذا) مبتدأ ، والخبر: فذلك ، والفاء زائدة) ^(٨) .

ومنها : عند قوله تعالى ^(٩): (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) .

قال : (.... ويجوز أن يرتفع (هي) بسلام على قول الأخفش) ^(١٠) .

(١) أبو الحسن الأخفش: هوسعيد بن سعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له معاني القرآن و الإشتقاق و غيرها انظر ترجمته: بغية الوعاة : ٥٩٠/١

(٢) ينظر التبيان : ١ / ٤ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ،

١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٦٣ ، ٤٧٠ ، ٤٨٣ ،

٤٩٢ ، ٥٢٢ و غيرها وينظر أيضا معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٨٨ ، ١٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣١٩ ، ٣٣٤ ، ٣٥٠ ، ٣٧٠ ، وغيرها

(٣) سورة الفاتحة : آية : ١

(٤) التبيان : ١ / ٤ ، وينظر البحر المحيط : ١٩/١ و لم أجده في معاني القرآن للأخفش

(٥) سورة البقرة : آية : ٢١٤

(٦) التبيان : ١ / ١٧١ ، وينظر البحر المحيط : ٢ / ١٤٠ و لم أجده في معاني القرآن

(٧) سورة المدثر : آية : ٨+٩

(٨) التبيان : ٢ / ١٢٤٩ ، و ينظر البحر : ٢ / ١٢٤٩

(٩) سورة القدر : آية : ٥

(١٠) التبيان : ١ / ١٢٩٦ و لم أجده في معاني القرآن للأخفش .

٨- أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ)^(١) ذكره أبو البقاء مرة واحدة ، عند إعراب قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)^(٢).

قال : (..... و أجاز المازني نصبه كما يجيز : يا زيد الظريف و هو ضعيف لما قدمنا من لزوم ذكره ، و الصفة لا يلزم ذكرها)^(٣) .

٩- أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠ هـ)^(٤) ذكره أبو البقاء مرتين فقط، في سورة (فصلت) ، الأولى : عند قوله تعالى^(٥) : (...قَالُوا أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ) ، قال : (" أذنك " هذا الفعل يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بحرف جر وقد وقع النفي و ما في حيزه موقع الجار و المجرور . و قال أبو حاتم : يوقف على (أذنك) ، ثم يبدأ ، فلا موضع للنفي)^(٦) .

و الأخرى : عند قوله عز وجل^(٧) : (وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنَّوْا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) ، قال : (و أما (و ظنوا) فمفعولها قد أغنى عنها (وما لهم من محيص . و قال أبو حاتم يوقف على (ظنوا) ثم أخبر عنهم بالنفي)^(٨) .

(١) أبو عثمان المازني:- هو بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني أخذ عن أبي عبيدة و الأصمعي و أخذ عنه المبرد. انظر

ترجمته : بغية الوعاة : ١ / ٤٦٣

(٢) سورة البقرة : آية : ٢١

(٣) التبيان : ١ / ٣٨ ، وينظر معاني القرآن و إعرابه للزجاج : ١ / ٦٤ ، و مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٢

(٤) أبو حاتم السجستاني: هو سهل بن محمد بن قاسم أبو حاتم السجستاني ، من مؤلفاته إعراب القرآن ، انظر ترجمته بغية الوعاة : ١ / ٦٠٦

(٥) سورة فصلت : آية : ٤٧

(٦) التبيان : ١ / ١١٢٨ و ينظر البحر المحيط : ٧ / ٥٠٤

(٧) سورة فصلت : آية : ٤٨

(٨) التبيان : ٢ / ١٢٢٩ و ينظر معاني القرآن للأحفش ٢ / ٦٨٥

١٠- أبو العباس المبرد : (ت ٢٨٥ هـ)^(١) ذكره إحدى عشرة مرة ، ^(٢) منها عند إعراب قوله تعالى ^(٣) :
(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) .

قال : (بأيديكم) الباء زائدة يقال ألقى يده ، و ألقى بيده . و قال المبرد : ليست زائدة بل هي متعلقة بالفعل كمررت بزيد ^(٤) .

ومنها : عند قوله عز وجل ^(٥) : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) .

قال : (ويقراً بالضم ، و فيه قولان : أحدهما _ ضمة بناء و هو مذهب سيبويه و القول الثاني : هي ضمة الإعراب و فيه خمسة أقوال :... و الرابع _ أن (أيهم) مرفوع بشيعة ، لأن معناه : تشيع و التقدير : لننزع من كل فريق يشيع أيهم ، و هو على هذا بمعنى الذي ، و هو قول المبرد ^(٦) .

١١ - أبو العباس ثعلب : (ت ٢٩١ هـ)^(٧) ذكره مرة واحدة عند إعراب قوله تعالى ^(٨) : (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى)،

قال : (ضيزى) أصله ضوزى مثل : طوبى ، كسر أولها ، فانقلبت الواو ياء ، وليست فعلى في الأصل ، لأنه لم يأت من ذلك شيء إلا ما حكاه ثعلب من قولهم : (رجل كيصى ^(٩) و مشية حيكى ^(١٠))^(١١) ثم قال : (وحتى غيره : امرأة عزمى ، و امرأة سعلى ، و المعروف عزيمة ، و سعادة ومنهم من همز (ضيزى) ^(١٢)) .

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد ، من تصانيفه : المقتضب ، و الكامل ، و إعراب القرآن ، و غيرها . انظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢٦٩ / ١

(٢) انظر التبيان : ١ / ٧٦ ، ١٥٩ ، ٢٢٤ ، ٢٥٠ ، ٢٨٩ ، ٣٧٣ ، ٧٠٨ ، و ٢ / ٧٧٠ و ٨٧٨ و غيرها ، و ينظر أيضا المقتضب : ٢ / ٦٨ و ٦٩ و ٨٤ و ٣٦٢ و ٢٣٩ / ٤ و غيره

(٣) سورة البقرة : آية : ١٩٥

(٤) التبيان : ١ / ١٥٩ و ينظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٤٣ و ينظر البحر المحيط ١ / ٧١

(٥) سورة مريم : آية : ٦٩

(٦) التبيان : ٢ / ٨٧٨ و ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٤ و لم أجده في المقتضب

(٧) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي ، أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو و اللغة . انظر ترجمته : بغية الوعاة : ١ / ٣٩٦

(٨) سورة النجم : آية : ٢٢

(٩) في القاموس فلان كيصى كعيسى و ينون : يأكل وحده ، و ينزل وحده و لا يهيمه غير نفسه .

(١٠) و في لسان العرب _ حيك و المرأة حياكة تحريك : تتبخر في مشيتها .

(١١) التبيان : ٢ / ١١٨٨ و ينظر معاني القرآن للغراء ٣ / ٩٨

(١٢) المصدران السابقان و الموضوع نفسه

١٢- أبو إسحاق الزجاج : (١) (ت ٣١١ هـ) ذكره أبو البقاء ست مرات (٢)
 منها عند إعراب قوله تعالى (٣) : (... قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) .
 قال : (... قالوا الآن : الألف واللام في الآن زائدة ، و هي مبني ، قال الزجاج : بني لتضمه معنى حرف
 الإشارة : كأنك قلت هذا الوقت ...) (٤) .

ومنها قوله عند إعراب قوله تعالى (٥) : (قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ...) ، قال : (... وقال الزجاج : التقدير لهما
 ساحران ، فحذف المبتدأ) (٦) .

١٣- أبو جعفر النحاس (ت ٣٢٨ هـ) (٧) ذكره مرتين فقط (٨) .
 ومنها قوله عند إعراب قوله تعالى (٩) : (..... قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ
 شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ، قال : (فول : يتعدى إلى مفعولين وقال النحاس : شطر هنا ظرف ، لأنه بمعنى
 الناحية) (١٠) .

ومنها عند قوله تعالى (١١) : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ) .
 قال : ((فإن تولوا) يجوز أن يكون اللفظ ماضيا ، و يجوز أن يكون مستقبلا ، تقديره : يتولوا ، ذكره
 النحاس و هو ضعيف ، لأن حرف المضارعة لا يحذف) (١٢)

(١) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج أخذ عن المبرد ، ومن تصانيفه: معاني القرآن و إعرابه ، طبع قسم منه

و الإشتقاق ، و خلق الإنسان و غير ذلك . انظر ترجمته: بغية الوعاة : ١ / ٤١١

(٢) ينظر التبيان : ١ / ٧٧ ، ٢٥٠ ، ٢٩٧ ، ٢ / ٧٦٢ ، ٧٧٧ ، ٨٩٤ ، وينظر أيضا معاني القرآن و إعرابه : ١ / ٢٢٥ ،

٣٩٧ ، ٤٨٨ ، ١٥٩ و ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٧٨ ، ١٩٣ ، ٣٤٦

(٣) سورة البقرة : آية : ٧١

(٤) التبيان : ١ / ٧٧ ، ٢٥٠ ، ٢٩٧ وينظر أيضا معاني القرآن و إعرابه للزجاج : ١ / ١٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٨

(٥) سورة طه : آية : ٦٣

(٦) العكبري / التبيان / ٨٩٤ / ٢ ، وينظر البحر المحيط / ٢٥٥ / ٦

(٧) أبو جعفر النحاس : هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحاس المصري صاحب إعراب القرآن وغير

ذلك ، وهو من أئمة النحو المشهورين . انظر ترجمته: بغية الوعاة / ٢ / ١٣٩

(٨) ينظر التبيان : ١ / ١٢٥ ، ٢٦٨ وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٠ ، ٣٩٣

(٩) سورة البقرة : آية : ١٤٤

(١٠) التبيان : ١ / ١٢٥ وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٠

(١١) سورة آل عمران : آية : ٦٣

(١٢) التبيان : ١ / ٢٦٨ وينظر إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٣٩

١٤ - أبو علي النحوي : (ت ٣٧٧ هـ) ذكره إحدى و عشرين مرة (١)

ومنها قوله عند إعراب قوله تعالى : (.....بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (٢) _ من أول سورة الفاتحة _ قال :

(..و الأصل في الله الإله ، فالقيت حركة الهمزة على لام المعرفة ثم سكنت و أدغمت في اللام الثانية ، ثم فحمت إذا لم يكن قبلها كسرة و رقت إذا كانت قبلها كسرة .. و قال أبو علي : همزة إله حذفت حذفاً غير إلقاء ، وهمزة إله أصل وهو من أله يأله إذا عبد ، فالإله مصدر في موضع المفعول : أي المألوه ، وهو المعهود..)(٣) .

١٥ - أبو الفتح عثمان بن جني : (ت ٣٩٢ هـ) ذكره اثنتي عشرة مرة (٤)

ومنها إعراب قوله تعالى (٥) : (...وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ.....).

قال : (....و الهاء في (وراءه) تعود على (ما) و الهمزة في وراء بدل من ياء ، لأن ما فاءؤه واولا يكون لامه واوا ، و يدل عليه أنها ياء تواريت لا همزة

و قال ابن جني : هي عندنا همزة لقولهم : وَرِيئَةٌ بالهمزة في التصغير) (٦)

ومنها عند قوله تعالى (٧) : (.....وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ).

قال : (فأما) (إذ) فمشكلة الأمر ، لأنها ظرف زمان ماض و لن ينفعكم و فاعله و اليوم المذكور ليس بـماض.

و قال ابن جني في مسألة أبي علي : راجعته فيها مرارا فأخر ما حصل منه أن الدنيا و الأخرى متصلان ،

و هما سواء في حكم الله تعالى و علمه ، فتكون (إذ) بدلا من اليوم حتى كأنها مستقبله ، أو كأن اليوم ماض..)(٨) .

(١) ينظر التبيان : ١ / ٤ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢٧٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٧٩ ، ٥٣٨ ، ٥٦٤ ، ٨١٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٢٤ ، ١١٠٠ ، ١١١٣ ، ١١٤٠ ، ١٢٨٣ ، وينظر أيضا إعراب القرآن للقيسي : ١ / ٣٧١ وينظر أيضا البحر : ١ / ١٦٤ ، ٦ / ٢٧ ، ٧ / ٣٩٦ ، ٤٤٠ و غيرها

(٢) سورة الفاتحة : آية : ١

(٣) التبيان : ١ / ٤ وينظر أيضا إعراب القرآن للقيسي ٦٧ / ١

(٤) التبيان : ١ / ٩٢ ، ١٦٤ ، ٢٢٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٢ / ٦٢١ ، ٧٣١ ، ٩٣٠ ، ١٠٤٦ ، ١٠٦٥ ، ١١٤٠ ، و

ينظر المحتسب : ١ / ١٤٧ ، ١٦٤ ، وينظر شرح ابن يعيش على المفصل : ٤ / ١٣٤

(٥) سورة البقرة : آية : ٩١

(٦) التبيان : ١ / ٩٢ ، وينظر تفسير القرطبي : ٢ / ٢٩

(٧) سورة الزخرف : آية : ٣٩

(٨) التبيان : ٢ / ١٤٠ ، وينظر الكشف : ٣ / ٤٨٩ ، البحر المحيط : ٨ / ١٧

١٦ - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ذكره مرة واحدة عند إعراب قوله تعالى : (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى) (١)

قال : (قوله زهرة : في نصبه أوجه و السادس _ أن يكون حالا من الهاء ، أو من (ما) ،

و حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، و جر الحياة على البدل من (ما) اختاره مكي و فيه نظر (٢) .

١٧ - أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب القيرواني (ت ٤٧٩ هـ) ذكره أبو البقاء مرة واحدة عند إعراب قوله تعالى (٣) : (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا) ، قال : (أن) : مخففة من الثقيلة

و (لو) عوض ، كالسين و سوف ، و قيل : (لو) بمعنى (إن) و إن بمعنى اللام ، و ليست لازمة ، كقوله

تعالى : (لئن لم ينته) .

وقال في موضع آخر : (و إن لم ينتهوا) ذكره ابن فضال في البرهان (٤)

١٨ - أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري : (ت ٥٣٨ هـ) ذكره أبو البقاء ثلاث مرات فقط

ومنها إعراب قوله تعالى (٥) : (.....إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) .

قال : (إلا من أتى الله : فيه و جهان : أحدهما : هو من غير الجنس و الثاني : أنه متصل، وفيه

وجهان : أحدهما _ هو في موضع النصب بدلا من المحذوف و الوجه الثاني : هو في موضع

رفع على البدل من فاعل ينفع و غلب من يعقل ، و قال الزمخشري : يجوز أن يكون مفعول ينفع ، أي لا

ينفع ذلك إلا رجلا أتى الله بقلب سليم (٦)

(١) سورة طه : آية : ١٣١

(٢) التبيان : ٢ / ٩٠٩ و ينظر أيضا مشكل إعراب القرآن : ٢ / ، ٤٧٦ و معاني القرآن : ٢ / ١٧٦ ، القرطبي : ٢ / ٢٦١

(٣) سورة الجن : آية : ١٦

(٤) التبيان : ٢ / ١٢٤٤ ولم أجد لغيره.

(٥) سورة الشعراء : آية : ٨٩

(٦) التبيان : ٢ / ٩٩٨ ، و ينظر أيضا الكشف : ٣ / ١١٨ ، وروح المعاني للألوسي : ١٩ / ١٠١

منهج العكبري في التأليف:

تأثر أبو البقاء بمن قبله ممن ألف في إعراب القرآن ، وهم كثيرون ، و كانوا يختلفون في طريقة تأليفهم ، فكان لكل واحد منهم طريقة تختلف عن غيرها شأن أي مؤلف في أي تأليف .

إلا أن أبا البقاء تميز عنهم بنهج منهج خاص لعل القارئ يلمح طريقته ، وهو لم ينكر لأي منهم فضل من سبقه ، فقد قال في مقدمة كتابه^(١) :

(والكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جدا ، مختلفة ترتيبا ، فمنها المختصر حجما وعلما ، ومنها : المطول بكثرة إعراب الظواهر ، و خلط الإعراب بالمعاني وقلما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم)

فأخذ على الكتب السابقة ، أن قسماً منها صغير الحجم ، واقتصر على إعراب الغريب فقط كأبي البركات ، أو على مشكلة فقط مثل أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، وقسم آخر خلط المعاني بالإعراب مثل الفراء والأخفش ، ثم أخذ يبين ما تتميز به طريقته ، فقال^(٢) : (قلما وجدتها على ما وصفت ، أحببت أن أملئ كتابا يصغر حجمه ويكثر علمه ، أقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات فأنتيت على ذلك) .

فكتابه (التبيان في إعراب القرآن الكريم) ليس فيه تفصيل في الأحكام ، ولا توسع في بيان المعاني المختلفة ، ولا الروايات المتعددة ، ولا التفسير ، أو وجوه البلاغة ، فقد تميز بأسلوبه الواضح السهل ، فصار وسطا بين الأمرين ، لا هو بالطويل الممل ، ولا بالمختصر المخل .

وهو لم يغير شيئا من ترتيب المصحف ، بل سار على ترتيبه فبدأ بالفاتحة وانتهى بسورة الناس ، بل راعى ترتيب الآيات في كل سورة ، ثم ترتيب الكلمات في كل آية ، لا يترك آية واحدة دون أن يقف عندها ، لبيان ما فيها من وجوه القراءات واللغة والاشتقاق ، وما يجوز فيها من الإعراب ، كل ذلك بأوجز عبارة وأوضحها لا يكرر الكلمة ، وإنما يشير إلى مثيلتها مما سبق ، أو يرجئها إلى مكان آخر في سورة أخرى ، لغرض يتعلق بذلك ، ولهذا سماه بعض الناشرين له قبل أن يحقق باسم (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) دون أن يجد هذا الاسم في أي مخطوطة له . وتبع في ذلك بعض أصحاب التراجم . والواقع أنه أعرب جميع القرآن الكريم ، إلا ما يكون تكرارا لما سبق .

(١) التبيان : ٢ / ١

(٢) المصدر نفسه

وفي جميع ما يتناوله في كتابه لا يخرج عن أحد أربعة أشياء : إما لغة وإما اشتقاق صرفي وإما قراءات وإما إعراب وهو أهمها ، وأحيانا يذكر بعض القضايا فيضع لها قاعدة ثم ينبه على تكرار ذلك وأنه وارد في القرآن ، حتى لا يحتاج إلى ذكرها مرة أخرى ، فمثلا بعد إعراب قوله تعالى ^(١) : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ...) قال : (فصل في هاء الضمير نحو عليهم وعليه وفيه وفيهم) ، ثم قال ^(٢) : وإنما أفردناه لتكرره في القرآن .

ثم بدأ يذكر بيان الاختلاف في هاء الضمير للغائب مفردا أو جمعا كل ما ورد فيه من ضم أو كسر أو فتح أو غير ذلك مع ذكر العلل لذلك كله .

ويعتني أبو البقاء غاية الاعتناء بذكر الخلاف والترجيح وبيان التعليل والتضعيف بصورة لا تعقيد فيها، ولا فلسفة ولا غموض ، يعين أحيانا أطراف الخلاف من كونه بين المذهبين البصري والكوفي ، أو بين النحويين من مذهب واحد كما يحصل بين الخليل وسيبويه مثلا ، أو بين الجمهور ونحوي يشذ عنهم كما وقع بين الأخفش والبصريين في بعض المسائل مثل زيادة (من) في السلب والإيجاب عند الأخفش خلافا لجمهور البصريين ^(٣) .

وأحيانا يذكر الخلاف دون أن يعين أطرافه، وهذا غالبا يكون عندما يجري الخلاف بين أقوال كثيرة ، وربما يذكر صاحب قول من بين تلك الأقوال لغرض الرد عليه أو ترجيحه وتأييده ، وكل هذا موجود ، وأحيانا يعين القائل لكل قول، ثم يفصل القول في كل واحد منهم ؛ فيرد بعضا منها ويرجح بعضا منها . أو يضعف أو يخطئ وغير ذلك فمثلا عند إعراب قوله تعالى ^(٤) : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) ذكر ستة أقوال لقراءة ضم الهاء في (أيهم) فنسب كل قول إلى رجل من النحويين المشهورين ؛ فنسب الأول إلى سيبويه وهو القول بالبناء فقدمه وعلله وبين شرط بنائه وإعرابه، والأقوال الخمسة الباقية القائلة بالإعراب :

الأول للخليل ، والثاني :ليونس ، والثالث : للأخفش والكسائي ، والرابع للمبرد والخامس : للفراء ، فقال عند الأخير : (والخامس : أن (ننزع) علقّت عن العمل ، لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله والتقدير : لننزعن تشيعوا أو لم يتشيعوا ... وهو قول يحيى عن الفراء ، وهو أبعد ها عن الصواب) ^(٥) .

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧

(٢) التبيان : ١١/١ ، ١٢ ، ١٣

(٣) انظر التبيان : ٩٢/١ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ٢٢٢ وغيرها

(٤) سورة مريم : آية : ٦٩

(٥) العكبري التبيان : ٨٧٩/٢

ويستشهد بالقرآن كثيرا وهو عمدته في الاستشهاد ، فربما يستشهد بعدة آيات على آية أو على قضية نحوية ، ويستشهد بالقراءات الشاذة كثيرا إذا ثبتت القراءة بها . ويذكر لقوله تعالى^(١) :

(فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ) بسكون الهمزة فنسب إلى الراوي بأنه لم يضبط القراءة عن أبي عمرو - أي التبس عليه الاختلاس بالسكون، هكذا ينقله أبو البقاء عن سيبويه^(٢).

ويستشهد بالحديث النبوي قليلا ونهج في ذلك نهج السابقين، وقد بينا هذه المسألة عند الحديث عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف^(٣).

ويستشهد بكلام العرب منظومه ومنثورة ، ويعتمد على الشعر كثيرا وهو دون القرآن في نظره للاستشهاد ؛ لأنه يذكر بيت الشعر مع الآية غالبا ويذكر القائل أحيانا ويتركه أحيانا أخرى^(٤) .

ويذكر بعض الأصول النحوية كثيرا مثل العلة ، فلا يؤيد شيئا ولا يرجح أمرا ولا يضعف غيره أو ينفيه دون تعليل إلا قليلا^(٥)، ويثبت القياس أحيانا بين بعض القضايا وينفيه أحيانا أخرى^(٦).

وهو شديد الميل إلى سيبويه من بين جميع البصريين حتى إنه لم يشر إلى عدم صواب سيبويه فيما رد البصريون أنفسهم عليه فمثلا في إعراب قوله تعالى^(٧) : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) ، يذكر ستة أقوال على قراءة الضم ويبدأ بقول سيبويه ويعلل ولا يشير إلى عدم صوابه ، ورد البصريون قول سيبويه هذا ، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن : (... وقال سيبويه (أيهم) مبني على الضم لأنها خالفت أخواتها في الحذف .. قال أبو جعفر) وما علمت أن أحدا من النحويين إلا وقد خطا سيبويه في هذا^(٨) .

(١) سورة البقرة : آية : ٥٤

(٢) سيبويه / الكتاب / ٤ / ٢٠٢

(٣) انظر الهامش من هذه الدراسة / ٦٤-٧٩

(٤) انظر الهامش من هذه الدراسة / ٤٥-٦٣ و ٨١-٩٥

(٥) انظر العلة / ١١٧-١٢٩

(٦) انظر القياس / ١٠٠-١١٦

(٧) سورة مريم : آية : ٦٩

(٨) النحاس / إعراب القرآن / ٢ / ٢٣٢

ثم ينقل عن أبي إسحاق الزجاج قوله : (ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما) ، ولم يتعرض أبو البقاء لشيء من هذا أبداً ، بل قواه ، لأنه قدمه على جميع الأقوال حتى على قول الخليل^(١) .

بينما تجده شديد التحامل على (الفراء) فقد ذكره خمسا وعشرين مرة ، رده في سبع عشرة منها ، ويصف قوله أحيانا بالخطأ ، وأحيانا بالغلط وكثيرا بالبعد ، وأحيانا بعدم الثبوت وغير ذلك^(٢) . وهو في كل ذلك يتبع الدليل ويذكر التعليل فلا يقطع بشيء حتى يأتي بالدليل والسبب والغرض .

مما سبق يحق لنا أن نقول أن العكبري إمام من أئمة النحويين في عصره بشهادة العلماء له ، فله رأيه واجتهاده وسيتأكد هذا عند انتقالنا إلى بيان بعض القضايا النحوية التي نراها بارزة في التبيان لنتعرف طريقة العكبري في التأليف وللتأكيد على قيمة هذا الكتاب والجهد الذي أداه في التبيان ...

(١) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٧٨

(٢) انظر التبيان / ١ / ١٠٥ ، ١٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٥٠ ، ٣٠٠ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٢ / ٦٣٠ ، ٧٦٠ ، ٨٦٥ ، ٨٢٧ ، ٩٠٩

أهم المسائل النحوية في التبيان :

أولا :بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

كثر في التبيان مناقشات العكبري وخلافاته مع العلماء ،أو موافقاته لهم ، وخاصة أولئك الذين ذكرهم ، وكانت في معظمها تلك المناقشات والخلافات الجارية بين البصريين والكوفيين ومنها :

الخلاف في تقدير المتعلق :

ففي قوله تعالى ^(١): (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قال^(٢) : (بسم : متعلقة بمحذوف فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره والتقدير : ابتدائي بسم الله ؛ أي كائن بسم الله ؛ فالباء متعلقة بالكون والاستقرار ، وقال الكوفيون : المحذوف فعل تقديره : ابتدأت أو ابدأ ؛ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف) . ثم ترك مسألة التعلق والعامل المقدر إلى مناقشة المذهبين في المحذوف من حروف كلمة (اسم) فقال^(٣): (... والأصل في اسم سمو ، فالمحذوف منه لामه ، يدل على ذلك قولهم في جمعه: أسماء وأسام ، وفي تصغيره سمي ، وبنوا منه فعिला ، فقالوا : فلان سميك؛ أي اسمه كاسمك. والفعل منه سميت وأسميت ، فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره . وقال الكوفيون : أصله وسم ؛ لأنه من الوسم وهو العلامة وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقا) ^(٤)

(١) سورة الفاتحة : آية : ١

(٢) العكبري /التبيان ١/ ٣

(٣) المصدر نفسه

(٤) انظر هذه المسألة الخلافية في التبيين عن مذهب النحويين/ للعكبري ص ١٣٢ - ١٣٨

الخلاف في تركيب الضمير المنفصل:

في قوله تعالى : (١) (إِيَّاكَ نَعْبُدُ...)

قال : (٢) .. وآيا عند الخليل سيبويه اسم مضمّر، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها ، ولا تكون اسماً لأنها لو كانت اسماً لكانت إيا مضافة إليها ، والمضمرات لا تضاف . وعند الخليل هي اسم مضمّر أضيفت إيا إليه ؛ لأن إيا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها وحكي عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب. وقال كوفيون : إياك بكاملها اسم ؛ وهذا بعيد ؛ لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب ؛ فيقال : إياي وإياك وإياه) .

قسم النحويون الضمائر إلى متصلة تلحق الأفعال ومنفصلة. وقسموا المنفصلة إلى ضمائر رفع وضمائر نصب. فضمائر النصب وإن فصلت عن الفعل فهي لا تنفك عن الاتصال؛ لأنها لا تستعمل إلا متصلة؛ ولذلك اتخذ لها ما تتصل به وهو لفظ (إِيَّ) فصار الضمير متصلاً به: إِيَّاه، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاي، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُم، إِيَّاكُنَّ. ومعنى ذلك أن الضمير لم ينفصل. وقد يتصل الضمير بإلا: إِيَّاه، إِيَّاكِ.

وليس هذا القول بجديد فهو في مجمله مستفاد من قول الفراء (٣) أن (إِيَّاً) عماد والكاف ضمير متصل به. وعلى الرغم من وضوح قول الفراء تعددت أقوال النحويين في هذه المسألة فذهب الخليل (٤) إلى أن (إِيَّاً) اسم مضمّر مضاف إلى ما يأتي بعده من لواحق، وقد ردّ هذا القول بأن الضمير لا يضاف. وذهب سيبويه (٥) إلى أن (إِيَّاً) ضمير وأما اللواحق فحروف خطاب تبين أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة. وقريب من قول الخليل قول الزجاج بأن إِيَّاً اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. وذهب الكوفيون سوى الفراء إلى أن (إِيَّاكَ) وأمثالها بكماله اسم واحد مضمّر. وقال غيرهم (٦) إنه اسم ظاهر مبهم. ولم يستفد النحويون من قول الفراء بل ردوا عليه بأن جعل (أَيَّ) دعامة فاسد، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة. ونقل المرادي تصريح صاحب رصف المباني بأن إِيَّاً حرف؛ لأنه لا معنى له في نفسه. وإنما معناه في غيره، كسائر الحروف. ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل. وإذن فضمير النصب لا ينفصل.

(١) سورة الفاتحة ٥ :

(٢) العكبري / التبيان ١ / ٧

(٣) الفراء / معاني القرآن ٦٧ / ٣

(٤) انظر الكتاب ١ / ٤٨

(٥) المصدر نفسه

(٦) انظر ابن جني / الخصائص ٣ / ٨٥

الخلاف في زيادة لا :

وفي قوله تعالى^(١) : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ).

قال^(٢) : (لا : زائدة عند البصريين للتوكيد ، وعند الكوفيين هي بمعنى غير ، كما قالوا : جئت بلا شيء فأدخلوا عليها حرف الجر ، فيكون لها حكم غير ، وأجاب البصريون عن هذا بأن (لا) دخلت للمعنى ، فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام) .

الخلاف في معنى (أو) :

في قوله تعالى^(٣) : (أَوْ كَصَيِّبٍ)

قال^(٤) : (وفيه أربعة أوجه : أحدها _ أنها للشك ، وهو راجع إلى الناظرين في حال المنافقين ؛ فلا يدري أيشبههم بالمستوقد أو بأصحاب الصيب .

والثاني - أنها للتخيير ، أي شبهوهم بأي القبيلتين شئت .

والثالث - أنها للإباحة .

والرابع - أنها للإبهام ؛ أي بعض الناس يشبههم بالمستوقد وبعضهم بأصحاب الصيب .

ولا يجوز عند أكثر البصريين أن تحمل (أو) على الواو . ولا على (بل) ما وجد في ذلك مندوحة . ففي المعاني الأربع لها المذكورة يقول بها الفريقان . وأما المعنيان الأخيران : أي بمعنى الواو وبمعنى بل فيقول بهما الكوفيون دون البصريين ، ولم يبين فساد ذلك ، ولعل المصنف حين سكت عن الرد لم يقتنع بالمنع لذا ترك الرد وسكت .

وكما جرى الخلاف بين المذهبين في معنى (أو) كذلك جرى في أصل (صيب) فقال^(٥) : (وأصل

صيب ، صيوب على فيعل : فأبدلت الواو ياء وأدغمت الأولى فيها .

ومثله : صييت وهين . وقال الكوفيون : أصله صويب على فيعل وهو خطأ ؛ لأنه لو كان كذلك لصحت

الواو كما صحت في طويل وعويل) .

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧

(٢) العكبري / التبيان ١ / ١٠ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في البحر المحيط ٢٩ / ١

(٣) سورة البقرة : آية : ١٩

(٤) العكبري / التبيان ١ / ٣٤ ، و انظر الدر المصون ١ / ١٦٧

(٥) المصدر نفسه / ١ / ٣٥

الخلاف في الواو المحذوفة :

في قوله تعالى ^(١): (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ..)

قال ^(٢): (... والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين)

الخلاف في تنازع العاملين :

وفي قوله تعالى ^(٣): (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ

الأنهارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ..)

قال ^(٤): (يشقق ... وفاعله ضمير ما ويجوز - أن يكون فاعله ضمير الماء ؛ لأن يشقق يجوز أن يجعل

للماء على المعنى ؛ فيكون معك فعلاَن يشقق ويخرج - فيعمل الثاني منهما في الماء ، وفاعل الأول مضمَر

على شريطة التفسير ، وعند الكوفيين يعمل الأول فيكون في الثاني ضميره) .

الخلاف في تركيب أسماء الإشارة :

وفي قوله تعالى ^(٥): (تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ....)

قال ^(٦): (تلك : الاسم منها (تي) وهي من أسماء الإشارة للمؤنث والياء من جملة الاسم، وقال

الكوفيون : التاء وحدها الاسم ، والياء زائدة ، وحذفت الياء مع اللام لسكونها وسكون اللام بعدها)

(١) سورة البقرة : آية : ٦٨

(٢) العكبري/التبيان / ١ / ٧٤ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في التبيين للعكبري ١٧٦ - ١٨٠ و هناك أدلة الفريقين ٢٩ / ١

(٣) سورة البقرة : آية : ٧٤

(٤) العكبري/التبيان / ١ / ٧٩ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في التبيين ٢٥١ /

(٥) سورة البقرة : آية : ١٣٤

(٦) العكبري/التبيان / ١ / ١١٩ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في شرح التصريح على التوضيح / ١ / ١٧٦

الخلافا في (أن) و (اللام) :

وفي قوله تعالى^(١) : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)

قال^(٢) : (وإن كانت إن المخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف واللام في قوله تعالى : (لكبيرة) عوض من المحذوف . وقيل : فصل باللام بين المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إن .

وقال الكوفيون : (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى إلا ، وهو ضعيف جدا من جهة أن وقوع اللام بمعنى (إلا) لا يشهد له سماع ولا قياس) .

الخلافا بين خبر (كان) :

في قوله تعالى^(٣) : (... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ...)

قال^(٤) : (" خبر كان " محذوف ، واللام متعلقة بذلك المحذوف تقديره ، وما كان الله مريدا لأن يضيع إيمانكم . وهذا متكرر في القرآن ، ومثله^(٥) : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ) .

وقال الكوفيون : ليضيع : هو الخبر ، واللام في داخله للتوكيد ، وهو بعيد : لأن اللام لام الجر و (أن) بعدها مراده ، فيصير التقدير على قولهم : ما كان الله إضاعة إيمانكم) .

ومنه قوله تعالى^(٦) : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ...)

قال^(٧) : (خبر كان محذوف تقديره : ما كان الله مريدا لأن يذر ، ولا يجوز أن يكون الخبر ليذر لأن الفعل بعد اللام ينصب بأن . فيصير التقدير : ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه وخبر كان هو اسمها في المعنى وليس الترك هو الله تعالى . وقال الكوفيون : اللام زائدة والخبر هو الفعل وهذا ضعيف لأن ما بعدها قد انتصب فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة وإن كان النصب بـ (إن) فسد لما ذكرنا) .

(١) سورة البقرة : آية : ١٤٣

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ١٢٤ ، و ينظر في البحر المحيط / ١ / ٤٢٥

(٣) سورة البقرة : آية : ١٤٣

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ١٢٤ ، و انظر في البحر المحيط / ٣ / ١٤٢

(٥) سورة النساء : آية : ١٣٧

(٦) سورة آل عمران : آية : ١٧٩

(٧) العكبري / التبيان / ١ / ١٧٢ ، و انظر التصريح على التوضيح / ١ / ١٣٩

الخلاف في تركيب (ماذا) :

في قوله تعالى ^(١): (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ....)

قال ^(٢): (في (ماذا) مذهبان للعرب : أحدهما - أن تجعل (ما) استفهاما بمعنى أي شيء ، و (ذا) بمعنى الذي وينفقون صلته ، والعائد محذوف ؛ فتكون (ما) مبتدأ ، و (ذا) صلته خبرا ولا تجعل (ذا) بمعنى الذي إلا مع (ما) عند البصريين وأجاز الكوفيون ذلك مع غيره (ما) .

الخلاف في موضع (خالدا) :

في قوله تعالى ^(٣) : (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا...)

قال ^(٤): (نارا : مفعول ثانٍ ليدخل ، وخالدا حال من المفعول الأول ، ولا يجوز أن يكون صفة لنار لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من هوله ، ويخرج على قول الكوفيين بجواز جعله صفة ؛ لأنهم لا يشترطون إبراز الضمير في هذا النحو) .

وهذا القول بالتخريج على قول الكوفيين يعد من موافقات أبي البقاء لهم في مذهبهم ، إذ لم ينكر التخريج وهذا إذن منه بالتخريج ، وحيث ورد في الكلام الفصيح بل الأفصح فليس بعد القرآن أصح منه .

الخلاف في فتحة (يوم) :

في قوله تعالى ^(٥): (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ).

قال ^(٦): (يوم لا تملك : يقرأ بالرفع ؛ أي هو يومٌ وبالنصب على تقدير أعني يوم ... وقيل التقدير: يجازون يوم ، ودل عليه ذكر الدين وقيل حقه الرفع ولكن فتح على حكم الظرف كقوله تعالى ^(٧) : (وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ) وعند الكوفيين هو مبني على الفتح) .

(١) سورة البقرة : آية : ٢١٥

(٢) العكبري / التبيان / ٣١٤ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في الدر المصون ٣ / ٥٠٨

(٣) سورة النساء : آية : ١٤

(٤) العكبري / التبيان / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في الدر المصون ٣ / ٦١٥

(٥) سورة الإنفاطار / : ١٩

(٦) العكبري / التبيان / ١٢٧٥/٢ ، و انظر هذه المسألة في إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٤٦

(٧) سورة الأعراف / ١٦٨

الخلاف في نصب (كتاب الله) :

في قوله تعالى ^(١): (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ..)

قال ^(٢): (كتاب الله هو منصوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله : (حرمت)؛ لأن التحريم كتب . وقيل انتصابه بفعل محذوف تقديره : الزموا كتاب الله ، (وعليكم) إغراء . وقال الكوفيون : هو إغراء والمفعول مقدم وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن عليكم وبابه عامل ضعيف ، فليس له في التقديم تصرف) .

ولقد رجع المصنف في انتصابه إلى المذهب البصري بحجة ضعف العامل ولكن عدم التقدير وظاهر الآية

تؤيدان المذهب الكوفي ، وعندي أن الصواب مع الكوفيين في هذه الآية ومعهم قول الشاعر ^(٣) :

يا أيها المائح دلوي دونكما إني رأيت الناس يحمدونكما

الخلاف في عامل (خيراً) :

في قوله تعالى ^(٤): (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ...)

قال ^(٥): (فامنوا خيراً : تقديره : عند الخليل سيبويه : وأتوا خيراً ، فهو مفعول به ، لأنه كما أمرهم بالإيمان

فهو يريد إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه وقيل التقدير : إيماننا خيراً فهو نعت لمصدر محذوف ،

وقيل هو خبر كان المحذوفة ؛ أي يكن الإيمان خيراً ، وهو غير جائز عند البصريين لأن كان لا تحذف هي

واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه . ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدر جواب شرط محذوف فيصير

المحذوف الشرط جوابه) .

(١) سورة النساء : آية : ٢٤

(٢) العكبري / التبيان / ٣٤٦ / ١ ، و انظر هذه المسألة الخلافية في الدر المصون ٣ / ٦٤٩

(٣) البيت لجارية من مازن ، أو لراجز من بني أسيد بن عمرو وهو في الإنصاف / ١ / ١١٨ ، و ابن يعيش / ١ / ١١٧

(٤) سورة النساء : آية : ١٧٠

(٥) العكبري / التبيان / ٤١١ / ١ ، و انظر هذه المسألة في مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢١٤ و الدر المصون ٤ / ١٦٤

الخلاف في بناء (يوم) :

في قوله تعالى^(١) : (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ...)

قال^(٢) : (هذا يوم : هذا مبتدأ ويوم خبره ؛ وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب ، فبقي على حقه من الإعراب ، ويقرأ يوم - بالفتح - وهو منصوب على الظرف ، وهذا : فيه وجهان :

أحدهما - هو مفعول قال ؛ أي قال الله هذا القول في يوم .
والثاني أن هذا مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف ؛ أي يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : يوم في موضع رفع خبر هذا ولكنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبني).

الخلاف في جواب (لما) :

في قوله تعالى^(٣) : (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَنْ يُجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ ...)

قال^(٤) : (فلما ذهبوا : جواب (لما) محذوف تقديره عرفناه أو نحو ذلك ، وعلى قول الكوفيين الجواب (أوحينا) والواو زائدة).

الخلاف في تركيب (ويكأن) :

في قوله تعالى^(٥) : (وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ)

قال^(٦) : (وي) : عند البصريين منفصلة عن الكاف والكاف متصلة بأن ومعنى (وي) تعجب وكأن القوم نبهوا فانتبهوا ، فقالوا : ويكأن الأمر كذا وكذا ؛ ولذلك فتحت الهمزة من (أن) .

وقال الفراء^(٧) : الكاف موصولة بـ (وي) أي ويك أعلم أن الله يبسط وهو ضعيف لوجهين :
أحدهما - أن معنى الخطاب هنا بعيد .

والثاني - أن تقدير (وي) أعلم لا نظير له ، وهو غير سائغ في كل موضع) .

(١) سورة المائدة : آية : ١١٩

(٢) العكبري / التبيان / ٤٧٧/١ ، وانظر الدر المصون ٤ / ٥٢٠

(٣) سورة يوسف : آية : ١٥

(٤) العكبري / التبيان / ٧٢٥/١ ، وانظر مجمع البيان ٥ / ٢١٦

(٥) سورة القصص ٨٢/

(٦) العكبري / التبيان / ١٠٢٧/١ ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٣ /

(٧) الفراء / معاني القرآن / ٣١٢ / ٢

الخلاف في رفع (الأبواب) :

وفي قوله تعالى ^(١) : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) .

قال ^(٢) : (وأما ارتفاع الأبواب ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها - هو فاعل مفتحة ، والفاء محذوف : أي مفتحة لهم الأبواب منها : فحذف كما حذف في قوله : ^(٣) (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) ، أي لهم .

والثاني- هي بدل من الضمير في مفتحة ، وهي ضمير الجنات ، والأبواب غير أجنبي منها ؛ لأنها من الجنة تقول : فتحت الجنة تقول : فتحت الجنة وأنت تريد أبوابها ومنه ^(٤) : (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا)

والثالث - كالأول ، إلا أن الالف واللام عوض من الهاء العائدة ، وهو قول الكوفيين وفيه بعد) ، ونجده هنا لم يبين وجه البعد .

أما ابن هشام فقد قال في هذه المسألة : ^(٥) كون الأبواب نائب فاعل أولى من البدل وكلاهما لا بد من تقدير الضمير ونابت ال عنها.

الخلاف في المرفوع بعد (إذا) :

في قوله تعالى ^(٦) : (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ) .

قال ^(٧) : (جواب إذا محذوف تقديره : بان الأمر أو فصل ، أو يقال : لأي يوم وجوابها العامل فيها ولا يجوز أن يكون طُمست جوابا لأنه الفعل المفسر لمواقع النجوم ، فالكلام لا يتم به والتقدير : فإذا طُمست النجوم ، ثم حذف الفعل استغناء عنه بما بعده .

وقال الكوفيون : الاسم بعد إذا مبتدأ ، وهو بعيد لما في إذا من معنى الشرط المتقاضي للفعل)

(١) سورة ص: ٥٠

(٢) العكبري/التبيان/ ١١٠٣/٢ ، وانظر هذه المسألة في البحر المحيط ٤٠٥ / ٧

(٣) سورة النازعات ٤١/

(٤) سورة النبأ ١٩ /

(٥) ابن هشام/ مغني اللبيب ٦٥٩ /

(٦) سورة المرسلات ٨/

(٧) العكبري/التبيان/ ١٢٦٢/٢

ثانيا :ترجيحات أبي البقاء :

اهتم أبو البقاء اهتماما بالغا بالترجيح وكأنه سجية له ، والترجيح نتيجة الخلاف والمناقشة ، فإذا جرى الخلاف والمناقشة في مسألة ما ، فإنه غالبا لا يترك المسألة دون أن يبين رأيه فيها، فإما أن يقطع بخطأ أحد الجانبين أو ضعفه أو فساده ، أو غلطه وإما أن يقربها بالصحة والقوة أو الجودة أو الترجيح . وله في هذا الميدان يد طويلة ، وتبرز أهميته لدى المتأخرين عنه من علماء التفسير والإعراب والنحو، فلم يأت بعده إلا وأبو البقاء كان في موقع إعجابهم به ، وكان لآرائه شأن كبير وذكر حسن ومنزلة عالية.

وأذكر الآن بعض الأمثلة لترجيحاته لكي تكون نموذجا لفكره واطلاعه وقوة ترجيحه أو استدلاله لمذهبه البصري فمن ذلك:

ترجيح الإعراب على البناء :

في قوله تعالى^(١): (قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)

قال^(٢): (خوف : مبتدأ وعليهم الخبر وجاز الابتداء بالنكرة لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي فيه .

والرفع والتثوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين :

أحدهما - أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله: (ولا هم) لأنه معرفة و (لا) لا تعمل في المعارف ، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لتتشاكل الجملتان كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل : نحو: قام زيد وعمرا كلمته ، فإن النصب في عمرا أولى، ليكون منصوبا بفعل كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل.

والوجه الثاني : من جهة المعنى وذلك أن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية : وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة .

فإن قيل : لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من اتبع الهدى ، ولا يليق أن ينفي عنهم الخوف اليسير ، ويتوهم ثبوت الخوف الكثير .

قيل : الرفع يجوز أن يضم مع نفي الكثير ، تقديره : ولا خوف كثير عليهم ، فيتوهم ثبوت القليل وهو عكس ما قدر في السؤال ، فبان أن الوجه في الرفع ما ذكرناه . وقد ذكر العكبري مسألة البناء والإعراب في كتابه "مسائل خلافية في النحو"^(٣).

(١) سورة البقرة / ٣٨

(٢) العكبري / التبيان / ٥٥/١ ، و انظر هذه المسألة في الدر المصون ٣٠٣ / ١

(٣) انظر / العكبري / مسائل خلافية في النحو / ١١٥

ترجيح الحالية على الاستئناف:

في قوله تعالى ^(١): (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِئَةَ فِيهَا) .

قال ^(٢): (تثير) في موضع نصب حالا من الضمير في ذلول ، تقديره : لا تذلل في حال إثارتها . ويجوز أن يكون رفعا اتباعا للذلول .

وقيل : هو مستأنف؛ أي هي تثيره وهذا قول من قال : إن البقرة كانت تثير الأرض ، ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد من الصحة لوجهين :

أحدهما - أنه عطف عليه (ولا تسقي الحرث) فنفي المعطوف ؛ فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك، لأنه في المعنى واحد. ألا ترى أنك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد، بل تقول: لا قاعد بغير واو كذلك يجب أن يكون هنا .
والثاني : أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولا ، وقد نفى ذلك ويجوز على وقل من أثبت هذا الوجه أن تكون تثير في موضع رفع صفة للبقرة) .

ترجيح الخبر على الحال في (بأنهم) :

في قوله تعالى ^(٣) : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا ...) .

قال ^(٤): (ذلك : هو خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الأمر ذلك ، فعلى هذا يكون قوله : (بأنهم قالوا) في موضع نصب على الحال مما في (ذا) من معنى الإشارة ؛ أي ذلك الأمر مستحقا بقولهم .

وهذا ضعيف ، والجيد أن يكون "ذلك" :مبتدأ، "وبأنهم" :خبره ، أي ذلك العذاب مستحق بقولهم) .

(١) سورة البقرة / : ٧١

(٢) العكبري /التبيان/ ٧٦/١ ، و انظر مغني اللبيب / ٥٠٣

(٣) سورة آل عمران : آية : ٢٤

(٤) العكبري /التبيان/ ٢٥٠/١ ، و انظر الدر المصون ٢ / ٩٥ ،

ترجيح جمع معدودات على الأفراد :

في قوله تعالى ^(١): (وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ...) .

قال ^(٢) : (في أيام معدودات : إن قيل : الأيام واحدها يوم ، والمعدودات واحدها معدودة واليوم لا يوصف بمعدوده ، لأن الصفة هنا مؤنثة ، والموصوف مذكر ؛ وإنما الوجه أن يقال : وأيام معدودة فتصف الجمع بالمؤنث . فالجواب أنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع مجازاً ، والأصل معدودة كما قال تعالى ^(٣): (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) .ولو قيل : إن الأيام تشتمل على الساعات والساعة مؤنثة، فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر في كل ساعات هذه الأيام ، أو في معظمها :
لكان جواباً سديداً .

ونظير ذلك الشهر والصيف والشتاء ، فإنها يجاب بها عن (كم) وكم إنما يجاب عنها بالعدد وألفاظ هذه الأشياء ليست عدداً ؛ وإنما هي أسماء المعدودات فكانت جواباً من هذا الوجه) .

(١) سورة البقرة ٢٠٣ /

(٢) العكبري /التبيان / ١٦٥/١ ، و انظر الدر المصون ٢ / ٣٤٣ ، حيث رجح قول أبي البقاء فقال : مفرد معدودات معدود وليس معدودة ولا يشترط في الجمع بالألف والتاء أن يكون مفرد مؤنثاً .

(٣) سورة البقرة ٨٠ /

ترجيح تعلق (المسجد الحرام) بمحذوف :

في قوله تعالى ^(١): (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ...) .

قال ^(٢): (...) وأما جر المسجد الحرام ففيل : هو معطوف على الشهر الحرام ، وقد ضعف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام ، إذ لم يشكو في تعظيمه ؛ وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام ؛ لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله ، فخافوا من الإثم ... وقيل : هو معطوف على الهاء في (به) وهذا لا يجوز عند البصريين إلا أن يعاد الجار .

وقيل: هو معطوف على السبيل، وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر ، والعطف بقوله : (وكفر به) يفرق بين الصلة والموصول .

والجيد أن يكون متعلقا بفعل محذوف دل عليه الصد ، تقديره : ويصدون عن المسجد كما قال تعالى ^(٣) : (هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) .

ترجيح خلو المصدر من تحمل الضمير :

في قوله تعالى ^(٤) : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ) .

قال ^(٥): (وما العقبة ؛ أي ما اقتحام العقبة ، لأنه فسر بقوله تعالى (فك رقبة) و هو فعل سواء كان بلفظ الفعل أو بلفظ المصدر .

والعقبة عين لا تفسر بالفعل ، فمن قرأ فك أو أطعم فسر المصدر بالجملة الفعلية لدلالاتها عليه . ومن قرأ فك رقبة أو إطعام - كان التقدير : هو فك رقبة والمصدر مضاف إلى المفعول ، وإطعام غير مضاف ، ولا ضمير فيهما ، لأن المصدر لا يتحمل الضمير وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر إذ اعمل في المفعول كان فيه ضمير كالضمير في اسم الفاعل) .

(١) سورة البقرة : آية : ٢١٧

(٢) العكبري / التبيان / ١٧٥ / ١ ، و انظر الدر المصون / ٥٠٩

(٣) سورة الفتح : آية : ٢٥

(٤) سورة البلد / ١٢

(٥) العكبري / التبيان / ١٢٨٨ / ٢ ، وينظر معاني القرآن / الفراء / ٣ / ١٦٥ ، و إعراب القرآن / للنحاس / ٣ / ٧٠٨ ، و مشكل

إعراب القرآن / ٢ / ٨١٩ ، و إعراب ثلاثون سورة / ابن خالوية / ٩١

ترجيح الحال المقدر :

في قوله تعالى^(١) : (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) .

قال^(٢) : (وجيها - ومن المقربين - ويكلم : أحوال مقدره ، وصاحبها معنى الكلمة ، وهو مكون أو مخلوق . وجاز أن ينتصب الحال عنه وهو نكرة ، لأنه قد وصف . ولا يجوز أن تكون أحوالا من المسيح ولا من عيسى ولا من ابن مريم ؛ لأنها أخبار . والعامل فيها الابتداء ، أو المبتدأ أو هما وليس شيء من ذلك يعمل في الحال . ولا يجوز أن تكون أحوالا من الهاء في اسمه ؛ للفصل الواقع بينهما ولعدم العامل في الحال) .

ترجيح مذهب سيبويه على مذهب يونس :

في قوله تعالى^(٣) : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...) .

قال^(٤) : (... أفان مات : الهمزة عند سيبويه في موضعها ، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله . وقال يونس : الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط : تقديره : أنتقلبون على أعقابكم إن مات ، لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط . ومذهب سيبويه الحق لوجهين :

أحدهما - أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك . ومنه قوله تعالى^(٥) : (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) .

والثاني - أن الهمزة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعهما والمعنى يتم بدخول

الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد) .

(١) سورة آل عمران ٤٥ /

(٢) العكبري /التبيان / ٢٦٠/١ ، وللمزيد انظر الدر المصون ٣ / ١٧٧

(٣) سورة آل عمران ١٤٤ /

(٤) العكبري /التبيان / ٢٩٦/١ ، وينظر معاني القرآن /للفراء / ١ / ٢٣٦ ، ومغني اللبيب / ابن هشام / ١٣

(٥) سورة الأنبياء ٣٤ /

ترجيح البصريين على قول الكوفيين :

في قوله تعالى^(١) : (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ) .

قال^(٢): (العامل في موضع "إن" وما عملت فيه قالوا؛ وهي محكية به . ويجوز أن يكون معمولاً للقول المضاف ؛ لأنه مصدر وهذا يخرج على قول الكوفيين في إعمال الأول ، وهو أصل ضعيف ، ويزداد هنا ضعفاً لأن الثاني فعل والأول مصدر ؛ وإعمال الفعل أقوى) .

ترجيح قول البصريين على غيرهم :

في قوله تعالى^(٣) : (لَكِنَّ الرَّاْسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلَاةَ ...) .

قال^(٤) : (والمقيمين : قراءة الجمهور بالياء وفيه عدة أوجه :

أحدها - أنه منصوب على المدح ؛ أي وأعني المقيمين وهو مذهب البصريين ، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام .

الثاني - أنه معطوف على (ما) أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، والمراد بهم الملائكة .

وقيل: التقدير : وبدین المقيمين . فيكون المراد بهم المسلمين .

الثالث - أنه معطوف على (قبل) تقديره : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

الرابع - أنه معطوف على الكاف في قبلك .

الخامس - أنه معطوف على الكاف في إليك .

السادس - أنه معطوف على الهاء والميم في منهم .

وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ ؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمرة من غير إعادة الجار (

(١) سورة آل عمران ١٨١ /

(٢) العكبري/التبيان/ ٣١٥/١ ، انظر الدر المصون ٣ / ٥١٣

(٣) سورة النساء: ١٦٢

(٤) العكبري/التبيان/ ٤٠٧/١ ، انظر الدر المصون ٤ / ١٥٣

ترجيح كون (إلى) لانتهااء الغاية :

في قوله تعالى^(١): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ..) .

قال^(٢): (إلى المرافق : قيل : إلى بمعنى مع ؛ كقوله^(٣): (وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ) وليس هذا بالمختار .
والصحيح أنها على بابها وأنها لانتهااء الغاية ؛ وإنما وجب غسل المرافق بالسنة وليس بينهما تناقض: لأن

(إلى) تدل على انتهاء الفعل ولا يتعرض بنفي الممدود إليه ولا بإثباته ، ألا ترى إنك إذا قلت: سرت إلى الكوفة ،
فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها وأن تكون دخلتها فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضا
لقولك : سرت إلى الكوفة ، فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة باغسلوا ، ويجوز أن تكون في موضع الحال وتتعلق
بمحذوف والتقدير : وأيديكم مضافة إلى المرافق).

ترجيح قراءة الأعمش :

في قوله تعالى^(٤): (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً...) .

وقال^(٥): (وما كان صلاتهم : الجمهور على رفع الصلاة ونصب المكاء وهو ظاهر .

وقرأ الأعمش بالعكس ، وهي ضعيفة ، ووجهها : أن المكاء والصلاة مصدران ، والمصدر جنس ، ومعرفة
الجنس قريبة من نكرته ، ونكرته قريبة من معرفته ؛ ألا ترى أنه لا فرق بين خرجت فإذا الأسد أو فإذا أسد ؛
ويقوي ذلك أن الكلام قد دخله النفي والإثبات ، وقد يحسن في ذلك ما لا يحسن في الإثبات المحض ، ألا ترى أنه لا
يحسن :كان رجلا خيرا منك ، ويحسن ما كان رجلا ، إلا خيرا منك).

(١) سورة المائدة ٦ /

(٢) العكبري/التبيان/ ٤٢١/١ ، وينظر مغني اللبيب / ٦٩١

(٣) سورة هود / ٥٢

(٤) سورة الأنفال / ٣٥

(٥) العكبري/التبيان/ ٦٢٢/١ ، وينظر الكتاب / ١ / ٤٨ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس / ١ / ٦٧٥

ترجيح اقتران الفاء بالخبر :

في قوله تعالى ^(١): (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ...) .

قال ^(٢) : (فإنه ملاقيكم : الجملة خبر إن ، ودخلت الفاء لما في (الذي) من شبه الشرط ومنع منه قوم وقالوا: إنما يجوز ذلك إذا كان الذي هو المبتدأ ، أو اسم أن والذي هنا صفة . وضعفوه من وجه آخر؛ وهو أن القرار من الموت لا ينجي منه؛ فلم يشبه الشرط . وقال هؤلاء : الفاء زائدة وقد أجيب عن هذا بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ولأن (الذي) لا يكون إلا صفة فإن لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مراد فذلك إذا صرح به . وأما ما ذكروه ثانيا فغير صحيح ، فإن خلقا كثيرا يظنون أن الفرار من أسباب الموت ينجيهم إلى وقت آخر) .

ترجيح تقدير صاحب الحال :

في قوله تعالى ^(٣) : (نَذِيرًا لِلْبَشَرِ).

قال ^(٤) : (نذيرا في نصبه أوجه : أحدها - هو حال من الفاعل في (قم) في أول السورة .

والثاني - من الضمير في (فانذر) - هو حال مؤكدة.

والثالث - هو حال من الضمير في (إحدى)

والرابع - هو حال من نفس (إحدى) .

والخامس - حال من الكبر ، أو من الضمير فيها .

والسادس : حال من اسم (إن) .

والسابع - أن " نذيرا " في معنى إنذارا ؛ أي فانذر إنذارا ؛ أو أنها إحدى الكبر لإنذار البشر وفي هذه الأقوال ملا ترصيه ولكن حكيماها . المختار : أن يكون حالا مما دلت عليه الجملة ، تقديره : عظمت عليه نذيرا) .

(١) سورة الجمعة / ٨ :

(٢) العكبري / التبيان / ١٢٢٢/٢ ، وينظر معاني القرآن / الفراء / ٣ / ١٥٦ ، و إعراب القرآن / للنحاس / ٣ / ٤٢٩

(٣) سورة المدثر / ٣٦

(٤) العكبري / التبيان / ١٢٥٠/٢ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٥٤٧ ، و البحر المحيط / ٨ / ٣٧٩

ثالثاً : اصطلاحات العكبري النحوية : (*)

ولما كان أبو البقاء بصري المذهب و الهوى في علم النحو العربي، فقد كان طبيعياً، أن يتبنى الاصطلاحات التي اصلح عليها شيوخه البصريون ،و أن يلتزم باستعمالها في أثناء دراسة المسائل النحوية ، وإصدار الأحكام عليها ، كما التزم بالأصول و القواعد التي يقوم عليها المذهب البصري . ووردت هذه الاصطلاحات ظاهرة في الكتابين اللذين نقوم بدراستهما ، أعني كتاب التبيان ، وكتاب إعراب الحديث ، من هذه الاصطلاحات :

علامات الإعراب :الرفع والنصب والجر والجزم .

علامات البناء :الضم والفتح والكسر .

قال في كتاب التبيان في أثناء إعرابه ^(١): (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ^(٢): (صفتان مشتقتان من الرحمة وجرها على الصفة،والعامل في الصفة هو العامل في الموصف . ويجوز نصبها على إضمار: أعني ،ورفعها على تقدير هو).

وقال في إعراب قوله تعالى ^(٣): (رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٤): (والرب : مصدر رب يرب ، ثم جعل صفة كعدل وخصم ، وأصله راب ، وجره على الصفة أو البدل وقرئ بالنصب على إضمار أعني ، وقيل على النداء ، وقرئ بالرفع على إضمار هو .

ثم قال ^(٥): (وفي الرحمن الرحيم : الجر والنصب والرفع،و بكل قرئ على ما ذكرناه في رب العالمين). وقال في إعراب قوله تعالى ^(٦): (إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ) ^(٧): (يجوز أن يكون في موضع رفع بدلا من (النساء) ، وأن يكون في موضع نصب على أصل الاستثناء . وهو من الجنس ، ويجوز أن يكون من غير الجنس) وقال أيضا ^(٨): (غير ناظرين ... غير بالنصب على الحال من الفاعل في (تدخلوا) أو من المجرور في (لكم) وقرأ بالجر على الصفة للطعام ،وهذا عند البصريين خطأ ، لأنه جرى على غير ما هو له ، فيجب أن يبرز ضمير الفاعل ، فيكون غير ناظرين أنتم).

(*) سيكون هناك تفصيل في الاصطلاح النحوي عند البصريين والكوفيين وعند العكبري عند الحديث عن مذهب العكبري،انظر

ص ٢٨٧-٢٩٧

(١) العكبري/التبيان / ١ / ٥

(٢) سورة الفاتحة / ١

(٣) سورة الفاتحة / ٢

(٤) العكبري/التبيان / ١ / ١١

(٥) المصدر نفسه

(٦) سورة الأحزاب / ٥٢

(٧) العكبري/ التبيان / ٢ / ١٠٥٩

(٨) المصدر السابق / ٢ / ١٠٦٠

وقال في التبيين مسألة (٦٠) في ناصب الظرف الواقع خبراً^(١) : (إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ كان لفظه منصوباً ، وموضعه رفعاً لوقوعه موقع الخبر ، واختلفوا في التقدير : فقال معظم البصريين هو منصوب بـ (استقر) وهو فعل . ومنهم من قال المقدر مستقر وهو اسم الفاعل ، وقال الكوفيون : هو منصوب على الخلاف ، ومعناه : أن قولك : (زيد خلفك) خلفك ظرف في الأصل يقدر بفي ، ثم عدل عن ذلك ونصب ، فكان نصبه لمخالفته الأصل ، وأنه ليس المبتدأ في المعنى) .

ثم قال في نهاية المسألة^(٢) : (أما الكوفيون فشبهتهم أن كل شيئين مختلفين فالثاني منهما منصوب ، وأصله مخالفة المفعول للفاعل ، ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب النصب ، لجاز نصب المبتدأ ، لأنه مخالف للخبر ، وهذا لا سبيل إليه) .

وقال في فصل هاء الضمير^(٣) : (الأصل في هذه الهاء الضم ؛ لأنها تضم بعد الفتحة والضمّة والسكون ، نحو إنه وله وغلامه وبينه ومنه ، وإنما يجوز كسرها بعد الياء نحو : عليهم وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : به وبداره ، وضمها في الموضعين جائز ، لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة ، وبكل قد قرئ) .

(١) العكبري / التبيين عن مذهب النحويين ٣٧٦ /

(٢) المصدر نفسه / ١٧٨

(٣) العكبري / التبيان ١١ / ١١

رابعاً : شواهد العكبري في كتاب التبيان :

أ. القرآن الكريم :

ذكرت فيما سبق^(١) موقف النحويين من القرآن الكريم ومن القراءات حيث إن النحويين يستشهدون بالقرآن الكريم بل يجعلونه في مقدمة الشواهد النحوية ، لكن بعضاً منهم تجاوز الحد ، حين آتاهم بعض القراء ، وأسقط بعض القراءات ظناً منه أنها ضعيفة^(٢) ، وهم في هذا حادوا عن الصواب ، ولعل الذي حاد بهم عن المنهج هو : تقديمهم الأقيسة والقواعد النحوية على نصوص القرآن ، ومن ثم إخضاع القرآن والقراءات القرآنية لقواعدهم ، و قد مال أبو البقاء إليهم بعض الشيء ولكنه لم يتردد في أن القرآن هو أساس العربية ولحمتها وسدادها .

استشهد العكبري بمئتين وأربعين آية على مختلف الأحكام النحوية والصرفية واللغوية ، وإثبات القراءات وبيان المعاني والتفسيرات ، ولولا عذر الإطالة لذكرتها كلها أو أكثرها وأذكر قسماً منها ، ليتأكد القارئ من موقف العكبري تجاه الاحتجاج بالقرآن أولاً ، ثم لتكون هذه الشواهد دليلاً ساطعاً يبين لنا مذهب العكبري النحوي الذي سنبينه في نتائج هذا البحث :

• استدل على أن نائب الفاعل :

في قوله تعالى^(٣) : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ...) قال : ^(٤) قول مضمر والجملة بعده تفسيراً له والتقدير : إذا قيل لهم قول هو : لا تفسدوا ، ونظيره قوله تعالى^(٥) : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) أي بدا لهم بداء ورأي).

• ومنها تعدي الفعل بنفسه وبالحرَف :

فقد استدل على تعدي (هدى) إلى المفعول الأول بنفسه وإما إلى آخر ، فقد جاء متعدياً إليه بنفسه - ومنه آية الفاتحة - وقد جاء متعدياً بإلى كقوله تعالى^(٦) : (هَذَا نِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) وجاء متعدياً باللام ومنه قوله تعالى^(٧) : (الَّذِي هَذَا لِهَذَا) فقد استدل بهاتين الآيتين على التعدي (هدى) إلى الثاني بأمور ثلاثة : بنفسه ، وبإلى ، وباللام^(٨).

واستدل "ب" على إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول فقال^(٩) : (والغيب هنا : مصدر بمعنى الفاعل ، أي يؤمنون بالغائب عنهم ويجوز أن يكون بمعنى المفعول أي المغيب وكقوله^(١٠) : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) أي مخلوقه .

(١) انظر الفصل الثاني من هذا البحث الاحتجاج بالقرآن الكريم / ٥١

(٢) الزمخشري / الكشاف / ٣٤٢/١

(٣) سورة البقرة / ١١

(٤) العكبري / التبيان / ٢٨ / ١

(٥) سورة يوسف / ٣٥

(٦) سورة الأنعام / ١٦١

(٧) سورة الأعراف / ٤٣

(٨) العكبري / التبيان / ٨ / ١

(٩) المصدر نفسه / ١٨ / ١

(١٠) سورة لقمان / ١١

• الحذف :

استدل على حذف العائد من قوله تعالى ^(١): (.... أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ....) ، قال ^(٢) : (الأصل أنعمت بها ليكون الضمير عائداً على الموصول فحذف حرف الجر فصار أنعمتها ، ثم حذف الضمير كما حذف في قوله تعالى ^(٣) : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا).

و استدل على حذف خبر كان في قوله تعالى ^(٤) : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) .
قال ^(٥) : (واللام متعلقة بذلك المحذوف ، تقديره : وما كان الله يريد لأن يضيع إيمانكم - وقال - وهذا متكرر في القرآن ومثله ^(٦) : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) .

• الضمير المرفوع المنفصل :

استدل على موضع (هو) من الإعراب في قوله تعالى ^(٧) : (.... إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ.....) .
قال ^(٨) : (هو - ها هنا - مثل أنت في : (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.....)) ^(٩) - وقال ^(١٠) : (أنت مبتدأ والعليم خبره ، والجملة خبر إن ويجوز أن يكون أنت توكيداً للمنصوب ، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف في المعنى ويجوز أن يكون فصلاً لا موضع لها) .

• واستدل على حذف الخبر في قوله تعالى ^(١١) : (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) .
فقال ^(١٢) : (في هذه الآية أقوال : إحداها - إن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ، ومثله ^(١٣) : (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) ، و ^(١٤) (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) وقوله ^(١٥) : (يَتَرَبَّصْنَ) بيان الحكم المتلو) .

(١) سورة البقرة / ٤٠

(٢) العكبري / التبيان / ٥٧/١

(٣) سورة الفرقان / ٤١

(٤) سورة البقرة / ١٤٣

(٥) العكبري / التبيان / ١٢٤/١

(٦) سورة النساء / ١٣٧

(٧) سورة البقرة / ٣٧

(٨) العكبري / التبيان / ٥٤/١

(٩) سورة البقرة / ٣٢

(١٠) العكبري / التبيان / ٤٩/١

(١١) سورة البقرة / ٢٣٤

(١٢) العكبري / التبيان / ١٨٦/١

(١٣) سورة المائدة / ٣٨

(١٤) سورة النور / ٢

(١٥) سورة البقرة / ٢٣٤

• واستدل على دخول الفاء في خبر المبتدأ وهو (فمن شهد) على أحد القولين للنحويين ، والمبتدأ ليس شرطاً ولا شبيهاً بالشرط ، فقال ^(١) : (الفاء الزائدة عند الأخفش وعلى قول غيره ، إنما دخلت لأنك وصفت الشهر بالذي ، فدخلت الفاء كما تدخل في خبر الذي ومثلها في قوله تعالى ^(٢) : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) .

واستدل في قوله تعالى ^(٣) : (..... إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً) في كون عند الله هو الخبر لكان على أحد الأقوال....، قال ^(٤) : (والثالث - أن يكون "عند الله" هو الخبر ، و"خالصة" : حال وسوغ أن يكون (عند) خبر كان (لكم) إذ كان فيه تخصيص وتبيين ، ونظيره قوله ^(٥) : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ولولا (له) لم يصح أن يكون كفواً خبراً) .

• واستدل على بيان المعنى بقوله تعالى ^(٦) : (زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ) ، في قراءة نصب (حب) وفتح الزاي تقديره : زين للناس الشيطان (ثم قال ^(٧) : (على ما جاء صريحاً في الآية الأخرى) إشارة إلى قوله تعالى ^(٨) : (وَزَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ) .

وبقوله تعالى ^(٩) : (الَّذِينَ يَقُولُونَ) صفة للعباد لأن الوجه فيه إعلامهم بأنه عالم بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يجازيهم عليها ، كما قال جل ذكره في الآية ^(١٠) : (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ) .

واستدل بقوله تعالى ^(١١) : (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ..) على القراءة الشاذة الواردة في قوله تعالى ^(١٢) : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) ، وقال ^(١٣) : (وقرئ (الناسي) يريد آدم ، وهي صفة غلبت عليه) .

(١) العكبري / التبيان / ١٥٢/١

(٢) سورة الجمعة / ٨

(٣) سورة البقرة / ٩٤

(٤) العكبري / التبيان / ٩٤/١

(٥) سورة الإخلاص / ٤

(٦) سورة آل عمران / ١٤

(٧) العكبري / التبيان / ٢٤٤/١ ، وينظر البيان للطوسي / ٤١١/٢

(٨) سورة الأنفال / ٤٨

(٩) سورة آل عمران / ١٦

(١٠) سورة النساء / ٢٥

(١١) سورة طه / ١١٥

(١٢) سورة البقرة / ١٩٩

(١٣) العكبري / التبيان / ١٦٤/١

و استدل على قوله تعالى^(١) : (إِنَّا هُذْنَا إِلَيْكَ.....) على أن معنى^(٢) : (إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا.....) يصغ هانذ مثل : عانذ و عوذ وهو من هاذ يهود ، إذا تاب (٣).

وأجاب عما يرد على قوله تعالى^(٤) : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...) بأن القتال نكرة إذا أعيدت بالألف واللام مثل قوله تعالى^(٥) : (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ، قال^(٦) : (ليس المراد تعظيم القتال المذكور المسؤول عنه حتى يعاد بالألف واللام ، بل المراد تعظيم أي قتال كان في الشهر الحرام ، فعلى هذا "قتال" الثاني غير "القتال" الأول) .

استدل على بيان معنى قوله تعالى^(٧) : (.... وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ....) ، بقوله تعالى^(٨) : (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) قال^(٩) : (بعلمه : أي معلومه لأنه قال : إلا بما شاء ، وعلمه الذي هو صفة له لا يحاط به ولا بشيء منه) .

واستدل على أن لفظ (الفلك) يكون واحداً وجمعاً بلفظ واحد ، فقال^(١٠) : (فمن الجمع قوله تعالى : (.. وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) ، وقوله^(١١) : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) . ومن المفرد قوله تعالى^(١٢) : (.. الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ...) .

هذا بعض ما استشهد به أبو البقاء من خلال بيان وجوه الإعراب في كتاب (التبيان) ، وقد تبين لنا كيف يجمع الأشباه والأمثال من الآيات ، وهذا الاعتماد المباشر على الآيات والقراءات في الاستشهاد من مميزات أسلوب أبي البقاء ، لأنه يعتبر القرآن الكريم بقراءاته الصحيحة والشاذة أعلى مصادر السماع وأوثقها ، ولذلك أكثر أبو البقاء من الاستشهاد به وبقراءاته كلها .

(١) سورة الأعراف / ١٥٦

(٢) سورة البقرة / ١١١

(٣) العكبري / التبيان / ١٠٥/١

(٤) سورة البقرة / ٢١٧

(٥) سورة المزمل / ١٦

(٦) العكبري / التبيان / ١٧٤/١

(٧) سورة البقرة / ٢٥٥

(٨) سورة طه / ١١٠

(٩) العكبري / التبيان / ٢٠٤/١

(١٠) سورة البقرة / ١٦٤

(١١) سورة يونس / ٢٢

(١٢) سورة الشعراء / ١١٩

ب- كلام العرب :

١. الشعر :

وهو قليل إذا قسناه بالقرآن الكريم ، فإنه استشهد بما لا يزيد على ستين بيتا . وهذا القدر قليل بالنسبة لمنزلة الشعر لدى المعربين فإن كثير منهم يقدمون الشعر في هذا الباب ربما حتى على الآيات لفرط اعتمادهم عليه . والشعر الذي استشهد به أبو البقاء ، قسمان :

قسم ذكر معه القائل ، وهم من أهل الفصاحة ويستشهد بشعرهم كثير من النحويين ، وهذا القسم منهم جاهليون ومنهم مخضرمون ومنهم إسلاميون .

والقسم الآخر من شواهد الشعرية غير منسوب إلى أحد من الشعراء ، وهذا القسم أيضا يقسم قسمين قسم عرفنا قائله وهو من الفصحاء المشهود لهم بالفصاحة مثل : امرئ القيس وغيره من فصحاء الجاهلية ، وقسم لن نعرف قائله وهو قليل .

القسم الأول : المنسوب لقائله :

وأذكر كل واحد منهم مع ذكر البيت الشاهد ووجه الاستشهاد ونوعه:

أبو الأسود الدؤلي :

(ت ٦٩ هـ) وهو إسلامي . استشهد بقول أبي الأسود عند إعراب قوله تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى.....)^(١) بالتشديد وقد قرئ بالتخفيف^(٢) وهي لغة قليلة ، قال أبو الأسود الدؤلي^(٣):

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

أبو النجم :

استشهد بقول أبي النجم هذا عند إعراب قوله تعالى^(٤) : (...فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا...) قال^(٥) : (في الكلام حذف تقديره : فبدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولا غير الذي قيل لهم ، فبدل يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر الباء والذي مع الباء يكون هو المتروك والذي بغير باء هو الموجود .

كقول أبي النجم^(٦) :

وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل
فالذي انقطع عنها (الصبا) والذي ناولها (الهيف) فكذلك هاهنا (

(١) سورة الضحى / ٣

(٢) العكبري / التبيان / ١٢٩٢/٢

(٣) البيت في اللسان/ مادة ودع

(٤) سورة البقرة / ٥٩

(٥) العكبري / التبيان / ١٣٠٥/٢

(٦) هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله ...، وهو من رجاز الإسلام الفحول ، كانت وفاته آخر دولة بني أمية. انظر ترجمته: طبقات فحول

الشعراء/ ٢/ ٧٤٥

(٧) ديوان ابي النجم/ ١٩

واستشهد بقوله أيضا عند إعراب قوله تعالى : (... أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ...)^(١)
 قال: ^(٢) (....ويقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على انه مبتدأ والخبر يبغيون ، والعائد محذوف ؛ أي يبغيونه : وهو ضعيف وإنما جاء في الشعر إلا أنه ليس بضرورة فيه والمستشهد به على ذلك قول أبي النجم حيث يقول : ^(٣)

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
 فرفع كله ، ولو نصب لم يفسد الوزن) .

الحارث بن حلزة وهو جاهلي:

واستشهد بقوله عند إعراب قوله تعالى : (... فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ...) ^(٤)
 الفاء جواب الشرط والفاء في (فاجمعوا) عاطفة على الجواب . واجمعوا بقطع الهمزة من قولك : أجمعت على الأمر ، إذا عزمتم عليه ؛ إلا أنه حذف حرف الجر فوصل الفعل بنفسه، وقيل هو معتد بنفسه في الأصل ومنه قول الحارث : ^(٥)

أجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

الحطيئة :

استشهد بقوله عند إعراب قوله تعالى ^(٦) : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ...) قال ^(٧) : فيما تعود الهاء عليه ستة أوجه....و الرابع أنه عائد على المذكور ، فتقديره : مما في بطون المذكور كما قال الحطيئة: ^(٨)

لزغب كأولاد القطا راث خلفها على عاجزات النهض حمر حواصله

(١) سورة المائدة / ٥٠

(٢) العكبري /التبيان / ٤٤٣/١

(٣) البيت من شواهد الكتاب / ١ / ٨٥ ، ١٧٨ . و الهمع / ١ / ٩٧ ، والديوان / . ١٣٢ ، ومعاني القرآن / ٩٥/٢ ، وهو مطلع أرجوزة وموطن الشاهد فيه "كله" حذف الضمير العائد إلى المبتدأ الذي هو "كله"، فرواية الرفع أدخلها بعضهم تحت ما يستقبح من الضرورات. انظر ابن جني / ٦١/٣ . والصواب أن الرفع هنا ليس ضرورة، وإنما استوجه المعنى.

(٤) سورة يونس / ٧١

(٥) البيت من شواهد شرح القصائد السبع الطوال / لابن الأنباري / ٤٥٢

(٦) سورة النحل / ٦٦

(٧) العكبري /التبيان / ٨٠٠/٢

(٨) البيت في ديوان الحطيئة / ٨٠ و لسان – خلف

ذو الرمة :

استشهد عند إعراب قوله تعالى^(١) (...إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا...) (

قال^(٢): (اختلف الناس في تأويل هذا الكلام ... فعلى هذا التقدير ثلاثة أوجه :

أحدها أن التقدير: لم يرها ولم يكذ، ذكره جماعة من النحويين ، وهذا خطأ لأن قوله لم يرها جزم بنفي الرؤية..... والوجه الثاني ان كاد زائدة وهو بعيد والثالث : أن كاد أخرجتها هنا على معنى قارب والمعنى : لم يقارب رؤيتها ، وإذا لم يقاربها باعدها وعليه جاء قول ذي الرمة^(٣) :

إذا غير النأي المحبين لم يكذ رسيس الهوى من حب مية يبرح

أي لم يقارب البراح ، ومن ها هنا حكي عن ذي الرمة أنه روجع في هذا البيت فقال : لم أجد بدلا من لم يكذ) .

عدي بن زيد :

استشهد به عند إعراب قوله تعالى^(٤) : (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ...) قال^(٥): امرأة مرفوع بفعل محذوف ؛ أي إن خافت امرأة واستغنى عنه بخافت المذكور وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر وهذا عندنا خطأ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدي :

ومتى واغل ينبهم يحيى — ه ويعطف عليه كأس الساقى^(٦)

(١) سورة النور / ٤٠

(٢) العكبري / التبيان / ٢ / ٩٧٣ - ٩٧٤

(٣) البيت في ديوان ذي الذمة / ٨٦ ، وفي الموشح / ١٦٣ - ١٦٤ ، ولسان العرب "رسيس" / ٩٧ / ٦ ، وخزانة الأدب للبغدادى / ٣٩ / ٩ ، والنأي: الهجر واليأس، رسيس الحمى: أصلها، ورسيس الهوى ، أصله ومسه. وهذا البيت من البحر الطويل ، وموطن الشاهد "لم يكذ رسيس" على أن كاد المسبوقة بالنفي إذا لم يسبقها ما يدل على وقوع الفعل وجب أن تلزم الظاهر.

(٤) سورة النساء / ١٢٨

(٥) العكبري / التبيان / ٢ / ٣٢٨

(٦) البيت في الكتاب / ١ / ٤٥٨ // روي في اللسان "واغل" بلا نسبة، والمقتضب / ٧٦ / ٢ ، والخزانة / ٤٥٦ / ١ ، والإنصاف / ٣٢٥ / ٣ ، والواغل : الداخل على القوم في شراهم من غير أن يدعى، وينبهم: من باب ينوب : إذا أتى، وهو من بحر الخفيف، والشاهد فيه انه فصل بين "متى" وهي للشرط، وبين الفعل وهو "ينبهم" ب"واغل"

عمر ابن أبي ربيعة :

استشهد به عند إعراب قوله تعالى^(١) : (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)

قال^(٢) : (اصطفى : بفتح الهمزة وهي للاستفهام وحذفت همزة الوصل استغناء بهمزة الاستفهام . يقرأ بالمد وهو بعيد جدا ، وقرئ بكسر الهمزة على لفظ الخبر والاستفهام مراد ، كما قال عمر بن أبي ربيعة^(٣) :

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب
أي أنتحبها ، وهو شاذ في الاستعمال والقياس ؛ فلا ينبغي أن يقرأ به.)

الفرزدق :

استشهد بشعره في أربعة مواضع وهو إسلامي :

الأول : استشهد على قراءة (إياك) بكسر الهمزة وتخفيف الياء بقول الفرزدق^(٤) :

تنظرت نصرا والسماكين أيهما علي من الغيث استهلته مواطره
(وقالوا في أما : أيما فقلبوا الميم ياء كراهة التضعيف)^(٥)

والثاني : استشهد على قوله تعالى^(٦) : ((وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ...)) بقول الفرزدق^(٧) :

إن الفرزدق صخرة عادية طالت فليس ينالها الأوعالا

أي طالت الأوعالا)^(٨) والمعنى : أن من لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات وهو من قولك :

طلته: أي نلته فطولا منصوب بـ "يستطع" . وأن ينكح مفعولا طولا وهو مصدر منون . وإعمال مثله كثير والشاهد لغوي ، أي يتعلق بالمعنى دون إعراب .

(١) سورة الصافات / ١٥٣

(٢) العكبري / التبيان / ١٠٩٣/٢

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة / ١١٧ ، وفي اللسان مادة بهر

(٤) ديوان الفرزدق / ١ / ٣٤٧ والخزانة ٥٢٢/٣ ، وابن عقيل / ١ / نصر : اسم رجل ، والسماكين : كوكبان ، استهلته : صببت ، والمواطر : جمع مطرة ، صفة للسحاب ، وأيهما : مخفف أيهما ، وهو محل الاستشهاد ، والبيت أورده ابن مالك في شرح الكافية شاهدا على حذف أل من العلم بالغلبة دون نداء إضافة .

(٥) العكبري / التبيان / ٧/١

(٦) سورة النساء / ٢٥

(٧) البحر المحيط / ٢٢٠/٣

(٨) العكبري / التبيان / ١ / ٣٤٨ ، وانظر البحر / ٢٢٠/٣

والثالث : استشهد على قوله تعالى^(١) : (...إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ...) على قراءة فتح اللام وهي قراءة شاذة.
فقال : (...وهو مثلهم مبني لإضافته إلى المبهم ، كما في قوله ^(٢) : (مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) : وقيل نصب على الظرف كما قيل في بيت الفرزدق ^(٣) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
أي أنكم في مثل حالهم.)^(٤)

والرابع : استشهد على قوله تعالى^(٥) : (فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ...) بقول الفرزدق بكسر (قبل وبعد) وهي قراءة شاذة فقال^(٦) (وقريء شاذًا بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه كما قال الفرزدق^(٧)):
يا من رأى عارضا يسر به بين ذراعي وجبهة الأسد
ثم قال: (إلا أنه في البيت أقرب لأن ذكر المضاف إليه في أحدهما يدل على الآخر).

النابعة الذبياني :

استشهد بقوله ^(٨) :

ولم يبق إلا أسير غير منفلت أو موثق في حبال الغد مجنوب
ذكره شاهدا على قراءة الجر في (أرجلكم) في قوله تعالى^(٩) : (...وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ...) على الجر،
جر جوار وفي اللفظ لا في الحكم ، حيث أتى (مجنوب) مجرورا وهو صفة (موثق) ^(١٠) .

(١) سورة النساء / ١٤٠

(٢) سورة الذاريات / ٢٣

(٣) ديوان الفرزدق / ٢٢٣ / الكتاب / ١ / ٢٩

(٤) العكبري / التبيان / ٣٩٩/١

(٥) سورة الروم / ٤

(٦) العكبري / التبيان / ١ / ١٠٣٦

(٧) ديوان الفرزدق/ ٢١٥، من شواهد سيبويه/ ٩٢/١، من شواهد المقتضب / ٢٢٩/٤ ، المغني / ٤٩٨ ، العارض: السحاب ، أسر : من

السرور ، وذراعا الأسد: الكوكبان الدالان على المطر ، والبيت استشهد به على حذف المضاف إليه وإبقاء الأول بحاله، فكوته عطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف.

(٨) ديوان النابعة / ٩٢

(٩) سورة المائدة / ٦

(١٠) العكبري / التبيان / ١ / ٤٢٢ ، وانظر البحر المحيط / ٣ / ٤٣٧

رأي في طريقة استشهاد العكبري بالشعر:

لم يكن أبو البقاء مهتما بأسماء الشعراء لأنه كان يستشهد بقول بعضهم عدة مرات فلا يسميه إلا مرة واحدة ، ومما يزيد الانتباه أنه مثلا : ذكر لبيد العامري أربع مرات ولم يسمه إلا في المرة الأخيرة، وهذا يدل أنه كان يكتفي بالأولى ويحيل القارئ إلى هناك ، وكذلك صنع عند ذكر طرفة بن العبد فذكره في المرة الأخيرة ولم يذكره في الأولى وذكر الفرزدق أربع مرات وسماه في كل مرة ثم نراه يستشهد بثلاثة أبيات لحسان بن ثابت فلم يسمه أبداً . واستشهد بشعر آخرين مشهورين ومن يحتج بشعرهم فلم يسمهم ، مثل : علقمه بن عبده ، وسعد بن مالك ، وأمّية بن الصلت ، وجريز ، والعجاج وامرئ القيس ، وزهير بن أبي سلمى ، وآخرين ؛ إذ لم يتطرق لذكر أسمائهم.

ثم كان يستشهد بأبيات مجهولة القائل مما لم يذكر له قائل في كتب النحويين ولعل ذلك يعود لعدة اسباب : أحدها : كان يترك ذكر القائل إذا لم يتأكد منه ؛ لأن المهم من القول إثبات الحكم من إعراب أو بناء أو قراءة أو توضيح معنى، وهو يملي على الطلبة وهو يكتبون فلا يذكر إلا الأهم ، ثم يبحث عن القائل بعد أن يذكر ما عنده من الأحكام النحوية أو آرائه الخاصة في الموضوع .

والثاني : أن الطلبة هم الذين أهملوا ذكر القائل، لأنهم يهتمون بكتابة الأحكام فيتركون اسم القائل حرصا منهم على ضبط الأحكام، وبيان الخلاف ، وفهم النقاش ، وقوة الترجيح لدى المصنف لا لذكر القائل ، لأن ذلك في متناول اليد وسهل رجوعهم إليه .

والثالث : وهو : أنه من عادة النحويين عدم ذكر القائلين ؛ لأنهم متفقون على قبول رواية الشعر والاستشهاد به فلا حاجة إلى ذكر القائل فدرج المصنف على عادتهم : وهذا عندي أرجحها .

٢ - النثر :

إن الشعر الذي استشهد به أبو البقاء كان أكثره معلوم القائل ، أما النثر فكان أكثره غير منسوب إلى قائل معين بل يكتفي منه أن يكون من كلام العرب الموثوق بعربيتهم ، وكان لا يغير تعبيره في نقل النثر حين يستشهد به بل كان يستعمل كلمة واحدة وهو : (قالوا) أو (قولهم) فمن ذلك :

١ . استشهد على قول الله تعالى^(١) : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) بقوله^(٢) : (حكي عن العرب: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإياه الشواب) قال : (... وعند الخليل أن الكاف من إياك _ هي اسم مضمرة أضيفت " إيا " إليه ؛ لأن إيا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ..) فالهاء في (إياه) مضاف مثل (الشواب) في الثانية .

٢ . قولهم^(٣) : (إنه لا يأتيينا بالغدايا والعشايا) قال في الإعراب على الجوار :
(... والجوار مشهور عندهم في الإعراب ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك ومن قلب الحروف ... وكذلك قولهم : إنه لا يأتيينا ...) فإن أصلهما الغدا والعشاء ، فقلبت الهمزة ياء تخفيفاً .

٣ . وقولهم^(٤) : (ذهب بعض أصابعه) . قال : (... وكذلك قول الشاعر^(٥) :

لما أتى خبر الزبير تضعضعت سور المدينة والجال الخشع

وقولهم : ذهب بعض ...)

(١) سورة الفاتحة / ٥

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٧

(٣) المصدر نفسه / ١ / ٤١٣

(٤) المصدر نفسه / ١ / ٤٢٣

(٥) البيت لجريز / في ديوانه / ٣٤٥ / وفي الكتاب / ١ / ٢ ، انظر تخريج البيت ص ١١٢ من هذا البحث

٤. استشهد به على قوله تعالى ^(١): (وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً...) قال ^(٢): (ويرسل عليكم يحتمل أربعة أوجه :.....والثالث : أن يكون معطوفاً على القاهر لأن اسم الفاعل في معنى يفعل وهو نظير قولهم : "الطائر الذباب فيغضب زيد") .

٥. استشهد على قوله تعالى ^(٣): (فَمَنْ حَاجَّ النَّبِيَّتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ...) (

قال ^(٤): (ويضعف أن يجعل إغراء - عليه أن يطوف - لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب وحكى سيبويه عن بعضهم ^(٥): "عليه رجلا ليسنى"، قال : وهو شاذ لا يقاس عليه).

٦. قولهم ^(٦): (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)

استشهد على قوله ^(٧): (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)

قال: (ويعلم الصابرين : يقرأ بكسر الميم عطفا على الأولى وبضمها على تقدير : وهو يعلم ، والأكثر قراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما - أنه مجزوم أيضا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح إتباعا للفتحة قبلها . والوجه الثاني : أنه منصوب على إضمار أن والواو - ها هنا - بمعنى الجمع ، كالتي في قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ... والتقدير : أظننتم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصابرين ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو بـ (مع) صح المعنى والإعراب) .

(١) سورة الأنعام / ٦١

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٥٠٣

(٣) سورة البقرة / ١٥٨

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ١٣٠

(٥) سيبويه / الكتاب / ١ / ٢٥٠

(٦) العكبري / التبيان / ٢ / ٦٦١

(٧) سورة آل عمران / ١٤٢

٧. قولهم : مررت برجل معه صقر صائد به غدا .

استشهد به : على قوله تعالى ^(١) : (... مُخْتَلَفًا أَكُلُهُ...) قال ^(٢) : (مختلفا حال مقدرة ؛ لأن النخل والزرع وقت خروجه لا أكل فيه حتى يكون مختلفا أو متفقا وهو مثل قولهم : مررت ...)

٨. قولهم : (هذا بشرا أطيب منه رطبا : استشهد به على قوله تعالى ^(٣) : (... هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ...) قال ^(٤) : (اللام في قوله : (للكفر) و (للإيمان) متعلقة بأقرب ، وجاز أن يعمل فيهما لأنهما يشبهان (الطرف) وكما عمل أطيب في قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا في الطرفين المقدرين ؛ لأن أفعل يدل على معنيين على الفعل وزيادته : فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر ، فتقديره : يزيد قربهم إلى الكفر على قربهم على الإيمان) .

٩. استشهد به على قوله تعالى ^(٥) : (... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ...) قال ^(٦) : (... وصية ... وقرأ الحسن : غير مضار وصية بالإضافة وفيه وجهان :

أحدهما - غير مضار أهل وصية ... والثاني : تقديره غير مضار وقت وصية ، فحذف ، وهو من إضافة الصفة إلى الزمان . ويقرب من ذلك قولهم : " هو فارس حرب " ، أي فارس في الحرب ويقال هو فارس زمانه ؛ أي في زمانه كذلك التقدير للقراءة) .

(١) سورة الأنعام / ١٤١

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٥٤٣

(٣) سورة آل عمران / ١٦٧

(٤) العكبري / التبيان / ١ / ٣٠٨

(٥) سورة النساء / ١٢

(٦) العكبري / التبيان / ٢ / ٣٣٧

١٠. وقولهم : (هذا جحر ضبّ خرب) : استشهد به على قوله تعالى ^(١) : (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ ...) على قراءة جر الأرجل .

١١. استشهد على قوله تعالى ^(٢) : (إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ) ، قال ^(٣) : (وذكرى : مصدر وخالصة مصدر أيضا بمعنى الإخلاص كالعافية ، وقيل : هي في المعنى ظرف ، أي ذكرهم في الدار الدنيا ؛ فهو إما مفعول به على السعة مثل قولهم : يا سارق الليلة أهل الدار ، أو في حذف حرف الجر ، مثل : ذهب الشام) . وبهذا القدر يتبين للقارئ أن أبا البقاء كان يهتم بالأمثال وأقوال العرب كما كان يهتم بالشعر ، حتى كادت الأمثال تكون مثل الأشعار تماما عددا واستشهادا وقبولا لدى المصنف ؛ فإنه ذكر هذه الأمثال والأقوال في أثناء الاحتجاج حتى في موضع لم يكن يضعف شيئا منه ، أو يردده وهذا دليل منه على قبوله لهذه الأمثال الواردة من العرب . وهذا رأي له مكانته ومنزلته ؛ لأن الشعر معرض دائما للضرورة والشذوذ لكن النثر قليلا ما يقع فيه ذلك ؛ لأنه لا اضطرار فيه فتعبيره أدق وأقرب إلى الفصاحة ومع هذا فاعتمادهم على الشعر أكثر وأشد .

ج- الحديث:

نهج أبو البقاء نهج من سبقوه من النحويين في عدم اعتبار الحديث النبوي من الأدلة المعتمدة كشاهد ودليل من أدلة أصول النحو ؛ فلم أجد في كتاب (التبيان في إعراب القرآن) على شهرته بين النحويين وعلماء العربية إلا حديثين فقط ، ذكر أحدهما بلفظ الحديث والآخر عبر عنه بـ (قيل) .

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) سورة ص / ٤٦

(٣) العكبري / التبيان / ٢ / ١١٠٣

الفصل الرابع

جهود العكبري النحوية في إعراب الحديث

- كتب إعراب الحديث
- العكبري و إعراب الحديث
- مصادر الكتاب
- الأصول النحوية في كتاب "إعراب الحديث"
- بعض القضايا و المسائل النحوية في "إعراب الحديث"

كتب إعراب الحديث :

أقبل العلماء على الحديث والتأليف فيه منذ أيام التابعين وإلى يومنا هذا وأصبح الحديث ضالة العلماء المنشودة في كل الميادين من المفسرين والأصوليين والفقهاء واللغويين وغيرهم ، ولكن لم نجد من ألف في إعرابه سوى ما نجده من العبارات المختصرة المزوجة مع الشروح دون تمييز وتفصيل حتى جاء أبو البقاء العكبري، وهنا فإنني أزعم أنه أول من ألف كتابا مستقلا في إعراب الحديث ونستنتج ذلك من خلال النظر في الكتب التي تتحدث عن الحديث النبوي وموقف النحويين منه.

جاء بعد العكبري جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) فألف كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) فأعرب فيه مائة وثمانين حديثا ، وتعرض لمسائل الصرف في سبع مسائل وتعرض لبيان اللغة وتفسير اللفظ في أربعة مواضع ، ويعد الكتاب من المصادر النحوية المفيدة التي امتازت بجديتها والاحتجاج والاستشهاد بنصوص الحديث والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغوية

ثم جاء الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) فألف كتابه (عقود الزبرجد على مستند الإمام أحمد) أعرب فيه الأحاديث المشككة الإعراب الواردة فيه ، ثم لم يكتف بذلك بل أدخل في كتابه عشرات الأحاديث من غير أن تكون في المسند وفي هذا الكتاب أفرغ السيوطي جهوده وجهود من سبقه من العلماء ممن كتب في هذا الشأن.

وماعدا هذا فقد بقي الحديث من ناحية الإعراب مخلوطا بالمباحث الأخرى في الشروح ، ولهذا فقد بقي هذا الجانب -إعراب الحديث- مختفيا لم يخوض غماره ولم يفتح بابه ، لولا هؤلاء الثلاثة^(١) من بين عشرات بل مئات العلماء الذين سبقوهم أو لحقوهم والفضل كل الفضل يعود لعالمنا أبو البقاء، ومع هذا فلم يغفل العلماء عن أهمية الحديث من خلال الشروح والحواشي والتعليقات على المتن والمسانيد بل سجلوا الدقائق وشروحوا الغوامض وأعربوا المشكل والعويص منها .

(١) انظر مقارنة بين هذه الكتب عند الحديث عن موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف ص / ٦٤-٦٥

العكبري وإعراب الحديث:

كتاب إعراب الحديث أملاه العكبري ، وكذلك باقي كتبه. وقد وضع العكبري المنهج الذي سار عليه في تنظيم هذا الكتاب في مقدمته قائلا^(١): "أما بعد، فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أُملي مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الحديث ، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها ، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بريئون من اللحن ، فأجبتهم إلى ذلك ، واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب ، وهو جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، رحمه الله ، فذكرت ذلك منه ، وهذا الكتاب موضوع على أسماء الصحابة، رضي الله عنهم، مرتبة على حروف المعجم، والله الموفق للصواب".

إذن فطريقة العكبري فيه أن يذكر مسانيد الصحابة ، ثم ما يختاره من أحاديثهم مقتصرًا في ذلك على موضع الشاهد أو الكلام سواء أكان حديثًا تامًا أم قطعة منه ، ومتجاوزًا إيراد ما لا تدعو الضرورة إليه من سند الحديث وتمام متنه. ثم مرتبًا أسماء الصحابة على الحروف ، مبتدئًا بحروف الهمزة وأحاديث أبي بن كعب ، إلى آخر مسانيد الرجال ، ثم انتقل إلى مسانيد النساء مرتبة على حروف أيضا ، مبتدئًا بحديث أسماء بنت أبي بكر .

وفي الكتاب ما يدل على أنه متأخر في التصنيف عن مؤلف آخر للعكبري هو "مسألة في قول النبي (ص) إنما يرحم الله من عباده الرحماء " ، فقد ورد هذا الحديث هنا مختصرا ، وأحال فيه أبو البقاء على ما أفرد له . قال : " .. وقد أفردت هذه المسألة بالكلام ، وذكرت في (ما) وجوها كثيرة في جزء مفرد^(٢)".

(١)العكبري/إعراب الحديث/٤٥

(٢)المصدر نفسه/الحديث رقم ٥٦/٢١

مصادر الكتاب :

عاش العكبري في القرن السادس الهجري بعد إن نضجت العلوم ، وكثرت المصنفات، واتسعت مجالات الثقافة، فاستوعب آراء النحاة وأقوال العلماء .

وأبو البقاء كان رائداً في مجال إعراب الحديث ، فلم يعرف أن أحداً سبقه في ذلك. وأهم مصادر هذا الكتاب ما يلي :

- الاعتماد على الكتاب جامع المسانيد لابن الجوزي في أخذ الأحاديث النبوية.
- استشهد بالقران الكريم وقراءاته في مائة واثنين وستين وموضعها.
- استشهد بالشعر في أربعة وأربعين موضوعا .
- ذكر آراء بعض اللغوين والنحاة كأبي زيد^(١) وسيبويه^(٢) والكسائي^(٣) .
- أشار العكبري إلى بعض كتبه ، وإن لم يحددها ، فقال^(٤): وقد أفردت هذا المسألة بالكلام ، وذكرت في (ما) وجوها كثيرة في جزء مفرد . وقال مرة أخرى عن جواز وقوع ((من)) لابتداء غاية الزمان على مذهب الكوفيين^(٥) : وقد ذكرت هذا بأدلتها في موضوع آخر.

(١) انظر إعراب الحديث/حديث رقم ٢٢٩، ٢٥٥

(٢)المصدر نفسه/حديث رقم ٣٦٩، ٣٦٧، ٣١٢

(٣) المصدر نفسه/حديث رقم ٢٠٢

(٤)المصدر نفسه/حديث رقم ٢١

(٥) المصدر نفسه/حديث رقم ٥٦

بعض القضايا والمسائل النحوية في إعراب الحديث:

ونورد هنا بعض المسائل التي يبرز فيها الجهد الذي بذله العكبري في كتابه إعراب الحديث

— اعتبار النون في كان حرف:

في الحديث (٤٣) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال ^(١): (قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ ، فَكَنَّ أُمَّهَاتِي يَحْتَنِنِي ...) .

قال ^(٢): (النون في (كن) حرف يدل على جمع المؤنث وليست اسما مفسرا ، لأن (أمهاتي) هو اسم (كان) فلا يكون لها اسمان ، ونظير النون -ها هنا - : الواو في قوله : أكلوني البراغيث) .

— من لابتداء غاية الزمان :

وفي الحديث (٥٦) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن فاطمة - رضي الله عنها - ناولت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : كسرة من خبز شعير ، فقال ^(٣): (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) . فقال ^(٤): (هكذا في هذه الرواية ، ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ، ومنعه أكثر البصريين ، والأقوى عندي مذهب الكوفيين ، وقد ذكرت هذا بأدلته في موضع آخر ^(٥)) ومنه قوله تعالى ^(٦): (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) ، وفي بعض الروايات منذ ثلاث ، وهذا لا خلاف في جوازه) .

(١) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٣ / ١١٠ ، و صحيح مسلم / ٦ / ١١٢

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ٢٨-٢٩ ، وانظر / كتاب سيويه / ١ / ٥

(٣) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٣ / ٢١٣

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ٣٥

(٥) انظر / التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ٦٦٠

(٦) سورة التوبة / ١٠٨

— إعمال الفعل :

وفي الحديث (١٠٢) عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - قال^(١) : (يا أبا ذر كيف تصنع إن أخرجت من المدينة ؟ قلت : السعة والدعة) .

قال^(٢) : (الجيد النصب على تقدير : أتى السعة والدعة ، ويدل عليه قوله في تمام الحديث حين قال له : كيف تصنع ؟ قال : إلى السعة والدعة . فكأنه قال : أذهب إلى السعة ، وهذا إعمال الفعل أيضاً ، إلا أنه عداه بحرف الجر) .

— إقامة المضاف إليه مقام المضاف :

وفي الحديث (١٣٥) عن حارثة بن وهب الخزاعي^(٣) - رضي الله عنه - قال^(٤) : (صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الظهر أو العصر بمنى أكثر ما كان الناس وآمنه ركعتين) .

قال^(٥) : (أكثر وأمن : منصوبان نصب الظروف ، والتقدير : صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زمناً أكثر ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، أي : أكثر كون الناس . وأما (آمنه) بالهاء فعائدة على جنس الناس وهو مفرد ، ويجوز أن تعود على الكون الذي أضيف (أكثر) إليه وهو أوجه) .

(١) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٥ / ١٧٨ - ١٧٩

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ٩٥

(٣) حارثة بن وهب الخزاعي. أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، نزل الكوفة ، وكان عمر زوج أمه (أم كلثوم بنت جرو ل الخزاعي) انظر ترجمته / الإصابة في تميز الصحابة / ١ / ١٥٣٥

(٤) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٤ / ٣٠٦

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ٧٤

— معنى حتى :

في الحديث (١٤٠) عن حذيفة بن أسيد ^(١) قال ^(٢) : (قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات : طلوع الشمس) ، قال ^(٣) : (.... وفي هذا الحديث : (حتى ترون) بالنون ولا وجه له ، لأن (حتى) هاهنا بمعنى إلى أن) .

— معنى ألا :

وفي الحديث (١٤٤) عن حذيفة بن اليمان ^(٤) - رضي الله عنه - قال ^(٥) : (قلت يا رسول الله الهدنة على دخنٍ ما هي ؟ قال : ألا ترجع قلوب قوم على الذي كانت عليه) . قال ^(٦) : (ترجع : هنا مرفوع ، وفيها وجهان : أحدهما : هو مستأنف لا موضع للجملة ، وتفسير للدخن على المعنى . والثاني : هو في موضع رفع أي : هي لا ترجع ف (أن) هاهنا مخففة من الثقيلة ، ونظير ذلك قوله تعالى ^(٧) : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) .

— معنى اللام :

في الحديث (١٥٥) عن الحسن بن علي - رضي الله عنه - قال حين استشهد علي - رضي الله عنه - ^(٨) : (... إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لَيَبْعَثُهُ ...) . قال ^(٩) : (الصواب فتح اللام ، ورفع الفعل كقوله تعالى ^(١٠) : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) . والتقدير : وإن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لباعثاً له ، وأوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل . وهذه عند البصريين عوض ما لحق (إن) من الحذف ، لأن أصلها : إنه كان . وقال الكوفيون : (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى إلا ، ومثله قوله تعالى ^(١١) : (إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) .

(١) حذيفة بن أسيد : حذيفة بن خالد بن الأغوز بن واقعة بن حرام بن غفار بن مليل، أبو شريحة الغفاري. بايع تحت الشجرة، ونزل الكوفة وتوفي بها، وهو بكنيته أشهر، انظر ترجمته / الإصابة في تحيز الصحابة / ١ / ١٨٠٥

(٢) انظر الحديث / صحيح مسلم / ٨ / ١٧٩ ، باب الآيات التي تكون قبل الساعة

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ٧٨ ، وانظر البحر المحيط / لأبي حيان / ٢ / ٢١٣ وقد أيد أبو حيان قول أبي البقاء هنا بأنه لم يحفظ عن العرب كون (أن) غير ناصبه ، بل ذلك مخصوص بضرورة الشعر

(٤) حذيفة بن اليمان : صحابي جليل ولد في مكة ، وهو صاحب السر ، ولي أمر المدائن زمن الخليفة عثمان بن عفان ، انظر ترجمته / سير أعلام النبلاء / الحافظ الذهبي / ٣٥٤ / ٢

(٥) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٥ / ٣٨٦

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ٧٨

(٧) سورة طه / ٨٩

(٨) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ١ / ١٩٩

(٩) العكبري / إعراب الحديث / ٨٣

(١٠) سورة البقرة / ١٤٣ ، وهناك خلاف في الام : انظر التبيان / ١ / ١٢٦ مغني اللبيب / ١ / ٢٠

(١١) سورة يس / ٢٠

— ومنها: العطف على موضع " إن "

في الحديث (١٦٤) عن رافع بن خديج^(١) قال^(٢): (إن جبريل أو ملك) .

قال^(٣): (وقع في هذه الرواية (ملك) بالرفع ، والوجه النصب عطفًا على اسم (إن) وأما الرفع فله وجهان : أحدهما : أن يكون مبتدأ و (جاء) خبره ، وخبر (إن) محذوف دل عليه (جاء) تقديره : إن جبريل جاء أو ملك جاء .

والوجه الثاني : يخرج على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون العطف على موضع (إن) .

— ومنها :

في الحديث (١٩٤) عن سمرة بن جندب^(٤) - رضي الله عنه - قال^(٥) : (أتى نبي الله - صلى الله عليه وسلم أعرابي وهو يَخْطُبُ فقطع عليه خطبته ، فقال : يا رسول الله كيف تقول : في الضب ؟ قال أمةٌ مسختٌ من بني إسرائيل فلا أدري أي الدواب مسخت) .

قال^(٦) : (قوله : أمة مسخت هو مبتدأ ، وما بعده الخبر ، فإن قيل : فأمة نكرة فكيف يبتدأ بها ؟ قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن (مسخت) نعت ل (أمة) و (من بني إسرائيل خبره ، والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها ، والثاني : أن (مسخت) الخبر ، لأن (أمة) وإن كانت نكرة فقد أفاد الإخبار عنها فهو في المعنى كقوله : مسخت أمة. وأما قوله : (أي الدواب) فهو منصوب لا ب(أدري) ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وفي انتصابه وجهان : أحدهما — هو حال تقديره : مسخت الأمة على وصف كذا كما تقول : كيف جئت ؟ أي: أماشيا أم راكبا . والثاني : أن يكون مفعولا ، ويكون (مسخت) بمعنى صيرت أي : لا أدري أصيرت ضبا أو غيره) .

(١) رافع بن خديج : رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن زيد الأنصاري النجاري الخزرجي. وأصاب رافعا سهم يوم أحد مات زمن خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ ، إثر ذلك السهم ، انظر ترجمته / الإصابة في تمييز الصحابة / ٢ / ٤٣٦

(٢) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٣ / ٤٦٥

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ٨٧ - ٨٨

(٤) سمرة بن جندب : سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، من علماء الصحابة، مات سنة ٥٩ هـ. له رواية حديث وشرف. ولي إمرة الكوفة والبصرة خلافة لزياد بن أبي سفيان، وكان شديداً على الخوارج انظر ترجمته / الإصابة في تمييز الصحابة / ٢ / ٨٥٩

(٥) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٥ / ١٩

(٦) العكبري / إعراب الحديث / ١٠٢ - ١٠٣

— ومنها :

في الحديث (٢٠٢) عن عبد الرحمن بن عسيلة المرادي الصنابحي^(١) - رضي الله عنه - قال^(٢) : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض) .

قال^(٣) : (هذا الحديث يرويه المحدثون غير محقق ، وفيه كلام يحتاج إلى بسط ، وذلك أن قوله : (يضرب) إذا رفعته كان موضع الجملة نصبا صفة ل (كفارا) فيكون النهي عن كفرهم وضرب بعضهم رقاب بعض ، فأيهما فعلوا فقد وجد المنهي عنه ، إلا أنهما إذا اجتمعا كان النهي أشد .

وقال بعض العلماء : (النهي يكون الصفة الثانية ، ونظيره قول الرجل لزوجته : إن كلمت رجلا طويلا فأنت طالق ، فكلمت رجلا قصيرا لم تطلق ، فكذلك إذا رجعوا كفارا ولم يضرب بعضهم وجوه بعض ، وهذا القول فيه بعد ، وذلك أن الكفر قد علم النهي عنه بدون أن يضرب بعضهم رقاب بعض) .

ويجوز أن يروى (يضرب) بالجزم على تقدير شرط مضمرة أي : أن ترجعوا كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ، ونظير هذا الحديث قوله تعالى^(٤) : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي) بالرفع والجزم في مثل هذا المعنى ، إلا أن أكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل هذا الحديث ، لأنه يصير المعنى : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب.... ، وهذا ضد المعنى ، بل لو قال : لا ترجعوا بعدي كفارا تسلموا وتوادوا ، كان مستقيما . لأن التقدير : إن لا ترجعوا كفارا تسلموا ، ونظير ذلك قولك : لا تدن من الأسد تتج ، أي : إن لا تدن ، فجعل التباعد من الأسد سببا في السلامة منه ، وهذا صحيح .

ولو قلت : لا تدن من الأسد يأكلك ، كان فاسدا ، لأن التباعد منه ليس بسبب في الأكل فإن قلت :

فلم لا تقدر : إن تدن ، بغير لا ، قيل : ينبغي أن المقدر من جنس الملفوظ به ، وقد ذهب قوم إلى جواز الجزم ها هنا هذا التقدير ، وعليه يجوز الجزم في الحديث .

وقيل : ليس المراد من الحديث النهي عن الكفر بل النهي عن الاختلاف المؤدي إلى القتل ، فعلى هذا يكون (يضرب) مرفوعا ، ويكون تفسيرا للكفر المراد بالحديث) .

واتهام أبي البقاء هنا للمحدثين فيه نظر ، لأن الحديث مروي بهذا اللفظ في الصحيحين للبخاري ومسلم ، وفي المسند للإمام أحمد وفي سنن الترمذي وهذا منتهى الصحة للاتفاق على صحته ، اللهم إلا إن أراد بعدم التحقيق بين الرفع والجزم في لفظ (يضرب) فمنها جائزان عندهم جميعا .

(١) عبد الرحمن بن عسيلة: هو عبد الرحمن بن عسيلة المرادي الصنابحي من حمير ويكنى أبا عبد الله وكان ثقة قليل الحديث ، انظر الطبقات الكبرى الجزء السابع / ١٠٢ - ١١٨

(٢) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٤ / ٣٥١ ، و البخاري / كتاب العتق / ٨ / ٦٣ ، و مسلم / ٢ / ٥٥ ، و الترمذي / باب العتق / ٤ / ٤٨٦

(٣) العكبري / إعراب الحديث / ١٠٦ - ١٠٧ ، وانظر شواهد التوضيح / ابن مالك / ١٩٧

(٤) سورة مريم / ٦ ، ٥

— ومنها :

الحديث (٣٢٤) عن عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(١) - رضي الله عنه - قال ^(٢): (كنا في سفر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم ... فاشتكى إليه الناس العطش، .. فانطلقنا فلقينا امرأة بين مزادتين ... ونودي في الناس أن اسقوا واستقوا ... وكان آخر ذلك أن أُعطي ... وكان المسلمون بعد يغيرون على ما حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم ^(٣) الذي هي منه ، فقالت يوما لقومها : ما أدري أن هؤلاء القوم يدعونكم عمدا فهل لكم في الإسلام ، فأطاعوها فدخلوا في الإسلام).

قال ^(٤): (وفيه : فقالت يوما لقومها : ما أدري إن هؤلاء يدعونكم عمدا فهل لكم في الإسلام ؟ الجيد أن يكون (إن هؤلاء) بالكسر على الاستئناف ، ولا تفتح على إعمال (أدري) فيه، لأنها قد علمت بطريق الظاهر ، والمعنى : أن المسلمين تركوا الإغارة على صرمها مع القدرة على ذلك ، فلهذا رغبتهم في الإسلام ، أي تركوا الإغارة رعاية لكم ، ويكون مفعول (ما أدري) محذوفا أي : ما أدري لماذا تمتنعون من الإسلام أو نحو ذلك . وفيه : (وكان آخر ذلك أن أُعطي) . آخر : بالنصب أقوى على أنه خبر (كان) مقدم ، و(أن أُعطي) في موضع رفع اسم كان ، لأن (أن) والفعل أعرف من الاسم المفرد ، ويجوز رفع (آخر) ونصب (أن أُعطي) لأن كليهما معرفة . وقد جاء القرآن بهما نحو قوله : (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا) بالرفع والنصب) .

— ومنها :

في الحديث (٣٨١) عن أبي حُرّة ^(٥) عن عمه - رضي الله عنهما - قال ^(٦): (كنت آخذاً بزمام ناقّة النبي صلى الله عليه وسلم - في أوسط أيام التشريق ثم قال : ليبلغ الشاهد الغائب، فإنه رُبَّ مبلغٍ أسعدَ من سامعٍ) .

قال ^(٧): (أسعد : هنا نعت ل (مبلغ) مجرور ، ولكنه فتح لأنه لا ينصرف ، والذي يتعلق به (رب) محذوف تقديره : يوجد أو يصاب ، وأجاز الكوفيون أسعد بالرفع وبنوه على رأيهم في أن (رب) اسم مرفوع بالابتداء ، فيكون (أسعد) خبر له).

(١) عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن غاضرة بن سلول بن حبشية بن سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة ، أبو نجيد الخزاعي ، صاحب راية خزاعة يوم الفتح. أسلم عام خير، ظل بالبصرة حتى توفي بها عام (٥٣هـ) ، انظر / سير أعلام النبلاء / للحافظ الذهبي

(٢) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وصحيح البخاري / كتاب التيمم / ١ / ٤٧

(٣) الصرم : أي القرية أو المجموعة

(٤) العكبري / إعراب الحديث / ١٦١ - ١٦٢

(٥) أبي حرة : هو اسمه عامر بن عبدة الرقاشي وقيل أن اسمه حذيم بن حنيفة

(٦) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٥ / ٧٢

(٧) العكبري / إعراب الحديث / ١٨٣ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف / ٢ / ٨٣٢ / المسألة ١٢١

— ومنها :

في الحديث (٣٩٠) عن عائشة- رضي الله عنها- أنها سئلت^(١) : (أي الصلوات كانت أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يواظب عليها ؟ قالت : كان يصلي قبل الظهر أربعاً يطيل فيهن القيام ويحسن الركوع والسجود . فأما ما لم يكن يدع صحيحاً ولا مريضاً ولا غائباً ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر) . بهذه الصفة وقولها (فركعتين) الباء خطأ ، بل الواجب أن تقول : فركعتان ، لأنه خبر .

قال^(٢) : (.... أن يواظب : في موضع نصب بأحب ، أي يحب المواظبة . ويجوز أن يكون في موضع رفع ب(أحب) كقولك : كان زيد أحب إليه الخير ، وباب أفعل لا يعمل في اسم ظاهر ، إلا إذا وقع موقع المضمَر كقولهم : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) و(أن يواظب) (ما) ولا معنى للنصب هنا ، وهذا مثل قولك : أما زيد فمنطلق ، وأما الذي عندنا فكريم) .

— ومنها :

في الحديث (٣٩٩) عن عائشة- رضي الله عنها - حين سألها سعد بن هشام عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم- قالت : (من هشام ؟ قال : ابن عامر ، قالت : نعم المرء كان عامر)^(٣) .

قال^(٤) : (المرء : فاعل (نعم) و(عامر) المخصوص بالمدح ، و(كان) يجوز أن تكون زائدة ، ويجوز أن تكون الجملة من (نعم) والمرفوعين بعدها خبر (كان) ، ويكون في كان ضمير الشأن كما تقول : كان نعم الرجل زيد ، وزيد نعم الرجل كان ليس من ضمير الشأن لأن ضمير الشأن مصدر على الجملة ، وإنما ينبغي أن يكون على هذا اسم كان مضمر فيها وهو عامر ، وتكون الجملة المتقدمة خبراً لها مقدماً ، ونظير زيادة (كان)- هاهنا- زيادتها في التعجب كقولك : ما كان أحسن زيدا) .

(١) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٤٣ / ٦
(٢) العكبري / إعراب الحديث / ١٨٨ ، و اعترض محقق إعراب الحديث حسن موسى على أبي البقاء بأن شروط اسم التفضيل لا تنطبق على هذه المسألة ، انظر / إعراب الحديث / ٢١٦ ، و انظر للمزيد في هذه المسألة / الكتاب / سبويه / ٢ / ٢٩
(٣) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٥٤ / ٦
(٤) العكبري / إعراب الحديث / ١٩٢

الفصل الخامس

القيمة العلمية لكتابي "التبيان" و "إعراب الحديث"

- مقابلة بين " التبيان " و "إعراب الحديث "
- أوجه الخلاف بين " التبيان " و "إعراب الحديث "
- آراء العكبري النحوية
- المذاهب النحوية
- مذهب العكبري النحوي
- الأدلة على مذهب العكبري النحوي
- أولاً: المسائل الخلافية بين المذهبين
- ثانياً : آراء العكبري
- ثالثاً: مؤلفات العكبري
- رابعاً: اصطلاحات العكبري النحويه
- مآخذ النحويين على العكبري في كتابي "التبيان" و "إعراب الحديث "

مقابلة بين كتاب "إعراب القرآن" و كتاب "إعراب الحديث" :

ويتبين لنا بعد هذه الدراسة الشاملة لكتابي أبي البقاء (التبيان في إعراب القرآن) و (إعراب الحديث) نلاحظ أن هناك سمات ماثلة في كل منهما :

أولها: التشابه بين الكتابين ظاهر ، وهذا ليس غريباً ، ذلك أن أسلوب العالم في تناول المسائل العلمية لا يتعدد، فهو جزء من شخصيته، فحين تحمل النفس على النظر في الكتابين، تجد -أول ما تجد -التوافق في "خطبتيهما"، فقد صدر خطبة (التبيان) بقوله^(١) : (الحمد لله الذي وفقنا لحفظ كتابه ، ووقفنا على الجليل من حكمه وأحكامه وآدابه ، وألهما تدبر معانيه ووجوه إعرابه ، وعرفنا تفنن أساليبه ، من حقيقته ومجازه ، وإيجازه وإسهابه ، أحمده على الاعتصام بأمتن أسبابه ، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة مؤمن بيوم حسابه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبرز في لسنه وفصل خطابه ، ناظم حبل الحق بعد انقضائه ، وجامع شمل الدين بعد انشعابه ، صلى الله عليه وسلم وعلى وأصحابه) وقال في خطبة كتاب إعراب الحديث قال^(٢): (الحمد لله على أفضاله ، وصلى الله على محمد أشرف المرسلين وآله ، والمذعنين بتصديق إرساله) .

وثانيها : أنه كشف عن مذهبه النحوي من خلال دراسة المسائل العلمية في كل كتاب من الكتابين، فأراه النحوية الماثلة على صفحات الكتابين ، تفصح بأن الرجل بصري المذهب والهو ، يدل على ذلك -مثلاً- قوله في إعراب قوله تعالى^(٣): (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا) . قال^(٤): (امرأة مرفوع بفعل محذوف ، أي : إن خافت امرأة ، واستغنى عنه بخافت المذكور) .

وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر . وهذا عندنا خطأ ، لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوماً في قول عدي^(٥):

ومتى واغل ينهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقى

(١) التبيان في إعراب القرآن / ١ / ١

(٢) إعراب الحديث / ١

(٣) سورة النساء / ١٢٨

(٤) العكبري / التبيان / ١

(٥) البيت في اللسان غير منسوب / ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٥٨ / المقتضب / ٢ / ٧٦

الواغل : الداخل على الشرب من غير أن يدعو ، ينهم : ينزل بهم .

وفي إعراب الحديث^(١) : في قوله- صلى الله عليه وسلم -الحديث (٣١٢): (إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة) . قال^(٢): (وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف ، وفيه وجهان : أحدهما - أنه عطف على موضع اسم (إن) قبل الخبر ، لأن موضع اسم (إن) رفع تقديره : أنا وأنت وهذان ، وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى^(٣) : (وَالصَّابِرُونَ) وحكوا عن العرب : إن زيدا وأنتم ذاهبون ، وحمل سيبويه الحكاية ووجه الترجيح أنه بادر إلى تضعيف قول الكوفيين على الغلط) . مستشهدا بقول سيبويه^(٤).

وثالثها: الشواهد التي استشهد بها على المسائل التي وردت في كليهما،ذلك أنه اعتمد القرآن وقراءاته في الاستشهاد على المسائل النحوية التي يطرحها ، وجعل النص يقدم القرآني سنام الأدلة التي تدل على المسائل وتقويها، وتعزز الثقة بها ،والاطمئنان إليهما .
وتبين لنا أن أبا البقاء قد احتج بمئتين وأربعين نصا من نصوص القرآن في "التبيان"، وخص كتاب إعراب الحديث بمئة واثنين وأربعين نصا ، وفي هذا دلالة واضحة على مدى احتفاله بالنص القرآني الذي يحتل سنام الكلام العربي على الإطلاق .

وحين التمسنا الشواهد الشعرية في الكتابين ،كشف لنا هذا الالتماس عن خمسة وستين بيتا في "التبيان" ، وعن أربعة وأربعين بيتا في "إعراب الحديث" .

أما كلام العرب المنثور فقد نهج في الاستشهاد به منهج شيوخه البصريين، فكَذلك إلا أنه كان مقلا من الاستشهاد بالحديث فقد استشهد بحديثين فقط في جميع إعراب القرآن ، أما في إعراب الحديث فقد استشهد بستة أحاديث فقط .

(١) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ١ / ١٠١

(٢) العكبري / إعراب الحديث / ١٥٦

(٣) سورة المائدة / ٦٩

(٤) انظر / الكتاب / سيبويه / ١ / ٢٩٠

ورابعها:

أنه كرر ذكر كثير من الشواهد في الكتابين جميعا، ذلك أننا وجدنا كثيرا من النصوص النقلية والعقلية التي

استشهد بها في (إعراب القرآن)، قد عاد إلى الاستشهاد بها في (إعراب الحديث) من ذلك مثلا قول الحطينة^(١) :

لزغب كأولاد القطا راث خلفها على عاجزات النهض حمر حواصله

استشهد به في إعراب القرآن على قوله تعالى^(٢) : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ..) على تذكير

الضمير في (بطونه) باعتبار المذكور^(٣)، وفي (إعراب الحديث) على قوله - صلى الله عليه وسلم -^(٤):

(فجعلن ينزعن حليهن وقلائدهن وقرطهن وخواتيمهن يقدفون به ثوب بلال يتصدقن به) أي : بالشيء المذكور .

ثم استشهد بالآية نفسها عند هذا الحديث أيضا^(٥). وهكذا يتكرر كثير من شواهد في الكتابين للمناسبة نفسها، وربما

يرجع هذا التكرير للشواهد إلى أن حصيلة حافظته منها محدودة ، وكنا نطمح أن يتوسع في الاستشهاد، فيقوي المسائل

العلمية في الكتابين بشواهد جديدة.

وخامسها:

إن الكتابين كان يملئها على الطلبة إملاء والطلبة يكتبون عنه ويدونون ، وهذا أسلوبه في التعليم في كل كتبه ،

لأنه لم يكن بصيرا حتى يكتب بنفسه فقد أبتلى بفقد بصره منذ صغره ويعتمد في علمه على ذكائه وحفظه وفهمه .

وسادسها :

عدم اختلاف اصطلاحاته في الكتابين فهي متشابهة من رفع ونصب وجزم وجر وتوكيد وبيان وبذل وصفة

وضمير شأن وغير ذلك من الاصطلاحات البصرية التي تتردد في عبارته كثيرا بين سطور الكتاب .

(١) انظر ديوان الحطينة / ٦٩

(٢) سورة النحل / ٦٦

(٣) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٠٠

(٤) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٣ / ٣١٨

(٥) العكبري / إعراب الحديث / ٤٦

أوجه الخلاف بين "التبيان" و"إعراب الحديث"

ومن ينظر في الكتابين ،يجد أن بينهما بعض الاختلاف ،في منهج التناول والتأليف ،وليس في المسائل العلمية ،ولا في إصدار الأحكام ،وإبداء الآراء،فالرجل منسجم مع علمه ،ومع أحكامه ،ومع آرائه ،فرايه في المسألة العلمية الواردة في الكتابين لا يتغير ،وعلى هذا فالاختلاف بين الكتابين شكلي ،يتمثل

فيما يأتي:

أولا : الاختلاف الزمني في التأليف ،فقد صنف كتاب (إعراب القرآن) ثم أتبعه بكتاب (إعراب الحديث) ،وقد أشار إلى ذلك في أثناء إعرابه الحديث (٥٦) (١): (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) حيث قال (٢): ودخول من لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين ، والأقوى عندي مذهب الكوفيين ، وقد ذكرت هذا بأدلته في موضع آخر (٣) . ومنه قوله تعالى (٤): (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ...) والمسألة هناك عند إعراب الآية مفصلة)، كما يقول ، فدل ذلك على أن كتاب إعراب القرآن كان موجودا عندما كان أبو البقاء يملئ كتاب (إعراب الحديث) على الطلبة .

وثانيا :الاختلاف في أسلوب التناول،فحين صنف كتاب "إعراب الحديث" تراه قد سلك سبيل الاختصار والإيجاز والبسط والتفصيل ، دون أن يتوسع في ذكر وجوه الإعراب، ومناقشة الآراء ، وترجيح رأي على آخر .

ويختلف التناول في كتاب "التبيان في أعراب القرآن"، إذ جدنا أبا البقاء يسلك سبيل التفصيل والإسهاب ، فتراه يبسط المسألة ،ثم يذكر أوجه الاختلاف فيها،ويتوسع في ذلك،وربما يرجع هذا التوسع والتفصيل إلى أن القرآن الكريم كان محط أنظار العلماء ،فقد انقطع لدراسته طائفة كثيرة من العلماء ، وتناولوا ما وقع بين دفتيه من مسائل التفسير والتأويل ، والفقه والتشريع ،واللغة وأساليبها، وما شاكل ذلك من المسائل التي خاض العلماء في مناقشتها وشرحها ،فكان طبيعيا لذلك أن يعرض أبو البقاء لآراء هؤلاء العلماء أو لآراء نفر منهم ، ويناقشها ويرد على بعضها ،ويرجح بعضها ،ويفصل القول فيها ،وهذا كله، يتطلب التوسع والشمول في التناول .

(١) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد / ٣ / ٢١٣

(٢) العكبري /إعراب الحديث / ٣٥

(٣) العكبري /التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ٦٦٠

(٤) سورة التوبة / ١٠٨

ثالثا : كان أبو البقاء في إعراب الحديث يخطئ الروايات أو يصفها بالسهو وعدم الصواب ، وأحيانا بالغلط ، أو يشك في ثبوتها ، وربما يتعجل في الحكم على الحديث دون أن يضع له احتمالا أو وجها ضعيفا بقوله^(١) : (وهذا الحديث يرويه المحدثون غير محقق) وهذا قول عام يشمل جميع المحدثين إذا لم يقيد ببعضهم أو أكثرهم أو قسم منهم بينما نراه في إعراب القرآن مخالفا لهذا النهج تماما إلا نادرا في بعض القراءات ، فيصفها بالسهو من القارئ وهو على قلته يبادر بتوجيه الإعراب على ذلك الوجه ولا يهمله .

رابعا : إنه يكثر من تفسير الألفاظ اللغوية ويهتم به ، ويذكر القراءات الشاذة والنادرة حتى مالا يدخل في القراءات الأربع عشرة ، بينما لا يذكر من روايات الحديث على كثرتها إلا رواية أو روايتين .

خامسا : إنه يستشهد في إعراب القرآن والقراءات الشاذة كثيرا ، بينما لا نجده يستشهد في إعرابه الحديث بالحديث ولو كانت الروايات صحيحة وقوية فاستشهاده بالحديث على الحديث قليل جدا ، وقد نهج نهج من سبقه من النحويين .

(١) العكبري / إعراب الحديث / ١٠٦ ، حديث رقم ٢٠٢

آراء العكبري :

ويتضمن الكتابان : "إعراب القرآن " و "إعراب الحديث " آراء علمية ، استقل بها أبو البقاء عن سائر العلماء الذين سبقوه والذين عاصروه ، يدل على ذلك أن نفرا من علماء التفسير والنحو قد نسبوا إليه آراء يستقل بها ، ونسبوا إليه آراء أخرى تابع فيها العلماء الذين سبقوه وتبناها ، كأن يذكروا العلماء المتقدمين ، ثم يعقبوا على ذلك بقولهم وتبعه أو تبعهم أبو البقاء^(١) ، ويقولون في موضع آخر : وهذا رأي أبي البقاء فيصوبونه أو يردون عليه ، ومثال ذلك كتاب "عقود الزبرجد" على مسند الإمام أحمد للإمام السيوطي ، حيث تناول السيوطي هناك إعراب أبي البقاء أكثر من مئتي موضع في كتابه ، وكتاب "الدر المصون" للسمين الحلبي ، حيث تناول السمين أبا البقاء في الأجزاء الأربعة الأولى تسعمئة وخمسين موضعا مستدلا ومناقشا ، وكتاب "البحر المحيط" لأبي حيان ، ومن أمثلة ذلك :

الحال المقدرة :

جاء في البحر المحيط^(٢) أن أبا حيان قال في قوله تعالى^(٣) : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا) أجاز أبو البقاء أن تكون جملة (كلما رزقوا) ، حالا من : (الذين آمنوا) .. تقديره مرزوقين على الدوام ، قال أبو حيان : ولا يتم له ذلك إلا على تقدير : أن يكون الحال مقدرة ، لأنهم وقت التبشير لم يكونوا مرزوقين على الدوام . قال أبو حيان^(٤) : (وأجاز أيضا — يعني أبا البقاء — أن تكون حالا من جنات لأنها نكرة قد وصفت بقوله تجري فقربت من المعرفة وتؤول أيضا إلى الحال المقدرة .

مجيء الميثاق مصدرا :

وقال أبو حيان^(٥) : (قال أبو البقاء في قوله تعالى^(٦) : (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ)

إن أعدت الهاء على اسم الله كان المصدر مضافا إلى الفاعل وإن أعدتها إلى العهد كان مضافا إلى المفعول) ثم قال أبو حيان : وهذا يدل على أن الميثاق عنده مصدر) .

(١) انظر / أبو حيان / البحر المحيط

(٢) المصدر نفسه / ١ / ١١٤

(٣) سورة البقرة / ٢٥

(٤) انظر / أبو حيان / البحر المحيط / ١ / ١٢٨

(٥) المصدر نفسه وانظر التبيان / ١ / ٤٤

(٦) سورة البقرة / ٢٧

مجيء "حتى" بمعنى "إلا أن":

وقال أبو حيان ^(١): (وقال أبو البقاء في قوله تعالى ^(٢): (.. وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا...) حتى هنا بمعنى إلا أن وهذا معنى لحتى لا أعلم أحدا من المتقدمين ذكره وقد ذكره ابن مالك في التسهيل ^(٣). وقال أيضا في قوله تعالى ^(٤): (... هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) ، (.... وقيل : التقدير : في هذه الحال يصوركم على مشيئته أي مريدا فيكون حالا من ضمير اسم الله ، ذكره أبو البقاء ، وجوز أن يكون حالا من المفعول أي يصوركم منقلبين على مشيئة) . ^(٥)

رفع هدى وبشرى خبرا :

و في قوله تعالى ^(٦): (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)

قال ^(٧): (... وأجاز أبو البقاء أن يكون ارتفاع هدى وبشرى على إضمار مبتدأ أي وهو هدى وبشرى) .

مجيء إن ومدخولها بعد مثلها للتكرير :

وقال في قوله تعالى ^(٨): (ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) ^(٩): (... وقال أبو البقاء : خبر إن الأولى قوله : إن ربك لغفور ، وإن الثانية واسمها تكرير للتوكيد) .

رد الاعتراض على إضافة (الاسم إلى الله) :

وقال أحمد بن يوسف صاحب الدر المصون المعروف بالسمين الحلبي ^(١٠): (اختلف الناس : هل الاسم عين المسمى أو غيره ؟ ، هي مسألة طويلة ، تكلم الناس فيها قديما وحديثا واستكشفوا على كونه هو المسمى إضافته إليه ، فإنه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة ، أجودها : أن الاسم هنا بمعنى التسمية ، والتسمية غير الاسم ، لأن التسمية هي اللفظ بالاسم ، والاسم هو اللزوم للمسمى فتغايرا .

الثاني : أن في الكلام حذف مضاف تقديره : باسم مسمى الله . والثالث : أن لفظ " اسم " زائد كقوله ^(١١):

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

أي السلام عليكم) .

(١) أبو حيان / البحر المحيط / ١ / ٣٣٠ ، وانظر التبيان / ١ / ٩٨

(٢) سورة البقرة / ١٠٢

(٣) انظر / ابن مالك / التسهيل / ٢٣٠

(٤) سورة آل عمران / ٦

(٥) العكبري / التبيان / ١ / ٢٢٧ ، وانظر البحر المحيط / ٢ / ٣٨٠

(٦) سورة النحل / ١٠٢

(٧) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٠٧ ، وانظر البحر المحيط / ٥ / ٥٣٦

(٨) سورة النحل / ١١٠

(٩) العكبري / التبيان / ٢ / ٨٠٨ ، وانظر البحر المحيط / ٥ / ٥٤١

(١٠) ابن السمين / الدر المصون / ١ / ١٧ ، وانظر الخصائص / ٣ / ٢٩

(١١) البيت للبيد في ديوانه / ٢١٤

تأويل فعلي المضارع بالاسم وكونه حالا :

في قوله تعالى^(١) : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) ، قال^(٢) : (..... وأجاز أبو البقاء أن تكون "حالا" من اسم الله تعالى ، أي : مضلا به كثيرا وهاديا به كثيرا) .

وقال في قوله تعالى^(٣) : (... أَبَى وَاسْتَكْبَرَ..): (... وقال أبو البقاء : في موضع نصب على حال من إبليس تقديره : ترك السجود كارها ومستكبرا عنه ، فالوقف عنده على قوله "واستكبر" ، وجوز في قوله تعالى : (وكان من الكافرين) أن يكون مستأنفا وأن يكون حالا أيضا)^(٤) .

منعه كون " من " مبتدأ لوقوع الفاء في الخبر :

وقال^(٥) في قوله تعالى^(٦) : (... وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا...) (... وقال أبو البقاء : لا يجوز أن تكون (من) مبتدأ و " فأمتعته " الخبر ، لأن " الذي " لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقا بالعلة نحو : الذي يأتيني فله درهم ، والكفر لا يستحق به التمتع ، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز ، أو جعلت الخبر محذوفا و " فأمتعته " دليلا عليه ، جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعته) .

كون بل للإضراب لا للخروج من قصة إلى أخرى :

وقال أيضا^(٧) في قوله تعالى^(٨) : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَنْبَغُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) .. وقال أبو البقاء : (" بل " هنا للإضراب عن الأول ، أي لا نتبع ما أنزل الله ، وليس بخروج من قصة إلى قصة ، يعني بذلك أنه إضراب إبطال لا إضراب انتقال) .

مجيء ألفينا متعديا لواحد أو لاثنين :

وقال^(٩) في قوله تعالى^(١٠) : ((أَلْفَيْنَا)) وقال أبو البقاء : وهي محتملة للأمرين ، أعني كونها متعدية لواحد أو لاثنين (قال أبو البقاء : (ولام ألفينا واو لأن الأصل ، فيما جهل من اللامات أن يكون واوا) .

(١) سورة البقرة / ٢٦

(٢) ابن السمين / الدر المصون / ١ / ٢٣٢

(٣) سورة البقرة / ٣٤

(٤) ابن السمين / الدر المصون / ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧

(٥) المصدر نفسه / ٢ / ١١٠

(٦) سورة البقرة / ١٢٦

(٧) ابن السمين / الدر المصون / ٢ / ٢٢٦

(٨) سورة البقرة / ١٧٠

(٩) المصدر نفسه / ٢ / ٢٢٧

(١٠) سورة البقرة / ١٧٠

العكبري والمذاهب النحوية :

المذاهب النحوية :

وقبل أن نشرع ببيان مذهب العكبري النحوي، لابد لنا من وقفة مستأنية، نوضح فيها المقصود بالمذهب، والمذاهب التي ظهرت في النحو العربي.

وحيث يواجه الباحث في النحو العربي اصطلاحات مثل " المدارس النحوية " أو " المذاهب النحوية " أو " مدرسة البصرة " و " مدرسة الكوفة " أو " مدرسة بغداد " أو " مدرسة مصر النحوية " أو "مدرسة الأندلس النحوية " أو " المذهب البصري " أو " المذهب الكوفي " وعلى هذا ، فإن طبيعة البحث تلح علي أن أتناول هذه الاصطلاحات بالنظر والفكر والدراسة لحسم الخلاف فيها ، وإزالة الوهم في مفهومها ودلالاتها .

ويلقانا بادئ ذي بدء لفظ المذهب الذي كان شائعاً شيوعاً واسعاً في الدراسات النحوية وفي غيرها من الدراسات ، وحين نقف على مدلوله في اللغة نجد أن صاحب اللسان^(١) يقول : المذهب مصدر ذهب ذهاباً وذهوباً فهو ذاهب وذهوب ، و الذهاب : السير والمرور .

والمذهب : المتوضأ ، لأنه يذهب إليه ، و المذهب : المعتقد الذي يذهب إليه ويقال : ذهب فلان مذهباً حسناً ، وذهب فلان لذهبه ، أي : لمذهبه الذي يذهب فيه ، والمذاهب : جلود كانت تذهب^(٢) ، واحداً : مذهب تجعل فيه خطوط مذهبة فيرى بعضها في إثر بعض فكأنها متتابعة.

_ وأما المذهب في الاصطلاح : فنقول مذهب مالك، ومذهب الشافعي ونقصد بذلك مجموعة الأحكام والآراء الفقهية التي قال بها كل منهما وتابعه عليها مجموعة من الناس والتزموا بها وطبقوها .^(٣)

(١) لسان مادة الذهب

(٢) انظر القاموس المحيط مادة الذهب

(٣) المدارس النحوية ، خديجة الحديثي / ص ١١

أما مصطلح المذهب فكان أول من استخدمه من مؤرخي النحو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى (٣٧٩ هـ) في كتابه طبقات النحويين واللغويين حيث يلاحظ أنه لم يكن يسمى البصريين : ((مذهب البصرة)) ولا الكوفيين ((مذهب الكوفة)) ولا نسبهم إلى مذهبهم النحوي ، إلا أنه عندما ترجم لأصحاب ثعلب (٢٩١ هـ) استخدم لأول مرة كلمة ((مذهب)) فقال عن أبي موسى الحامض (٣٠٥ هـ): " كان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين " وقال عن ابن كيسان : وكان بصريا كوفيا يحفظ القولين، ويعرف المذهبين ، وكان أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر .

وكان أبو بكر بن الأنباري شديد التعصب على ابن كيسان والتقص له ، وكان يقول خلط^(١) فلم يضبط مذهب الكوفيين ولا مذهب البصريين .^(٢) ومن هنا يتضح أن الزبيدي كان أول من قسم النحويين إلى طبقات بحسب البلدان التي عرفوا بها ، وكان كذلك أول من استخدم عبارات : " مذهب الكوفيين " و " مذهب البصريين " و " المذهبين "^(٣)، ويريد بذلك أن النحوي متابع لآراء نحوي الكوفة ، أو لآراء نحوي البصرة أو لنحوي المدينتين .

وجاء بعد الزبيدي أبو عبيد الله المرزباني المتوفى (٣٨٤ هـ) وقسم كتابه تقسيما آخر معتمدا فيه على البلدان. ولم يتطرق إلى ذكر " تسمية " مذهب " وإنما استخدم عبارات : " نحو الكوفيين " وعلماء البصرة " و " أهل بغداد " ولم يسمهم " مذهب الكوفة " أو " مذهب البصرة " أو " مذهب بغداد " ، ويمكن أن نعده أسبق من ابن النديم إلى تقسيم النحويين هذا التقسيم " أهل البصرة " و " أهل الكوفة " و " أهل بغداد ".^(٤)

(١) الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين / ص ١٧٠ – ١٧١

(٢) ابن كيسان أقام في بغداد ، ولكنه تبنى مذهب البصريين و كلام من قال بالخلط ليس حجة ، والقصد أنه اجتهد على مذهب البصريين ، وعلى مذهب الكوفيين ، والذي يبني اجتهاده على المذاهب ، لا يقال : خلط بين المذاهب ، و إنما يقال عنه ، إنه مجتهد مطلق

(٣) الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين / ص ٧ – ٢٣١

(٤) المرزباني ، نور القبس . انظر ص ٧ – ٢٣١

ولما جاء ابن النديم المتوفى (٣٨٥هـ) اتبع تقسيم المرزباني إلا أنه سمى نحوي بغداد "من خلط المذهبين" ^(١)، وابن النديم يعد بذلك ثاني المؤرخين الذين استعملوا كلمة "المذهبين" في تقسيمه للفنون التي تحدث عنها مشيراً بها إلى النحويين "البصري" و "الكوفي"، وقد سبقه إلى هذا الاستعمال الزبيدي في طبقاته في أثناء ترجمته للنحويين لا في تقسيمه للمجموعات النحوية.

وعندما جاء ابن الأنباري ^(٢) اتبع في ترتيب الأشخاص في كتابه "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" التسلسل الزمني بغض النظر عن كون المترجم له لغويًا أو نحويًا أو أدبيًا بصريًا أو كوفيًا أو بغداديًا، ولم يكن يشير في ترجمة النحويين إلى أنهم من البصريين أو الكوفيين إلا في النادر، إلا أنه كان ينص في الغالب على الكوفيين من المتأخرين فيقول "من نحوي الكوفيين" أو "أحد العلماء بنحو الكوفيين" أو نحو ذلك، ولم يذكر كلمة "مذهب" إلا مع البغداديين في الغالب كقوله: "وكان يخلط المذهبين" أو "وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين" ^(٣).

ومن هنا يتضح لنا أن الذين أرخوا للنحو والنحويين من القدماء لم يستعملوا كلمة "مدرسة" في تصانيفهم لهذه الطبقات النحوية وإنما اتبعوا في ترتيبهم نسبتهم إلى البلد الذي ظهرُوا فيه وتعلموا نحوه ودرسوه، فهم "بصريون" و "كوفيون" و "أهل بغداد" و "مصريون" و "أندلسيون" و "من أهل قرطبة" و "من أهل دمشق"، ولم يستعملوا كلمة "مذهب"، في الغالب إلا في ترجمة البغداديين الذين "خلطوا المذهبين" أو "مالوا إلى المذهب الكوفي" أو من مال إلى مذهب البصريين أكثر "أو كان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين" ^(٤).

(١) انظر ابن نديم، الفهرست، ص ٤٦ - ٦٩، ٧١، ٨٣، ٨٥ - ٩٥

(٢) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري (٢٧٢ هـ - ٣٠٤ هـ) المقرئ النحوي.

(٣) انظر ابن الأنباري، نزهة الألباء: ص ١٦١، ص ١٦٩

(٤) خديجة الحديثي، المدارس النحوية / ص ١١، ١٢، ١٤

المعاصرون والمذاهب النحوية:

أما لفظ "المدرسة" فقد جاء في لسان العرب: دَرَسْتُ: قرأت كُتُبَ أهل الكتاب، ودارست: ذاكرت، وتعلمت(*)).

والمدرسة في الاصطلاح: الاتجاه، والمنهج.

واستعملها الغربيون بهذا المفهوم، لأن كلمة school الإنجليزية فلها معنيان عندهم:

أولهما: المؤسسة الأكاديمية المعنية بتدريس الناشئة، سواء أكانت حكومية أم أهلية، أعني رسمية أم خاصة.

والثاني: الاتجاه والمذهب والطريقة ووجهة النظر، والرأي وهذا ما يعنيه الباحثون الغربيون عند استعمالهم كلمة "school" أما كلمة مدرسة فقد حدها النحويون المعاصرون وعنوا بها (جماعة النحويين الذين عقدوا درسا نحويا في بيئة معينة سواء أضْمَهُم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة أم كان مبنيا على منهج من سبقهم إلا أنهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر).^(١)

وقد سبق الباحثون المصريون واللبنانيون من أمثال أحمد أمين وطه حسين وسائر الباحثين المصريين الذين تلقوا علومهم في الغرب وتلاميذهم في مصر وفي العالم العربي سبقوا الدكتور مهدي المخزومي الذي وجدناه يحدد كلمة (مدرسة) في كتابه (مدرسة الكوفة) عند كلامه على الكسائي، حيث يقول: (إن الكسائي بمنهجه وأساليبه دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها فليست المدرسة إلا استاذًا وتلاميذ متأثرين وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد ونهجوا للوصول إليه منهجا واحدا)^(٢)، وتابعه الدكتور أحمد مكي الأنصاري وهو يتحدث عن الفراء فقال: (إن المدرسة اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون)^(٣).

أما جوتلد فايل فيعرف المدرسة: (بأنها الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد)^(٤)

(١) خديجة الحديثي /، المدارس النحوية / ١٣٢

(٢) د. مهدي المخزومي / مدرسة الكوفة / ١٢٩

(٣) د. أحمد مكي / أبو زكريا الفراء / ٣٥٢

(٤) ترجمة د. عبد الحليم النجار / مقدمة الأنصاف

(*) ابن منظور / ٥/ مادة درس

وما تعريف المخزومي والأنصاري لاصطلاح " المدرسة " إلا ترجمة لمفهوم المدرسة عند الباحثين الغربيين ، وقد أدى هذا التحديد لكل كلمة مدرسة إلى الاختلاف في إثبات وجود مدارس متنوعة تحمل هذه الأسماء ، فقال جوتلد فايل : (إنه لا توجد إلا مدرسة نحوية واحدة هي مدرسة البصرة) ^(١) وأنكر وجود مدرسة نحو كوفية ، وقد حذت حذوه دائرة المعارف الإسلامية . ^(٢)

وذهب الأستاذ علي أبو المكارم المذهب نفسه فقال بفساد " تلك الفكرة التي شغلت كثيرا من الدارسين في النحو العربي قدامى ومحدثين ، وهي وجود مدارس نحوية تميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي ، ويؤكد ذلك أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها في بعض ، وأن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميز لكل منها في النحو ، وإنما هناك تجمعات مدنية ، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولا واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول ويرى أن " لا تتناقص في أن يكون الخليل رأس المدارس النحوية جميعا ، لأن وجود تجمعات مدنية في البصرة والكوفة ثم في بغداد ومصر والأندلس لا يسلم بالضرورة إلى القول بتعدد مناهج هذه التجمعات وتباينها " . ^(٣)

وأرى أن مفهوم الاجتهاد النحوي لم يكن واضحا عند أبي المكارم ، فالمذهب تحكمه أحكام عامة ، وقواعد وأسس وأصول ، ثم الفروع .

وأثبت فريق ثالث من النحويين وجود مدرستين بصرية وكوفية ، وتردد في القول بوجود مدرسه بغدادية ، ويمثل هذا الفريق الدكتورة خديجة الحديثي ^(٤) والدكتور مهدي المخزومي الذي ذهب إلى إنكار وجود مدرسة بغدادية ورأى أن هناك مدرستين بصرية وكوفية حيث يقول : " تردد اسم البغداديين كثيرا في أثناء القرن الرابع بإزاء الكوفيين والبصريين حتى ليخيل للدارس أن البغداديين كانوا يمثلون جماعة ثالثة لهم طريقتهم الخاصة ومذهبهم المتميز ، وجاء المتأخرون من النحاة فرأوا اسم البغداديين يذكر إلى جانب الكوفيين والبصريين فذهب بهم الوهم بعيدا وراحوا يركبون الصعب في تصوير مذهب ثالث يقف بإزاء مذهب أهل البصرة ومذهب أهل الكوفة وهو مذهب البغداديين ، ويعزز رأيه بقوله (فالنحو بصري محض ، وأهل العربية سواء أكانوا في البصرة أم في الكوفة ، إنما أخذوا النحو من معاهد البصرة ، ثم انتشروا في الأمصار في الكوفة أولا وفي بغداد ثانيا ، ثم في مصر والمغرب والأندلس .) (وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذي استقى منه الكسائي علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماما في النحو ورئيسا لمدرسة ، فإننا نزع من أن الخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذي لقن الكسائي صناعة الإعراب .) ^(٥)

(١) مقدمة الإنصاف/ترجمة عبد الحليم النجار/١٢

(٢) د . خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ١٩

(٣) د. علي أبو المكارم / تقويم الفكر النحوي / ٢٤٤

(٤) د. خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ٩٣

(٥) د. علي أبو المكارم / تقويم الفكر النحوي / ٢٤٥

وموقف المخزومي يؤكد ما ذهب إليه من أن مفهوم المذهب لم يكن واضحا في أذهان الكثيرين، وهذا واضح من تردده وافتقاره إلى الحسم وذلك عندما قال بوجود ثلاث مدارس نحوية وذلك بقوله: (ونحن نعلم أن الكوفيين والبصريين قد اجتمعوا في بغداد ، واجتمع حولهم الطلاب ، وكان بين الشيوخ والطلاب من كلتا المدرستين اتصالات ، ومباحثات ومناظرات ، ووجد أخيرا كثير من الطلاب ، وقد جلسوا إلى شيوخ المدرستين ، وأخذوا عنهم جميعا فكانت هذه الظاهرة نقطة تحول أو بادرة تومئ إلى نشأة اتجاه جديد ، فيه مزايا الاتجاهين اللذين عاشا جنبا إلى جنب فترة طويلة من الزمن ، وهما يسيران في اتجاهين متباعدين نشأ من هذا الاتجاه الجديد مدرسة بغداد النحوية .

فإذا سأل الدارس متى نشأت هذه المدرسة الجديدة ؟ ، فقد يطول سؤاله ، ثم لا ينتهي إلى إجابة دقيقة ، وإذا به يحاول أن يضع يده على أبرز الرجال الذين ظهرت في أعمالهم العلمية مزايا الاتجاه الجديد ، ليعتبره نقطة البداية لهذه الحركة ، غير آخذ بنظر الاعتبار أولئك الذين سبقوه ومهدوا له هذه السبيل ممن لم تبرز في أعمالهم مزايا المنهج الجديد ، فأبرزوها في أعمالهم ... ثم إذا به يحاول أن يضع يده على آخر الرجال الذين ظهرت في أعمالهم تلك الصفات التي رصدها في أعمال المتعاقبين على إنشاء هذه المدرسة ظهورا واضحا ، ليعتبره آخر من انتهى عنده هذا الاتجاه الجديد .

فلنا أن نعتبر هذا الدور الذي تلاقت فيه المدرستان ، والذي تمخض اتجاه جديد ، فيه مزايا الاتجاهين القديمين جميعا ، لنا أن نعتبر هذا الدور صفحة جديدة تؤذن بإنهاء حركة ، ونشوء حركة أخرى ، فقد كان لأبي العباس ثعلب تلاميذ كثيرون ، منهم : أبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) ، وأبو الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ) ، وإبراهيم بن عرفة نفطويه (٣٢٣هـ) ، وعلي بن سليمان الأخفش الصغير (٣١٥هـ) ، وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٧هـ) ، ولكن أكثرهم كانوا يخلطون المذهبين - كما قيل عنهم - لأنهم أخذوا عنه وعن بصريين ، وهم الأربعة الأولون ، وهؤلاء الأربعة إذا كانوا يخلطون المذهبين - لا يعدون من رجال المدرسة الكوفية وإن تتلمذوا لثعلب ، وأخذوا عنه ولا يعدون من رجال المدرسة البصرية ، وإن أخذوا عن بصريين ، فإنما هم رجال مدرسة جديدة نشأت في بغداد عن تلاقي المدرستين فيها ونهجوا نهجا جديدا ، بني على الانتخاب من أصول المذهبين ، والتوفيق بين منهجي المدرستين (١) .

نلاحظ هنا الوهم الذي وقع به المخزومي في مفهوم الخلط بين المذهبين ، فكثير من علماء بغداد أخذوا عن مجتهد المذهبين : البصري والكوفي ، وانطلقوا يصدرن آراءهم على أساس الاجتهاد المطلق ، ذلك أن المجتهد لا يعدو أن يكون مجتهدا مطلقا أو مجتهدا مذهب أو مجتهد مسألة ، وكان هذا واقع هؤلاء العلماء الذين قيل عنهم بأنهم خلطوا بين المذهب ، فالخلط بين المذهب ليس له واقع . والمذهب أساسا يقوم على أحكام عامة ، وقواعد وأصول ، أما الذي يمكن أن يكون فيه الاختيار فهو الآراء والمسائل والأحكام والاختيار - هنا - مقترن بالترجيح ، وتبني الرأي الذي يغلب على الظن أنه الصحيح ، وهذا أدنى مراتب الاجتهاد .

(١) د . مهدي المخزومي / مدرسة الكوفة / ١٠٣ - ١٠٩

أما بروكلمان فقد قال : (وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس : البصريون والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد ، وسنحتفظ نحن أيضا بهذا التقسيم على الرغم مما يبدو فيه من أن الخلاف المزعوم بين مناهج تلك المذهب لم ينشأ إلا على أساس المنافسة بين المبرد وثلعب ، وإن كان المظنون أن عناية الكوفيين قد اتجهت منذ نشأتهم إلى جمع اللغات والنصوص أكثر من ملاحظة الظواهر النحوية) . (١)

وذهب كثيرون إلى وجود ثلاث مذاهب ، وكان من أوائل الذين قالوا بهذا الأستاذ احمد أمين الذي رأى أن المذاهب ثلاث : مذهب البصرة التي توج النحو فيها بـسيبويه وكتابه ، ومذهب الكوفة التي نشأت وعلى رأسها أبو جعفر الرؤاسي وتلميذه الكسائي والفراء وكان البصريون أكثر اعتدادا بأنفسهم وأكثر شعورا بثقة ما يروون واشد ارتيابا فيما يرويه الكوفيون ، لذلك كان الكوفي يأخذ عن البصري ولكن البصري يتخرج عن أن يأخذ عن الكوفي ، وظل الحال كذلك حتى تأسست مدينة بغداد والتقى فيها المذهبان البصري والكوفي وعرض نحوهما ومنهجه وأصوله أمام الدارسين الذين قاموا بتقليدهما والانتخاب منهما ، ووجد بذلك مذهب منتخب . (٢)

وقد وافق على القول السابق الشيخ محمد الطنطاوي الذي ذهب إلى وجود مذهب بصري ومذهب كوفي ومذهب خالط بينهما أو مزج بينهما ، ورأى أن هذا المذهب الخالط كان بعضهم ينحاز إلى أحد الطرفين ويفضله على أن يخلط بين المذهبين ، وكان هذا في حياة شيوخهم - المبرد وثلعب - فلما قضى هؤلاء المجتهدون نحبتهم في أواخر القرن الثالث انكسرت حدة النعرة الحزبية وعرضت آراء العلماء من المذهبين على بساط البحث والنقد . (٣)

وذهب هذا المذهب الأستاذ سعيد الأفغاني فقال : (إن الكوفيين نشروا مذهبهم في حاضرة الخلافة العباسية بغداد ، وقصدها البصريون بعدهم ونشأت عن هذين الفريقين طبقة جديدة في بغداد اتسمت بالاختيار من المذهبين وكونت ما عرف بالمذهب البغدادي) . (٤)

(١) بروكلمان ، / تاريخ الأدب العربي ، ٢ / ، ١٢٤ - ١٢٥

(٢) انظر / خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ٢٢

(٣) انظر / خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ٢٢

(٤) سعد الأفغاني / أصول النحو / ٢١٧ - ٢٢٤

وكان أكثر الباحثين المحدثين دفاعا عن وجود مذهب بغدادى وتصميما على القول بوجود ثلاث مذاهب نحوية - في العراق - الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، فقد تحدث عن وجود مذهبين بصري وكوفي ، وأثبت وجودهم بعد أن طبق عليهما مذهب ، وبين منهج كل منهما في الدراسة النحوية ، وخصائص هذا المنهج مما يشتركان فيه أو يختلفان ، وبنى على هذا القول بوجود مذهب ثالث يقف بين المذهبين ويختار منهما بعض خصائصهما ليكون له مذهباً جديداً أو مدرسة^(١) جديدة هي التي سميت (المدرسة البغدادية) التي لم تكن خصائصها إلا امتزاج خصائص المدرستين البصرية والكوفية اللتين ظهر أثرهما معا في المذهب الجديد ، وبنى على ذلك أن منهج الفراء قام على المزج بين خصائص المدرستين النحوي ، ولهذا فهو عنده المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية ، ولذلك كان يرى أن القول بوجود مدارس لا يعني أن يكون بين كل مدرسة وأخرى حدود وفواصل بالغة ، بل هناك قدر مشترك بين الجميع ، وهذا الاشتراك لا يتنافى مع التميز والتشخيص . (٢)

وقد جعل بعضهم المذاهب النحوية أربعاً : والقائل بهذا هو الأستاذ طه الراوي ، قال : (وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيته من بسطة في العلم وبراعة في الإبداع ، ولكن مرجع ذلك كله إلى الأمات الأربع ، وأصول تلك الامات اثنتان : البصرية والكوفية ، أما مذهب البغدادية فمرجعه الكوفة ، ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرية) . (٣)

أما الدكتور شوقي ضيف فقد جعل المذاهب النحوية خمساً ، وقد أوضح تقسيمه هذا بقوله : (ولعل هذه أول مرة تبحث فيها المدارس النحوية بحثاً جامعاً وهو بحث يرسم في إجمال الجهود الخصبة لكل مدرسة وكل شخصية نابذة فيها وكان طبيعياً أن ابدأ بالمدرسة البصرية لأنها هي التي وضعت أصول نحونا وقواعده ومكنت له .

وقد ذهبت إلى أن الخليل هو المؤسس الحقيقي لمذهب البصرة النحوي ، ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق ... وأخذت أبحث نشاط المدرسة الكوفية ولاحظت أنه بدأ متأخراً عند الكسائي .. وتلميذه الفراء ومضيت أبحث في المدرسة البغدادية وكانت قد ترامت عليها ظلال خدع كثيرة ... والنهج القويم للمدرسة البغدادية القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية مع فتح الأبواب للاجتهد ... وانتقلت أبحث في المدرسة الأندلسية متابعاً نشاطها النحوي ، ولاحظت استظهار نحاتها منذ القرن الخامس الهجري لآراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين .. وبحثت أخيراً في المدرسة المصرية ملاحظاً أنه كانت في أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصرية ثم أخذت تمزج من القرن الرابع الهجري بين آراء البصريين والكوفيين وضمت سريعاً إلى تلك الآراء آراء البغداديين) . (٤)

(١) ذكرت هنا كلمة مدرسة كما وردت في الكتاب ، ولنا رأينا السابق في هذا الاصطلاح

(٢) د. أحمد مكي / أبو زكريا الفراء ٣٦٣ - ٣٦٤

(٣) د. خديجة الحديثي / المدارس النحوية / ٥٢

(٤) د. شوقي ضيف / المدارس النحوية / ٥ - ٧

أما كمال جبري فقد نفى وجود مذهب نحوي بغدادي مثبتاً رأيه بالشواهد التالية : (**)

١- إن باب التاريخ للعلماء قد أغلق في نهاية القرن الثالث الهجري ، إذ ختمت طبقات النحاة البصريين والكوفيين بأبي العباس البصري (٢٨٥ هـ)، وأبي العباس ثعلب الكوفي (ت ٢٩١ هـ) ، فقد كان هذان العالمان المتنافسان آخر ممثلي المذهبين وقد سكنا مدينته بغداد .

أما علماء النحو الذين وجدوا بعد القرن الثالث فقد سلكوا سبيل من قبلهم من نحويي المذهبين ، فتقيدوا بالأصول التي أصلوها ، وبالقواعد العامة التي قعدوها ، إلا أن جمهرة هؤلاء النحويين المتأخرين كانوا يميلون إلى الأخذ برأي مذهب البصرة ، ولكنهم مع ذلك ، كانوا يخالفون أساتذتهم في الفروع . وتحفظت مصنفات هؤلاء العلماء بآراء البصريين والكوفيين وبكثير من المسائل التي اختلفوا فيها ولا يوجد فيها ما يشير إلى وجود مذهب آخر .

٢- كل مذهب ينبغي أن يقوم على أسس وقواعد فيصوغ نظريته ومادته العلمية في إطار هذه الأسس والقواعد، كما ينبغي أن يكون لها وجهة نظر معينة فيما ينقل إليه من مادة لغوية ، ومدى الإفادة من هذا المنقول وكيف يقيس عليه ويبني القواعد من خلاله ، وما إلى ذلك من خطة تنتظم مسالك البحث العلمي ، ولم يصلنا شيء من هذا عما أطلق عليه تجاوزاً : مدرسة بغداد .

٣- إننا لم نجد في كتاب (المفصل) ذكراً للفظ : (البغدادى) أو (بغداديين) وإنما وجدنا الزمخشري يكثر من ذكر البصريين والكوفيين وخاصة في أثناء حديثه عن الخلاف النحوي عند علماء المذهبين .

٤- إن ورود لفظ (البغداديين) في بعض كتب النحو لم يقصد به أنهم كانوا أصحاب منهج خاص في تناول قواعد علم النحو ومسائله، بل كان يطلق ويراد به - في الأغلب الكوفيون - ذلك أنهم وجدوا حظوة لدى الخلفاء في بغداد واكتملت معالم وأسس مذهبهم فيها ، وظل نحوهم يوجه حلقات الدرس فيها فترة طويلة من الزمان دون منازع. يدل على ذلك قول أبي الطيب في كتاب (مراتب النحويين) : (قال أبو حاتم : أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به في الكلام العرب ، ولا من يرتضي روايته ، فإن ادعى أحد منهم شيئاً ، رأيت مخطوطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة ... وإنما أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيد اسماً يخترعه لينسبه إليه ، فيسمي الجر خفضاً ، والظرف صفة ويسمون حروف الجر : حروف الصفات ، والعطف : النسق ... ونحو هذا من التخليط ..) وهذه الاصطلاحات كما ترى اصطلاحات كوفية .

٥- إن الاختيار من آراء المذهبين النحويين، الذي زعم بعضهم أنه الأساس الذي قامت عليه مدرسة بغداد ، لا يصلح بمجال أن يكون دليلاً على وجود هذا المذهب ، ذلك أن كل عالم نحوي في بغداد أو في غيرها - كان يتبني مذهباً معيناً في القواعد والأسس ، ثم يجتهد في المسائل النحوية فيبدي رأيه ويعلل ، ويأخذ ما يغلب على ظنه أنه الصحيح ولو كان من مذهب آخر ، فقد ذكر ابن الأنباري أن الكسائي - رأس المذهب الكوفي - تابع البصريين في أربع مسائل ، وأن المبرد - رأس المذهب البصري في عصره - أيد الكوفيين في سبع مسائل ، أن الأخفش الأوسط وافق نحاة الكوفة في كثير مما ذهبوا إليه حتى بلغت موافقته لهم خمسين مسألة .

وقد قام مهدي المخزومي بدراسة ثلاثة علماء ممن قيل عنهم إنهم مزجوا بين المذهبين ، وهم : أبو الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن كيسان ، وأبو بكر بن محمد المعروف بابن الخياط ، وأبو الحسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير ، فأتضح له أن ابن كيسان بصري ، وأنه كان ينهج نهج البصريين في تناول موضوعات النحو ، ويستخدم مصطلحات ، ويذهب مذهبهم في التخريج والتأويل ، وأنه لم يستخدم مصطلحات الكوفيين ، أما ابن الخياط فتبين له أنه كوفي ، وساق موافقته للكوفيين ومواقفه معهم وأما الأخفش الصغير ، فذكر أنه لم يكن واسعاً في الرواية والعلم وأنه كان إذا سئل في مسائل النحو ، ضجر وانتهر .

٦- لقد صنف بعض العلماء كتباً في الخلاف النحوي بين المذهبين : البصري والكوفي ، ككتاب (المذهب في النحو) لأحمد بن جعفر الدينوري ، وكتاب : (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس (ت ٣٣٨هـ) ، وقد وصفه القفطي بأنه كتاب حسن ، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) - وهو مطبوع ، وكتاب : (التبيان في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، ولم يصلنا أي كتاب يدل على وجود مذهب بغدادي .^(١)

(١) تحقيق المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري / كمال جبري / مقدمة التحقيق / ٦١

خلاصة ورأي :

وبعد هذه الرحلة في آراء العلماء في المذاهب النحوية ورحلة أخرى تجولت من خلالها في كتب النحو قديما وحديثا فإنني أزعج بل أتبنى الرأي القائل بأن أصل النحو " نحو البصرة " وتفرع عنه " نحو الكوفة " وعن هذين النحويين نشأ النحو البغدادي ، ومن العراق بمدنه النحوية الثلاث انتقل هذا النحو إلى أقطار العالم العربي والاسلامي الواسع ونشأت في هذه البلدان دراسات نحوية كان المرجع في نحوها جميعها " نحو البصرة " ، لأنه مهما تعددت التسميات ومهما اختلف المنهاج فلن يظن ظان أنها تكون مناهج متباعدة مستقلة لا رابط بينها ولا تشابه ولا مشاركة ، فما دامت اللغة التي يستقى منها هذا الاجتهاد على اختلاف بيئاته وأزمانه ومناهجه هي اللغة العربية بكتابها العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وشعرها الفصيح ، ولغة أعرابها السليمة الفصيحة النقية ، وما دامت الأصول المتبعة في هذا الاجتهاد قائمة على الاستنباط للظواهر النحوية والصرفية الواردة في هذه اللغة وحصرها واحصائها وتقسيمها إلى ما اطرده وكثر ، وما قل ونذر ، وما هو فصيح أو أفصح أو أقل فصاحة، فلن يختلف النحو ، ولن تختلف الظواهر ، وإن اختلفت المذاهب أو اختلف أتباع هذه المذاهب أنفسهم فيما بينهم في عد هذا مقيسا ، وهذا مسموع أو غير ذلك .

اما اختلافهم في الاصطلاحات والتسميات فلن يقدم أو يؤخر ولن يغير من النحو شيئا فالتابع واحد سواء أسمىناه صفة كما شاع عن البصريين أم نعتا كما يسميه الكوفيون ، وعلى هذا فلا فرق في الاعتماد على هذه اللغة وتفسير الظواهر الواردة فيها وتعليلها وتسميتها أن يكون الدارس بصريا أو كوفيا وبغداديا أو مصريا أو أندلسيا أو شاميا .

أما من ذهب إلى القول بوجود أكثر من مذهب نحوي ، فنجد أن مفهوم المذهب لم يكن واضحا في ذهنه يدل على ذلك ، هذا الوهم الذي وجدناه في مفهوم الخلط بين المذهبين ، فكثير من علماء بغداد أخذوا عن مجتهد المذهبين : البصري والكوفي ، وانطلقوا يصدرون آراءهم على أساس الاجتهاد المطلق ، ذلك أن المجتهد لا يعدو أن يكون مجتهدا مطلقا أو مجتهد مذهب أو مجتهد مسألة ، وكان هذا واقع هؤلاء العلماء الذين قيل عنهم بأنهم خلطوا بين المذاهب ، فالخلط بين المذاهب ليس له واقع . وأن يوجد مذهب منتخب أمر غير مقبول ، فالمذهب أساسا يقوم على أحكام عامة ، وقواعد وأصول ، أما الذي يمكن إن يكون فيه الاختيار فهو الآراء والمسائل والأحكام .فلتكن المذاهب النحوية أو الاجتهاد النحوي ما دامت كلها تلتقي في أصول واحدة تتبع من لغة عربية أصيلة.

مذهب العكبري النحوي :

لما كان العكبري بصري المذهب كما سيأتي بيانه وتوثيقه^(١) ، كان من الطبيعي أن تأتي مؤلفاته تحتوي على المذهب البصري في جميع أبواب النحو ومسائله ، ولذلك جاءت أحكامه في جميع ما يقرره - وإن لم ينسبها إلى البصريين - على مذهب أهل البصرة أو جمهورهم ، وهذه عادته في كثير من كتبه .

كذلك استخدم العكبري مسميات واصطلاحات كثيرة بالنسبة إلى المذهب البصري كما سنبين عند الحديث عن إعراب القرآن وإعراب الحديث .^(٢)

ومن الأدلة على إن العكبري كان بصري المذهب وفرة ما نقل عن شيوخ البصريين مثل : الخليل وسيبويه ويونس والمازني والمبرد والزجاج وابن جني .^(٣)

ومن أقوى الأدلة على بصريته ، تصريحه بمذهبه النحوي في مواضع كثيرة في مؤلفاته ، وأكثرها ما جاء في كتابه (مسائل الخلاف في النحو) و (التبيين) و (شرح الإيضاح)^(٤) و (إعراب القرآن) و (إعراب الحديث) وغيرها .

ومن أدلة بصريته تقديمه حكاية المذهب البصري دونما نسبة إليهم لكونه هو الأصل عنده ، ثم اتباعه بالمذهب الكوفي منسوبا إليهم .

ومن دلائل مذهبه البصري أن جميع ما ذكره في إجاباته عما احتج به الكوفيون في مسائل الخلاف في (التبيين) يشبه ما أورده ابن الأنباري في الإنصاف ، بل كان أبو البقاء أكثر عناية منه بنقد الكوفيين ، إذ لم يوافقهم إلا في مسائل معدودات كما يقول صاحب (منهج العكبري في شرح الإيضاح) ، على حين وافقهم ابن الأنباري في سبع مسائل كما يقول محقق كتاب التبيين .^(٥)

ومن أدلة بصريته أنه لا يخرج عن رأي جمهور البصرة فيما وقع فيه الاختلاف بينهم من مسائل الخلاف .^(٦) وأبعد من هذا دلالاته على تمسكه بالمذهب البصري ما كان منه في المسائل التي خالف فيها عدد من كبار البصريين مذهبهم ، فلم يمنعهم علو أقدار المخالفين وتعددتهم من المحافظة على الآخذ بمذهب جمهور أهل البصرة أو المتقدمين ، ومن ذلك إجازته تقديم خبر ليس عليها وفقا لمذهب متقدمي البصريين أو جمهورهم وخلافا لمن منعه ، وهم جمهور الكوفيين ومن وافقهم من البصريين كالمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلييات وابن عبد الوارث وابن الأنباري .^(٧)

(١) انظر: الفصل الثالث من هذا البحث عند الحديث عن كتاب التبيين

و انظر: اصل الرابع من هذا البحث عند الحديث عن كتاب إعراب الحديث

(٢) المصادر السابقة

(٣) انظر: الفصل الثالث من هذا البحث تحت عنوان مانقله العكبري عن العلماء

(٤) انظر : د . يحيى مير علي ، منهج العكبري في شرح الإيضاح ، ص ٣٥٧

(٥) انظر : د . عبد الرحمن العثيمين ، تحقيق كتاب التبيين ، ص ٢٤٢ ، انظر الأصناف ج ١ / ٧٥

(٦) انظر: اصل الخامس من هذا البحث عند الحديث عن مسائل الخلاف بين النصريين والكوفيين

(٧) انظر العكبري ، مسائل النحو الخلافية ، مسألة ليس

ولا تعني هذه الأدلة موافقته المذهب البصري في كل شيء ، فقد اجتهد في بعض المسائل - وهي على قلتها موجودة في بعض مصنفاته - إلى مخالفة البصريين، ومن ذلك مخالفته مذهب سيبويه في رفع "أن" الواقعة بعد

(لو) بالابتداء ، وعدم حاجتها إلى الخبر^(١). وتعتبر هذه المخالفة من باب الفروع الذي لا يخرج صاحبه من المذهب البصري .

وأما ما ذهب إليه بعض المعاصرين^(٢) من أن العكبري كوفي المذهب لا ينهض مع الأدلة السابقة ، ولأن البعض قد اعتمد في إصدار تلك الأحكام على شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ إلى العكبري ، وقد فاتته أن بعض الدارسين المعاصرين يقدمهم الدكتور مصطفى جواد الذي كشف عن وهم هذه النسبة بالأدلة القاطعة ، وصحح نسبته إلى تلميذ أبي البقاء علي بن عدلان النحوي المترجم كما تقدم في هذه الدراسة عند الحديث عن مصنفات العكبري .^(٣)

أما الدكتور شوقي ضيف فقد ذهب - في أكثر من كتاب له^(٤) - إلى أن العكبري بغدادي المذهب ، وقد سبق إن ناقش هذا الباب هذا الرأي ورد على من تبناه ، وانتهيت على أن من يدعي بوجود مذهب بغدادي لا يقوم على أدلة مقنعة ، كذلك فقد وقع شوقي ضيف في تناقض حيث أثبت للعكبري مذهبه البصري حين

قال : (ونشر له في مصر كتاب إعراب القرآن والقراءات في جزأين ، وهو من صفحاته الأولى يجري في إعراب الألفاظ على المذهب البصري ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهلم جرا . ويتوقف ليرد على الكوفيين بعض وجوههم في الإعراب ، وإذارجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها .)^(٥)

مما سبق نخلص أن العكبري بصري المذهب ، وليس هذا بجديد من حيث النتيجة ، فقد ذهب إلى ذلك بعض الدارسين ، ولكن الجديد يكمن في الأدلة السابقة وفيما سيعرض من أدلة وأمثلة ، وعند الحديث عن الأصول في إعراب القرآن وإعراب الحديث إن شاء الله تعالى .

(١) انظر العكبري التبيان في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤

(٢) انظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، ص ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٨٠

(٣) انظر : د . مصطفى جواد ، تحقيق شرح ديوان المتنبي

(٤) كتاب المدارس النحوية ص ٢٧٩ ، كتاب عصر الدولة و الإمارات ص ٢٩٧ - ٢٩٨

(٥) د . شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص ٢٧٩

الأدلة على مذهب العكبري النحوي

من ينعم النظر في مصنفات أبي البقاء العكبري يواجه بشخصية علمية تتمتع بمزايا متميزة ،فهو رجل واسع الثقافة ،كثير الاطلاع ، عريض المعرفة،عميق الفكرة،ذو عقلية ثاقبة ، وتجربة ناضجة ، وقدرة ظاهرة على إثارة المسائل العلمية ، وتحليلها ،وتقليبها ظهرا لبطن ،ثم حلها حلا يشفي غليل الباحث .

و أبو البقاء عالم متمكن من علوم عصره أو أكثرها ،ولكن غلب عليه اللغة والنحو،فصنف في علم النحو مصنفاته معتبرة تبوح بعلو كعبه في هذا العلم الجليل ،وتدل على إحاطته بهذا العلم وشيوخه ومسائله ومذاهبه وخلافاته وأحكامه .

وتبنى المذهب البصري،ونهج نهج شيوخه البصريين في تناول المسائل النحوية وشواهدا وأدلتها ، ووقف موقف هؤلاء الشيوخ في الضرورة الشعرية ،وفي التأويل ،وفي الشذوذ ،وفي غيرها من الاصطلاحات التي تستند إلى أصول المصدر البصري وقواعده .

ويبدو مذهب أبي البقاء النحوي ظاهرا في المواضيع الآتية :

أولها : المسائل الخلافية بين المذهبين :

سلك أبو البقاء مسلك البصريين في تناول المسائل الطارئة ،ودراستها ، وإصدار الأحكام عليها ،وقال بأقوالهم ، وتبنى آرائهم ، ووقف موقفهم من الشواهد النحوية ، وسار خلفهم في الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وبالحدِيث الشريف .

وقد صرح العكبري بمذهبه ، وجاهر بميله إلى البصريين ، من ذلك - مثلا - أنه قال ^(١) في قوله تعالى ^(٢) : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْنُكُمْ) وقال الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم وهذا عندنا غير جائز ، لأن عليكم وبابه عامل ضعيف فليس له في التقدم تصرف) .

وقال في إعراب قوله تعالى ^(٣) : (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا...) ^(٤) (امرأة مرفوع بفعل محذوف ، أي وإن خافت امرأة ، واستغنى عنه بخافت المذكور ، وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر . وهذا عندنا خطأ ، لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم ،فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما مثل قول الشاعر ^(٥) :

ومتى واغل ينهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقى

(١) العكبري /التبيان ١ / ٣٤٦

(٢) سورة النساء / ٢٤

(٣) سورة النساء / ١٢٨

(٤) العكبري /التبيان ١ / ٣٩٥

(٥) البيت في اللسان غير منسوب / ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٥٨ / المقترض ٢ / ٧٦ المصدر نفسه / ٢ / ١١٠

وأحيانا يذكر أقوال الكوفيين مناقشا ومضعفا لها فيقول مثلا ، في :

قوله تعالى ^(١): (لَقَدْ سَمِعَ.. إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ...) ^(٢): (العامل في موضع إن وما عملت فيه قالوا ، وهي المحكية به

ويجوز أن يكون معمولا بقول المضاف لأنه مصدر ، وهذا يخرج على قول الكوفيين في إعمال الأول ، وهو

أصل ضعيف، ويزداد هنا ضعفا ، لأن الثاني فعل ، والأول مصدر وإعمال الفعل أقوى)

ويقول ^(٣) في قوله تعالى ^(٤) (... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ..) :

(والأرحام: ويقرأ بالنصب .. ويقرأ بالجر ؛ قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ،

وإنما جاء في الشعر على قبحه . وأجازه الكوفيون على ضعف ، وقيل على القسم وهو ضعيف أيضا لأن الأخبار

قد وردت بالنهي عن الحلف بالآباء) .

ويقول ^(٥) في قوله تعالى ^(٦): (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...) : (في الكلاله : (في) يتعلق بيفتيكم ، وقال

الكوفيون : يستفتونك ، وهذا ضعيف ، لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في الكلاله كما لو تقدمت)

(١) سورة آل عمران / ١٨١

(٢) العكبري /التبيان / ١ / ٣٩٥

(٣) سورة النساء / ١

(٤) العكبري /التبيان / ١ / ٣٢٧ ، و انظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٢٥٢

(٥) العكبري /التبيان / ١ / ٤١٣

(٦) سورة النساء / ١٧٦

وأحيانا ينسب الأقوال إلى أصحابها من الكوفيين ويضعفها، فمثلا :

أ- قال ^(١) في إعراب قوله تعالى ^(٢) : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ..) : قوله تعالى : (قتال فيه) : هو بدل من الشهر بدل الاشتمال ؛ لأن القتال يقع في الشهر . وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير : عن قتال فيه ، وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال : هو مخفوض بعن مضمرة ، وهذا ضعيف جدا ، لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار) .

ب- وقال ^(٣) في قوله تعالى ^(٤) : (يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ..) : يدعو لمن ضره : هذا موضع اختلف فيه آراء النحاة ... الوجه الثالث: قول الفراء : وهو أن التقدير : يدعو من لضره ، ثم قدم اللام على موضعها وهذا بعيد ، لأن (ما) في صلة الذي لا يتقدم عليها) .

ومثل هذا كثير مما يرد على نحوي الكوفة وينتصر لنحوي البصرة ، وقد ذكرت سابقا أنه ذكر الفراء في إعراب القرآن خمسا وعشرين مرة ، رد عليه في سبعة عشر موضعا ، وذكر سيبويه نيفا وخمسين مرة ولم يضعف له قولاً واحداً ، فهذه وحدها تدل على أن العكبري بصري المذهب .

(١) العكبري /التبيان / ١ / ١٧٤

(٢) سورة البقرة / ٢١٧

(٣) العكبري /التبيان / ٢ / ٩٣٤

(٤) سورة الحج / ١٣

ثانياً : آراء العكبري :

من يقرأ كتب العكبري لا يجد فيها تأييداً للمذهب الكوفي إلا في مسألة واحدة وهي : مجيء (من) لابتداء الزمان ، وذكر ذلك في إعراب القرآن^(١) في قوله تعالى^(٢) : (... لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى النَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ....) .

وفي إعراب الحديث في قوله - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة - رضي الله عنها -^(٣) : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) قال^(٤) : (هكذا الرواية ، ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين ، والأقوى عندي مذهب الكوفيين....) .

وكان أبو البقاء مهتماً بكتب أبي علي النحوي وابن جني ، فكان يكثر من النقل عنها والشرح والاختصار ، وكان يرد على بعض البصريين في بعض المسائل الخلافية فيما بينهم ، ومن هنا فقد ذهب شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) إلى أن العكبري بغدادى من مدرسة أبي علي^(٥) .

ولا أرى رأي شوقي ، فإن الأدلة التي سقتها كافية لتدل على بصريته ، بل يعد من النحويين المتأخرين الذين أعتقوا آراء البصريين ، وهذا هو أيضاً رأي الدارسين والمحققين لكتب أبي البقاء^(٦) .

كما أنني أخالف محمد الطنطاوي^(٧) صاحب كتاب (نشأة النحو) الذي عدّ أبا البقاء كوفي المذهب ، ولا شك عندنا في أن الطنطاوي قد وهم ، وقد تسرب إليه الوهم من شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى أبي البقاء ، وليس الأمر كذلك ، فقد بين مصطفى جواد^(٨) أن شرح ديوان المتنبي لابن عدلان الموصلي لا للعكبري ، وابن عدلان هذا تتلمذ على أبي البقاء العكبري وقد وقع هذا الرأي لدى الدارسين لكتب أبي البقاء موقع القبول قاطبة .

(١) العكبري / التبيان ١ / ٢٩٨

(٢) سورة التوبة ١٠٨

(٣) انظر الحديث / مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٣

(٤) العكبري / إعراب الحديث ٣٥

(٥) شوقي ضيف / المدارس النحوية ٢٧٩

(٦) انظر ١ - مقدمة إعراب القرآن / ل محمد البجادي

٢ - مقدمة إعراب الحديث / حسن موسى الشاعر ، عبد الإله نبهان

٣ - مقدمة كتاب التبيين / عبد الرحمن العثيمين

٤ - مقدمة كتاب اللباب / خليل بنیان

(٧) محمد الطنطاوي / نشأة النحو ١٣٥

(٨) مصطفى جواد / شرح ديوان المتنبي

ثالثاً : مؤلفات العكبري : (١)

صنف أبو البقاء مصنفات علمية قيمة ، فاحتلت منزلة علمية مرموقة ، وتلقفتها أيدي العلماء والدارسين ، واتخذت طريقها إلى حلقات الدرس ، وتوزعت جهوده بين التأليف والشرح والاختصار ، ومن خلال هذه المؤلفات يظهر بوضوح مذهبه البصري ، ومنها :

أولاً : التأليف :

- التبيان في إعراب القرآن
- إعراب الحديث

ثانياً : الشروح :

- شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي النحوي
- وشرح اللمع لابن جني
- وشرح المفصل للزمخشري
- شرح أبيات كتاب سيبويه
- شرح الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح

ثالثاً : المختصرات :

- وسماه لباب الكتاب ، وهو إختصار لكتاب سيبويه
- ومختصر كتاب الأصول ابن السراج
- والمنتخب من كتاب المحتسب لابن جني
- تلخيص أبيات الشعر لأبي علي .

(١) انظر بيان مؤلفاته مفصلاً / الفصل الأول

رابعاً :اصطلاحات العكبري النحويه :

وقبل إن نشرع بالحديث عن اصطلاحات العكبري النحويه لا بدّ من الحديث عن الاصطلاحات النحويه عند البصريين والكوفيين ،لنحكم بالتالي على مذهبه النحوي:

كلمة (الاصطلاح) تعني: (الاتفاق) ، وهذا الاتفاق بين النحويين على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحويه، هو ما يعبر عنه بالاصطلاح النحوي .

خلاف البصريين والكوفيين في الاصطلاحات النحويه :

وشأن الاصطلاح النحوي شأن غيره من الاصطلاحات العلوم الأخرى ؛ فقد مر بمراحل متعددة حتى استقر أمره واستوى عوده ، والناظر في مؤلفات النحو القديمة في بدأ التأليف وما بعد ذلك يلحظ واضحاً ؛ ما نلاحظه عند سيبويه من طول عناوين الأبواب يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من مراحل الاصطلاح النحوي . ثم نلاحظ مرحلة أخرى مغايره عند المبرد وتلاميذه للاصطلاح النحوي من حيث طول الاصطلاح وقصره ، ثم إذا قارنا بين مرحلة ما قبل سيبويه وبين مرحلة ما بعد المبرد نجد فرقاً كبيراً بين المرحلتين ، كما نجد هناك فرقاً كبيراً بين اصطلاحات الكوفيين واصطلاحات البصريين فكانت النتيجة ذات جوانب ثلاثة^(١) :

الجانب الأول : ظهور اصطلاح كوفي له دلالاته الخاصة وتفسيره في مقابل الاصطلاح البصري و من هذه الاصطلاحات :

١. شبه المفعول : اصطلاح يطلقه الكوفيون في جميع المفاعيل ما عدا المفعول به^(٢) .

٢. المحل :اصطلاح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون ظرفاً أو مفعولاً فيه^(٣) .

٣. الترجمة والتبيين ، والتكرير ، والمردود : اصطلاحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلاً ذكر ذلك ثعلب عند الكلام عن قوله تعالى^(٤): (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)^(٥) .

٤. التفسير : يطلقه الفراء^(٦) على ما عرف عند البصريين باسم المفعول لأجله ،ذكر ذلك عند الكلام على قوله تعالى^(٧) : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) .

(١) انظر / القوزي / المصطلح النحوي / ١٦٢

(٢) ينظر همع الهوامع / ١ / ١٦٥ ، و شرح التصريح على التوضيح / ١ / ٣٢٣

(٣) المصدر نفسه ، وينظر المصطلح النحوي / ١٦٣

(٤) سورة المدثر / ٩

(٥) مجالس ثعلب / ١ / ٢٠

(٦) معاني القرآن / الفراء / ١ / ١٧

(٧) سورة البقرة / ١٩

٥. النعت : يطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون بالصفة وهو غير خاص بهم فقد أطلقه البصريون قبلهم.^(١)

٦. ما يجري وما لا جرى : اصطلاح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف نسبة ابن حجر ^(٢) إلى الفراء ووافق المبرد الفراء ^(٣).

٧. الاسم المبهم : وهو عند الفراء ما ليس معلوم من الأسماء^(٤)

٨. الاسم الموضوع وهو اسم الجنس عند الفراء ^(٥).

٩. الفعل : يطلقه الفراء على الاسم كثيرا وعلى الحال أيضا ^(٦).

١٠. الموقت وغير الموقت اصطلاحان عند الفراء، الأول بمعنى العلم والضمير ، والثاني : ينطبق على النكرة^(٧).

١١. النسق : قال السيوطي : (النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم ، وهو المعطوف بالحروف ... ويسميه البصريون الشركة) ^(٨) .

١٢. التشديد : أطلقه الفراء على ما سماه سيبويه توكيدا وتكريرا ^(٩).

١٣. القطع : يطلقه الفراء على ما عرف بالحال ، كما ذكر ذلك عند قوله تعالى ^(١٠) : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) . قال : (وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في (فيه) كأنك قلت : لا شك فيه هاديا) ^(١١) .

١٤. الجحد والإقرار : اصطلاحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين ^(١٢).

(١) ينظر الكتاب / ١ / ٢٢١ - ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، وانظر معاني القرآن / الفراء / ٢ / ١٤٥

(٢) ابن حجر / فتح الباري / ٨ / ٤٨٤

(٣) انظر الفراء / المقتضب / ٣ / ٣٠٩

(٤) الفراء / المذكر و المؤنث / ٧٠

(٥) المصدر نفسه / ٦٩ - ٧٠ ، و الفراء / معاني القرآن / ١ / ٤٠٩

(٦) المصدر نفسه / ٥٨

(٧) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥٦ - ٥٧

(٨) السيوطي / همع الهوامع / ٢ / ١٢٨

(٩) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١٧٧

(١٠) سورة البقرة / ٢

(١١) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١١ - ١٢ ، و ينظر تفسير الطبري / ١ / ٢٣٠

(١٢) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥٢

١٥. لا التبرئة : اصطلاح يطلق على ما يسميه البصريون بـ (لا النافية للجنس) . قال عوض حمد القوزي : ولا أظنه إلا من صنعة الفراء (١) .
١٦. المرافع : هو بمعنى الخبر عند الفراء . كما يسمى المبتدأ المحذوف ضميراً أو اسماً مضمراً (٢)
١٧. الأسماء المضافة : اصطلاح عند الفراء يطلقه على ما يسمى بالأسماء الستة (٣) .
١٨. الاسم الموضوع : يطلقه الفراء على الأسماء المحضة كعمر ومحمد (٤) .
١٩. الأدوات : اصطلاح جعله الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بـ (حروف المعاني) (٥) .
٢٠. المكن أو الكناية : اصطلاح يطلقه الفراء على ما سماه سيبويه ضميراً ومضمراً (٦) .
٢١. العماد : يطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون ضمير الفصل (٧) .
٢٢. الصفة : اصطلاح عند الفراء يقابل حروف الجر عند البصريين (٨) .
٢٣. الصلة : اصطلاح عند الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو (٩) .
٢٤. الضمير المجهول : اصطلاح كوفي يطلقونه على الضمير العائد إلى غير مذكور تقدم وهو مقابل ضمير الشأن عند البصريين (١٠) .
٢٥. الفعل الواقع : يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون بـ (الفعل المتعدي) (١١) .
٢٦. الألف الخفيفة : ويقصد به الفراء ما يسمى عند البصريين (ألف الوصل أو همزته) (١٢) .

(١) القوزي / المصلح النحوي / ١٧٢

(٢) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٣٦٩-٣٧٠ ، و مجالس ثعلب / ١ / ٢٠

(٣) المصدر نفسه / ١ / ٤٠٩

(٤) المصدر نفسه

(٥) المصدر نفسه / ١ / ٥٨

(٦) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥ ، ١٩ ، ٨٥ ، ٢١٠ ، وينظر تفسير الطبري / ٢ / ١٠٧

(٧) ابن يعيش / شرح المفصل / ٣ / ١١٠

(٨) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١٤٨

(٩) المصدر نفسه / ١ / ٢٤٤

(١٠) سيبويه / الكتاب / ١ / ٣٥ ، و التسهيل / ٢٨

(١١) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١٦

(١٢) المصدر نفسه / ١ / ٧٠

الجانب الثاني : رفض الكوفيين لبعض الاصطلاحات البصرية ووضع اصطلاحات جديدة

مكانها ، ومنها :

١. فعل الأمر: فالفعل عندهم قسمان ١- ماضي ٢- ومضارع : وأسقطوا الأمر على أنه مقتطع من

المضارع^(١) .

٢. أسماء الأفعال : اصطلاح يطلق ليدل على : أسماء الألفاظ النائية عن الأفعال عند البصريين ، ورفض

الكوفيون ذلك وعدوها أفعالا حقيقية^(٢) .

٣. عطف البيان : قال السيوطي : (هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون)^(٣)

٤. مجموعة المفاعيل : المفعول المطلق ، والمفعول به ، ومعه ، وفيه ، وله ، رفض الكوفيون أن يكون شيء

من ذلك مفعولا ، وإنما عدوا ذلك شبيها بالمفعول^(٤) .

٥. ألقاب الإعراب والبناء : فمذهب البصريين على التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء وأما الكوفيون

فرفضوا الفرق بينهما فعلامات الإعراب والبناء عندهم شيء واحد فلا فرق بين المضموم والمرفوع^(٥) .

(١) انظر / العكبري / التبیین عن مذهب النحويين / ١٧٦ - ١٨٠ ، مسألة (١٥) و ينظر الهمع / ١ / ٧

(٢) ينظر التصحيح عند التوضيح / ٢ / ١٩٥

(٣) السيوطي / الأشباه والنظائر / ٢ / ٩٥

(٤) السيوطي / همع الهوامع / ١ / ١٦٥ ، وينظر شرح التصريح غلى التوضيح / ١ / ٣٢٣

(٥) انظر شرح الكافية للرضي / ٢ / ٣

الجانب الثالث :تجاوز الكوفيون اصطلاحات البصريين إلى الابتكار والاختراع ، فجاءوا باصطلاحات غريبة ، ابتدعوها ، فقابلها البصريون بالرفض والإنكار ومنها :

١. الفعل الدائم : يطلق الكوفيون هذا الاصطلاح على ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل ^(١).
 ٢. المثال : اصطلاح استعمله ثعلب دون غيره من الكوفيين ، قال (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت هذا زيد ؛ أي هذا الشخص شخص زيد وإن شئت قلت هذا : الشخص كزيد ^(٢).
 - ٣.الخلاف عامل معنوي عند الكوفيين ، إذ قالوا : إن الظرف ينصب على الخلاف إذا وقع خبر للمبتدأ نحو : (زيد أمامك وعمرو وراءك) ورفضه البصريون وقالوا إنه منصوب بفعل مقدر ^(٣) .
 - ٤.الصرف :اصطلاح استعمله الفراء وعرفه بقوله : (والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم،أو الفاء ، أوأو ، وفي أوله جحد أو استقهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستقهام ممتعا أن يكر في العطف في العطف فذلك الصرف) ^(٤) .
 - ٥.الخروج : اصطلاح أحدثه الفراء حيث قال عند إعراب قوله تعالى ^(٥) : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) ^(٦).
- وقوله (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع) إلا أنه قريب من الاصطلاحين السابقين من كونها تدور على مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له ، اسما كان أو حرفا .
- هذا جل ما حصل من الخلاف بين المذهبين في الاصطلاحات النحوية .

(١) انظر / معاني القرآن / الفراء / ١ / ١٦٥ ، مجالس ثعلب / ١ / ٤٤ ، ٣٠٩

(٢) مجالس ثعلب / ١ / ٤٢

(٣) ابن الانباري / الإنصاف / ١ / ٢٤٥ المسألة (٢٩)

(٤) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٢٣٥

(٥) سورة القيامة ٣ / ٤

(٦) الفراء / معاني القرآن / ٣ / ٢٠٨

اصطلاحات العكبري النحوية في "التبيان" و"إعراب الحديث":

إذا نظرنا في كتابي (التبيان) و(إعراب الحديث) والتمسنا فيها الاصطلاحات النحوية التي استعملها أبو البقاء ، نجد أن صاحبنا قد استعمل اصطلاحات البصريين دون غيرهم ،ومن ذلك :

١. المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه .

قال أبو البقاء^(١) في قوله تعالى^(٢): (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا...) .

(سبحان اسم واقع موقع المصدر وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره : سبحت الله تسييحاً) .

وقال في قوله تعالى^(٣): (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ...) :^(٤)

(حذر الموت مفعول له ، وقيل مصدر ، أي يحذرون مثل حذر الموت ...) ويستعمل أبو البقاء مصطلحين

المفعول له هذا أحدهما والآخر مفعول لأجله ، كما قال في إعراب قوله تعالى :

(... ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا ..) : (باطلا: مفعول من أجله) .

٢. المحل : استعمل أبو البقاء هنا اصطلاح البصريين (الظرف أو المفعول فيه) ، عند قوله تعالى^(٥) : (يَوْمَ هُمْ

بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ...) .

قال^(٦) : ((يوم بدل من يوم التلاق) ويجوز أن يكون التقدير : أذكر يوم وأن يكون ظرفاً للتلاقي ...) .

٣. الترجمة ، والتبيين ، والتكرير ، والمردود : اصطلاحات كوفية يقابلها البديل عند البصريين ولم يستعمل أبو البقاء

شيئاً من ذلك إلا الاصطلاح البصري فقط ، فمن ذلك قوله عند إعراب قوله تعالى^(٧) : (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ...) .

قال^(٨) : (... ويقرأ بالألف والجر ، وهو على هذا نكرة ؛ لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف

بالإضافة ، فعلى هذا يكون جره على البديل لا على الصفة ؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة) .

(١) العكبري /التبيان/ ٤٩/١

(٢) سورة البقرة / ٣٢

(٣) سورة البقرة / ١٩

(٤) العكبري /التبيان/ ٣٦/١

(٥) سورة غافر / ١٦

(٦) العكبري /التبيان/ ١١٧/٢

(٧) سورة الفاتحة / ٤

(٨) العكبري /التبيان/ ٦/١

٤. التفسير : اصطلاح يطلقه الفراء على المفعول لأجله ، وعلى التمييز فقال في قوله تعالى : (١)

(... حَذَرَ الْمَوْتِ ...) (... حذر الموت فنصبه على التفسير) (٢) ، وفي قوله تعالى (٣) (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ

مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) : نصبت الذهب ؛ لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة) وأما أبو البقاء فقال في الأولى : (

حذر مفعول له أو مصدر ...) (٤) وفي الثاني : (ذهباً تمييز) (٥) .

٥. النعت : في اصطلاح الكوفيين يدل على الصفة ، وعند البصريين اصطلاح (النعت) واصطلاح

(الصفة) شيء واحد، ودرج أبو البقاء على نهج البصريين في ذلك فيطلق مرة كلمة (النعت) ومرة أخرى

(الصفة) ، ففي قوله تعالى (٦) : (.... هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ...)

قال (٧) : (الحق : بالرفع صفة الولاية ... ويقرأ بالجر نعتاً لله تعالى) . فتجد هنا أن أبا البقاء سماه نعتاً وصفة

في آية واحدة وكذلك عند سيبويه لا تجد الاستقرار في اصطلاح النعت والصفة والتوكيد (٨).

٦. الاسم الموضوع : وهو عند الكوفيين يقابل اسم الجنس عند البصريين ، وأبو البقاء يستعمل اصطلاح

البصريين كثيراً ، ففي قوله تعالى (٩) : (لَا رَيْبَ فِيهِ) قال (١٠) : (و ريب : مبني عند الأكثرين لأنه ركب مع لا و

صير بمنزلة خمسة عشر ، وعلّة بنائه تضمنه معنى (من) إذ التقدير : لا من ريب ، واحتيج إلى تقدير

(من) ؛ لتدل (لا) على نفي الجنس) .

(١) سورة البقرة / ١٩

(٢) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٢٢٥

(٣) سورة آل عمران / ٩١

(٤) العكبري / التبيان / ٣٦/١ ، وانظر تفسير الطبري ٩١/٥

(٥) المصدر نفسه ١/ ٢٧٩

(٦) سورة الكهف / ٤٤

(٧) العكبري / التبيان / ٨٤٩/٢

(٨) انظر سيبويه / الكتاب / ٣٩٥/١

(٩) سورة البقرة / ٢

(١٠) العكبري / التبيان / ١٥/١

٧ . ما يجري وما لا يجري : اصطلاح كوفي يقابل (ما ينصرف وما لا ينصرف) وأبو البقاء ملتزم

باستعمال اصطلاح البصريين كما يلوح لنا في قوله^(١) : (إسرائيل لا ينصرف : لأنه علم أعجمي)

وقال^(٢) : (مصر : نكرة فلذلك انصرف ... وقيل هو معرفة وصرف لسكون أوسطه ، وترك الصرف جائز ، وقد قريء به مثل دعد وهند) .

وقال^(٣) : (سليمان : لا ينصرف ، وفيه ثلاثة أسباب : العجمة والتعريف والألف والنون) وقال^(٤) : (آخر لا ينصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل في (فعلى) صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام كالكبرى والكبرى ، والصغرى والصغر) .

وقال^(٥) : (أزر : يقرأ بالمد ووزنه أفعل ، ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الأزر أو الوزر ، ومن اشتقه من واحد منها قال : هو عربي ، ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل) .

وقال^(٦) : (يأجوج ومأجوج : هما اسمان أعجميان لم ينصرفا للعجمة والتعريف ، وقيل : هما عربيان .. ولم ينصرفا للتعريف والتأنيث) .

٨ . الفعل : أطلقه الكوفيون على (الاسم) ، كما يطلق عندهم على الحال ، قال الفراء^(٧) في قوله تعالى^(٨) : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ...) (إن شئت رفعت (المصدق) ونويت أن يكون نعتا للكتاب ؛ لأنه نكرة ولو نصبت على أن تجعل (المصدق) فعلا للكتاب لكان صوابا) .

أما أبو البقاء فقال^(٩) في الآية نفسها : ((مصدق) : بالرفع : صفة لكتاب. وقرئ شاذًا بالنصب على الحال)

(١) العكبري / التبيين / ٥٧/١

(٢) المصدر نفسه / ١ / ٦٩

(٣) المصدر نفسه / ١ / ٩٨

(٤) المصدر نفسه / ١ / ١٥٠

(٥) المصدر نفسه / ١ / ٥١٠

(٦) المصدر نفسه / ٢ / ٨٦١

(٧) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥٥

(٨) سورة البقرة / ٨٩

(٩) العكبري / التبيين / ٩/١

٩. الموقت وغير الموقت : اصطلاحان عند الفراء ، الأول : بمعنى العلم والضمير . والثاني : ينطبق على النكرة . قال في قوله تعالى^(١) : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا) : ... وبئس : لا يليها مرفوع موقت ولا منصوب موقت ...)^(٢).

أما أبو البقاء فقد قال في إعراب الآية^(٣) : (بئس ما اشتروا) فيه أوجه :
أحدها- أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز ، .. والوجه الثاني - أن تكون (ما) نكرة ، واشتروا صفتها ... والوجه الثالث - أن تكون (ما) بمنزلة الذي ، وهو اسم بئس . الوجه الرابع أن تكون (ما) مصدرية ؛ أي بئس شراؤهم) . فنرى هنا أبا البقاء لا يتطرق إلى اصطلاح الكوفيين ولو على سبيل الاستطراد .

١٠. التشديد : اصطلاح كوفي أطلقه الفراء على ما سماه سيبويه (توكيدا) فقال في قوله تعالى^(٤) :

(وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ..)^(٥) .. وإن شئت جعلت الثانية تشديدا للأولى ورفعت بقوله (أولئك المقربون) .

أما أبو البقاء فيقول^(٦) : (والسابقون ... الأول مبتدأ خبره ؛ أي السابقون بالخير السابقون إلى الجنة

وقيل : الثاني - نعت للأول ، أو تكرير توكيد . والخبر أولئك) .

١١. القطع : أطلقه الكوفيون على ما عرف بالحال ، فقالوا في قوله تعالى^(٧) : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (فتنصب (هدى)

على القطع من الهاء في (فيه) كأنك قلت : لا شك فيه هاديا)^(٨) . وأما أبو البقاء فقال^(٩) :

(... وهو موضعه وجهان... والوجه الثاني أن يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في (فيه) أي لا

ريب فيه هاديا).

(١) سورة البقرة / ٩٠

(٢) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥٦

(٣) العكبري / التبيان / ١ / ٩١

(٤) سورة الواقعة / ١٠

(٥) الفراء / معاني القرآن / ٣ / ١٢٢

(٦) العكبري / التبيان / ٢ / ١٢٠٣

(٧) سورة البقرة / ٢

(٨) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١١-١٢ ، ونظر تفسير الطبري / ١ / ٢٣٠

(٩) العكبري / التبيان / ١ / ١٦

١٢. الجحد والإقرار : اصطلاحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين ، قال الفراء

في قوله تعالى ^(١): (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ...) (بلى لكل إقرار في أوله : جحد، ووضعت (نعم)

للاستفهام الذي لا جحد فيه) .

وقال أبو البقاء ^(٢): (بلى : حرف يثبت به المجيب المنفي قبله ، تقول : أما جاء زيد ؟ فيقول المجيب :

بلى ؛ أي قد جاء ولهذا يصح أن تأتي بالخبر المثبت بعد بلى فتقول : بلى قد جاء)

١٣. لا التبرئة : اصطلاح كوفي يقابله الاصطلاح البصري (لا النافية للجنس) . قال الفراء في قوله

تعالى ^(٣): (فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ...) فالفراء على نصب ذلك كله بالتبرئة ، إلا مجاهد فإنه

رفع الرفث والفسوق ونصب الجدل) ^(٤) .

وقال أبو البقاء ^(٥): (فلا رفث ... بالفتح فيهن على أن الجميع اسم (لا) الأولى ولا مكررة للتوكيد في

المعنى ... والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم) .

(١) سورة البقرة / ٨١

(٢) العكبري / التبيان / ٩١/١

(٣) سورة البقرة / ١٩٧

(٤) الفراء / معاني القرآن / ١ / ١٢٠

(٥) العكبري / التبيان / ١٦١/١

١٤. المكني أو الكناية : اصطلاح كوفي يقابله (الضمير) عند البصريين قال الفراء في

قوله تعالى ^(١): (... غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ...) (... وأما من قال : (عليهم) فإنه استثقل الضمة في

الهاء وقبلها ياء ساكنة ؛ فقال : عليهم لكثرة المكني في الكلام) ^(٢) .

وأما أبو البقاء فقد عقد فصلاً بعد إعراب (الفاتحة) باسم (هاء الضمير) ^(٣) . وقال في قوله تعالى ^(٤):

(...هُمْ يُوقِنُونَ) ^(٥): (... ووجه التوكيد في (هم) تحقيق عود الضمير إلى المذكورين لا إلى غيرهم ..) فلم

يستعمل غير اصطلاح البصريين في كتابيه بل في كتبه التي أطلعنا عليها ^(٦)، وإذا ذكر استطراداً فهو يشير بأنه

كوفي ، كما في إعراب الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم ^(٧): (.. إذ هو قد مات عظيم ...) حيث

قال ^(٨): (... (وهو) هنا ضمير الشأن إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه ، ويسميه الكوفيون (المجهول) وهو

مبتدأ وما بعد الخبر) .

وهكذا يتبين لنا على وجه بريء من التردد والشك ، أن العكبري النحوي بصري المذهب، يصدر آراءه

النحوية على قواعد البصريين وأصولهم وأحكامهم ، ويتبنى اصطلاحاتهم، ويرتضي آراءهم العلمية ، ويوافقهم في

الأقيسة ، ويسير على منهجهم في معالجة المسائل اللغوية الطارئة .

(١) سورة الفاتحة / ٧

(٢) الفراء / معاني القرآن / ١ / ٥ ، ١٩ ٨٥ ، و انظر تفسير الطبري / ٢ / ١٠٧

(٣) العكبري / التبيان / ١ / ١١

(٤) سورة البقرة / ٤

(٥) العكبري / التبيان / ١ / ١٩

(٦) منها ، الباب في مسائل الإعراب/ التبيين عن مذهب النحويين / و مسائل خلافة في النحو / و مسائل مفرد في النحو

(٧) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد / ٣ / ٣١٥ ، ٣٤٧ ، و تمام الحديث : عن جابر رضي الله عنه قال : (كان رسول الله

صلى الله عليه و سلم في سفر فهبّت ريح شديدة فقال : هذه لموت منافق) ، فلما قدمنا المدينة إذا هو قد مات عظيم من عظام

المنافقين.

(٨) انظر العكبري / إعراب الحديث / ٧٨ / رقم الحديث ٧٠

مآخذ النحويين على كتاب " التبيان " و كتاب " إعراب الحديث "

على أن الجهد العلمي الجاد بذله أبو البقاء في تصنيف الكتابين : التبيان وإعراب الحديث ، لم يسلم من الهنات و الثغرات ، شأنهما في ذلك شأن سائر المصنفات على اختلاف مناهجها ، واختصاصها ، و جهودها ، و لا يكاد يبرأ مؤلف من المؤلفات التي ألفها بنو آدم ، و الكتاب العربي الوحيد الذي لم يتطرق اليه الخلل و الاضطراب ، والخطأ و الغلط ، و هو القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى . على رسوله المصطفى المعصوم من الوقوع في الخلل و التناقض .

و من هنا فقد أخذ العلماء على أبي البقاء مآخذ محدودة ، لا تقلل من مكانته العلمية التي احتلها ، منها:

أولاً : منها إعراب قوله تعالى: (لا تعبدون) من قوله تعالى^(١): (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) .

قال^(٢): (لا تعبدون) : في محل نصب على الحال من (بني إسرائيل) ، بمعنى أخذنا ميثاقهم ملتزمين بالإقامة على التوحيد) .

أخذ عليه بأنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح^(٣).

ثانياً: إعراب قوله تعالى^(٤): (وَلْيُبَيِّنْ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) .

قال^(٥): (لو كانوا : جواب (لو) محذوف ، تقديره : لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر) وانتقده السمين بأن جواب لو هنا : لو كانوا يعلمون ذم ذلك لما باعوا به أنفسهم ، لأن المقدر كلما كان متصيذا من اللفظ كان أولى^(٦) .

(١) سورة البقرة / ٨٣

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٨٣

(٣) انظر / ابن السمين / الدر المصون / ١ / ٦٩

(٤) سورة البقرة / ١٠٢

(٥) العكبري / التبيان / ١ / ١٠١

(٦) انظر / ابن السمين / الدر المصون / ٢ / ٤٧

ثالثاً : إعراب قوله تعالى ^(١): (وَلَيْنُ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ) .

قال ^(٢): (ما تبعوا ، أي لا يتبعون ، فهو ماض في المعنى المستقبل ، ودخلت (ما) حملاً على لفظ الماضي ، وحذفت الفاء في الجواب ، لأن فعل الشرط ماض) .

واعترضه السمين بقوله ^(٣) : (أما أبو البقاء فقد قرر أن الجملة جواب للشرط بدون أن يتضمن معنى لو ، وأن الفاء قد حذفت في الجواب لأن فعل الشرط ماض ، وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط ، وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً وهذا منه غير مرض ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة) .

رابعاً : إعراب قوله تعالى ^(٤) : (لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) .

قال ^(٥) : (" أن سخط الله عليهم " : أن والفعل في تقدير مصدر مرفوع خبر ابتداء محذوف ، أي هو سخط الله . وقيل : في موضع نصب بدلا من " ما " ، أي بئس شيئا سخط الله عليهم ..) .

ورد السمين الأخير بقوله ^(٦) : (... والوجه الرابع : أنه في محل نصب على البدل من (ما) إذا قيل بأنها تميز ، وذكر ذلك مكى وأبو البقاء ، وهذا لا يجوز ألفته ، وذلك لأن شرط التمييز عند البصريين أن يكون نكرة و (أن) وما في حيزها عندهم من قبيل أعرف المعارف ، لأنها تشبه المضمر ، فكيف يقع تمييزا ، لأن البدل يحل محل المبدل منه ، وعند الكوفيين أيضا لا يجوز ذلك ، لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة خصوصا : أن والفعل) .

(١) سورة البقرة / ١٤٥

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ١٢٥

(٣) انظر / ابن السمين / ٢ / ١٦٤

(٤) سورة المائدة / ٨٠

(٥) العكبري / التبيان / ١ / ٤٥٤

(٦) انظر / ابن السمين / الدر المصون / ٤ / ٣٨٥

خامساً : إعراب قوله تعالى^(١) : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ...)، قال أبو البقاء^(٢) : (في الجملة وجهان : أحدهما لا موضع

لها . والثاني موضعها نصب على الحال ، وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان :

أحدهما : هي من الضمير في يقول فيكون العامل فيها يقول ، والتقدير : يقول أئنا مخادعين والثاني : هي حال

من الضمير في قوله : بمؤمنين ، والعامل اسم الفاعل ، والتقدير : وما هم بمؤمنين في حال خداعهم . ولا يجوز أن

يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم : والمعنى على إثبات الخداع) .

وتعقبه أبو حيان على إعراب هذه الآية بقوله^(٣) : (وجوز أبو البقاء أن يكون حالا والعامل فيها اسم الذي هو :

بمؤمنين وذو الحال الضمير المستكن في اسم الفاعل ، وهذا إعراب خطأ ، وذلك أن " ما " دخلت على الجملة فنفت

نسبة الإيمان إليهم ، فإذا قيدت تلك النسبة بحال ، تسلط النفي على تلك الحال ، وهو القيد فنفته ، ولذلك طريقتان في

لسان العرب :

أحدهما : وهو الأكثر ، أن ينتفي ذلك القيد فقط ، ويكون إذ ذاك قد ثبت العامل في ذلك القيد / فإذا قلت : ما زيد

أقبل ضاحكا ، فمفهومة نفي الضحك ، ويكون قد أقبل غير ضاحك ، وليس معنى الآية على هذا ، إذ لا ينفي عنهم

الخداع فقط ويثبت لهم الإيمان بغير خداع ، بل المعنى نفي الإيمان عنهم مطلقا .

والطريق الثاني : وهو الأقل ؛ أن ينتفي القيد وينتفي العامل في فكأنه قال في المثال السابق لم يقبل زيد ولم

يضحك ، أي لم يكن منه إقبال ولا ضحك ، وليس المعنى على هذا ، إذ ليس المراد نفي الإيمان عنهم ونفي الخداع ،

ثم قال عقب ذلك^(٤) : (والعجب من أبي البقاء كيف تنبئه لشيء من هذا فمنع أن يكون (يخادعون) في موضع

الصفة فقال : ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم ، والمعنى

على إثبات الخداع . فأجاز ذلك في الحال ولم يجر ذلك في الصفة ، وهما سواء ، ولا فرق بين الحال والصفة في

ذلك بل كل منها قيد يسلط النفي عليه) .

(١) سورة البقرة / ٩

(٢) العكبري / التبيان / ١ / ٢٥

(٣) أبو حيان / البحر المحيط / ١ / ٥٥ - ٥٦

(٤) المصدر نفسه

سادسا : إعراب قوله تعالى ^(١): (مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ...) .قال ابن هشام ^(٢): (و (ما) شرطية ولهذا جزمت ، ومحلها النصب بنسخ ، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ^(٣): (أَيَّا مَا تَدْعُوا) فالتقدير: أي شيء ننسخ ، لا أي آية ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع (من آية) ، وإما على أنها مفعول مطلق ، فالتقدير : أي نسخ ننسخ، فأية مفعول (ننسخ) و(من) زائدة ، ورد هذا أبو البقاء بأن (ما) المصدرية لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدرية) .

سابعا: إعراب قوله تعالى ^(٤): (وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ..) .قال ابن هشام ^(٥) (فاته الوصف الثامن (والظاهر أن العطف في هذا الوصف إنما كان من جهة أن الأمر والنهي متقابلان خاصة ، بخلاف بقية الصفات ، أو لأن الأمر بالمعروف ناه عن المنكر والناهي عن المنكر أمر بالمعروف ، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر) .

وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال : (إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ، ولذلك قالوا : سبع في ثمانية ، أي سبع أذرع في ثمانية أشياء ، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها) و قالوا : (سبع في ثمانية ، أي سبع أذرع في ثمانية أشياء ، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها) وهذا كله إلى جانب فضله وعلمه يعد قليلا من كثير والأمانة تحتم على اللاحقين أن يذكروا للسابقين ما لهم وما عليهم.

(١) سورة البقرة / ١٠٦

(٢) ابن هشام / مغني اللبيب / ٤١٦

(٣) سورة الإسراء / ١١٠

(٤) سورة التوبة / ١١٢

(٥) ابن هشام / مغني اللبيب / ٤٧٦

نتائج البحث

لقد كشفت ترجمة أبي البقاء العكبري مادة الفصل الأول عن جوانب هامة من سيرته الذاتية وملامح شخصيته العلمية ذات المعارف المتعددة ، فلم تقتصر على الصدارة والفتوى في علوم العربية بل اتسعت لتشمل علوم الدين والحساب والمنطق والكلام ، وقدمت دراسة موثقة لشيوخه الذين تلقى عنهم علوم عصره، ولتلامذته الذين أخذوا عنه علومه وفنونه وبرعوا في ذلك حتى كان منهم أعلام عصرهم ، ولمصنفاته الكثيرة التي بلغت الستين، وذهب أكثرها ، وبقي القليل منها مخطوطا ، وأقل منه ما صدر مطبوعا .

وعنيت الدراسة في تناولها لتلك الآثار بتوثيقها بالإحالة على المصادر القديمة التي ذكرتها ، وبيان اختلافها في تسمية الكتاب الواحد ، والتنبيه على ما نسب خطأ إلى العكبري في بعض المراجع المعاصرة ، وانتهى البحث في تلك المؤلفات إلى أن جلها مفقود ، وأن علوم العربية كانت أوفرها حظا ، وأن هناك اختلافا كبيرا في تسميات كثير منها ، وأن أغلبها تأليف لا يقوم على شرح أصل أو اختصار له ، وأن مصادر ترجمة العكبري تفاوتت في مقدار ما ذكرته من آثاره ، وأنها لم تحظ بدراسة مدققة من المحدثين .

وأما الدراسة المتخصصة لكتاب "التبيان في إعراب القرآن" و"إعراب الحديث" ، فاستغرقت الكلام عن أصول النحو فيهما ، وكشفت عن مصادر المسموع "المنقول" والاحتجاج بها والكلام الذي يحتج به ، ومنهجه في كل منها ، وأظهرت أنه أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءته المختلفة ، وانتقد باعتدال بعض القراءات ، وأنه احتج بالحديث النبوي غير مكثر في ذلك وفق منهج الأقدمين ، وأنه أكثر من الاستشهاد بالشعر ، على أنه لم يخرج في ذلك عن منهج الأوائل وضوابطهم في المكان والزمان ، فلم يحتج من حيث المكان إلا بشعر القبائل التي رويت عنها شواهد اللغة والنحو والصرف ، ولم يحتج من حيث الزمان إلا بشعر: الجاهليين والإسلاميين ، وما ورد خلاف هذا مع قلته جاء على سبيل التمثيل والتوضيح ، أو للتنبيه على أن قائله محدث لا يحتج به .

كذلك سار العكبري على طريقة الأقدمين في قلة الاحتفال بنسبة الشواهد إلى أصحابها ، فجل شواهد تـرد دون نسبة ، وأن مصادره في تلك الشواهد كانت مؤلفات الأقدمين وخاصة سيبويه ، وأن أغلب ما احتج به من أبيات هي من كتب النحو والشواهد ودواوين الشعر ، وبينت الدراسة كذلك أنه استشهد إلى ذلك بقليل من أمثال العرب ، وبكثير من أقوالهم وما حكي عنهم . وتوقفت الدراسة عند الإجماع باعتباره من أهم الأصول النحوية، وتناولت الدراسة بعض المسائل التي استدلت بها كل من البصريين والكوفيين بالإجماع ، وبينت الدراسة استدلال العكبري بالإجماع من خلال "التبيان" ولكنه لم يذكره صريحا في "إعراب الحديث" إلا مرة واحدة.

وتناولت الدراسة صور مختلفة من القياس عند العكبري ، وخرجت بأن العكبري ملتزم بمنهج أصحابه البصريين في الاحتجاج بالقياس ، يتقيد بالقواعد والأسس التي يقوم عليها القياس ، ويعزز هذا التقيد بما يتيسر له من الأدلة والشواهد ، فإذا تبين له أن الدليل مع المخالف لتلك القاعدة ، فإنه -حينئذ- يدور مع الدليل حيث دار ، فتراه يذكر المسألة و يبين وجه القياس ، ثم وجه المخالفة ، ثم يذكر تأييده للمخالفة مستعينا بالمسموع من الكلام العربي شعره ونثره .

وكثيرا ما يذكر أبو البقاء قواعد مطردة تماما ويكررها عدة مرات وينبه على اطراده ثم لا نجده يسميه قياسا . وقد أكثر العكبري من الاحتجاج بالقياس مما يؤكد بصريته ، لأن مذهب البصريين يقوم على القياس ، كذلك عرضت الدراسة أقيسة للعكبري لم يذكرها غيره ، ويدل ذلك على سعة اطلاعه وغزارة علمه .

وكشفت الدراسة في بحث العلة موقع العلة عند أبي البقاء ، حيث أنه كان من السباقين في هذا الميدان و كتبه خير شاهد على ذلك وأخص بالذكر كتابه (الباب في علل البناء و الإعراب) وغير ذلك في الكتب التي تشهد له بأنه ذو قدم راسخ في ذلك . و أما طبيعة العلة عند أبي البقاء في كتاب (التبيان) فليس طابعا فلسفيا بحتا ، و إنما هو يكثر التعليل في كل مكان و لكن لا يخرج عن أنواع التعليل الثلاثة المشهورة ، العلل الأوائل و الثانوي و الثالث .

وقد ذكر أمثلة على : علة الأفراد و علة الجمع ، و علة التذكير و علة التأنيث ، و علة الإعراب و علة البناء ، و علة الذكر و علة الحذف ، و علة العمل و علة المنع ، غير أن أبا البقاء لا يميل إلى الفلسفة و إنما ينطق على سجيته أهل اللغة أنفسهم ببيان ووضوح .

ولم تخل الدراسة من وقفة متأنية عند المذاهب النحوية ، فقد كان المذهب البصري الأصل فيما يقرره العكبري ، ويدل على ذلك ما استخدمه من اصطلاحات ومسميات عزاهما إليهم ، ، فضلا عما نقله عن أعلام شيوخهم، ولكن العكبري وإن كان بصريا إلا أنه كان يستشهد بالمذهب الكوفي وآراء أئمة مثل الكسائي والفراء، وهذا من لوازم عنايته بمسائل الخلاف ، يشهد بذلك ما استخدمه من اصطلاحات أيضا عزاهما إليهم.

وبعد ذلك توقفت الدراسة عند المذهب النحوي لأبي البقاء ، فبينت أنه كان على مذهب نحوي البصرة ، شديد التمسك بأصولهم في السماع والقياس ، كثير الاعتماد على آراء أئمتهم وخاصة سيبويه ، حريصا على الأخذ بآراء الجمهور إذا ما تعددت الآراء في المسألة الواحدة ، وكان معنيا بنقد نحوي أهل الكوفة وإبطال ما احتجوا به ، ما عدا مسائل قليلة وافقهم فيها ، وقد استندت في ذلك على أدلة تدفع أي شبهة ، من نحو تصريحه في مواضع كثيرة من الكتابين وكتبه الأخرى بمذهبه النحوي ، وتقديمه رواية المذهب البصري في مسائل الخلاف ، ومن الأدلة كذلك التزامه باصطلاحات البصريين. واختتمت بمناقشة من ذهب خلاف هذا من المحدثين الذين نسبوا العكبري للمذهب الكوفي.

كذلك خرجت الدراسة بأن العكبري حنبلي المذهب الفقهي ، وذلك عند تخريج بعض الأحاديث الواردة في كتاب إعراب الحديث تبين لي أن معظمها موجودة في مسند الإمام أحمد.

وبعد هذه الرحلة مع العكبري وأصوله النحوية في كتابيه: "التبيان في إعراب القرآن" و"إعراب الحديث" ، أرجو أن أكون قدمت شيئا لأبراز هذا العالم الجليل، وبيان دوره في خدمة لغة القرآن، فإن أصبت فمن الله ، وإن كان غير ذلك أتذكر :

كم من كتاب قد تصفحته وقلت في نفسي أصلحته
حتى إذا طالعه ثانيا وجدت تصحيحا فصحته

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصادر ومراجع البحث:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة

١. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/ أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، القاهرة، ١٩٦٤م.
٢. الإتيقان في علوم القرآن / السيوطي، مطبعة حجازي، القاهرة .
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلس / تحقيق رجب عثمان محمد/مراجعة / رمضان عبد التواب / مكتبة الخاتمي / القاهرة / ١٩٩٨ / ط ١ .
٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة / ابن الأثير/ تحقيق عادل احمد الرفاعي / بيروت دار احياء التراث / ط ١/ ١٩٩٦
٥. أسرار العربية / لابن الأنباري ،تحقيق محمد البيطار،دمشق ، ١٩٧٥م.
٦. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين / عبد الباقي اليميني / تحقيق عبد المجيد ذياب / مركز الملك فيصل / ط ١/ ١٩٨٦ .
٧. الأشباه و النظائر/ السيوطي / تحقيق :عبد الرؤوف سعد / الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.
٨. الإصابة في تميز الصحابة / الحافظ ابن حجر/تحقيق طه محمد الزيني / مكتبة ابن تيمية/ القاهرة / ١٩٩٣م.
٩. أصول الفقه / السرخسي/تحقيق أبي الوفاء الأفغاني/لجنة إحياء المعارف الهندية/دار المعرفة/بيروت .
١٠. الأصول / تمام حسان الدار البيضاء / دار الثقافة/ ١٩٨١ ط ١ .
١١. أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)/ مطبعة جاويد بريس / كراتشي .
١٢. أصول التفكير النحوي/ علي أبو المكارم/ منشورات الجامعة الليبية،كلية التربية / ١٩٧٣م.
١٣. الأصول في النحو / ابن السراج/ تحقيق د.عبد الحسين الفتلي / مطبعة نعمان ١٩٧٣م.
١٤. إعراب الحديث النبوي / أبو البقاء العكبري/ تحقيق د. حسن موسى الشاعر.
١٥. إعراب القراءات الشاذة / أبو البقاء العكبري/ تحقيق محمد السيد أحمد عزوز / المجلد الأول /عالم

الكتب، ط ١، ١٩٩٦م.

١٦. إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس / تحقيق زهير غازي زاهد / مطبعة العاني ١٩٨٠م .
١٧. إعراب ثلاثون سورة من القرآن / ابن خالويه / دار الكتي المصرية، القاهرة، ١٩٤١.
١٨. الأعلام/ الزركلي/ تحقيق محمد خير رمضان يوسف / دار ابن حزم / ١٩٩٨.
١٩. الأغاني / لأبي الفرج الأصفهاني/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت /بنان / دار الكتب والهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٠. الاقتراح / جلال الدين السيوطي / تحقيق أحمد محمد قاسم / الناشر دار المعارف/ القاهرة .
٢١. إملأ ما من به الرحمن / أبو البقاء العكبري/ دار الكتب العلمية/ بيروت ط ١ / ١٩٧٩
٢٢. أنباه الرواه على انباه النحاة / جمال الدين القفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر مصر.
٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف / ابن الأنباري/ تحقيق محي الدين عبد الحميد/ ط ٣ / ١٩٥٥ .
٢٤. أيام العرب في الجاهلية / محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية/ لبنان .
٢٥. الإيضاح في علل النحو/ أبو القاسم الزجاجي / تحقيق مازن المبارك / بيروت، ط ٢، ١٩٧٣ .
٢٦. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون/ اسماعيل البغدادي / دار إحياء التراث .
٢٧. البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم / أبو حيان الأندلسي / دار الكتب العلمية للنشر /لبنان / ٢٠٠٧ .
٢٨. بدائع الفوائد / لابن قيم الجوزية / تحقيق هشام عبد العزيز عطا عادل عبد الحميد العدوي/ ط ١ / ١٩٩٦ .
٢٩. البداية و النهاية / ابن كثير / تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي / مركز البحوث والدراسات / دبي .
٣٠. البرهان في علوم القرآن / الزركشي / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم.
٣١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل / ط ١ / مطبعة عيسى البابي الحلبي .
٣٢. البلغة في تراجم أئمة اللغة / الفيروز أبادي/ تحقيق محمد المصري، دمشق / ١٩٧٢ م.
٣٣. البيان و التبيين/ الجاحظ / تحقيق نهاد نور الدين / وزارة الثقافة السورية / ٢٠٠١ .
٣٤. البيان والتعريف بما في القرآن الكريم من أحكام التصريف / محمد الشنقيطي / دار القبله جده / ط ١ / ١٤١٣ هـ .
٣٥. تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان / ترجمة عبد الحليم النجار/ دار المعارف/ مصر، ١٩٦١م.

٣٦. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / حسن إبراهيم حسن / المجلد الرابع / العصر القبلي الثاني / دار الجيل ٢٠٠١ .
٣٧. التاريخ الإسلامي / محمود شاكر / الجزء الخامس / ط ٨ / المكتب الإسلامي / ١٤٢١ هـ .
٣٨. تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي / طبعة الأولى / مصر .
٣٩. التبيان في إعراب القرآن / العكبري / تحقيق محمد البنجاوي وعيسى البياري / القاهرة / ١٩٧٦ م .
٤٠. التبيين عن مذاهب النحويين / تحقيق د. عبد الرحمن بن العثيمين / ط ١ / ١٩٨٦ / دار الكتب .
٤١. تذكرة الحفاظ الذهبي / دار الكتب العلمية ٢٠٠٧ / وضع الحواشي زكريا عميرات .
٤٢. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) / ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي / المكتبة الإسلامية .
٤٣. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) / فخر الدين الرازي / دار الفكر / النشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
٤٤. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني / الألوسي البغدادي .
٤٥. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) / تحقيق محمود شاكر ، أحمد شاكر .
٤٦. تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" / تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي / مؤسسة الرسالة .
٤٧. تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم / دار الثقافة / بيروت / الطبعة الأولى، ١٩٧٥ .
٤٨. التكملة لوفيات النقلة / احمد المتذري / تحقيق بشار عواد معروف / دار الغرب الإسلامي .
٤٩. تهذيب اصلاح المنطق / الخطيب التبريزي / دار الآفاق الجديدة / ١٩٨٣ .
٥٠. الجامع الصغير / السيوطي تحقيق عباس احمد صقر ، احمد عبد الجواد / دار الفكر .
٥١. جامع المسانيد والسنن / ابن كثير / تحقيق عبد الملك بن عبد اله بن دهيش مكتبة الأسد / ١٤٢٥ .
٥٢. جمهرة النسب / لابن الكلبي / دار البقطة / الاسكندرية .
٥٣. الحاوي للفتاوي للسيوطي / تحقيق ابو عبد الرحمن محمود / المكتب الإسلامي للنشر / ١٩٩٠ / لبنان .
٥٤. الحديث النبوي الشريف و أثره في الدراسات اللغوية / محمد ضاري حمادي / الدار العربية للموسوعات .
٥٥. الحديث النبوي في النحو العربي / محمود فجال / مكتبة أصواء السلف / ط ٢ / ١٩٩٧ .

٥٦. الحديث النبوي مصدر من مصادر النحو / محمد عضيمة / دار الحديث / القاهرة .
٥٧. حلية الأولياء/ الأصفهاني/ دار الكتب/ مصر.
٥٨. خزانة الأدب / البغدادى/ تحقيق محب الدين الخطيب/ الطبعة الأولى، القاهرة.
٥٩. الخصائص/ ابن جني / تحقيق محمد علي النجار / الهيئة العامة للكتاب / مصر / ١٩٩٩ .
٦٠. دائرة المعارف الإسلامية / الطبعة العربية.
٦١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / ابن السمين / تحقيق احمد محمد الخراط / دار القلم / دمشق.
٦٢. دراسات في كتاب سيبويه / الدكتور خديجة عبد الرزاق الحديثي وكالة المطبوعات ، الكويت .
٦٣. ديوان الأحوص/ عبد الله بن محمد بن عبد الله الأوسي/ جمع وتحقيق: د. ابراهيم السامرائي/ مكتبة الاندلس، بغداد، شارع المتنبي، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٦٤. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) / شرح وتعليق: د. محمد حسين / الطبعة الأولى / مكتبة الآداب .
٦٥. ديوان الحطيئة/ جرويل بن أوس بن جوية بن مخزوم / شرح أبي سعيد السكري / دار صادر بيروت ، ١٩٦٧م.
٦٦. ديوان الفرزدق/المجلد الأول / دار صادر/ بيروت، ١٩٦٦ .
٦٧. ديوان النابغة الجعدي / تحقيق: الأستاذ عبد العزيز رباح / الطبعة الأولى /، منشورات المكتب الإسلامي / دمشق ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
٦٨. ديوان امرؤ القيس/ شرح وضبط عمر فاروق الطباع/ دار القلم.
٦٩. ديوان جرير/ تحقيق لقمان أمين / دار المعارف / مصر ١٩٦٩.
٧٠. ديوان ذي الرمة/ غيلان بن عقبة / تصحيح وتنقيح كاريل هنري وهيس مكارنتي / طبع كلية كمبردج / ١٣٣٧هـ = ١٩١٩م.
٧١. ديوان زهير بن أبي سلمى / دار الكتب ، ١٣٦٣ هـ.
٧٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي/ إعداد وتقديم وتحقيق علي ملكي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

٧٣. ديوان لبید بن ربیعۃ العامري / تحقيق الدكتور إحسان عباس / مطبعة حكومة / الكويت، ١٩٦٢ م .
٧٤. الذیل علی الروضتین /أبي شامة المقدسي / ط ١ .
٧٥. الذیل علی طبقات الحنابلة / ابن رجب / تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين/ دار المعرفة بیروت .
٧٦. الرد علی النحاه / لأبي مضاء القرطبي / تحقيق شوقي ضيف/ طبعة دار المعارف.
٧٧. الرسالة / للشافعي / تحقيق:أحمد شاکر/ مكتبة الحلبي/ مصر/الأولى / ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م .
٧٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ محمود شکري للألوسي / دار الکتب العلمية/علي عبد الباسط عطية/ بیروت .
٧٩. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / الخوانساري/ دار المعرفة/ بیروت .
٨٠. سنن الترمذي " الجامع الصحيح " / تحقيق:عبد الوهاب عبد اللطيف/ دار الفكر / بیروت/ الطبعة الثانية.
٨١. سير أعلام النبلاء / للحافظ الذهبي / تحقيق:شعیب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة / بیروت، ط ٢ .
٨٢. السیوطي النحوي / د . عدنان محمد سلیمان/ بغداد، ١٩٧٦م.
٨٣. الشاهد و أصول النحو / خديجة الحديثي / الكويت / الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
٨٤. شذرات الذهب في سيرة من ذهب/ ابن العماد الحنبلي،المکتب التجاري،بیروت .
٨٥. شرح الأشموني علی ألفیه ابن مالک/ تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد / بیروت،دار الكتاب العربي/ ط ١ .
٨٦. شرح المفصل / ابن يعیش / مكتبة المتنبی / القاهرة .
٨٧. شرح أبيات سیبويه/ السيرافي/ تحقيق محمد علي سلطاني/ دار العصماء ، ٢٠٠١م.
٨٨. شرح التسهيل / ابن مالک / تحقيق عبد الرحمن السيد / محمد المختون / هجر / القاهرة / ١٩٩٠ م .
٨٩. شرح التصريح علی التوضیح / الأزهری/ بیروت/ دار إحياء الکتب العربية.
٩٠. التيسير بشرح الجامع الصغير/الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي دار النشر / مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م الطبعة: الثالثة .
٩١. شرح الرضي علی الكافية في النحو/ لابن الحاجب الاسترأبادي / تعليق:يوسف حسن عمر،بنغازي / دار الکتب الوطنية/ ط ٢ .
٩٢. شرح الكافية الشافية/ ابن مالک/ تحقيق:علي معوض وعادل عبد الموجود / دار الکتب العلمية/ الطبعة الأولى/ ٢٠٠٠.

٩٣. شرح المقامات الحريرية / أبو البقاء العكبري / تحقيق علي صائب .

٩٤. شرح ديوان المتنبي / وضعه : عبد الرحمن البرقوقي / تحقيق د . مصطفى جواد / دار الكتاب العربي / بيروت — لبنان : ١٩٨٠ م .

٩٥. شرح شواهد المغني / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي / وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان/ بيروت / دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦م.

٩٦. شرح لامية العرب/ العكبري/تحقيق: د. محمد خير الحلواني.

٩٧. الشعر والشعراء /بن قتيبة/ تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

٩٨. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المساة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) / لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي / بيروت/ دار صادر.

٩٩. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ابن مالك الأندلسي/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي /دار الكتب العلمية.

١٠٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات /أبو بكر ابن الأنباري/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ الطبعة السادسة.

١٠١. صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار / محمد بن بليهد / ط ١ (٥ أجزاء). مطبعة السنة المحمدية.

١٠٢. صحيح البخاري / طبعة بالأفست عن طبعة دار الكتب العامرة/ الناشر دار الكتب العلمية / بيروت.

١٠٣. صحيح مسلم / اعتنى به أبو صهيب الكرمي/ الرياض/بيت الأفكار الدولية/١٩٩٨م.

١٠٤. ضحى الإسلام : أحمد أمين /المكتبة العصرية/بيروت/الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

١٠٥. طبقات الحفاظ للسيوطي / ط. الأولى ١٤٠٣هـ / دار الكتب العلمية / بيروت.

١٠٦. طبقات الشافعية/السبكي/الناشر دار المعرفة/بيروت.

١٠٧. طبقات المفسرين / شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودي / (محقق) على محمد عمر ط ٢ / ١٩٩٤ / القاهرة.

١٠٨. طبقات النحويين و اللغويين /الزبيدي /تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/الطبعة الأولى/القاهرة.

١٠٩. طبقات النحويين و اللغويين/ لابن قاضي شهبة الأسدي / تحقيق:محسن غياض/النجف/١٩٧٤م.

١١٠. طبقات فحول الشعراء / محمد بن سلام الجمحي /تحقيق محمود محمد شاكر /دار المدني — جدة .

١١١. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد / السيوطي / تحقيق: أحمد عبد الفتاح وسمير حسين حلي / دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١١٢. علل النحو / أبو الحسن بن محمد بن عبد الله الوراق / تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش / مكتبة الرشد / الطبعة الأولى / ١٩٩٩م.
١١٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده / أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط٣، ١٣٨٣هـ / المكتبة التجارية الكبرى / مصر / مطبعة السعادة / مصر .
١١٤. غاية النهاية في طبقات القراء / ابن الجزري : شمس الدين / مكتبة المتنبي / القاهرة.
١١٥. الطبقات الكبرى / لابن سعد، الناشر دار صادر، بيروت.
١١٦. الفتاوى أبو محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي / المحقق: عبدالرحمن بن عبدالفتاح / دار المعرفة - بيروت / الطبعة: الأولى - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
١١٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر : أحمد بن علي / دار المعرفة - بيروت / بتصحيح الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.
١١٨. الفرق بين المذكر والمؤنث / ابن الأنباري / تحقيق طارق عبد عون الجنابي / بغداد .
١١٩. الفهرست / ابن النديم ، تحقيق: رضا تجدد / مكتبة الأسد / طهران.
١٢٠. في أصول النحو / سعيد الأفغاني / جامعة دمشق / الطبعة الثالثة ١٩٦٤.
١٢١. القاموس المحيط / الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، دار الجيل، بيروت.
١٢٢. الكامل في التاريخ لابن الأثير / دار الكتب العلمية بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
١٢٣. الكامل في اللغة والأدب والنحو / المبرد / تحقيق زكي مبارك، الطبعة الأولى .
١٢٤. الكتاب / سيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / دار الكتاب العربي / القاهرة .
١٢٥. الكشف الزمخشري / تحقيق : عبد الرزاق المهدي / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / ط٢ : ٢٠٠١م .
١٢٦. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي / علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان .
١٢٧. كشف الظنون / حاجي خليفة، المطبعة الإسلامية ١٩٦٧.

١٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب/أبو البقاء العكبري / تحقيق غازي مختار طليمات / دار الفكر المعاصر،بيروت دمشق .
١٢٩. اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء العكبري تحقيق خليل بنیان.
١٣٠. لسان العرب/ابن منظور/ تحقيق:عبدالله علي كبير،القاهرة / دار المعارف.
١٣١. لمع الأدلة في أصول النحو / أبو البركات الأنباري / تحقيق سعيد الأفغاني / مطبعة الجامعة السورية / ١٩٥٧ م .
١٣٢. المبسوط/ السرخسي/ الناشر دار المعرفة/ بيروت / الطبعة الثالثة.
١٣٣. مجالس ثعلب / تحقيق عبد السلام هارون،ط٢ / دار المعارف / مصر.
١٣٤. مجمع الأمثال / للميداني / تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم / ط٢ ١٤٠٨ هـ /دار الجيل .
١٣٥. مجمع البيان في تفسير القرآن للطوسي / أبو علي الفضل الطبري الطوسي / مكتبة الحياة / بيروت.
١٣٦. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات/ ابن جني/ تحقيق :علي النجدي ناصف و عبد الفتاح ،القاهرة .
١٣٧. مختصر الشواذ في القرآن الكريم من كتاب البديع / ابن خالويه / مكتبة المتنبي .
١٣٨. المدارس النحوية / د . شوقي ضيف / دار المعارف بمصر/ ١٩٦٨م.
١٣٩. المدارس النحوية / د. خديجة الحديثي / وزارة التعليم العالي / جامعة بغداد ١٩٨٧ .
١٤٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/د. مهدي المخزومي/ط٢/مطبعة مصطفى البابي وأولاده .
١٤١. مرآة الجنان وعبرة اليقظان / اليافعي اليمني/ دائرة المعارف.
١٤٢. مراتب النحويين / أبي الطيب اللغوي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي / القاهرة ١٩٦٤ .
١٤٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها /السيوطي /شرحه وضبطه /محمد أحمد جاد المولى،علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل،دار الفكر.
١٤٤. مسائل خلافية في النحو/ أبو البقاء العكبري / تحقيق محمد خير الحلواني/ دار الشرق العربي – بيروت / الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
١٤٥. مسائل خلافية في النحو/ أبو البقاء العكبري/ تحقيق د. محمد السيد أحمد عزوز.
١٤٦. مسائل نحو مفردة / أبو البقاء العكبري / تحقيق ياسين محمد السواس / مجلة معهد المخطوطات العربية/ مجلد ٢٦ .

١٤٧. المستقصى من علم الأصول / الغزالي ابو حامد / تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي / دار الكتب العلمية / سنة النشر ١٤١٣ / بيروت .

١٤٨. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد / ابن النجار البغدادي / تحقيق مصطفى عبد القادر عطا / ط ١ / دار الكتب العلمية — بيروت ١٤١٧ هـ .

١٤٩. مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب القيرواني / تحقيق ياسين السواس / دار المأمون ، دمشق .

١٥٠. المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق / العكبري / تحقيق ياسين محمد السواس .

١٥١. المصطلح النحوي / عوض حمد القوزي / الطبعة الأولى / بيانات النشر / الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤٠١ هـ .

١٥٢. معاني القرآن / الفراء / بيروت / عالم الكتب / ط ٢ / ١٩٨٠ م .

١٥٣. معاني القرآن و إعرابه للزجاج / تحقيق د. عبد الجليل شلبي / عالم الكتب / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٨٨ م .

١٥٤. معاني القرآن / للأحفش الأوسط سعيد بن معدة / تحقيق :فائز فارس،الصفة الكويت / ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

١٥٥. المعجم العربي نشأته وتطوره / د. حسين نصار / دار مصر للطباعة / ط ٢ / ١٩٨٦ .

١٥٦. معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة / مطبعة الترقى / دمشق .

١٥٧. معجم المطبوعات العربية و المعربة / يوسف إلياس سرقيس / مطبعة سرقيس / مصر ١٩٢٨ .

١٥٨. المعجم المفصل في الأدب / محمد التونجي / دار الكتب العلمية / لبنان / ١٩٩٢ .

١٥٩. المعجم المفصل في النحو العربي / عزيزة قوال بابتى / دار الكتب العلمية .

١٦٠. معجم مصنفات القرآن / علي الشواخ / مركز المخطوطات / الكويت .

١٦١. معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم / الراغب الأصفهاني / دار الفكر / الطبعة ١ .

١٦٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب / جمال الدين بن هشام الأنصاري / حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي أحمد الله / وراجعاه سعيد الأفغاني / دار الفكر / الطبعة الخامسة / بيروت ١٩٧٩ .

١٦٣. شرح المفصل في صناعة الإعراب / القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ هـ - ٦١٧ هـ) / المحقق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / طبعة / دار الغرب الإسلامي / الطبعة : الأولى / ١٩٩٠ م .

١٦٤. معجم مقاييس اللغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا / تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار احياء الكتب العربية / الجزء الثاني ١٣٦٦ / الجزء الرابع ١٣٦٩ .

١٦٥. المقتضب / المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة / عالم الكتب / بيروت .
١٦٦. مقدمة الإنصاف/ جوتولد فايل / ترجمة عبد الحليم النجار.
١٦٧. من تاريخ النحو / سعيد الأفغاني / دار الفكر.
١٦٨. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي / دار صادر - بيروت/ الطبعة الأولى / ١٣٥٨ .
١٦٩. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد / العلمي/تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢.
١٧٠. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق:سيدني جلاسر/ اميركا.
١٧١. منهج العكبري في شرح الإيضاح / تحقيق ودراسة: يحيى مير علي / جامعة دمشق.
١٧٢. موسوعة الحضارة الإسلامية / النسخة العربية .
١٧٣. الموشح المرزباني / تحقيق:علي محمد البيجاوي / دار النهضة ،مصر.
١٧٤. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي / خديجة الحديثي / منشورات وزارة الثقافة / العراق / دار الطليعة ، بيروت.
١٧٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ابن الأنباري / تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ١٩٦٧.
١٧٦. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / محمد الطنطاوي/ ط٤ / دار المعارف/ مصر / القاهرة ١٩٩٥.
١٧٧. النشر في القراءات العشر / شمس الدين الجزري / تحقيق علي محمد الضباع / مطبعة مصطفى محمد / القاهرة.
١٧٨. نكت الهميان في نكت العميان / صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي / المطبعة الجمالية / مصر ١٩١١ م .
١٧٩. النهاية في غريب الحديث / ابن الأثير/ تحقيق:طاهر أحمد الزاوي/ ومحمود الطناجي/ دار الباز/ مكة المكرمة.
١٨٠. النهر الماد بهامش البحر / أبو حيان الأندلسي / ط١ / القاهرة.
١٨١. نور القبس المختصر من المقتبس/ للمرزباني/ اختصار اليغموري (أبو المحاسن بن أحمد بن محمود الحافظ)/ تحقيق رودلف زيلهايم/ طبعة دار بيروت للنشر والتوزيع / ١٩٦٤ .
١٨٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين / إسماعيل بن محمد أمين البغدادي / دار إحياء التراث.
١٨٣. همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع / السيوطي/تحقيق: محمد بدر الدين / بيروت / دار المعارف.

١٨٤. الوافي بالوفيات / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي / ترجمة / تحقيق: إبراهيم شبوح / ط ١ / المعهد الألماني للأبحاث .

١٨٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / شمس الدين بن خلكان / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / القاهرة ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م .